

C82
R542r

15 ML

✓ KBP 503.74

R 54

1897

C 821
.R5423r

1
7/2
the will

C82

.R542r

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

42655

★

McGILL
UNIVERSITY

هو الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا من كتاب الرضا جبارا والخارج

مسئلة الرضا جبارا والخارج

اما الرضا جبارا والخارج

ثانيها رسالة الرضا جبارا والخارج

ثالثها رسالة الرضا جبارا والخارج

رابعها رسالة الرضا جبارا والخارج

معاصر المحقق الثاني وشريك

اما الخارج جبارا والخارج

رسالة الرضا جبارا والخارج

للشيخ الفاضل الفطيفي

رسالة الرضا جبارا والخارج

ايضا رسالة الرضا جبارا والخارج

رسالة الرضا جبارا والخارج

الفطيفي في المقدس

ويكون في رسالة الرضا جبارا والخارج

تصحيحه كما اخانا باوحد

اكر احيا ناغلطي

وفروشا بن كاج

جناش رعا ابافا

فما سر حجاب الله

انشاء الله

ابن محمد
تقني

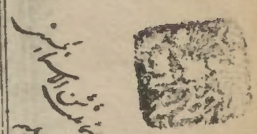
هذا
كتاب
نصف الدنيا
لطايع سلطان القوي
والمتكلمين بالثالمعين
في الاضيق المحو للذل
قدس سره

الله العزير العليم

والاستيفاء من

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولكل رشح ومهين كل فوض خرمين والصلوة سلسا لها
سبب سلسا للنبيين امانا فاضل المرسلين محمد والاصفياء الطاهرين عن غزاة الفاتمين
بالامر من بعد **ويعجل** فاحوج المربوبين افضل المقربين ان الله الغني محمد بن محمد يدعي
بافر الداماد احسن خم الله له في ثنائيه بالحسن يقول اني كنت في سالف الزمان اورث
عضه ضاحكة من ضوابط حرمة الرضا في رساله ناله نحو الفخر في نهضة ومقالة ضالتي
لزمه اهل الحق انشدتها والآن اذ فتون من ابتاء هذا العصر من المشبهين الى ارباب الدنيا
والمشبهين باصحاب الرواية ممن لم ينص في العلوم ضرع النظر الذي ولا ارضع لبا العلم
من ثدى الخصيل والخبير فذا لير عليهم الامر في مسئلة جليلة رضا عبة قد عمت بلوها
وطمت عدواها استوجب جن صون الدين عن تحريف الغالين استجداد الكظ واسيدنا
القول واستجفاء الفخر واستقصاء الغور في تقديمه واسبائات ثلث وخمسة والله سبحانه
ولي الفضل والرحمة به الاعضاء ومنه العصمة **القدم** اصل تحريم النكاح
بالرضا وانشار الحرمة به في الجملة اجماعي فرف السلبين وقد نهض بذلك النص لبات
في الكتاب الحكيم اذ يقول عز فاندوا ما تاكلوا الا الذي ارضعناكم واولاؤكم من الرضا ع
في السنة المتوازية حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم الرضا لمح كية النسب قال
بحرم من الرضا ما يحرم من النسب عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال



مكتبة
مكتبة
مكتبة

فهرست
اسماء
وغيره

افق
بالنشر
وغيره
في الحديث
الاصح
عن الامير
المؤمنين

او التحريم

فصل اثبات التحريم بالرضاع

قلت له يا رسول الله هل لك في بنت عمك حرم فانها اجمل قباء في وريش فقال ما علمت
 ان حرم من الرضاعة وان الله تعالى حرم من الرضاع ما حرم من النسب وطره شيخنا العلامة
 الا فخر ريش المحدثين ابي جعفر الكاظمي رضي الله تعالى عنه في جامعه الكافي في الصحيح عن عبد
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 وفي الصحيح عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله صوات الله عليه سئل عن الرضاع فقال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يصح للمرأة ان ينكحها عمتها ولا خالتها من الرضاعة فامرعه نصير بالارض
 المعبر شرعا اما للرضع محرمه عليه اجناعا من اهل دين الاسلام وينبعها في التحريم ابوها
 وان علوا المصير هم اجداد او اعمامها وان علون لم يصبر هم جدات واخواتها الصبر ورضعهم
 اخوالها واخواتها الصبر ورضع خالاتها واولادها الذكور والافات اخن له واخوات
 ضرورن استلوا لاموته اللازمة ذلك كله وكذلك الامر من جهة الرضيع بالنسبة الى
 هؤلاء لقصته النبي فاولاده وان تراء من ذكر اني لذكر اني احقادها ولا بانها
 واما انها ولا خلاف في شيء من ذلك بين علماء المسلمين اصلا واما انتشار التحريم في الفحل
 اليه ومنه الى الفحل بحيث يصير هوله كالاب ثم تدعى المرأة الى ابائه وامهاته على
 الرضا في يصبر من اجداد او جدات للرضع والى اخوته واخواته في يصبرن اعماما وعات
 له ومن قبل الرضيع واولاده على النازل في يصبرن احقادا للخل فالامر ايضا كذلك عندنا
 اجناعا وعند اكثر فقهاء الجاهل والنصوص على ذلك من طرفنا وطرفهم كثيرة جدا وفيها
 يبطل قول جماعة من العامة بعد انتشار التحريم الى الفحل ومن يتبعه في الحكم افتضارا على
 بقضية ظاهر الكتاب العزيز ثم هناك اختلاف في شئ في خصوصيات الصور وفي اعتبارها
 الشرايط المستوجبة لمضاهاة النسب المكملة لتضاب التحريم وكذلك فيما فيه الرضاعة
 والنسب يشاركان في بيان من اللوازم والاحكام والنجس ان حكم الرضاع يحسب مشاركة
 للنسب مبانته اباه ينقسم الى اقسام ثلاثة **الاول** ما يثبت بان فيه بالاجماع وهو

نكاح الصبي

مشكلة الرضاع والنسب

رضاع محقق في المأثرة

٢٤

ثلاثة الأول محرم النكاح بحسب منزله من محرم من النسب سائر المحرمات فحل
 له ان يخلو بامته واخوته وبنته مثلاً من الرضاع وان ينظر من غير ان يماحوز ان ينظر
 من محارمه بالنسب كذلك لها بالنسبة الى محارمها من الرضاعة **الثالث** حرمة
 النكاح بحسب منزله بعض من محرم من المصاهرة فحرم منكوحه الاب على الابن من النسب
 من الرضاعة وكذلك حل ائله الابناء على الاباء من النسب من الرضاعة ايضا وكذلك
 محرماته الزوجية نسباً فذلك محرم امه ارضاعاً والضابط في هذا القسم تماثل الاجماع
 على فوائده حدى المحقق الضمائم اعلى الله مقامه في شرح الفوائد ان يحصل بالرضاع
 علافة مثل علافة بالنسب ينعون بها التحريم بالمصاهرة فحسبنا محقق تلك العلافة
 الرضاعية الضميمة لما بارأها من العلافة النسبية لحي بها جميع الاحكام الجارية على
 نظيرها من العلافة النسبية سواء عليها كان يعلق حكم التحريم بها من ثلها المصاهرة **الثاني**
 ما يتخالفان فيه بالاجماع وذلك عشرة **الاول** الوارث يثبت بالنسب والرضاع
الثاني السقط في جوب النفقة يكون بالنسب لا بالرضاع **الثالث** المنع من
 قبول الشهادة يقبل شهادة الابن على الاب من الرضاع **الرابع** سقوط
 النفقة يقبل الاب بالابن في الرضاعة ولا يقبل في النسب **الخامس** استيفاء الحد
 فيسوى في الابن حد المذنب من ابيه الرضاعي لو فذنه لا من ابيه بالنسب وكذلك حكم
 القطع بسيرة ماله **السادس** يوثق حي الولايه يكون بالنسب بالرضاع **السابع**
 حي الحضانة يثبت بالنسب والرضاع **الثامن** محل العقل في جنابة الخطأ يكون في
 النسب لا يكون في الرضاعة **التاسع** نكاح الحاكم بالرضا فينفذ قضاء الابن على ابيه من
 الرضاعة لا من النسب واما حكم الافاء فبعضها جميعاً فيبين الحكم والفوى ففرق ما من
 سبيلين **العاشر** الدخول في اطلاق والد والولد في الايمان النذور وفلوحا في
 لبطين باه او امه او نافلة او ولد شيئاً او حلف الغر ليس صدق على رجل وابنه او على
 امرئ وابنته مثلاً انصرف ذلك الى النسب والرضاع **الثالث** ما اختلف فيه
 الاثوال وهو ثلثة **الاول** الانفاق بالملك هل يعبر الرضاع والنسب ويختص بالنسب

النسب
 في الرضاع
 مقفلة

احد ما
 ان الحكم هو ان
 الشرع ونفذه وتبين
 على سبيل مقتضى الجواز
 بخلاف الفقه فانما يجوز ان
 الحكم الشرعي وذكر
 وذلك
 انما يثبت بما هو حكم
 الشرع والقيس
 العقل
 القول في التفسير
 وليس كما مر في
 وان كان كبر على العقل
 اطاعته وانما عند كلامه
 وثانها ان الحكم ينعقد
 شخصه بغير صحتها
 يكون على
 شخص

معين بعينه اما الفقه في
 كونه على احواله يعين على
 ان يتركه ان يتركه بغير
 بعينه واذا عرفت ذلك
 ان الابن اذا كان مجتهداً كان له
 من كبره اتباع الحكم بالبرهان
 وان لم يكن يسمع له الحكم عليه خصوصاً في سبيل التمسك بما هو حكم فليتصم عليه
 نقلاً عن اهل العلم وقد اخرج من ذلك بين قول الفقهاء واستقام فقه المقام فليتصم به

الثاني

بيان النكاح من النكاح

الثاني وفوق الظهار لو شبه زوجته بمن ينع الظهار به من النكاح هل يقع بمثل ذلك
 الرضاع فيه خلاف من الثالث قال العلامة في القواعد ويحمل فوباء عدم التحريم بالمصاهرة
 فيجوز أن يزوج مثلاً بائناً وجنسه من الرضاع لا بائناً من النكاح المشهور خلافه ذكره
 بعض المتأخرين بسفر سمعت عن الفاضل فيه إنشاء الله العزيز وقد جاء في الترتيب المذكور
 إطلاق الأمومة على الأمهات من سبيل تلك الأمهات لولادة وحكمها استيعاب جميع
 أحكام النسب وأمهات الرضاع وذلك مفطور حكمها على التحريم والحرمة إجماعاً والاعتناء
 على الأصح وأمهات الأحمال والكرامة وهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث
 قال عز من قائل وأزواجه أمهاتهم لما أنه عليه السلام من الأمة بمنزلة الوالد من الولد
 في الحديث من طريق العامة ومن طريق الخاصة بأعلى أنا وإنت ابوا هذه الأمة ولعن الله
 من عصى أباه ومن طريق الكافي مسنداً عن أبي عبد الله عليه السلام وذكر هذا إلا
 ووصفت الإنسان بالدينه حسناً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أحد
 الآبوين فقال عبد الله بن عجلان من الأخرفا عليه السلام وعلى تحريمهن كالأمهات من
 النسب ومن الرضاة أطباء العامة والخاصة فأمما الحرمة فأصحابنا لا يقولون بها القليل
 تعالى لا يثبت من يتزوج ابناً له في الأولى وثم أروا ما قلناه رضي الله عنها قال كنت
 أنا ومهونه عند النبي عليه السلام فقلت ابن أم مكتوم فقال احببنا عنه فقلنا أنه
 فقال النبي عليه السلام أفضنا وإن استماو في ذلك دفاع قول قوم من الجهل وبائناً نظر
 الظاهر إطلاق الأمومة فقد استبان أن المراد أمومة العظمى والتحريم لا غير مضاهية
 حرمة الله تعالى بالنسب من النساء سبعاً وتبعهن في التحريم مضاهياتهن اللاتي هن في
 منزلهن بالرضاعة الأم وإن علت فأما من الرضاة هي كل امرأة أرضعت أو رجع
 من أرضعت أو نسب صاحب اللبن إليها أو أرضعت من يرجع نسبك اليه من ذكر أو أنثى
 وإن علا كرضعة أحد أبويك أو أحد جدك أو أحدى جداتك وأخوها خالك من الرضاة
 وأخوها خالك وأبوها جدك كما أن ابن مرضعتك أخوك وبنتها أختك إلى ما برئنا
 النسب فكل امرأة أرضعت أو ولدت مرضعتك أو ولدت من لديها أو أرضعتها أو أَرْضَعَتْ

أفانك الإله

النكاح

رضاعته محذور اماد

من ولد لها بواسطة ابوساطة فهي بمنزلة امك وكذا كل امرأة ولدت بالثمن من الرضاعة
 او ارضعته او ارضعت من لبن ولو بواسطة فانها بمنزلة امك والبنات وان سفلت
 فبناتك من الرضاعة كل انثى ارضعت من لبنك ولبن من انثى لدن او ارضعها امرأة
 انثى ولدتها وكذلك بناتها من النسب ومن الرضاعة فانهم كلهم بمنزلة بناتك و
 الاخث في من الرضاعة كل انثى ارضعها امك او ارضعت بلبن ابيك وكذا اكل لبنك و
 مرضعتك وولدها الفحل الذي هو ابوك من الرضاعة والعات والخالات وهن من
 الرضاعة اخوات الفحل الذي ارضعت من لبنه واخوات مرضعتك التي هي امك من الرضاعة
 اخى الاخوات من النسب لابيبيك وامك من الرضاعة وكذلك حكم الاخوات من الرضاعة
 لابيبيك وامك من النسب وكذا اخوات من ولد الفحل والرضعة من النسب من الرضاعة
 وكذا اكل امرأة ارضعها واحد من جدائك او ارضعت بلبن احد من اجدائك من
 النسب ومن الرضاعة وبنات الاخ وبنات الاخث فهن من الرضاعة بنات اولاد الرضاعة
 وبنات اولاد الفحل من الرضاعة ومن النسب كذا كل انثى ارضعها اخذك واحد بناتها
 او بنات اولادها من الرضاعة ومن النسب وكذا بنات كل ذكر ارضعته امك او ارضعت
 من لبن ابيك او من لبن اخيك والبنات الرضاعية لاولاد اخيك النسب اخذك
 النسبية من الرضاعة ومن النسب فانهم كلهم بنات اخيك وبنات اخذك **قال**
 حدى الامام المحقق العظاما على الله علاه ورفع مقامه في شرح القواعد لاختلاف
 بين اهل الاسلام في ان الرضاعة ينقض نكاح اذا حدث به علافة مثلها ينقض
 النكاح في النسب كالان والامومة والاخوة والعمومة والحوالة في صار رجل ابا
 لامرأة بالرضاعة حرمت عليه كما يحرم عليها كبنات النسب ثم يحدى النكاح الى سائر
 اصول صاحب اللبن اخوته واعمامه واخواله لان ثبوت النسبة شرعا ينقض كونهم
 اعماما واخوالا لها فيحرمون عليها بالدلالة على نكاحهم الاعمام والاخوال و
 نظاهر في الله صلى الله عليه واله وسلم الرضاعة محبة كلمة النسب على ما سبق ذكره ولو
 كان المرضع ذكر ارضعته وحرمت عليه كما في الانثى بالنسبة الى الفحل وكما

كل المحقق

نسخ
 من نسخة
 بخط
 الشيخ
 محمد
 باقر
 المجلسي
 في
 شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 1280

في حرمة حليمة الابن

يُعدى الخبر إلى إفرأء الرضعة والفحل والرضع الذي يحرمه مثلهم في النسب كذا يبعد
 إلى خبره المصاهرة الدائرة مع تلك العلامة فيحرم على كل من الفحل والرضع حليمة الابن
 لأن حليمة الرضع حليمة ابن حليمة الفحل حليمة اب لابن الابن والبنون قد ثبت
 كل منهما وخبر حليمة كل من الابن على الآخر بالنسب والاجتماع وهذه المصاهرة
 ليست ناشئة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح وإنما الناشئ عن الرضاع هو البنون فلما
 تخففت لزوم الحكم الناشئ عن النكاح وهو كون منكوحة حليمة ابن مثله الامومة إذا
 ثبت لبيت فانه يحرم على من دخل بالرضعة وكذا الاختبة فإذا ارضعت بنتان من
 لبن فحل واحد حرم على من نكح احدهما ان يجمع بينهما الاخرى قطعا لانها اختان من الرضاع
 كما يحرم الجمع بين الاختين من النسب الحاصل انه متى ثبت بالرضاع علامة مثل علامة النسب
 ومثل تلك العلامة في النسب يعلون به الخبر فيكون بذلك العلامة جميع الاحكام المجازية
 على نظيرها من النسب سواء غلفت بنسب ومصاهرة وهذه الاحكام لا خلاف فيها
 بين اهل الاسلام على ما يشهد به كلام القوم من الخاصة والعامة وقواهم الكتاب و
 السنة فتناولت من قوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ وقوله سبحانه
 وَحَلَائِلُ أَبْنَاءِ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لِيُدْفَعَ مَا كَانَ
 يَحْتَقِرُ مِنْهُ مِنْ النِّسْبَةِ ابْنُ كَادِلٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى لِيَلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ
 فِي زَوَاجِ أَرْوَاحِهِمْ اسْتَمْنَى كَلَامُهُ بَعَارُهُ فَلَمْ يَحْلَلْهُ تَعَالَى مَصْنُوعَهُ رَامَ بِذَلِكَ
 ان جملة هذه الاحكام يجب لالة الكتاب الكريم والسنة النوازل مخوفة بعد
 الخلاف فيها بين كافة المسلمين لانه لم يقع خلاف بين اهل الاسلام في شيء من تلك الاحكام
 اصلا **ضابط** يحرم على الاب حليمة الابن لو عجز العبد من دون على كاشي
 على ابن حليمة الابن سواء في ذلك الابن من جهة النسب من الرضاع بالاجماع
 اهل الاسلام وتنفع عن ذلك مسألة امحاطة رجل له امرأتان فارضعت احدهما
 من لبنه صبي من عرض الناس فحرمت عليه الاخرى كيف يصور ذلك أبو بصير وزوج ابنة
 الصغیرة الغيرة عنتها سبها فاخارت نفسها خوفت الغيرة او باعها فتفسخ

مشاهدة في كتابه

رضاعه مخو داماد

٨

الشري عند نكاحها على الفور ثم اعفها ثم هي تزوجت برجل ولها الزوج زوجة اخرى
فدجاث بولدها فارضعت بلبته الصبي الذي كان زوج بها من قبل فحرمت ^{منها}
عليه لانها صارت حليلة ابن له من الرضاعة اذ الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت ^{هي}
حليلة ومن سبيل اخر رجل له زوجة وام ولد فارضعت زوجها من لبته صبي ^{جنبيا}
من عرض الناس فحرمت عليه ام ولد في الجواب في الصوت المفروضة سبب الامه المرو ^{حة}
من صبي باعها من رجل له زوجة ففتح الشري نكاحها ثم اسود لها فارضعت وجته من لبته
ذلك الصبي فحرمت عليه ام الولد لان الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت هي زوجة
وفي الصوتين كما تحرم هي على الرجل محرم على الصبي ايضا لانها نصبر بالنسبة الى الرجل ^{حليلة}
الاين من الرضاعة وبالنسبة الى الصبي حليلة الاب من الرضاعة وهذا من الغرائب ^{مض}
فمنك تصور مسئلة اخرى امحانة مستغربة فيقال رجل له حليلتان فترضع احد ^{من}
حليلتيه من لبته صبي اجنبيا من عرض الناس فحرم بذلك حليلته الاخرى الغير الرضعة
عليه وعلى ذلك الصبي المترضع جميعا وبعبارة اخرى يرضع حليلة رجل من لبته صبي ^{مفسر}
ضر بها بذلك حليلة ابن حليلة اب من الرضاعة جميعا وربما اختلف بالوهم في تصور ^{اصل}
المسئلة ان الزوجة الغير المرضعة قد كانت وضعت من لبن والد ذلك الصبي من قبل
فكان هو اخا لها من الرضاعة فاذا ارضعت غيرها من لبن زوجها ذلك الصبي صار
الصبي ابنا لزوجها من الرضاعة فحرم فحرم هي على الزوج لانها اخت ولدها الرضا ^ع
واخت ولد الرجل محرمه عليه لانها اما بنته واما ريبتها اي بنت حليلته وهذا وهم
فاسد لما قد اسبنا في الضوابط وسبب على ذلك انشاء الله العزيز ان نذكر في الفرعية بما
لا يثبت عليه انتشار الحرمة فاخت الصبي من الرضاع انما يحرم على والد من التب لا
على ابيه من الرضاع فثبت **الاسباب الاربعة** وفيه مسائل وضوابط ^{مسئلة}
لاجل للفصل صاحبها للين ان يزوج بجدة المترضع من لبته وسواء في التحريم اكانت ^{هي}
امام ذلك المترضع ام اقرابه واكانت المترضع ولدا لخل او نافله من ابنة او بنته او
ولدا لاحد من زوجي من اباه او اجنبيا من اجانبه واكانت مرضعة المترضع الذي هو نافله ^{فلله}

الاستنباط

حكم جث الرضع

٩

صاحب الدين وجهه التي هي بعينها جث ذلك الرضع المحرم على الفحل امره من وجه
 اخرى من زوجاته فهذا الحكم بعمومه قد اقتضاه اصول مذهبنا ودان به التواء الاعظم
 من اصحابنا ونظايرت بارها من هذه نصوص السنة عن بيتنا الكريم ونواطات على
 الدلالة عليه صحاح الاحاديث عن ائمتنا الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين
 سئفت على ذلك كله عن كتاب ثناء الله العزيز بالعلم والشيخ الاعظم ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله تعالى ذكره في المبسوط ان جث الرضع لا تحرم على اللبن وقد اتضاه
 حدى الحق اعلى الله درجته في شرح التواعد وفي رسالته الرضا جثة ولكن كبش
 اصحابنا المحققين طود التدقيق والتحقيق محمد بن ادريس الحلي رحمه الله تعالى قال انما
 ذكره الشيخ لبن مذهبنا بل انه حكاية قول الشافعي الذي يفتيه مذهبنا هو
 الخبر وعليه في ذلك اعتمد شيخنا الامام العلامة المقدام ابو منصور جمال المال والدين
 رحمه الله تعالى في المختلف وفي التذكرة واستصححه ولحق الامام فخر المدين رحمه الله
 تعالى في الايضاح وحضره عليه قول امام المحققين شيخنا السعيد الشهيد محمد بن مكي
 قدس الله نفسه الزكية في غايه المراد شرح الارشاد وفي فوائده وفوائده ومطالائه و
 معارفه وكذلك الفاضل المقداد صاحب السقيح وتعلم ان جث الرضع اذا كانت
 حديد نهاله من جهة ابيه او كانت من جهة امه وكانت هي بنت صاحب اللبن فالحريم في
 هاتين الصورتين من جهة الفاحش الثابتة بعموم منطوق قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اما في الصورة الاولى فلان جث الولد النسبي من جهة
 الاب محرمه على ابيه من النسب لكونها امه فتكون جث الولد الرضاعي ايضا محرمه على
 ابيه من الرضا بمقتضى عموم النقص فاما الاب من النسب لولد الفحل من الرضا في منزله
 اما الاب من النسب اما في الصورة الثانية فلان ليدبت الفحل اذا صار ولدا له من
 الرضا عازرت جث المرضعة اياه من لبن جث وهو الفحل اما له من الرضا فيكون
 هي في منزله امه من النسب امه من النسب محرمه على صاحب اللبن لكونها بنته فامه
 من الرضا في منزله امه من النسب فتكون ايضا محرمه عليه بعموم النقص لكونها

الرجل المثلث
 الاصل من الكاظمين الذين
 بعد الحسين عليه السلام من اهل البيت
 قاله في الخبر في اهل البيت
 انتهت وصفا في البيت
 احكامها في البيت
 اصده قاله في الخبر في البيت

والمعروف
 في البيت

فمن
 القول في البيت
 الامام ابو جعفر الطوسي
 في البيت
 ابنه لا يصير الرضا
 وابنه من نسب ابائهم
 السنة في البيت
 محرمه من النسب
 اصبحت ملوثة من لبن
 ولبنها الرضا
 بنينا
 بنت
 زوجها
 لا تصح
 الرضا في البيت
 ابن بنت نكحها
 في البيت
 الرضا في البيت
 الرضا في البيت

صاحبه
 عليه
 والله اعلم

بمنزله

رضاعية مخفوذاماد

بمنزلة بنته فاما الحكم بالجبر في سائر صواب المسئلة فبما طفق الروايات الصحاح من اجاب
 الفدين العصمة ومدالها الحاكمة بعد به حرمة الرضاع الى منزلة من محرم بالنسبة
 كدونها الى منزلة من محرم بالنسبة على طريقه سواء وهذا ديفقه تخفيفه عنها الفاع
 والسامة في هولاء بعض من رزن سعادة الشهادة من اصحابنا الناجزين في
 شرح الشرايع بعد انقل عن النكرة ان حين الولد في النسب حرام لانها اما املك واما
 زوجك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبية ولدك فاما حادثة
 وليست باقات ولا ام زوجك ومن هذه الصور ايضا يظهر حكمه والوارضعت
 زوجك ولد ولد ما ذكر اكان الولد امانى فان هذا الرضيع يصير ولدك بالرضاع بعد
 كان ولد ولدك بالنسبة فصيرت زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يجره ذلك كما فرناه
 فقلت عليه في بعض مسائل لا يجتمع عليك ان زوجك التي هي امرئتك لو ارضعت
 بلبنتك ولد بنتك صار ما لولد بنتك بالرضاع كما هي حبة له بالولادة فتكون منزلة
 بالنسبة اليك منزلة اه ذالك الولد المرضع بالنسبة محرمه عليك تكونها بنتك فتكون
 لا تحاله امه بالرضاع وهي زوجك محرمه عليك ايضا يصير منطوق النص وهو قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم يجره من الرضاع ما يجره من النسب فترمها من حيث امرئتها
 اللازمة اللازمة من جهة الرضاع لان من حيث حدودها السابقة الثابتة من جهة النسب
 فلا يفعه ولا يجدي به قوله ففصير زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يجره ذلك كما قدنا
 فاذن لا تجاز الامناع لاستثناء هذا الفرع بخصوصه من تلك القاعدة اصلا وان
 ما شباك وسلمنا صحة استثناء ام ولد الولد في بعض صواب الرضاع منها وذلك كما في اوصاف
 الاجنبية ابن الابن مثالا كما قد نقله عن النكرة من قبل ابته حكمه ههنا به وعناه بقوله
 كما قد رناه وبالحيلة فان في هذه الشبهة من المسئلة بخصوصها صواب منعها ان
 يكون ام صاحب اللبن من الرضاع ولد بنته من النسب زوجته هي ام املك الولد
 سواء كانت هي المرضعة للمرضع او المرضعة زوجة اخرى من زوجات هذا الفحل
 المحرم في هذه النسخة مما لا ينبغي ان يتراب فيه لان منزلتها من الرضيع على المقدر

كتاب
 في
 النكاح

شرح المسئلة
 في
 النكاح
 في
 النكاح

اصله
 في
 النكاح
 في
 النكاح

صَوْنُهُمْ جَدُّ الرُّضْعِ

الاول منزلة اُمه التي هي بنت صاحب اللبن فتكون منزلتها من صاحب اللبن منزلة بنته
 ومنزلة الرضيع منه على التقدير الثاني منزلة الولد فتكون منزلتها منه منزلة ام ولد
 وام ولد وام ولد وام ولد ولد الرجل محرمة عليه كذلك ام ولد ايضا محرمة عليه
 ومنها ان يكون الولد الرضاعي للفحل ولد ابنة من النسب امه بنت زوجة الفحل من
 فحل اخر والزوجه هي المرضعة وامام الرضيع ومنها ان يكون للفحل من الرضاع حنيا
 بالنسبة اليه من النسب وامامه من النسب امام الولد من الرضاع والاصح التحريم
 مطلقا لعموم مجرم من الرضاع ما مجرم من النسب لدلالة صحيح علي بن مهزيار وصححه
 ابن ابي يعفور وصححه ابوبن نوح التميمي لمكانه عليه بن شبيب صحيح ابن يعفور
 عن عبد الله بن جعفر بمكانه الي ابي محمد عليه وسئل عنك انشاء الله تعالى ثم اولا
 يندبر في مدلول ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
 وانا حاضر عن امرأة ارضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطنته هل لها به قال
 فقال لا هو ابنتها من الرضا عنه حرمة عليها به واكل ثمنه قال ثم قال اليس قد قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم مجرم من الرضاع ما مجرم من النسب وفي صحيحه ابو عبيد
 الحذاء عن الصادق عليه السلام قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها
 من الرضا عنه وموتقة التكون ومن طريق الصدوق في جعفر بن بابويه رضي الله عنه
 عنه في الغيبة عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام انا رجل
 فقال ان امي ارضعت ولدي فدارت بيعها قال حذبيها وقل من يشري مني ام قد
 الى غيره لك من الاحاديث من الصحاح والحسن والموثقات فاذا كان يغير حرمة الرضا
 بهذه الثابتة فاطنك بالامر في صور مجرم الرضا **بسط وشهد** قال العلامة
 في الخلاف مسألة قال الشيخ في طي يجوز للفحل ان يتزوج بامر الرضيع واخته وجدته و
 يجوز لوالد الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا رضاع ولا نه جاز
 ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع او وليها لا النسب
 يجوز له ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضا فكيف جاز

الح في ماله ان يتبعه

في جاز في
 في جاز في
 في جاز في
 في جاز في
 في جاز في

في شجرة بي المصاهرة

هو لبن الخلل لا غير فقلت له ان الجارية لبنت بنت الرثة التي ارضعت هي بنت عمرها فقال
لو كن عشر امهات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك فقد حكم هنا عليه السلام
بغير اخ البنت الابن من الرضاة وجعلها في منزلة البنت لارب ابن اخن الابن انما غمر
بالنبت لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت الزوجة فالخير هنا باعتبار المصاهرة
جعل الرضاة كالنبت في ذلك وقول الشيخ في غايه الفقه ولو لا هذه الرواية الصحيحة
لا احدثت على قول الشيخ ونسبه ابن ادريس هذا القول الى الشافعي غير ضابط بالشيخ و
قوله لا يجوز ان يتزوج باخن ابنه ولا بام امرائه وليس ههنا مصاهرة غلط لانها انما
حرمنا باعتبار المصاهرة هذا ما قاله في المختلف في هذه المسئلة وقال ولد التبعيد
فخر المحققين امام المدققين في الايضاح شرح اشكالات الفوائد حكم عليه السلام
هنا بغير اخ الابن من الرضاة وجعلها في منزلة البنت والبنت محرم بالنسب فكذا
من منزلتها قال والدي المصنف في المختلف ولو لا هذه الرواية لقلت بمقالة الشيخ
لقولها وانا افول روى ابن يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه
السلام ان امرأة ارضعت لدا الرجل هل يجل لذلك الرجل ان يتزوج ابنه هذه الرضاة
فوقع لا يجل له فهذا الرواية يدل على الخبر وهي صحيحة فيجب العمل بها ونحن نقول ولنا
وابات عديدة غير هاتين الواهين نضاهيهما في الدلالة على الحرمة وجوب العمل
بمدلولها منها صحيحة ابوب بن توح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض لذي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها فكنت لا يجوز ذلك لان
ولدها صار بمنزلة ولدك فهذا التعليل يعطى التعميم بوجوب خبر به كل من يميز بمنزلة محرم
ومنها من طهر بن الصدوق ابي جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه فيمن لا يحضره فقيه في
الصحيح رواه الحسن بن محبوب عن مالك بن عطاء عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
يتزوج المرأة فقلد منه ثم رضع من لبنها جارية اصبحت لولن من غيرها ان يتزوج تلك
الجارية التي ارضعها قال لا هي بمنزلة الاخ من الرضاة لان الابن لخل واحد
منها من طهر بن وميثم الحديث ابي جعفر الكليفي رضي الله عنه في جامعه الكافي في الصحيح

كل اخ للشيخ

على صيغة الذكر والذكر لا يتزوج
وهذا الكافي على التام
ارسله في
اشية
يحل ذلك سنة رامة

رضاعته مخوف ما دام

١١٢

العالى الاسماء من ثلثه عصفوان بن يحيى عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت
 له ان رضعته اى جارية بلبنة قال في ذلك من الرضاغة قال قلت فخل لاخى من
 له رضعته بلبنة يعني ابن هذا البطن لكن يبطن اخى قال والخل واحد قلت نعم هي
 اخى لا بنى اى قال اللبن للخل صار ابولاً باهاً واملاً متها ورواه الشيخ بعينه و
 منها من طريق الكافي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 قال لو ان رجلاً تزوج جارية ورضعها فارضعها امرأة وسئل عن
 امرأة وجعل ارضع جارية فصالح لولدين من غيرها قال لا قلت فمنزلة الاخوة من الرضا
 قال نعم من قبل الاخوة منها من طريق الكافي ومن طريق الشيخ في كتابه التهذيب الاستيعاب
 صحيحه في صحيحه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تلغ المرأة على عنقه ولا
 على راسه ولا على اخفافها من الرضاغة وقال ان عائشة صاوت الله عليه ذكر لرسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم ابنة حمزة فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اما علمت ان
 ابنة اخي من الرضاغة وكان رسول الله وعته حمزة عليها السلام قد رضعها من امرأة
 فقذا الحديث على التفسير يبطن بعد به الحرمة بالرضاع الى من يجرم بالمصاهرة اذ
 اما خبر يروى لاصلها بالمصاهرة ومنها ايضا من طريق الكافي ومن طريق الشيخ في كتابه
 صحيحه ابن محبوب عن ابي ايوب الخزاز عن ابن مسكان عن الحلبي قال سئل ابا عبد الله عليه
 السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام يحمل له ان يزوج اخفا لهما من الرضاغة
 فقال ان كانت المرثان ضعفا من امرأة واحد من لبن فخل واحد فلا خل فان كانت المرثان
 رضعاً من امرأة واحد من لبن فخلان فلا بأس بذلك وهذه الرواية ايضا ضعيفة
 في التفسير ومنها من طريق التهذيب الاستيعاب موثقة احمد بن الحسن بن علي بن فضال
 عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من
 لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وان كان الولد من غير الرجل الذي كان ارضعه
 بلبنة واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان من غير المرأة التي ارضعه
 ومنها من طريق الكافي عن هشام بن سالم عن الوثاق عن جابر التاباطي قال سئل ابا

ابو عبد الله عليه السلام
 ان رضعته اى جارية بلبنة
 قال في ذلك من الرضاغة
 قال قلت فخل لاخى من
 له رضعته بلبنة
 يعني ابن هذا البطن
 لكن يبطن اخى
 قال والخل واحد
 قلت نعم هي
 اخى لا بنى
 اى قال اللبن
 للخل صار ابولاً
 باهاً واملاً
 متها ورواه
 الشيخ بعينه
 ومنها من
 طريق الكافي
 في الصحيح
 عن ابن ابي
 عمير عن حماد
 عن الحلبي
 عن ابي عبد
 الله عليه
 قال لو ان
 رجلاً تزوج
 جارية ورضعها
 فارضعها
 امرأة وسئل
 عن امرأة
 وجعل ارضع
 جارية فصالح
 لولدين من
 غيرها قال لا
 قلت فمنزلة
 الاخوة من
 الرضا
 قال نعم من
 قبل الاخوة
 منها من
 طريق الكافي
 ومن طريق
 الشيخ في
 كتابه
 التهذيب
 الاستيعاب
 صحيحه في
 صحيحه
 قال سمعت
 ابا عبد الله
 عليه السلام
 يقول لا تلغ
 المرأة على
 عنقه ولا على
 راسه ولا على
 اخفافها من
 الرضاغة وقال
 ان عائشة
 صاوت الله
 عليه ذكر
 لرسول الله
 صلى الله
 عليه واله
 وسلم ابنة
 حمزة فقال
 رسول الله
 صلى الله
 عليه واله
 وسلم اما
 علمت ان
 ابنة اخي
 من الرضاغة
 وكان رسول
 الله وعته
 حمزة عليها
 السلام قد
 رضعها من
 امرأة
 فقذا
 الحديث على
 التفسير
 يبطن بعد
 به الحرمة
 بالرضاع
 الى من يجرم
 بالمصاهرة
 اذ اما خبر
 يروى لاصلها
 بالمصاهرة
 ومنها ايضا
 من طريق
 الكافي ومن
 طريق الشيخ
 في كتابه
 صحيحه
 ابن محبوب
 عن ابي ايوب
 الخزاز عن
 ابن مسكان
 عن الحلبي
 قال سئل
 ابا عبد الله
 عليه السلام
 عن الرجل
 يرضع من
 امرأة وهو
 غلام يحمل
 له ان يزوج
 اخفا لهما
 من الرضاغة
 فقال ان كانت
 المرثان
 ضعفا من
 امرأة واحد
 من لبن فخل
 واحد فلا
 خل فان كانت
 المرثان رضعاً
 من امرأة
 واحد من لبن
 فخلان فلا
 بأس بذلك
 وهذه
 الرواية
 ايضا
 ضعيفة
 في التفسير
 ومنها من
 طريق
 التهذيب
 الاستيعاب
 موثقة
 احمد بن
 الحسن بن
 علي بن
 فضال عن
 ابن ابي
 عمير عن
 جميل بن
 دراج عن
 ابي عبد
 الله عليه
 السلام
 قال اذا
 رضع
 الرجل من
 لبن امرأة
 حرم عليه
 كل شيء
 من ولدها
 وان كان
 الولد من
 غير الرجل
 الذي كان
 ارضعه
 بلبنة
 واذا رضع
 من لبن
 الرجل حرم
 عليه كل
 شيء من
 ولده وان
 كان من
 غير المرأة
 التي ارضعه
 ومنها من
 طريق
 الكافي
 عن
 هشام بن
 سالم عن
 الوثاق عن
 جابر
 التاباطي
 قال سئل
 ابا

اختبار عهده المنزلة

١٥

عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة اجل له ان يزوج اخنها لا يبيها من الرضاع فقال
 لا فتد رضعاً جميعاً من لبن نخل واحد من امرأة واحد قال قلت فتزوج اخنها لا يبيها من الرضا
 قال فقال لا باس بذلك ان اخنها التي لم ترضعه كان فحلها غير نخل التي ارضعت الغلام فاختل
 الخلان فلا باس ومنها من طهر بن الكافي في الصحيح العالي لاسناد من ثلثائه عن صفوان بن يحيى
 قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرضاع ما يحرم منه وفي ساقفة الحديث قلت
 فارضعت امي جارية بلبن فقال هي اختك من الرضا فقلت في نخل لاخ لي من لبن لم ترضعها
 امي من لبنه قال فالنخل واحد فقلت نعم هو لاخ لي امي قال اللبن للنخل صاويك اباها
 وامك امها ومنها في الصحيح العالي لاسناد من طهر بن الكافي من ثلثائه عن احمد بن محمد بن
 نصر قال سئلت ابا الحسن صلوات الله عليه عن امرأة ارضعت جارية ولزوجها ابن من
 اجل للغلام ابن وجها ان يزوج الجارية التي ارضعت فقال اللبن للنخل ومنها من طهر بن
 الكافي ومن طهر بن الشيخ صحيحة حسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي بصير عن ابي عبد
 الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج اخرى
 فولدت منه ولدا ثم انها ارضعت من لبنها غلاما اهل لذلك الغلام الذي رضعته ان
 يزوج ابنه المرثية التي كانت تحت الرجل قبل المرثية الاخرة فقال لا احب ان يزوج
 ابنه فحل قد رضع من لبنه ومنها من الطبري في الموثق عن عثمان عيسى عن سماعة قال
 سئله عن رجل كان له امرئان فولدت كل واحد منهما غلاما فاطلعت احدهما امرأته
 فارضعت جارية من عرض الناس ابنته ان يزوج هذه الجارية قال لا لانها ارضعت
 بلبن الشيخ ومنها من الطبري في الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجلي قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام اذ ولد رجل ارضعت صبيها وله ابنة من غيرها اهل لذلك الصبي هذا الا
 فقال ما احب ان يزوج ابنه رجل قد رضع من لبنه ولد ومنها من طهر بن الكافي في
 مجرى عمري الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل تزوج اخنا من الرضا فقال ما احب ان يزوج اخنا من الرضا
 ومنها من الطبري عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام

رضاعته محرم دأما

قال الرضا عليه السلام ما يقول أصحابي في الرضا قال قلت كانوا يقولون اللبن للفحل
 حتى جاءهم الرواية عنك انك تحرم من الرضا ما يحرم من النسب فرجعوا الى قولك قال
 فقال وهذا لان امير المؤمنين مسئلي عنها البارحة فقال لي اللبن للفحل انا اكره الكلام
 فقال لي كانت حتى استملك عنهما ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد مشق فارتضعت
 واحد منهم بلبنها فلا ما غريب البس كل شيء من لبن ذلك الرجل من امهات الاولاد التي
 يحرم على ذلك الغلام قال قلت بلي قال فقال ابو الحسن عليه السلام قال بال الرضا يحرم من
 قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات وانما الرضا من قبل الامهات وان كان لبن الفحل
 الرضا يحرم ومنها من طهرين الكافي صحيحه على بن الحسن بن باط عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الغلام من لبن امهات فكل من ذلك
 حتى او بنت لحمه ودمه عليه حرم عليه بنائهن كلهن ومنها من طهرين الكافي في الصحيح
 شائبا عنه محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت
 ولدا لرجل هل جعل ذلك الرجل ان يزوج ابنة هذه الموضوعة ام لا فوقع لا يحل له ومنها
 من طهرين الكافي ومن طهرين الصدوق في تفسيره في الموثق عن التكوني عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انهوا نساكم ان يرضعن منكم نسا ولا
 فانهم يبنين يعني عليه السلام انهن بالارضاع يحصل منزلة النسب بسوجين حكم النسب
 النسبة فربما يوجب فساد النكاح وبالجملة من المسيئين من نظائر الاخبار ونواز الروايات
 ان النسب المصاهرة مبان في المحرمية الرضا عند اصحاب القدر والعصمة وانوار العلم
 الحكمة من ال محمد عليه وعليهم السلام واذا قد استبان لك ما اوضحناه فلا يحجب عنك
 ان قول العلامة وقول الشيخ في المبسوط ان كان فوبا لكن الرواية الصحيحة على خلافه ولو لا
 هذه الرواية لا عندك على قوله ليس على سبيل الاستقانة من مسلكين اما اولاهما
 ادري ان المصاهرة لا تدخل لها في بعض شعب هذه المسئلة بل اكثرها بوجه اصلا
 اذا ما الرضيع اذا كانت بنتا لصاحب اللبن صارت امه مثلا الموضوعة اباه اما من
 الرضا فكل من في منزلة امه من النسب المحرمه على صاحب اللبن بالنسب بالمصاهرة فتنتج

في الموضع
 الموضع

أشياء عموم المنزلة

١٧

لا محالة تحت ما عمن يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب لست شريفة مدخلية للمصاهرة في ذلك وكذلك لا أثر في أخوات هذه الصورة وظاهرها وهذا الذي لا يسهل أن يسهل بقوله وليس بقوله وليس هنا مصاهرة بقوله لأنه أصل في التحريم من غير تعليل لا تزوج الرجل باخت ابنته بأم أمرته على أنه لو أراد ذلك لفتح أيضا إذ معناه أن التحريم هنا مستند إلى نفوس الأجداد لا إلى التعليل بالمصاهرة وهذا هو الاستدراك فيه فغلط العلامة أبانته قوله هذا مستقيم وما ربا بها بالتحريم الرضاع على صاحب اللبن من جهة بنتها له وهي مفقودة في الرضعة كالأمر المذكور في بعض كتب الشافعية كالغزني وحواشي والحرر وشروحه ولا يفتأ يجرداه فان الرضعة من جهة أمومتها الرضاعية للرضع تنزل منزلة أمه النسبية التي هي صاحب اللبن فيكون حكمها حكمها الفضية عموم القاعدت بجواز النص الغير المجازي تخصيصه لا لو ورد مختص أما ما ينفردان الفرق بين النسب المصاهرة في ذلك وجعل تحريم المصاهرة مطلقا عن النسب غير مطلق بذلك رأسا كما فهمه وأوهمه الشافعي أمر معقولة في جليل النظر هو عند تدقيق الناقل تحليل فاسد منحل عن التحصيل جدا والقيح ان خلافة النسب بما هو نسب في استحباب التحريم على سبيلين أحدهما أن نثبت التحريم عليها بنفسها بما هي من دون علاقة أخرى غير ها وثانيهما أن تكون هي في حد نفسها بحيث إذا ما صادف خلافة المصاهرة أوجب التحريم العيني بما لا يوجب عن ذي بصيرة ما أن التحريم بالمصاهرة من أنواع العلاقة النسبية فعلاقة الأمومة مثلا هي التي تستوجب تحريم الأم على ابنتها والتحريم على زوج بنتها فاذن التحريم بالمصاهرة أحد ضربين استوجب العلاقة النسبية ولذلك اعتبرهما الأصحاب ضواري الله تعالى فلهم فممن لأن امر خارج عما يفيضه النسب كما قد يحتله الشافعي والشافعية وإنما كان يفتح ذلك لو كانت المصاهرة بنفسها موجبة للتحريم مطلقا ولا على الأصل لا يجب علاقة النسب من تلقائها فاذن ما يحرم من النسب بعمومه يشمل ما يحرم من تلقاء العلاقة النسبية فيجب نفسها بما هي هي على الإطلاق وما يحرم من تلقائها وما يجب بها من جهة علاقة المصاهرة إذا التحريم بالمصاهرة أيضا عند المحقق يرجع إلى التحريم بالنسب فلو أن أحاديث أهل البيت صلوات الله عليهم

تختص في إجماع المصاهرة النسب

رضاعه مخفوفاً

١٨

لكان ايضاً محرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة باصل الفاعل المنصوص عليها لا بدلج
 المحرم بالمصاهرة في عموم الخبر بالنسبة شمول قوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب بمنطوق عمومه اياه فهذا هو القول الفصل والخبر بالغ
 فليفتحه ضابطاً **وتحصيل** ان يبين الحديث ان ابا جعفر الكاظمي رضوان الله
 تعالى عليه روى في الصحيح العالي الاسناد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن بر بن الجبل
 ورواه الصدوق ابو جعفر بن بابويه ايضاً في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن بر بن الجبل قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل وهو الذي
 خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً فقال ان الله خلق ادم من الماء العذب خلق
 زوجته من سحبه فبراهما من اسفل اضلاعه فخرى بذلك الضلع سبب نسب ثم زوجها
 اياه فخرى بذلك بينهما صهر وذلك قوله عز وجل نسباً وصهراً فالنسب يا اخا بني عجل
 ما كان نسب الرجال والصهر ما كان من نسب النساء قال ذلك ارايت قول رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فسر في ذلك فقال كل امرأة ارضعت
 من لبن فحليها ولد امرأة اخرى من جارية او غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلى
 عليه واله وسلم وكل امرأة ارضعت من لبن فحليها واحد بعد واحد من جارية
 او غلام فان ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما هو من الطلب ناحية الصهر ورضاع ولا يحرم شيئاً
 وليس هو سبب رضاع من ناحية لبن الفخر فخرى ذلك فعلى ما قد فسر عليه السلام حرمه
 الرضاع الشخص حكماً بالمرضعة والمرضع بحيث لا يتعدى الى الطبقات والمراتب
 باسرها ما يكون من ناحية المرضعة مع عدم اتحاد الفحل ويسمي ما بالمصاهرة وجره الرضاع
 المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون من جهة المرأة ومن ثلغاء لبن الفحل جميعاً ويسمي ما
 بالنسب وليس هذا بدافع رواية ابن ابي عمير ان الحسن بن علي ما استأوى عليك
 انشاء الله العزيز العليم والان ترجع الى ما كان في سبيله فتقول قال الفاضل المعتمد في
 التبيين قال الشيخ في المبطل يجوز للفحل ان يزوج مجزئ الموضع قال ان قيل البرائة

نفسه اية فجعله نسباً وصهراً

توجيه كلام الشيخ جده المرتضى

لا يجوز له ان يزوج باما ولد من النيب فكيف جاز ان يزوج باما ولد من الرضا
وقد علم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النيب اجاب بان امام ولد من النيب انما
حرم بالمصاهرة لا بالنسب احدث انما دل على التحريم بالنسب لا بالمصاهرة قال
ابن ادریس ذلك ايضا غير جائز لا لا يجوز في النيب ان يزوج الانسان باما امراته
بحال انما علة ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة قال والذي يقتضيه هذا
تحريم ام ولد من الرضاع كتحريم ام ولد من النيب اختاره العلامة في المختلف
وقال انه المعتمد وقال ان قول الشيخ وان كان فوبا الا ان رواية ابن مهزيار المذكورة
على خلافه فان الامام عليه السلام حكم فيها بتحريم اخذ الابن من الرضاع وجعلها بمنزلة
البيت ولا ريب ان اخذ البيت انما يحرم بالنسب لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت
لزوجها قال التحريم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في ذلك قال ولولا هذه
الرواية لقلت بقول الشيخ قال ولست به ابن ادریس هذا القول الى الشافعي لا بقول الشيخ
قوله لا يجوز ان يزوج باخا ابنه ولا باما امرأته وليس هنا مصاهرة غلط لانها انما
بالمصاهرة وهذا قوله في المختلف واعتمد في الارشاد والتلخيص على قول الشيخ واخذ
الشهيد فلت اى اختار الشهيد قوله في المختلف واما عند الاضرار ببنيته هذا القول الى
الشافعي فلا غرض الشيخ ذكر الاول والثاني على قول هذا القول لو لا روايات لا يحتمل
على خلافه كما قد عرفت به العلامة وقد دريت ضعفه في نفسه مع عزل النظر عن
حكم الروايات والحيث ان العارف بد بدن الشيخ وجمهور البيهقي لا يريب في ان ما
قوله الشيخ ليس مذهبا بل انه حكاية قول الشافعي قال العلامة في الارشاد لا يحرم
ام الولد من الرضاع فقال شيخنا الامام المحقق الشهيد السعيد قدس الله نفسه في شرحه
قابه المراد وبما تشبهه صور هذه المسئلة بسبب شياء متعارفين وحكمها فاما
صورتها فان من تخمّل ان يتعلّق بمزدون حال من الام الثانية لامن الولد وانحكوم عليه
بنفي التحريم هو الولد لا الفحل قال القدر لا يحرم على اب ان يرضع امام المرتضى كاشفة من
الرضا عنه وان كانت امها نسيبا ومعناه انه اذا رضع ولد امرأه لا يحرم على الولد

في توجيه كلام الشيخ جده المرتضى
 في توجيه كلام الشيخ جده المرتضى
 في توجيه كلام الشيخ جده المرتضى

رضاعه مخوف داماد

٢٠

تلك المربة وهذا الحكم صحيح به ابن جرير في وجهه اصاله الخلع وعدم المصاهرة ويحمل ان يكون
 حالاً من الامم الاولى والخبر ايضا منفي عن الوالد ومعناه ان مرضعه مرضعه ابنة لا تحرم عليه
 وهو بين الاول والثاني المناسب لما ذكره في المختلف وبنيته كنبه ان يكون حالاً من الولد والمخوف
 عليه بنو الخبر هو الخلع وهو الذي نص عليه الشيخ في البسوط واورده على نفسه ام ام الوالد
 من النسب فانها تحرم فيمنع ان تكون ام امه من الرضاع كذلك واجاب بان محرم تلك
 ما كان بالنسب بل بالمصاهرة الخاصة قبل النسب الذي يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب
 لا يحرم من المصاهرة وانكره الفاضل وزعم ان هذا احكامه كلامه الشافعي ليس هذا بل
 بل يحرم ام الوالد من الرضاع كما يحرم من النسب اختان المصنف طاب ثراه في المختلف عملاً
 بصحيفة علي بن مهزيار ان عيسى بن جعفر سئل الجواد ابا جعفر الثاني عليه الصلوة والسلام
 عن امرأة ارضعت ابنه هل يحل له تزويج بنت زوجها فقال ما اجود ما سئلت من ههنا
 يؤمن ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره
 فقلت له ان الجارية ليست بنت المربة التي ارضعت لي هي بنت حمزة فلو كان عشرين
 متفرقات فاحل لك منهن شيء وكنت في موضع بناءك وجه الدلالة انه عليه السلام
 حكم بغير رخت الابن من الرضاع وجعلها موضع البنت واخت البنت محرم بها بالنسب اذا
 كانت بنتا والسبب اذا كانت بنت الزوجة فالخبر بهذا بالمصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في
 ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فاسا لانه بغيره يحرم من كل على حكم الكل ثم قال
 ولا هذه الرواية لا عند علي قول الشيخ لقونه واصدقها وفي التلخيص على قوله انتهى كلامه
 نور مبله وروح معانيه ثم ان جدي الصفيان المحض الامام اعلى الله تعالى قدره ذكر هذه الخبر
 في رضاعه فقال انما يخرج بشخص في شرح الارشاد وفيه نظر اما اول فلان المثار اليه بقوله
 في ذلك هو محرم بنت الزوجة جعل الرضاع كالنسب في محرم بنت الزوجة اي كخبر بالنسب
 محرم بالرضاع ومعلوم ان محرم بها اذا لم تكن بنتا ليس بالنسب بل بالمصاهرة فلا يستقيم قوله
 جعل الرضاع كالنسب في ذلك واما ما سألناه لانه لا يلزم من ثبوت المحرم في هذا الخبر
 مع خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصه عند الحكم

كل ما يخفى في
 كتاب النكاح

في اثبات فسخ الحر من بالصاهر

٢١

ما اشبهه من السائل فان ذلك عين المباس يد عاق نفي المباس واعتدال بانه منه يخرج
 من كل على حكم الكل لا ينفيد شيئا لان نفي المباس صا د عليه فقد عرفت انه نفي به الحكم
 من الاصل الى الفرع بعلة مختصة بهما والاصل ما ذكره هو اخذ الولد من الرضاع والفرع
 هو جتن الولد من الرضاع والحكم المطلوب تعديه هو الجبرم الثابت في الاصل بالنقض وما
 يظن كونه علة الجبرم هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع من محرم النسب اهي النسب
 الغيبية وهذا بعينه قائم في جتن الولد من الرضاع فانها في موضع جتنه من النسب بل
 ذكره اسوة لامن المباس لانك قد عرفت ان المباس تعديه الحكم من جتن الى اخذ لا سيما
 فيما يظن كونه علة للحكم وهو رحمة الله فدحاو تعديه الحكم من الجبرم الى الكل وبه على
 العلة وثبوته في الفرع اول كلامه واحر في جوارته فتحت لك شيئا على الحكم ونفي عنه
 اسم المباس ذلك لا يثبت من الابرار والاعراض ولا يلبس على الناظر المتأمل كونه ماسا
 فلت ما اورد من نظائره ومثله ونعم بحث من جحي النظر عن مسين السبل ولا يثبت
 الورد عند ما الاول فلما قد حفظناه ان ما سيجري بالصاهر اينا الاصل فيه بهما
 علاقة النسب لا لفرابة بالامومة والبنية مثله هي التي تقتضي محرم بينا التزوجة
 واما على الزوج ولذلك استقام ان يقال جعل الرضاع كالنسب في ذلك وقد علم
 هذا المعنى فصوص احاديثهم صلوات الله عليهم واما الثاني فلان اثبات حكم الفهرم
 في هذا الفرع المعين بخصوصه دون نظائره ومضاهاه المشاركة اياه فيها ومناط
 الحرمة وملاك الفهرم احداث قول جديد لم يلقاه في السابق فها هو في السابق
 قائل به من القند ماء في عصوات الفين لم يكن يصح شوبهه وخروج هذا واشباهه
 من جبرم حكم الاصل الثابت واساس القاصد المعتبر قد انقضى وهو في ابيه واراد به
 وادراج نعيم الحكم هنا لك في هذا المباس كما لا يكد يتحقق اصلا البس المباس هو تعديه الحكم
 من جبرم الى جبرم اخر جامع بينهما والاصل والفرع مية انا هاجر بيان مند وجان
 بحث حكم العلة الجامعة فاما محاولة استنتاج حكم الكل من نحو بيان الحكم في جزئيات
 او شيئين اندراج جزئ من الجزئيات بحثه وضع حكم كلي في جزئ وليس من ابواب

فوضع في الحق
 على الشاهد

رضاعية مخففة ماد

٢٣

القياس في شيء أصلا على ما قد استبان في علم الأصول واستدار على مدارات الاستدلال في
 رضاعية الغفلة وبالجملة القياس المعنى هو التمثيل المنطقي وأما الخرج فقياس من قسم اع
 الاستفراء التام او ضربا من ضرب لا غفلة بحسب اصطلاح الميزان ثم بعد الماشاءة في
 القياس القياس في الحكم المنصوص على علته لا يحصر عن الحكم عليه بالحجة وهذا نص صريح
 النصوص ان الصبر في موضع من محرم بالنسب هو حلة الحكم بالحرمة في الرضاع فاذا صار
 الجرح النسبة للولد الرضاعي فجاء بمنزلة البنات النسبية التي هي ام ذلك الولد كانت
 محكوما عليها بالحرمة عليه لا محالة ولا القياس في ذلك بوجه كما هو المسمى **ضابط**
مخففة ما بالنسب هو ما تقضي به علاقة القرابة كما التورث بين ذى القربى وما
 بالنسب هو ما يكون مستندا الى علاقة اخرى غير علاقة القرابة النسبية بحيث تكون
 العلاقة النسبية ملغاة الاعتبار في ذلك مطلقا كما التورث بين الزوجين اذ علاقة
 الزوجية تقضي لغيرها فاذا التحريم بالمصاهرة هو ما بالنسب لا بما بالنسب ان كانت
 المصاهرة هناك معبرة في نسبة النسب للحرمة فعلاقة الابن والبنو الكائنة بين الاب
 والابن قبل علاقة المصاهرة الحاصلة بين احد هاتين وجهه هي التي تقضي بحرمة
 حليلة كل منهما على الآخر وعلاقة الامومة والنسبة بين الام والبنات هي التي تقضي
 بحرمة كل واحد منهما على وجه الاخرى وعلاقة الاخوة هي التي تقضي بحرمة الجمع بين
 الاخوين بنكاح او وطى بالملك وعلاقة العمومة والخولة هي المقضية بحرمة اذ حال
 المرأة على عنها او خالتها الا باذنها وبالجملة في الحرمة بالنسب تكون علاقة القرابة
 بين حاشيتي الحكم بالحرمة مقضية لحكم الحرمة فحاشيتا القرابة هاتان بعينهما حاشيتا
 الحرمة وفي الحرمة بالمصاهرة تكون علاقة القرابة بين احدى حاشيتي المصاهرة وثابت
 مقضية لحرمة على حاشيتها الاخرى فحاشيتا القرابة هناك لبيتنا حاشيتي المصاهرة
 ولا المحكوم عليهما بالحرمة بعينهما بل احدى حاشيتي القرابة بعينها احدى حاشيتي
 المحرم المصاهرة واحد حاشيتي المصاهرة بعينها احدى حاشيتي الحرمة فعلاقة
 النسب بين شخصين شئ وجب بحرمة احداهما على الآخر وهو بحرمة بالنسب كما الامر بين الاب

مخففة القياس

فاعذ فيما يحرم من النسب والرجال

٢١٣

والبنات مثلاً وتحرّم ثالث على أحدهما وبسبب في اصطلاح الفقهاء تحريمها بالمصاهرة
 فصلاله من القسم الأول كما لا يبرهن إلا به وحلائل الأبناء مثلاً وإن كان ذلك أيضاً مستنداً
 إلى استحباب النسب بإيه إذاً العلاقة النسبية بين الأب والابن تفضي تحريمها بالمصاهرة بين
 كل منهما ومنكوحته الآخر فاذن حرم الفؤاد في القسمين إن يقال يحرم النكاح بالنسب على
 ضربين أحدهما أن يكون علامة النسب مقتضية لتحريم المتناسبين كل منهما على الآخر
 الآخر أن يكون علامة النسب بين اثنين مقتضية لتحريم ثالث على أحدهما بالمصاهرة
 لهذا وجز وتجز في العبار عن أسباب التحريم شيئاً المحقق الشهيد قدس الله نفسه
 القدسية فقال في قواعد **فاعذ** يحرم على الرجل ثناء أصوله وفصوله وفصول
 أول أصوله وأول فصل من كل أصل يحرم عليه مثله رضاها وبالمصاهرة أصول زوجته
 مطلقاً وفصولها مع الدخول وجعاً الأخوان مطلقاً والعنه وإخالة مع البنت المنوبة
 إليها بالوصفين إلا مع رضاها وعلى المرأة ما حرم على الرجال منها إذا فرضت كراو على
 الشكل التزويج مطلقاً وبحر الزنا السابق ووطئ البهيمة ما حرمه القبح واللواط أم الوطئ
 معالته وإبنته منازلة واللعان شبهه وطلاق النكاح للعدن والوثنية على المسلم
 والكابية دواماً استثناء والخامسة في الدوام على الحزن من الحراريث الثالثة من الماء
 ينكس في العبد والبعث عبد بالنسبة إلى الحراريث عت بالنسبة إلى الأماء والبعثه كن
 والافضاء ما دام غير صالحه فان صحت ضنه فوأن **مسألة** امرأة الرجل إذا ار
 ولداً منها من لبن وجهها حرم وجهها عليها لأن وجهها يصير اباً للرضع من الرضا عذو
 من النسب يحرم عليها لأنه أخوها فيكون أبوه من الرضا عذو أيضاً محرماً عليها بعنو القاعد
 النصوص عليها ولا في منزلة إختها الحرم عليها وقد اصرح بصحاح الأحاديث تحريم
 بصير بمنزلة محرم فالجدي المحقق على الله درجته في شرح الفوائد قد شاهدنا بعض
 من معاصرائه وبرق عن بعض الأصحاب أن المرأة إذا أرضعت ابن إختها حرم على زوجها
 صاحب اللبن لأنها أخته في منزلة أخته ونحو ذلك وهذا من الأوهام الفاسدة
 قطعاً لأن هذا ليس بينهما وبين وجهها بسبب الرضاع علاقة نسب لا علاقة مصاهرة

رضعها بالوصف
 تحريمها

لأن تحريمها لا يبرهن إلا به
 لراة بغيره

فأنت
 لا يرضعها

وذلك حرمت
 الرضا عذو
 ولده لم يرضع
 الرضا عذو
 عليه من لبن
 تحريمها
 نطق به صريح
 فينفقه

رضاع غير محرم ما دام

لان المحرم صبر وورثها اخا ونحو ذلك واما صبر ورثها كالاخت فاذا دلل بدليل عليه
ثم قال وقد افرغنا هذه المسئلة رسالة حسنة من اواد تحفيها فليطالع تلك الرسالة و
قال نور الله مضجعه واعلامه في تلك الرسالة وقد وقع في محقق كينته فديما ^{عليه}
بعض هذه المسائل هي امرأة الرجل اذا رضع ابن اخها هل يحرم عليه لانها صارت
عندنا فهي بمنزلة اخته او لا وحاصل ما كذب في الجواب ان العمومة من طرف الاخ النسب
من طرف الخلل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وبينه بنسب هو ^{من}
لارضاع لعدم ارضاعهما بلين فخل واحد والمقتضى للحرمة في عمه الولد القرابة بينهما ^{بار}
ايه اعني اخوتها له اما بالنسب وبالرضاع فان بثبوت العمومة المذكور تابع لاثبات ^{ال}
وهي منتفية من طرف الخلل اصلا وراسا وبثبوتها من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من ^{ال}
الاخر قطعاً فتنفي الحرمة بينهما اذ هو فرع القرابة المنتفية والذي يوقع في الغلط صدق
اسم العمومة للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الخلل والاب بالنسب ^{فك}
تغير التفریب على الوجه المنقول سلوك مسلك التجشم من طرفي سيجو فاما ما اجتنابنا
من التبديل فاصل ثابت وفرع ثابت في غاية القوي والمسانة والرضاعة والرواثة اذ لا
الحرمة هناك الا بوق من الرضاع فالخل يصير اباً للرضع من الرضاعة وتكون منزلة ^{من}
ايه من النسب المحرم على المرضعة وعمومة المرضعة لولد الخلل من الرضاعة امر لازم لما هو
المحتملة مناط الحرمة **مسئلة** اذا رضع ذو وجه الرجل من لبنه ولداخته
حرمت على زوجها لانها نصير اباً للرضع من الرضاعة واما من النسب محرمة على الخلل
فتكون امه من الرضاعة محرمة عليه ايضا بعموم القاعد وبالاحاديث الصحيحة **مسئلة**
اذا رضعت امرأة الرجل من لبنه ولداخته حرمت اخاتها على زوجها مادامت هي باقية لا
اخاتها بالنسبة الى زوجها تكون اخت مرضعة ولد واخت مرضعة ولد الرجل محرمة عليه
مادامت المرضعة حية وحرمت هي ايضا على زوجها لان المرضع يصير لدا له من الرضاعة
فتكون امه من النسب بمنزلة ذو وجه فلهذا الجمع بين الاختين بيان اخرى تحرم على الرجل
اخت ام ولد النسب جميعا فكذلك اخنام ولد الرضاعي النسب باصالة الخل ويكون

لو ارضعتها
او ارضعته

فروع عامة من جوده الفهرست الاباحه في مقابله النص الحاكم بالخير

الاصل في النافع العامة الخالصة من جوده الفهرست الاباحه في مقابله النص الحاكم بالخير
 وهذا الموضع نشئت باوهن منشئ **مسئله** حليمة الرجل اذا ارضعت اخاها
 واخنها لا يوجبها ولا حدها حرمت على وجهها لانه بصير اياها للرضع من الرضاع وابوه
 النسب محرم عليها فكذلك ابوه من الرضاعة وابنها محريم لخت ولدا الرجل عليه على الا
 وعلى العمود نطفه به صريح خاص النص من المسلف كرها **مسئله** اذا ارضعت
 حليمة الرجل عمها او عمتها حرم عليها زوجها وجهها لانه بصير اياها للرضع من الرضاع
 ابوهما او عمتها نسبيا محرم عليها فكذلك رضاها **مسئله** اذا ارضعت احد زوجي
 الفحل من لبنه ولد بنته من وجهه الاخرى حرمنا عليه اي وجهه جميعا وقد استبان
 في اضافنا فداستبان في بنات الفول ومنه لبس في الامر في ما لو ارضعت احدي
 زوجيه ولد ولدا الاخرى على الاطلاق **مسئله** اذا ارضعت زوجيه من لبنه
 خالها او خالتها من جهة ابوي امها او من جهة واحدة حرمنا عليه لانه بصير اياها
 او خالتها من جهة ابوي امها او من جهة واحدة حرمنا عليه لانه بصير اياها فكون اما بمنزلة
 جدتها من جهة الام او في منزلة زوج امها **مسئله** اذا ارضعت من لبنه ولد عمتها
 حرمنا عليه قطعا لانه بصير اياها للرضع من الرضاعة وابوه نسبيا محرم عليها فكذلك
 رضاها فهو منها بمنزلة عمتها واما اذا ارضعت ولد عمتها فلا كانه يكون ابا للرضع من
 الرضاع وابوه من النسب زوج عمتها فتكون بمنزلة منها منزلة زوج عمتها وكذلك اذا
 ارضعت ولد خالتها حرمنا زوجها وجهها لانه بصير اياها للرضع وابوه من النسب محرم عليها
 فكذلك من الرضاعة بخلاف ما اذا ارضعت ولد خالتها ان الفحل بصير بذلك في منزلة
 زوج خالتها واما ما في رساله حدي الحق رضوان الله تعالى عليه ان المرضعة في هذه
 الصور صارت بنت ابن عم ولد او عمة او بنت ابن خال ولد او خالة فسلكه غير اخ
مسئله اذا ارضعت اخا زوجها او اخته من لبنه حرمنا عليها لانها نصير ام اخ
 او اخته او الاخ او الاخخت محرمه على الرجل نسبيا ورضاها وقد سبقت النصوص الدالة
 الناصة على الحرمة هناك **مسئله** اذا ارضعت لداخني وجهها فقد حرمت عليه

وكذلك ام المرضعة تحرم على
 لان ام مرضعة ولد الرضيع
 عليه كما يستحق عليه
 الكتاب من
 فزهد

انما امره من زواج
 رخصه
 رخصه
 رخصه

وكذا اذا ارضعت احد زوجي
 فحلت من لبنه او منط الحوم
 صيرورة الفحل ابا رضيع
 لولد عمتها فتكون بمنزلة
 ابنته امها

منزلة
 ابنة لبني هو عمة من النسب
 ليعلم ان ذلك يقع من ابدا
 النكاح كما ان يقطع
 استدامه و
 كذا

في اخوات بنه لم يمتد اليهن
 منه وانما

لواضع
 رخصه
 رخصه

رضاعه محق بماد

٢٤

كما حكاه به حدى المحقق الامام رضى الله تعالى عنه لانها بالارضاع صار تام ولد من
 الرضاع وام ولد اخيه من النسب لا تحرم الام الولد ولا ام ولد الاخ وذلك مشيئة **مسئلة**
 اذا ارضعت عم زوجها او عمته او خاله او خالته فمحم عليها به بين بما بان في سلفنا
 فانها تضيق امره او عمته او خاله او خالته **مسئلة** انما ارضعت ولد ولد زوجها
 صارت ما رضاعية الخافذ وام الخافذ من النسب محمية فكذلك امه من الرضاة **مسئلة**
 اولاد الفحل والادوة ورضاعا هل يحرم على الداررضع نطفة الروايات بالخير وباطون
 على المطلع به معظم الاصحاب ذهب اليه الشيخ وابن ادريس بسببه صاحب الجامع والسيد
 ابن هرة الحلبي صاحب الغنية والمحقق العلامة وابنه فخر المدينين شيخنا الشهيد
 استنسخه حدى الصنم في شرح القواعد واعتمد عليه في سائلته الرضاة وهو الخالف
 لا معتد عنه فلا يحل ان يتكلم ابو الرضع في اولاد صاحب اللبن من النسب من الرضاع **مسئلة**
 قال المقداد في الشنخ ذكر الشيخ في النهاية والخلاف وعليه اتباعه ولم نسمع فيه خلافا
 ومسنن ورواه على بن مهزيار ولكن قد وقع في كلام بعضهم ذكر خلاف فيه ونسبه جده
 في شرح القواعد وفي الرسالة الى الشيخ في المبسوط والذي يبين من المبسوط ان ذلك من
 الاقارب العامة لا من احوال الخاصة فانه اورد في عتق من الصور ثم فقه بان مذهب
 اصحابنا في ذلك كله الخبر وعلى هذا لم ينفهم العلامة كلام المبسوط حيث قال في الخبر اذا
 حصل الرضاع لشرايطه انشئت الحرمة من جهة الرضع الى الرضاة والفحل ومنهما اليه
 فاما من جهة الينا فاما يعلو به خاصته وبفسله دون من هو في طبقة كاخوته واخواته
 او اعلى منه كأمهاته وجداته واخواله وخالاته او ابائهم واحداه او اعمامه وعماته ويكون
 الحكم فيمن هو في طبقة او اعلى حكم من لم يحصل معه رضاع فيجوز للفحل نكاح اخن الرضع و
 نكاح امهاته وجداته وان كان المولود اخا له نكاح الرضاة ونكاح امهاتها واخواتها
 كذا ذكره في المبسوط ثم قال وروى اصحابنا ان جميع اولاد الرضاة وجميع اولاد الفحل محرمون
 على هذا الرضع وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف
 جميع الفقهاء في ذلك قال واما الحرمة المنشئة من جهة الينا فانها تعلق بكل واحد

الحارضة
 او خاله
 او خالته

حكم اولاد الفحل
 مع ولد الرضع

فروع عامة من المتبرك

٣٧

منها من كان من نسائها وأولادها ومن كان من طبقتها ما من أخوها وأختها ومن كان على
 منها من أبائها وأمهاتها وجدها أنك فقدت بولدها من النيب فكل ما جرم على ولدها
 من النيب حرم عليه **مسألة** هل الحق الرضع نسباً أي لأولاد أبيه وأمه الذين
 لم يرضعوا من هذا اللبن إن ينكحوا إخوته رضاعاً من أولاد الفحل وأولاد الرضعة من النيب
 أو من الرضاع قال الشيخ في الخلاف إذا حصل الرضاع المحرم لم يجعل للفحل نكاح أخت هذا
 المولود الرضع بلبنه ولا لأحد من أولاده من غير الرضعة ومنها لأن إخوته وأخواته
 صاروا بمنزلة أولاده وفاته في الهابة وكذلك يحرم جميع إخوان الرضع على هذا المبدأ على
 جميع أولاده من جهة الولادة والرضاع ونحو ذلك المبسوط وهو المتقول عنه في التحرير وعليه
 السلف واليه ذهب الأكثر وقد روي عن النبيين من المذهب النص من الأخبار وأنه
 لا يجاز عنه في منهاج الرسول عليهم السلام فإنه في المختلف قال ابن أدريس قول شيخنا رحمه
 الله في ذلك غير واضح وإي تحريم حصل بين أخت هذا المولود الرضع وبين أولاد الفحل
 ولبن هي إختهم لأن أمهم ولأن أبيهم والنبي صلى الله عليه واله وسلم جعل النيب أصلاً
 للرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النيب وفي النيب لا يحرم على الأخت
 أخت أختها التي لأن أمه ولأن أبيه ثم أمراً بالتأمل والملاحظة وقول ابن أدريس في هذا
 لا بأس به فإن النظر يقتضيه لكنه لا يجتمع ما قاله أولاً في المسئلة السابقة التي حكم فيها
 بتحريم أم الولد وأخته في الرضاع كما حرم في النيب قد عرفت هناك أن التحريم يقع من
 جهة النيب بل من جهة المصاهرة ثم إن الأئمة عليهم السلام حكموا بالتحريم في الرضاع وأن
 العلة وقد قال أبو جعفر الثاني عليه السلام لو كن عشر أمهات ما حل لك منها شيء
 كن في موضع بنائك وكذا ما رواه أبو يونس في الصحيح قال كتب علي بن يقطين إلى أبي الحسن عليه
 السلام امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجوز ذلك لأن ولدها صاروا بمنزلة ولدها وهذا
 التحليل يعطى صبراً وأولادها أخت أولادك فذكر الحرمة ونحو ذلك من التوقيف
 هذا كلام المختلف ونحن نقول الذي به الظن إن ابن أدريس رحمه الله تعالى في قوله معترض
 ههنا على الشيخ حيث ذكر الجواز فيما نقله عنه في المبسوط في المسئلة السابقة وحكمه هنا على
 لبنت

كل ما حرم على الرضع
 مع أهله

رضاعيه مخدوم

٢٨

بالخير مع ان المسلك في استلزام من سبيل واحد وفي المسئلة الشافعية او في غير
 كلامه ما يدل على انه ذاهب منها الى الشروع وتعيين ان الشيخ قال حال كمال الشافعية
 حاكم بالجواز وما اوردته على نفسه وما اجاب به عنه ليدل ان الاما قاله على آراء الشافعية
 كتبهم ولذلك ذكر ذلك بلفظة قالوا وحكام بغير ائمة والظاهر وانما قد يعرف ان حجة
 في خبر الرضاع لم يثبت خارجة عن جهة النسب بل هي احدى خبرين وانما اوجه البهائم ان
 الروايات الحاكمة بعد الحل انصر اصرح من ان يتحل في المحرم عنها ولو بوغ اليهود من
 حكمها فالوقوف في هذه المسئلة بما لا مانع له من بل ولا مانع اليه بوجه وبالحل
 نسبة القول بالجواز في هذه الصورة الى ابن ادریس رحمه الله تعالى كما قد ذاع عنه الشافعية
 مما لا يرى له معتمدا في كلامه اصلا وما استعلا له الحرمة بقوله واي يخرج يحصل بين
 اخ هذا المولود الموضع وبين اولاد الفحل فوايه ان الفحل حيث انه صار اب للمولود
 الموضع بسبب الرضاع كان هو وابي النسب بالنسبة اليه في منزلة واحد واولاد الفحل
 واولاد ابه النسب جميعا اخوته واخوانه من جهة الاب من المعلوم ان اخ المولود من
 جهة الاب محرمه على اخيه من جهة ابه فهذا ستر الحكم بالحرمة هناك فليفتنه
ضابط وفصل من عرف من المحرمات طعم النجس وارجع حرمة المصاهرة
 الحرمة النسب فانه لسبيل سببين واما الاخرون فمن لم يثبت منهم باهل القدس
 العصمة ومن لم يثبت باحد منهم صلوات الله عليهم لم يجعل التحريم بالمصاهرة مستقيا
 لغرض حرمة الرضاع واساوا المتسكون بهم صلوات الله وسلاماته عليهم لم يجعل التحريم
 بالمصاهرة من قطعها اصحابنا واصحاب الحديث منهم رضوا الله عنهم فتا لغوهم الاخرون
 لم يفرقوا في استيجاب حرمة الرضا عن غير النسب وبين خصوصيات افراد المصاهرة فاذن
 الفرق هنالك على ما قد استحدثه قوم من الشافعية احدث قول مجدد وخوف اجتماع من
قال العلامة في التحريم في المطلب الثالث في احكام الرضاع العاشر يحرم من المصاهرة في
 الرضاع ما يحرم منها في النسب فمن تزوج امرأة لها من الرضاع او بنت من ماعليه
 مؤبدا ولو كان لها اخ من الرضاع حرمت جميعا لا اعتبارا لو كانت لها بنت اخ او بنت اخ

قوله فاولاد الفحل والغير واولاد النسب
 جميعا الخ وفيه البيان بعينه فمخرج
 اولاد الفحل من النسب بالقياس الى
 اولاد امه اذا المرضع حيث
 صارت بالرضاع اب للمولود
 الموضع كانت هي وامه بالنسبة
 بالنسبة اليه منزلة واحدة
 فاولاد مرضعته اولاد امه
 بالنسبة جميعا اخوته واخواته
 من جهة الام ومعلوم تحريم
 اخ المولود من جهة
 الام كما ان
 حرمته
 فذلك
 منه والله
 بيان ان
 بين المصاهرة
 والنسب
 لا اجتماع

فروع عامة عموم المنزلة

٢٩

حرمنا جميعا ان نعرض العتة او الخالدة والاداء المحرمين لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة
 حرم على الاخر نكاحها ولو زنا بامرأة حرم عليه امها من الرضاع ان فلان بالخير في النسب
 لولا طبعه لكان حرم عليه امه واخوته وبنته من الرضاع كالنسب بالجملة حكم الرضاع حكم النسب
 في التحريم **قلت** ومما قاله واوضحه يوضح تحريم ام المرضعة وامها من النسب من الرضاع
 على ولدها من الرضاعة وسببها عليها في مؤثف الغال انشاء الله العزيز العليم وفي
 القواعد مرة قال ولا تحرم المرضعة على اب المرثع ولا على اخيه ونحوه واولاد الغل واولاد
 رضاعا واولاد ذواته المرضعة واولاد الارضاعا على اب المرثع على راي لا واولاد هذا
 الاب الذين لم يررضوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد فلانها واولاد رضاعا
 على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل فوبا بعد التحريم بالمصاهرة فلا يرضع النكاح في اولاد رضاعا
 اللبن وان يهرج بام المرضعة نسبوا باخت وبنته من الرضاع وان نكح الاخر من الرضاع
 او اخيه نسبوا بالعكر والحرمه التي انشئت من المرضع الى المرضعة وفيها بمعنى انه صان
 كابر النسب طما والى انشئت منها اليه موقوفه عليه وعلى نسبه دون من هو في طبقه
 من اخوته او اخواته او اعلى منه كآبائه وامهاته فله في نكاح ام المرضع وانسه وحديثه ثم
 مرة ثالثه في فرع ذكرها قال الحاد بعشر حرمة الرضاع تنشر الى المحرمات بالمصاهرة فليس
 للرجل نكاح حلائل آبائه من الرضاع ولا حلائل ابناءه منه ولا امهات نسائه ولا بناتهن
 منه فبين هذه الاحكام مدافعه بفتحها ومناقضه صريحة اعذر عننا شيخنا البارغ
 الشهيد قدس الله تعالى نفسه القدسية بانه رجع اخيرا عما حكى به اولاد جدي المحق
 اعلى الله تعالى قدره في الشرح في الحواشي المنعوبة الى شيخنا الشهيدان هذا رجع عما سلف
 قوله ويجعل فوبا بعد التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الا
 الهرب من النظر ومثل هذه المسافة القصيرة من الكلام بعيد جدا بل القبح انه يفتي بالحو
 في شيء من هذه المواضع بل راوان احوال عند التحريم هي لولا الرأية الصحيحة في علمه
 على طائفة فادفنه واورده في المختلف واما ما افضاه نظر جدي في التحريم في سبيل التوفيق
 ان خلافة المصاهرة اذا حدثت فظهرها بالرضاع لا نوجب تحريمها فان سبقت النكاح لم

بما في المتن
 عدم
 حكم الرضاع
 بانسبة الى جده من
 من ابيه او مرضعة
 يصير بمنزلة زوجة
 وزوجه زوج الام بالنكاح
 غير محرم كغيره من
 بناتهن
 الا
 فان نسبته الى اخيه من
 صحيح بناء على ان المصاهرة
 كالنسب في الرضا
 حرمه
 الرضا
 الى من يرضع
 احدى المحرمات
 كما يقطع به في حرمه
 ان المرضعة بانسبة الى
 بمنزلة زوجة ابيه المحرمات

رضاعه مخفودا

وان لم يقطعه للاصل وللأصل صحاب إنما الوجبة للحر بم علافة المصاهرة التي لا تكون ناسبة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح فقد انصرح لك ان ما عليه فواطوا الادله ونظاير الروايات ليس بأحد والأصل والاختصاص ما اضعف علمها بعد نفوس النصوص **الاستنباط الثامن** وفيها ضوابط ومسايل **ضابطا** من الذائعات عند الاختصاص ان انتشار حرمة الرضاع في الطبقات الرضاعية بشرطية احتياج صاحب اللبن بل العلامة في التذكرة تداءع منه الاجماع وفيه آلاء العامة وامين الاسلام ابو علي الطبرسي صاحب التفسير رحمه الله تعالى من الخاصة بسقطون هذا الشرط ويجوزون بالخبر بعد كمال النصاب ظاهرا سواء في ذلك كان استتمام النصاب من لبن فحل واحد من لبن فحلين فعلى الذابح المشهور بعينه في الحرسم بين الرضيع والمرضعة كون رضاع البعد المحرم جميعا من لبن فحل بعينه فاذا اختلف الفحل في النصاب لم يفتقر حرمة الرضاع رأسا في الحرسم بين مرضعتين فصاعدا ان يكون الرضاع كل منهما جميع النصاب لمعبر من لبن ذلك الفحل الواحد فاذا اختلف اللبن من جهة اختلاف فحلين بالنسبة الى المرضعتين مع وحد الفحل بعينه في استتمام النصاب لكل منهما لو كان يتحقق الحرسم بينهما وليس ينفي واسا بل انما تكون حرمة الرضاع حاصلة بين كل مرضع ومرضعة او بين كل مرضعة وفحلها وعلى قول امين الاسلام الطبرسي لا يعتبر اتحاد الفحل في شئ من الموضعين اصلا بل يكفي اتحاد المرضعة وان تغد الفحل كما كان يكفي اتحاد الفحل وان تغد المرضعة قال بعض المشايخ في شرح المفرد وفي شرح الشرايع وهذا القول مجرب وفي غاية القوة رجوعا الى عموم الادله لولا النصوص عن اهل البيت عليهم السلام بخلافه وهي مختصة لما دل بهومه على اتحاد الرضاع والنسب في حكم الحرسم قال واستندا صاحبنا في المشهور الى جنين ضعيف السند تجارضا منها ما يدل على عدم اعتبار الفحل وهي رواية محمد بن عبيد الله في قال قال الرضا عليه السلام ما يقول اصحابك الحديث فلان عمارا باطبا مؤثرا وليس بضعيف في التهذيب في ابواب الجارة انا لا نطعن على عمارا باطبا بكونه فظا لانه وان كان كذلك فهو ثقة في الفحل لا يطعن عليه فيه وقال المحقق نجم الدين ابو القاسم رضوان الله تعالى عنه في

من الشرائع
 كتاب النكاح
 راجع

شروطية اتخاذ حصة اللبن

٣١

المسائل العزيم السكون وان كان عابثا فهو من ثمار الرواه وقال شيخنا ابو جعفر رحمه الله في مواضع من كتبه ان الاما به مجمعه على العمل بما يرويه السكون وعمار ومن ما ثلما من الثقات ولم يمدح بالمذهب الرواه مع اشهار الصدوق وكتب جماعتنا مملو من الثقات المستند الى نقله على ان رواه الكشي فيه ان ابا الحسن عليه السلام قال ان استوبه من بقر فوهبه لي بدل على صحة ايمانه من وجهين على ما قلناه كراه في عبور المسائل ثم ان اعتبار اتخاذ الخل كما هو المشهور في الاخبار من غير طريق غير منها يصح ان يتوب عن ابن مسكان عن الحلبي وصححه مالك بن عطاء وصححه صفوان بن يحيى وصححه البرقي عن احمد بن بن زياد بن نضر قد سلمنا ذكرها ومنها يصححه عبد الله بن سنان رواها الشيخ في كتابه قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الخل فقال هو ما رضع امثلك من لبنك ولبن ولدك لدا من ارض اخرى فهو حرام ومنها يصححه صفوان بن يحيى سنودها من في مثل انشاء الله تعالى في نصاب الرضعات المحرمات وفيها قلت ما رضع امي جارية بلبن فقال يعني ابا الحسن عليه السلام هي اختلفت من الرضا فذلك فضل الاخ لا من لبنك لم يرضعها امي بلبنه قال الخل واحد فلت نعم هو اخي قال اللبن للخل صار ابوك اباها وامك امها الا ان رواه ابن ابي مخنف السالفه عن محمد بن عيسى المحدثي مصرحه بالنعيم طرفة بالخمر من قبل الامهات ايضا وان لو يكن الخل واحدا وبما باول ثاويلها بالخل على شئت الكراهه فانا كذا استجاب الخبز جمع بين الاخبار المتناقضة ولا بعد ان يقال لعل مغراها انه مهما استنبت الامومه الرضا عن ثلثاء النصاب المحرم من لبن فخل واحد حرم على الغلام المروض جميع بناتها سواء عليهن اكن من اللبن من الرضاع واكن هذا من هذا الخل ام من فخل اخر فليعنه فاذن ما هو الاشهر يوم سبيل او امين بليل من جهة استنبط الاخبار المختصه واما قول الطبرسي في حوط في الدين اطيب للنسب واصون للدين قال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر رواه ابن ابي مخنف قال وجه في هذا الخبران فخله على ان الرضاع من قبل الامهاتهم من لبنها من جهة الولادة وانما المهر من لبنها بالرضاع لان الاخبار التي قد منها ما ولو خلينا وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما

في صحيح ابن ابي عمير
 في صحيح ابن ابي عمير
 في صحيح ابن ابي عمير

رضاعه محقو داماد

من النسب لكان محروما ايضا الا انا خصنا ذلك بما ذكره من الاخبار وما عداه بان
على عومه ثم قال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن الزوفي عن علي بن عبد
الملك عن بكار بن الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرّم من الرضاع الا اللبن
الذي ارضع منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يبعدى الى من ينسب من الام من جهة الرضاع
لان من يكون كذلك ينسب الى بطن اخر وما يخص بطنها ولادة فانه محرم ويحمل ان يكون
ذلك خرج منجج النسب لان في الفقهاء من يقول ان الحر لا يبعدى الى الرضعين فاما ما
رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن صفوان عن علي بن اسمعيل الدغشي عن رجل
من اهل الشام عن عبد الله بن ابي الزيات عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن رجل
تزوج ابنته عمة وفادرضعته ام ولد جد هل يحرم على الخلام ام لا قال لا فهذا خبر مقطوع
مرسل وما هذا حكمه لا يعرض به على الاخبار المستندة بالصحة الطريق ولو سلم لكان
محولا على انه اذا كانت ام الولد قد ارضعته بغربلين جدد او تكون ارضعته رضاعا لا
بحرم ولو كان رضاعا تاما لكان قد صار حرمها ان كان اللبن من قبل الاب ان كان من
قبل الام فلا يبرهن ان وجهه يفيض الحر يبرهن ان وجهه يفيض اللبن فلا وجه باس به واما كون
الحر مقطوعا مرسل فلا يبرهن بذلك الوجه في هذا المقام لان هذا طبع ابن ابي عمير ومراسله
مجرى المسانيد لا جماع العصا به على نصيب ما يصح عنه وكذلك القول في هذا طبع صفوان ومراسله
فالتحقيق في حكم الصحيح في العمل به نعم الصحيح مقدم على الصحيح في ابواب التراجم عندنا
مسئلة اولاد الرضعة رضاعا لا ولادة غير محرمة على الرضع اذا لم يكن ارضاعهم
بالضباب المعبر من لبن الفحل الذي ارضع منه هذا الرضع على الذابغ المشهور واما على حد
اعتبار اتحاد الفحل في حكم الحر كما هو قول الطبرسي وهو الاحوط والاخرى بالتحليل به فجميع
اولاد الرضعة ولادة ورضاعا ولادة لا رضاعا واولاد من لبن فحل واحد او
من البناى فحل متعددة سواء سبب الافدام في حكم الحر بجميع اولاد الفحل كذلك من مرأة
واحدة او من نساء شتى قال شيخنا البارح المحقق الشهيد لانه يكون بينهم مع اتحاد الرضعة
علامة الاخوة من جهة الام وان بعد الفحل وهي محرومة التناكح اذا كانت بالنسب الرضاعي

عنه

حكم الرضعة
اولاد الرضعة
من لبن

فروع الحديث اجماعا للابن

٣٣

حكماء
ما يوافقهم
الرضع
عنه

منه ما يجر من النسب ^{عنه} الرضعة من اللبن لا يجر من غيره ^{عنه} ما علم بالرضع
بالنظر في الاجماع وكذلك اخفاؤها وعلمها وخالها من لبن الرضاع فانه في النوازل
لا يجر من الرضعة من الرضاع على الرضعة ولا اخفاؤها ولا علمها منه ولا خالها
ان جاز من النسب لعده اتحاد الفحل فقال جدي اعلى ذلك فدره في الشرح قد علمنا ان جاز
الرضاع لا يثبت بين من يرضع من الا اذا كان اللبن للفحل واحد فاما عروا ورونا النسب
بذلك وحكما خلاف الطبري في هذا لو كان لبن امرأتين صبيبا من الرضاع لم يجر
ذلك الامر على الصلح لان نسبها اليه بالجد وده اما تحصل من رضاعه من رضعة
رضاع مرضعة منها ومعلوم ان اللبن في الرضاع ليس للفحل واحد فلا يثبت بالجد
بين الرضعة والام المذكور لانفاء الشرط فينبغي التحريم ومن هذا يعلم ان اخفاها من الرضاع
وعلمها منه وخالها منه لا يجر من وان جاز من النسب لما قلناه من عدم اتحاد الفحل ولو كان
الرضع اثنى لا يجر عنها ابوا الرضعة من الرضاع ولا اخفاها منه ولا علمها منه ولا خالها
لمثل ما قلناه فيلعم قوله عليه السلام يجر من الرضاع ما يجر من النسب فينبغي التحريم
هنا وايضا فانهم قد اطلقوا على مرضعة المرضعة انها امرؤ وعلى المرضعة بلبن اب المرضعة
انها اخت فتكون احدى جدتي والثابتة خالته فتدرج ان في عموم المحرم للجد والخاله
وكذا البواني فلما الدال على اعتبار اتحاد الفحل خاص فلا تجوز في العام حينئذ واما
الاطلاق المذكور فلا اعتبار به مع فقد الشرط فانهم اطلقوا على الرضعة انه ابن المرضعة
وعلى المرضعة منها بلبن فحل اخر انها يثبت لها ايضا ولي يحكموا بالآخر في الشرع للتحريم بين
الابن والبنات لعده اتحاد الفحل انتهى فلت هذا الكلام من المصنف العلامة ومن انشأ المحقق
لبنات رضى صدور مثله عن مثله ما اصلا اللبن ما اعدها عليه في تحصيل العام واعتبار اتحاد
الفحل من النسب المختص بنسب يظهر ما نحن في بيانه صريحا وذلك رواه هشام بن سالم في
الموثق عن حماد الساباطي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة لغيره
ان يزوج اخفاها لا يجر من الرضاع فقال لا فقد رضاء جميعا من لبن غل واحد من امرأة
واحد قال قلت فيزوج اخفاها لامها من الرضاع قال فقال لا بأس بذلك ان اخفاها القوم

كان فحلها غير فحل التي ارضعها الامام فاختلفا الخلان فلا بأس كذلك صحيح ابن مسكان
والحاج وليه وردا هار فو الله تعالى عنهما في الاحتجاج على اعتبار اتحاد الفحل قال سائل ابا عبد
عليه السلام عن رجل وضع من امرأه وهو غلام اعجل اليه ان يخرج اخذها لامها من الرضاعة
فقال ان كانت المرثان ورضعنا من امرأة واحدة من لبن واحد فلا يحمل معا فان كانت المرثان
ورضعنا من امرأة واحدة من لبن فحملين فلا بأس بذلك وبالجملة كل ما ورد في اعتبار اتحاد الفحل من
النصوص المختصة لاصل النص العام انما يدل على اشتراط وحد الفحل في الاخرى الرضاعية
للغير يربط بوضعين من امرأة واحدة لا على اتحاد الفحل في رضاع الموضع من مرضعة ومن الرضاعة
مثلا من مرضعها بل ان ذلك امر لا يكاد يفضل صحته والنصوص فاهضة التكرار بخلافه والشرع اعتبار
وحد الفحل هناك ان الاصل في التحريم بالرضاع هو التحريم بالنسب والنسب يكون اخذ الفحل
او اخذ اخيه لا تحريم عليه اذا كانت النسبة مختلفة من جهة الام ومن جهة الاب فذلك غير
في تحريم الرضاع هكذا خلافت الفحل كذا يختلف النسبة اذا الفحل في الرضاع بمنزلة الاب في
النسب للاموته والجدودة لا ينجح فيها ذلك بل انهما في النسب ملاك التحريم على الاطلاق
فكذلك في الرضاع وسواء في ذلك اقلنا يقول الطبرسي بغيرنا الامر على القول بالذائع
فانما يحريم ام المرضعة من الرضاع على الموضع لا انضاع له عن قول الطبرسي ولا ابتداء
له على اعتبار اتحاد الفحل بل هو من جنس ثبات ما عليه النص والاجماع فاما اخذ المر
من الرضاعة بارضاعها من امرأة واحدة اجنبية فعلى قول الطبرسي يحرم ايضا على الموضع
مطلقا وعلى الذائع المشهور اذا كان ارضاعها من تلك المرثة الواحدة من لبن واحد
لا اذا كان ارضاعها وارضاع هذا الموضع من لبن فحل واحد وكذلك الكلام في عم
المرضعة وخالتها من الرضاعة والافق المرضعة يحرم عليها ابو مرضعها من الرضاعة
وكذلك اخو مرضعها من الرضاع اي الموضع من لبن ايها الرضاعي على ما هو الاشتهار
الذي ارضعته امها الرضاعية على قول الطبرسي كذلك عم مرضعها وخالتها من الرضاعة
ثم ان هناك فاعدا اخرى من جهة تكرار القرعة سينكشف لك حكمها في عدم تحريم
زوجته الاب للرضاعي من الرضاع ولكنها انما تجزئ في نشرح منه الرضاع الى من يحرم

ورضاعه مختصه بالامام

في المسائل الرضاعية

٣٥

مبني على
حكم الزوج
والنكاح
والرضع
والنكاح
والرضع

بالمصاهرة لا الى من يحرم بالنسب فان الجريم بالنسب أقوى واشد من الجريم بالمصاهرة
وان كان السبب بضاعة علاقة النسب فكذا احق الامر في هذه المسئلة فان عامة الاهل
عزها اذا هله **مسألة** كما يحرم على الرجل امرؤ وجهه من النسب فكذا ذلك تحريم
عليه امها من الرضاع وكذلك اخوها نسبا ورضاعا وكما يحرم على المرأة ابؤها ووجهها وابنه
من النسب فكذا ذلك يحرم عليها ابؤها ووجهها وابنه من الرضاع ولما يسهل في ذلك احد
اما اذا ارتضع ولد رجل من امرأة اجنبية رضاعا محترفا فان الاجنبية المرضعة تبصر
بمنزلة الرعية لوالد المرضع كما ولد من النسب امها بمنزلة امه من وجهه واخوها بمنزلة
اخي الزوج ووجهه والاخ من الرضاع امه من النسب بمنزلة بنت الزوج ووجهه والاخ من الرضاع
امه من النسب بمنزلة زوجة الاب كذلك القول في ام المرضع من النسب هي زوجة
بالنكاح او ما في حكمه بالاضافة الى اولاد صاحب اللبن كذا اخيه بالاضافة اليهم والى
ابهم فلهذه العلاقات الثلاثة حصول الرضاع لتوجب استنثار حكم الجريم
الذي يلزم من فاعده مهدها واوردها حديق المحرم في شرح القواعد في رسالته
الرضاعية ونبه على ذلك بعض شفاء المتأخرين في شرح الشرائع عند الحكم بالجريم
امثال هذه الصور واستنباط الجريم في ذلك كله هو الذي يقتضيه الاصول والقوانين
والنصوص الادلة اما القاعد في الفرق بين علاقة المصاهرة الحاصلة من النكاح بين
علاقة المصاهرة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح وكذلك بين الرضاع المتأخر عن
المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقدم على المصاهرة الناشئة عنه لا يحتاج
بان الاول مناطه بة الحرمة بالرضاع كما في حلائل الابناء الرضاعية على الاباء ويكون
الاباء الرضاعية على الابناء دون الثانية كما في هذه الصور واما المح الذي هو
مفاد مد البيل النصوص الناطقة وقوانين الادلة الناهضة فهو ان هذا الفرق
جدواه عنيفت مقتضاه وان كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسب يجب نفسه
بحسب المصاهرة فهو محكوم عليه بالجريم في الاصلح حبه الجريم
الرواية المتقدمة وتبليط الجريم بفنزل اخن الابن بمنزلة اولاده فنزل امهم بمنزلة

لما في رضة رضة ولد الرجل
بالنسبة الى ان العلاقة الرضاعية
في رضة الرضة لا يشترط
منه علاقة نسبية

العلاقة الرضاعية في رضة الرضة
التي هي من رضة الرضة
بالنسبة الى ولد من رضة الرضة
فترتفع رضة الرضة لا يشترط
للمحرم رضة رضة الرضة
والا بدلا على رضة الرضة
فلا رضة الرضة

ما هو الصحيح مما قد حقه
تكرارها من رضة الرضة

بما

رضاعية مخمودة ماد

ع ٣

زوجته ومهاضرة الامام اولاد من الذب لللازم الاضافات وكذلك كلام سلاوي عن عبد العزيز
 في المراسم عند صد الحركات حيث قال الرضعات والاخوان من الرضاة وامهات الن وجا
 والربعية من الرضاة المدخول بها فان لم يكن مدخولا بها فلا جناح حلال الابناء والجميع بين
 الاختين في عند واحد وتكاح ان كانا مملوكين ثم علم الحكم الكلي بقول من قال و
 كل محرما بالنسب محرمة من الرضاة **مسألة** لا ينكح ابو الرضعة في اولاد صاحب اللبن
 ولادة ولا في اولاده رضاعا ولا في اولاد زوجته الرضعة ولادة لا في جميع ذلك في حكم ولد بنصف
 بصحة من جهة وقد قطع بالحرمة في ذلك كله الشيخ وابن اديب والحق ابو القاسم ثم الذي جعفر
 بن يحيى بن مسعود اكثر اصحاب بل كان ان يكون عليه الاجتماع واستصحه حدى الحق في شرح
 الطواغيت روجه في الرسالة قال وكذلك محرم على الفحل اولاد ابى الرضعة ولادة ورضاعا
 الفحل بين بنات الفحل بالنسبة الى والد الرضعة واخوان الرضعة بالنسبة الى الفحل نظرا
 الى الصلة المذكورة في النكاح قال بعض شفاء المناجيز في شرح الشرائع اخبرني
 من حيث هم اخبرني لا يجرمون بالنسب مطلقا وانما يجرمون من حيث النكاح وهو منسب
 هذا لكن المصنف جزم بالحرمة في هذه المسئلة سوا الشيخ وابن اديب في اورد في بعض
 صحبه دالة على الحرمة قلت فالان يحصر الحق اسنان ان الصبرين بمنزلة والذنب
 الحكم بالحرمة في الرضاة على ما نطق به النصوص لا يفتق بنون او كحاح على الحقيقة ثم ان
 على قول الطبري كحاح محرم على والد الرضعة بنات الرضعة ولادة فكذلك محرم على بناتها
 رضاعا عند الفحل واختلف من غير فزون **مسألة** كل من فخر بامراة فقد حرمت
 عليه امه البجور بها من الرضاة وكذلك بناتها من الرضاة ولا مانع لاستنكار ذلك
 لما في الصحيح من طريق الكافي ورواه الشيخ في كتابه في الصحيح عن علي بن الحكم عن العلاء بن
 رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئلت عن امرأة فخر بامراة ابنته
 امها من الرضاة او بناتها قال لا وكذلك في الصحيح عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل فخر بامراة ابنته عن امها من الرضاة او بناتها
 قال لا قال الشيخ رضوان الله تعالى عليه في الاستبصار قد حرمت ذلك من جهة الرضاة

كتاب النكاح
 في الرضاة
 الفصل في الرضاة

من فخر بامراة
 ابنته
 حرمت

رضاعية مخموق أماد

حلالا لفظا والجواب بالحمل على الفور اللاحق لا ما بعته والسابق كما قاله في التهذيب
والاستحسان وبدل على ذلك ما في الصحيح عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام أنه سئل عن الرجل يفجر المرأة ابنه زوج ابنتها قال لا ولكن إن كانت عنده
امرأة ثم فجر بامتها أو ابنتها أو اختها لم يحرّم عليه امرأته إن الحرام لا يفسد الحلال وفي الصحيح
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل تزوج جارية فدخل بها
ثم أسبل عليها ففجر بامتها لم يحرّم عليه امرأته فقال لا لأنه لا يفسد الحلال الحرام وفي الصحيح عن
أبيه عن زان عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رجل زنا بامرأة أو بابنتها أو
بأختها فقال لا يحرّم ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرّم حرام قط حلالا ومن طهر بن الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضيل وهو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري من أصحابنا
عليه السلام عن أبي الصباح الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا فجر الرجل بالمرأة
أو بحلّ له ابنتها أصلا أبدا وإن كان قد تزوّج بابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فسد بطل
تزوجها وإن هو تزوّج بابنتها ثم دخل بها ثم فجر بامتها بعد ما دخل بابنتها فلا يفسد
جنون بامتها نكاح ابنتها إذا هو دخل بامتها وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال إذا كان
هكذا وفي معناها من طريق الكافي عن ابن باني عن زان قال سألت أبا جعفر عليه السلام
عن رجل زنا بامرأته أو بأختها فقال لا يحرّم ذلك امرأته إن الحرام لا يفسد الحلال ولا
يجزئها **تم** قال في شرح الإرشاد وقال جماعة من الأصحاب ينشر في بنى العمّة
والخالة إذا زنى بالأمّة لا خير لرواية أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال سئل رجل أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل نال من خالته في شبابه ثم أرتد عن ابنه فقال لا فقال أنه
لو يكن أنفق إليها إنما كان شيء دون شيء فقال لا يصدق لا صدق لا كرامة وإن أدر
نوّفت فيه بعد الإجماع عليه والمصنف في المختلف تبعه في النوقف وجزء بشرنا
في ما تقدم قلت نقل في الخفاف كلا ابن إدريس ثم قال وهذا الشعر بعد جرمه بالخبر
ونوقفه فيه ولا بأس بالنوقف في هذه المسئلة فان عموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء
ذلك من بعضي الأباحت وأما الخبر فيسند ما رواه أبو أيوب عن الصادق عليه السلام

فمن سئل عن الصدوق في
في إفتيان محمد بن الفضيل
الفرزدق عن أبي الصباح
الكافي في أماد
صاحب
الرضا
عليه السلام في تحقيق
محمد بن القاسم الفضيل
في علم

فروش عاشر الشرح بالزنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الموطنة والاول احوط ويجرم على كل واحد منهما العقد على من زنى بها الاخر بدفع ط
ويخص الشرح على الابن قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء لان لفظ النكاح يقع
على العقد والوطى معا وتعلق المخالف بما بين وانه من قوله عليه السلام الحرام لا يحرم الحلال
غير معتد لانه خبر واحد ثم هو مخصوص بالاجماع ويجعل على مواضع منها ان وطى المرأة في الحوض
حرام ولا يحرم ما عداه من الحلال منها ومنها ان الزنا بالمرأة لا يحرم الزنى بها اذا ثابت
منها ان طى الاب لزوجه ابنة والابن لزوجه ابيه حرام ولا يحرم من الزوجه ما
كان حلالا منها ثم ان العلامة في المختلف سند على القول المعتد فقال لنا قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء والاسناد لال على نعم الشرح بهذا الآية بنوقف على
مقامين الاول ان النكاح يراد به الوطى كما يراد به العقد فنقول النكاح بمعنى الوطى
لانه حقيقته فيه ولانه لما كان العقد المؤدى الى الوطى لا دائما ثم امتثال الحرمه كان الوطى
الذى هو ابلغ منه الى المقام الثاني انه لما ثبت تحريم منكوحة الاب بالزنا ثبت تحريم
منكوحة الابن بالزنا ايضا لعدم الفاصل بالزنى وما رواه ابو بصير في الصحيح قال سئل
عن الرجل يفر بالمرأة المحل لابنه او يفر بها الابن المحل لابيه قال ان كان الاب والابن
متساويا واحد منهما فلا محل والظاهر ان باب بصير اسند ذلك الى الامام لان عدالة
ذلك وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سئل عن رجل
زنا بامراه هل محل لابنه ان يزوجها قال لا وفي الموش عن عمار عن الصادق عليه السلام
في الرجل يكون له الجارية فيفزع عليها ابن ابنة قبل ان يطأها الجدا والرجل يزوجها
هل محل لابنه ان يزوجها قال لا اما ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم زنى بها ابنة لم
يضره لان الحرام لم يفسد الحلال كذلك الجارية ولفظة انما المحصر ونحن نقول كلا
في مضمرة الى بصير الصحيح على وجهه واسخا نه رواية على بن جعفر ايضا على ما
اذنى عمره بها بنان بن محمد ولولا لكان الطبرين صحيحا وهو اخو احمد بن محمد بن جعفر
اسمه عبد الله ولقبه بنان اذنى مرثله ان يكون ممدوحا فاما استنباط خبره اذنى
الطبرين سهل بن نادر فنظروا فيه وقد ذكر عنه ذلك في مواضع عديدة منها ١٢

١٢
في قوله عليه السلام لا يحرم الحلال غير معتد لانه خبر واحد ثم هو مخصوص بالاجماع ويجعل على مواضع منها ان وطى المرأة في الحوض حرام ولا يحرم ما عداه من الحلال منها ومنها ان الزنا بالمرأة لا يحرم الزنى بها اذا ثابت منها ان طى الاب لزوجه ابنة والابن لزوجه ابيه حرام ولا يحرم من الزوجه ما كان حلالا منها ثم ان العلامة في المختلف سند على القول المعتد فقال لنا قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء والاسناد لال على نعم الشرح بهذا الآية بنوقف على مقامين الاول ان النكاح يراد به الوطى كما يراد به العقد فنقول النكاح بمعنى الوطى لانه حقيقته فيه ولانه لما كان العقد المؤدى الى الوطى لا دائما ثم امتثال الحرمه كان الوطى الذى هو ابلغ منه الى المقام الثاني انه لما ثبت تحريم منكوحة الاب بالزنا ثبت تحريم منكوحة الابن بالزنا ايضا لعدم الفاصل بالزنى وما رواه ابو بصير في الصحيح قال سئل عن الرجل يفر بالمرأة المحل لابنه او يفر بها الابن المحل لابيه قال ان كان الاب والابن متساويا واحد منهما فلا محل والظاهر ان باب بصير اسند ذلك الى الامام لان عدالة ذلك وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سئل عن رجل زنا بامراه هل محل لابنه ان يزوجها قال لا وفي الموش عن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فيفزع عليها ابن ابنة قبل ان يطأها الجدا والرجل يزوجها هل محل لابنه ان يزوجها قال لا اما ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم زنى بها ابنة لم يضره لان الحرام لم يفسد الحلال كذلك الجارية ولفظة انما المحصر ونحن نقول كلا في مضمرة الى بصير الصحيح على وجهه واسخا نه رواية على بن جعفر ايضا على ما اذنى عمره بها بنان بن محمد ولولا لكان الطبرين صحيحا وهو اخو احمد بن محمد بن جعفر اسمه عبد الله ولقبه بنان اذنى مرثله ان يكون ممدوحا فاما استنباط خبره اذنى الطبرين سهل بن نادر فنظروا فيه وقد ذكر عنه ذلك في مواضع عديدة منها ١٢

الحسن بن علي بن محبوب
عن اخيه الكاظم عليه السلام
عن علي بن جعفر عن اخيه
الكاظم عليه السلام قال
سئل عن رجل زنا بامراه
هل محل لابنه ان يزوجها
قال لا وفي الموش عن
عمار عن الصادق عليه
السلام في الرجل يكون
له الجارية فيفزع عليها
ابن ابنة قبل ان يطأها
الجدا والرجل يزوجها
هل محل لابنه ان يزوجها
قال لا اما ذلك اذا
تزوجها فوطئها ثم زنى
بها ابنة لم يضره لان
الحرام لم يفسد الحلال
كذلك الجارية ولفظة
انما المحصر ونحن نقول
كلا في مضمرة الى بصير
الصحيح على وجهه
واسخا نه رواية على
بن جعفر ايضا على ما
اذنى عمره بها بنان
بن محمد ولولا لكان
الطبرين صحيحا وهو
اخو احمد بن محمد بن
جعفر اسمه عبد الله
ولقبه بنان اذنى
مرثله ان يكون
ممدوحا فاما
استنباط خبره
اذنى الطبرين
سهل بن نادر
فنظروا فيه
وقد ذكر عنه
ذلك في مواضع
عديدة منها ١٢

رضاعيته محقق داماد

٢٢

ايضا في كتاب في فضل الغامة في كتاب الحج قال لنا ما رواه ابو عبيد في الموثق عن الصادق عليه السلام وفي طريقه سهل بن باد فكانه يقول على ان الشيخ رحمه الله ذكر في كتاب الرجا في اعصاب ابن جعفر الجواد عليه السلام فقال سهل بن باد الاربي يكتني ابا سعيد من اهل الكوفة واسمته عن الجرجع النعماني ثم ذكره في اعصاب ابن الحسن الثالث عليه السلام فوثقه قال سهل بن باد الاربي يكتني ابا سعيد ثقه واذني ان كان قد ضعفه في الفهرست وفي بعض ابواب التهذيب الاسبصار وفي الخلاصة اورد في قسم الجرحين وقال اختلف قول الشيخ الطوسي رحمه الله فيه فقال في موضع انه ثقه وقال في عن مواضع انه ضعيف قال البخاري انه ضعيف في الحديث غير معتمد فيه وبالحمله الحق عندى بضعيف الرجل ثم قال في المختلف واجاب الآخرون بالاصل بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وهذا قد طابت وباراه محمد بن منصور الكوفي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغلام يعيب بجارية لا يملكها ولم يدرك اجل لايه ان يشربها ويمسها قال لا يحرم المحرم الحلال والجواب الاصل بعدل عنه عند وجود المعارض الالهية غير انه على المطلوب لما تقدم من ان المراد بطايب هو وحلل لا متعلق الشهوة والرقابة بعد سلامة سندها عن المطاحن لا يدل على المطلوب ايضا فان العيب لا يستلزم الجماع قال ابن اديب لا يستدل بالبقوله تعالى ولا تتكحروا ما نكح اباؤكم مثل بيت المتكبر لانه لا خلاف انه اذا كان في الكلمة عرفان للشرع كان الحكم بعرفنا الشرع دون عرفنا اللغة ولا خلاف ان النكاح في عرفنا الشرع هو العقد حقيقته وهو الطاري على عرفنا اللغة وكالتامع له والوطء الحرام لا يطلق عليه في عرفنا الشرع اسم النكاح بعرفنا خلاف قال شيخنا ابو جعفر في كتاب العدة ان النكاح اسم للوطء حقيقته ومجاز في العقد لانه موصل اليه وان كان بعرفنا الشرع قد اخضع بالعقد كلفظ العسلوق وغيرها فمما عرفنا انه قد اخضع بعرفنا الشرع بالعقد وايضا قوله تعالى من قبل ان تمسوهن سمى العقد نكاحا بحجته وقول الرسول عليه السلام لا يحرم المحرم الحلال دليل على صحة ما قلناه واحضناه وهذا الكلام في غاية السقوط اما نسبة الاستدلال بالآية الى الضعف فيجهل معه بموافاق الالفاظ فان كون النكاح مستعملا في عرفنا الشرع في العقد

نسخة
 بخط
 شيخنا
 محمد
 باقر
 المجلسي
 في
 شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 ١٢٩٠

فروغاً نشر الحزمه باللواط

ff

بنا في الحقيفة الأصلية ولا الاستعمال الشرعي فيها وقد بينا دروده في الوطى شرعا
 قوله تعالى فانكحوا اوله تعالى فلا يحل له من بعد حتى ينكح زوجا غيره واما قوله الوطى الحرام
 لا يدخل عليه في عرفه لشرع اسم النكاح وادعاء الاجماع عليه خطأ ولهذا بقسم النكاح الحرام
 وحل في الشرع ومورد العنة مشتركة بين الانثام وصناديق عليها والافلتان الانثام اثنا
 له اذ مقتضى العنة ايضا شخص او شخصات متعارفة الطبيعة كلبته بحيث تكون تلك
 الطبيعة مع ذلك الميراث المتشخص نوعا وصفنا او شخصا مغايرا للمركب من مغايله مع تلك
 الكلبة المقسومة وقوله تعالى من قبل ان تمسوهن نقول بموجبه فاناد بيننا استعمال
 النكاح في العقد شرعا اما حقيفة شرعية او مجازا واما استدلاله بقوله عليه السلام لا يحرم
 الحرام الحلال فغير دال على مطلوبه فان الحلال حقيفة هو النصف بما رفع عنه الحجر في الحال بالمرئ
 بها مثل عقد الاب والابن لم يثبت حلالا لاحدهما واما تحلل بالعقد ونحن نقول انها لو
 كانت حلالا لم يثبت بها الحظر **مسئلة** قال السيد المرتضى في الانشاء واما انفس
 الامامية به ان من تلوط بغلام فاوفا لم يحل له ام الغلام ولا اخيه ولا بنته ابدا
 وحكى عن الاوزاعي وابن حنبل ان من تلوط بغلام يحرم عليه تزويج بنته له والطهفة
 في هذه المسئلة كالطهفة فيما تقدمها من المسائل ونحن نقول لا فرق في التحريم على
 الموت بين ام المفعول به وبنته واخيه من النسب وامه وبنته واخيه من الرضا ^{بنت} عترة
 بثبوت الحرمة بالرضاع حيث الحرمة بالنسب واستكمال العلامة فيه في القواعد مما ^{ينبغي}
 عن نظر غابر ولحق صاحب اصلا ولقد اصاب في التحريم حيث افنى بالتحريم مطلقا غير فرق
 ومسند الحكم في الاصل بعد اجماع الطائفة نظافرا لاجبار ونظافرا لروايات من معادن
 العلم والحكمة واهل بيت المقدس العصمة صلوات الله وسليمانه على ارحمهم احسانا
 فتمها صحبة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل بعثت بالغلام
 قال اذا اوفى حرمة عليه ابنته واخيه ومنها صحبة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي
 عبد الله عليه السلام في رجل بائى اخا امراته فقال اذا اوفى فقد حرمت عليه المرأة
 ومنها حديث حماد بن عثمان عن طريق الكافي عنه عليه السلام في معنى قال بعض شهداء النجاشين

فصل فی بیان

رضاعية مخنوق اماراد

في شرح الشرايع وفي رواية ابراهيم بن عمر عنه عليه السلام تحريم الامراضا و ابراهيم
عمر بن عبيد الله المعدل على الاجماع والاختيار المجزوء بالشهر فقلت ابراهيم بن عمر الباقى ثقة
مقبول الرواية ويضعف احمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري باه خبر فادح في قبول
روايته وصحة حديثه مع ما قد قال الخاشي انه شيخ من اصحابنا ثقة وضمن لك علما
ما قد اوضحناه في معلقنا على الخلاصة ومنها من طريق الكافي عن موسى بن سعدان
عن بعض رجاله قال كنت عبد الله بن عبد الله السلام فانا رجلا فقال له جعلت فداك
ما ترى في شابتي كانا مضطجحين فولد لهذا غلام وللآخر جارية ابنه فخرج ابن هذا ابنة
هذا قال فقال نعم سبحان الله لم لا يحمل فقال انه كان صديقا له فقال وان كان فلا بأس
قال فقال انه كان يفعل به قال فاعرض بوجهه ثم اجابه وهو مستغفر بذراعه فقال
ان كان الذي كان منه دون الايقاب فلا بأس ان يزوج وان كان فداو ففلا
يحمل له ان يزوج **فرفع** الاول الصبي الرجل في المفعول بيان في الحكم فلا واسدا
واما في الفاعل المومن فالتصغير ايضا كالكبير على الاقوى واستشكله العلامة في القول
نظرا الى خروجه عن حكم التكليف وليس بشئ لكونه يعلو الحكم بذلك من الاحكام
الوضعية كالضمان المسبب عن الامتلاف وكما وجوب الطهارة والمنع من العيادة المسببا
عن الاحداث الموجبة لذلك فاما تحريم ابتلاع العقد بالخطاب لتكليف قبل البلوغ
فنعلم بالاولى الثاني هل المبت كالحمل في كون الايقاب به سببا للخبر به استشكله العلامة
ايضا والقطع بالتحريم لحوط واخر في وجوب الغسل لان حرمة المبت كحرمة الحمل بل
اكثر لاضلال نفسه بغيره القدوس مصيرها الى الدار الآخرة الثالث لو ملك امه ثم
لاط باجنها فادبه قبل وطئها حرمت وان خرجت عن ملكه ثم عادت اليه اما لو خفد على
حره ثم ادربها خاها قبل الوطئ او بعد فملا تحريم عليه بذلك فانها ثم شرعها بعد
اخر صانف ام لم يفار منها اصلا الرابع يغدى التحريم على الفاعل المومن الى حديات
المفعول وان بعدن لاب كن املا لصدق الامر على كل واحد منهما وهذا الحكم
كانه منقوعا عليه بين الاصحاب لست اعرف فيه مخالفا وكذا القول في نبات او لاد

فروع غائب شر الحرفه باللو

٤٥

سواء في الحكم بنبات الذكور ونبات الاناث لو فوج اسم البنت عليهن جميع اما ثبت الاخت فلا
 يفتدى بحكم اليها لان اسم الاخت لا يقع عليها بحال من الاحوال فيبقى العمل بحكم الاصل سلما
 عن المعارض الخامس حد الانقباط المعبر في نسب النحرسم عليه هنا هو ادخال الحشفة بكاملها
 او بجزء منها بخلاف ما يثبت عليه وجوب الغسل وكذا انقباط الحد فانه ليس الا يغيب
 الحشفة بتمامها وقد نص على ذلك ابن ادريس وغيره وكذا الدخول بالمؤنة قبل او دبرا اما
 يتحقق بغيبها او الغيب بقدرها في مفضوع السلس لا يحرم على المفعول به الملام
 ولا يثبت ولا اخيه عند علمائنا اجمع لقوله عز من فائل فاحل لكم ما وراء ذلكم
 وللاصل مع انتفاء المعارض يحكى من احمد من فقهاء العامة انه يحرم على الغلام
 اللطية وبنه التابع لو اوفى خنثى مشكل ذكر او اوفى في دبره ذكر قال في الفتا
 والافرب عدم النحر وفواه في الايضاح نظر الى ان السبب الموجب للنحر الانقباط
 ذكره المؤلف اذا كان جزء السبب غير معلوم المحقق ترجع العمل بالاباحة الاصلية و
 دليل النحر الاخذ بالاحتياط وكون ذلك جارا مجرى شبهة الزوجه بالاجنبية الذي
 هو مناط الحكم بخبريها واستنباطه ان الحرام يغلب الحلال عند التعارض من هناك ما
 قد انتقد الاتفاق على ان الخنثى المشكل يحرم عليه النظر الى الرجال والنساء جميعا على
 الرجال والنساء جميعا النظر اليه فالجدي المحقق اعلى الله مقامه في الشرح وفيه
 لان الاحتياط لا يجب المصير اليه والفرق بين هذا وبين شبهة المحرم بالاجنبية وجو
 ان يقطع بخبريها هناك مخلاف ما نحن فيه واعلية الحرام الحلال دائرة مع تحقق الحرام
 والافرب ما قرره المصنف قلت الاحتياط فيما باعنياره يتقوى جانب حد الدليلين
 المعارضين ومدارك الاحكام ويعبر عنه بالاحتياط السابق على الحكم ويجب على المجتهد
 المصير اليه في الاستنباط اذا تفاوم عند دليل الطرفين فيما يتم الدليل ناهضا على
 مخالفته ليس هو من ويعبر عنه بالاحتياط اللائق ولا بصار اليه بل بعزل النظر عن اعتبار
 في الاستدلال ولا يبوغ للمجتهدين بعمل به اذا خالف مظنونه بل انما العمل به وظنهم
 في اختيار احد المجتهدين المتناوبين في العلم والورع اذا اختلفا في مسألة فهذا ضابط

في حكم خنثى
 فاعل

رضاعية مخفى داماد

٤٤

فخصبة أصولها بها يدفع ما يظن من الشدافع بين افاويل المستفيطين حيث انهم في
 مواضع الاستدلال فان يستندون الى الاحباط واثارة يقولون الاحباط مما لا نصار
 اليه والفرق بين ما نحن فيه مخبرية وبين الاشياء بالاجنية غير مستبين السبيل اذ من
 يقطع مخبرية عن الاجنية محتملة الخلق هناك لاملومه كما ما يقطع باستجابه مخبرية
 الام والبنات والاخت اعني الذكورة هنا وكذلك القول في خاليته المحرم فانها اذ
 مع مخفى الحرام في نفسه على البنت فيما يحتمل الحمل على الاحتمال فمهما كذلك فالخبر مع
 الذكورة مخفى في نفسه والخسئ المشكل يحتمل الامر على سبيل واحد والاصل مع
 عن العمل في امثال ذلك على ان كون الاصل فيه الاثوثة والاباحة ليس يصح بالجملة الا
 بل الاقوى عندى فيه الخبر بيم ان لسفخنا البائع الشهيد هناك في حواشيه بحسب **الاول**
 انه ينبغي الجزم بخبر الام والبنات اذا كان مفعولا لان الخبر فيها لازم على تقدير ذكوره
 وانوشه فيكون الاشكال في الاخت لا خبر على القول بنشر ان قال جدي الشارح بالخبر
 معرضاً عليه ان موضع البحث في هذا الموضع انما هو الانقباب الذي هو اعلم من ادخال
 الحشفة بنماها اوليئى منها ما اورد غير وارد نعم ينبغي ان يفصل في هذا المقام بان
 نغيب الحشفة في خبر الخسئ يقتضى مخبرية الام والبنات عند من الحرفه بالزنا وبدونه
 الاقرب عدم المخبرية **الثاني** ان الاشكال هنا غير وارد اصلاً سواء كان فاعلاً او
 مفعولاً لان البحث اتمام بقاء الاشياء او مع زواله فان كان فاعلاً منع الاشياء
 عليه جميع بنات آدم ومجرم على جالهم لاشتراط الترويج بخسئ الذكورة والاثوثة و
 مع الوضوح اظهر لانه ان كان فاعلاً وظهرنا الذكورة بخسئ الحكم بالخبر ولا تخفى على
 وان كان مفعولاً منع الذكورة بثبت المخبرية على الفاعل بدونها فخالفت في الاخت فلا يثبت
 الاشكال هنا اصلاً الا على تقدير الحكم بجواز ترويج الخسئ المشكل قال في الارث في
 قولهم اذا كان زوجاً او زوجة اشعار بجوازه قال جدي في الشرح راداً عليه لا ريب ان
 المتصف لا يربد بما ذكره ما اذا وضع الحال بل حيث يكون الاشياء حاصلاً ولا يرد
 عليه ما اورد اذا كان مفعولاً لان مخبرية امه واخوته وبناته على تقدير عدم ادخال

ضابطه اصوليه في العمل بالأصل معناه

٢٧

الحشفة محمل نظر الى ان الحنفى ما خذ فيه باحوط الامر بهذا كما يجزى به النظر الى
الرجال والنساء وعليه النظر الى الرجال والنساء وهذا وان كان محملا الا انه ضعيف
لان حل النظر ما جرى مجراه ليس له اصل يثبت به بخلاف الحنفى وابنه واخيه فان
الاصل فيهم الحل فلا يستقل عنه بمجرد الاحتمال نعم ما اوردته على تقدير كونه فاعلا واردة
من البين ان مجزيم النظر الى الرجال والنساء وعلى الرجال والنساء جميعا خلاف الا
الاصليه فلحل النظر القابل له اصل اصيل فوجد عنه لغرض الدليل التصاريف فكأن
القول في حلهم مجزيمين ثم ان ريم ان ام الحنفى وابنه واخيه الاصل فيهم الحل مع
الحاظ وصفاً نحوثة وتحقق الايجاب فغير مسلم وان ريم اتصاله حلهم مع عزل النظر
ذلك فغير مجزيم **ضابطه اصوليه** ونخص ضابطه اعلن ان الثبوت بحكم الاصل
والاباحه الاصلية في ابواب هذه المسائل ونظائرهما بعد ورود النصوص بغرض الادله
القائمة على عزله عن العمل بالمجوز من مقتضاه سلف سافط ونجمها بط وعصام فبذلك
حدار منقصر ثم اعلن ان الاصل في اللغة ما يثبت عليه الثبوت في الاصطلاح بطا على
سنة الراجح يقال الاصل المحيطة وما لا يبعد عنه الا لثبوت حجة شرعية صار فيه
يقال الاصل في المنافع العامة الخالية من وجه الضرر الاباحه والاصل في العقود الوا
الصحة اي وقوعها على الوجه الصحيح ومقتضى الادله يقال الاصل في اقوال المسلمين افعالهم
القبول والقبول والاصل في مطلق الماء حتى الماء الخالص من زوبان الثلج ومن انقلاب الهواء
اليه وماء البحر مثلاً الطهورية بحسب اصل الخافعة والقانون الكلي يقال لنا اصل وهو ان
العقل مقدم على النقل عند التعارض وان الاصل مقدم على الظاهر اذا غارضا والدليل يقال
الاصل في هذه المسئلة الكتاب السنة او الاجماع او سبيل العمل وهذه المعاني الخمسة
انما يلط فيها حال موضوع الحكم بحسب نفسه وفي خد ذاته سواء عليه اكان بداية الامر
بدئة الفطرة ام في دوم الحق وسبلان الحصول ولا يعتبر في ثبوت منها حال الموضوع بحسب
البقاء والاستمرار والثبت والاستدامة والتسحب يقال مثلاً في قصة ذي الابدن اسمه
الحرفان يارض الاصل الظاهر عن الصحابة اعموا الظاهر وذو البدن الاصل في ثبوت

والمعنى ان هذا هو الذي لا ينفك عنه
فان قيل قوله في قوله ما يثبت عليه
الثبوت في الاصطلاح بطا على
سنة الراجح يقال الاصل المحيطة
وما لا يبعد عنه الا لثبوت حجة شرعية
صار فيه يقال الاصل في المنافع العامة
الخالية من وجه الضرر الاباحه والاصل
في العقود الوا الصحة اي وقوعها على
الوجه الصحيح ومقتضى الادله يقال
الاصل في اقوال المسلمين افعالهم
القبول والقبول والاصل في مطلق الماء
حتى الماء الخالص من زوبان الثلج
ومن انقلاب الهواء اليه وماء البحر
مثلاً الطهورية بحسب اصل الخافعة
والقانون الكلي يقال لنا اصل وهو ان
العقل مقدم على النقل عند التعارض
وان الاصل مقدم على الظاهر اذا غارضا
والدليل يقال الاصل في هذه المسئلة
الكتاب السنة او الاجماع او سبيل العمل
وهذه المعاني الخمسة انما يلط فيها
حال موضوع الحكم بحسب نفسه وفي
خد ذاته سواء عليه اكان بداية الامر
بدئة الفطرة ام في دوم الحق وسبلان
الحصول ولا يعتبر في ثبوت منها حال
الموضوع بحسب البقاء والاستمرار
والثبت والاستدامة والتسحب يقال
مثلاً في قصة ذي الابدن اسمه الحرفان
يارض الاصل الظاهر عن الصحابة اعموا
الظاهر وذو البدن الاصل في ثبوت

والله اعلم بالصواب
هذا هو الذي لا ينفك عنه
فان قيل قوله في قوله ما يثبت عليه
الثبوت في الاصطلاح بطا على
سنة الراجح يقال الاصل المحيطة
وما لا يبعد عنه الا لثبوت حجة شرعية
صار فيه يقال الاصل في المنافع العامة
الخالية من وجه الضرر الاباحه والاصل
في العقود الوا الصحة اي وقوعها على
الوجه الصحيح ومقتضى الادله يقال
الاصل في اقوال المسلمين افعالهم
القبول والقبول والاصل في مطلق الماء
حتى الماء الخالص من زوبان الثلج
ومن انقلاب الهواء اليه وماء البحر
مثلاً الطهورية بحسب اصل الخافعة
والقانون الكلي يقال لنا اصل وهو ان
العقل مقدم على النقل عند التعارض
وان الاصل مقدم على الظاهر اذا غارضا
والدليل يقال الاصل في هذه المسئلة
الكتاب السنة او الاجماع او سبيل العمل
وهذه المعاني الخمسة انما يلط فيها
حال موضوع الحكم بحسب نفسه وفي
خد ذاته سواء عليه اكان بداية الامر
بدئة الفطرة ام في دوم الحق وسبلان
الحصول ولا يعتبر في ثبوت منها حال
الموضوع بحسب البقاء والاستمرار
والثبت والاستدامة والتسحب يقال
مثلاً في قصة ذي الابدن اسمه الحرفان
يارض الاصل الظاهر عن الصحابة اعموا
الظاهر وذو البدن الاصل في ثبوت

رضاعيه مخو داماد

٨٤

مدني الحر وارض الحام غارضا وافتاح الاصحاب جوا الظاهر في موت الصبي المحرم
 في الماء القليل مع الاشياء غارضا الاصل ان ذهب من بين من ال الفحص النجس الى العمل
 بها معا وليس يلزم من ذلك اجتماع المشافين كما لا يلزم من العمل بها فيما اذا ادعت المرأة
 ووقع العقد في الاحرام فانكر الزوج وحلف على عد ووقع فيه وهذا المعنى السادس انما
 المحظوظ فيه حال اثبت بحسب ما هو عليه من الاستمرار والاستدامة ولذلك انما ينصح العمل
 باستصحاب الحكم اذا ما لم يتغير الموضوع في حد نفسه عن ثباته الذي كان هو فيه وشاكلة
 التي كان هو عليها فاما مع التغير عن الشان الخلفي وطرق عارض في العظة الثانية هو مظنة بدل
 الحكم فلا يصح استصحابه كما لا يصح استصحاب الحكم السلامه الحاصلة نحو اس صحيح المزاج و
 المثانة الثانية لغواه عند عرو من الامراض الحادة والاورام الباطنة في الحب القلبية و
 البطون الدماغيه نظر الى امكان مدافعه الطبيعه ومقاومتها اياها **ضابطه**
ثبوت كل مجز كزنا او نلو طهرت عليه مجز كزنا او نلو طهرت عليه مجز كزنا او نلو طهرت عليه
 على العقد ومنهم من يدرى اجماع الاصحاب على ان الزنا اللاحق بالعقد الصحيح لا ينشر
 حرمة المصاهرة لان الحر لا يفسد الحلال وقال في الخبر الزنا الطاري لا ينشر الحرمة فلو
 زنا بام امرأته بعد العقد وابنتها او لاط باجنها وابنها او ابنتها لم تحرم امرأته عليه و
 كذا لو زنا الاب بجارية الابن وبالعكس لم تحرم على ما لكها وقال الشيخ محرم سواء زنا بها
 قبل الوطى او بعد وقال الشيخ اذا زنا بجارية ابية قبل ان يطأها الاب حرم على الاب المالك
 وطؤها وان كان قد وطئها بعد وطى الاب لم تحرم وليس بمعتمد وقال في المختلف لو سبق العقد
 من الاب والابن على امرأة ثم زنا بها الآخر لم تحرم على العاقد سواء دخل العاقد قبل ان
 من الآخر او لم يدخله **مسألة** اكثر علانا وشرط ابن الجنيدي في الاباحة الوطى فلو
 عقد ولم يدخل فزنا الآخر حرم على العاقد ابدا ولو لم يحرم وقال شيخنا الميرزا السيد
 الشهيد في شرح الارشاد واعلم ان مراد اكثر القائلين بان الزنا ينشرانه مع سبعة لامع
 فآخره ولو عن العقد وابن الجنيدي حرم منية الاب والابن على احدهما ما لم يطأ لزوجا
 عمار عن الصادق عليه السلام في رجل له جارية فوقع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها

ان
 مع انه عديم
 ومنه ان اول الامر عليه
 بالحق فالحق انما هو
 لجلالة رتبة النبي عن الزنا
 محله ذلك ورد الحكم بالحق
 وروى المحدثين احمد الامام
 الاستصحاب فغيره
 مع انه عديم
 على انه هو
 وقع فيهم

في الصحيح بالفتح
 الزنا

في عقد نشر الحرمه بالزنا اللاحق

٢٩

الجدا والرجل يزن بالمرئيه هل يحمل لايه ان يزن وجهها قال لا انما ذلك اذا شز وجهها فوضها
 زنا ابنه لم يضره لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية واجيب بضعف استدلاله
 والمختار التحريم ما لم يسبق عقد فلك ضعف السند مسلم من جهة سهل بن زياد وقد سلفنا
 ادخال العلامة اياه في الوثوق اما ضعف الدلالة فلا وليعلم انه لا فرق هنالك في الاحكام
 بين الابن من النكاح الابن من الرضاغة وكذلك بين الام والبنات مثلا
 النكاح الام والبنات من الرضاغة فكل محرمة في باب المصاهرة بالنكاح الصحيح او بما يلي به
 من الزنا والشبهة والنظر والتس على احد من ذوى الانتساب من جهة النكاح محرم على نظيره
 الذي في منزله من جهة الرضاغة فحرم الموطوءة بالعقد بل المعفودة على اب الواعى بل
 العاقد بالرضاغة وان علا وابنه وان زل وكذلك الموطوءة بالزنا او بالشبهة وعمره على
 الواعى او الموطوءة من الرضاغة وان حلت وبنيها منها وان سفلت وحلى هذا السبيل سائر
 الراتب والطبقات ولا يرد ان هذه المحرمات محرمة بالمصاهرة لا بالنسب فلا يشتملها عموم القفا
 الفضاه للنص لما قد استبان لك ان باب التحريم بالمصاهرة ايضا راجع الى باب التحريم بالنسب
 انما لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرم من الرضاغة ما محرم من المصاهرة اكثرا
 منه عليه السلام بقوله الرضاغة كحكمة النسب وبقوله محرم من الرضاغة ما محرم من النسب
 لان الذي محرم من المصاهرة راجع الى النسب فالمصاهرة اللاحقة لذوى الانتساب
 كالصاهرة اللاحقة لامثالهم بحسب المنزلة الحاصلة من جهة الرضاغة ثم ليكن من
 العلوم المبين ان كل رضاغة محرمة لنكاح كما انه محرر ابتداء النكاح كذلك بطل استدا
 وبفسد محله وبقطع استمراره **ببصر** كيف يحمل في مذهب النظيم والوفيان تكون معقود
 الاب من النسب هو الوالد المبطول الذي هو سبب ما حيوة بانئ مجازية جسمانية بمحرمة
 العقد من دون الدخول محرمه على الابن بحسب الولادة الجسدانية وكذلك معفودة
 الاب من الرضاغة على الابن بحسب الرضاغة بمجرد نفس العقد من غير دخول ولا تكون من عقد
 عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الوالد العقلاني الذي هو سبب الحيوة
 الابدية الصغيفة الروحانية بمجرد عقدا الزيج محرمه على الامة ولقد روى علماء القفا

في عقد نشر الحرمه بالزنا اللاحق

رضاعه مخوف اماناد

٥٠

ومحدثهم في كنبهم وروينا من طريقين بنسختنا الاكرم الاقدم ابو جعفر محمد بن
 يعقوب بن اسحق الكليني رضي الله تعالى عنه في جامعه الكافي بسند الصحيح وهو علي بن
 ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن ابي نبيه قال حدثني سعيد بن ابي عروبة عن قتادة
 عن الحسن البصري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني عامر بن
 صعصعة يقال لها سناء وكانت من اجمل زفانها فلما نظروا اليها غابته وخصه فأتا
 لتغلبنا هذا علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بها فأتاها فأتاها الا يرى منك
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمها فلما دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثوبا يدي فقال اعوذ بالله فانقبضت يدي رسول صلى الله عليه وآله وسلم عنها
 فظلمتها واخفها باهلها وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من كند
 بنت ابي الحجون فلما مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن مارية ^{الفضيلة}
 قالت لو كانت بنتا مات ابنه فالحقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باهلها قبل ان
 يدخل بها فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولي الناس ابو بكر رآته العمة
 والكندية وقد خطبنا فاجتمع ابو بكر وعمر فأتاها اخذوا ان شئنا الحجاب ان شئنا البيا
 فاختاروا البيا فترجنا فخدم احدا الرجلين حتى اخبروا عن ابنه فحدث بهذا الحديث
 زرارة والفضل فزوبا عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ما لي الله عز وجل عن شيء الا
 وقد عصي منه حتى لقد نكحوا زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسام بعد و ذكر
 هابن العامرية قال ابو جعفر عليه السلام لو سألتم عن رجل تزوج امرأة فظلمها قبل ان
 يدخل بها اخل لابنه فقالوا لا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعظم حرمة من
 ابائهم قلت فممن ابنه روى ايضا هذا الحديث عن زرارة والفضل عن ابي جعفر عليه
 السلام فالطريقين الى المعصوا ايضا صحيح وخالي الاسناد ومن طريق الكافي ايضا عن علي بن الحكم
 عن موسى بن بكر عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام نحو وقال في حديثه وهم
 يسألون ان يزوجوا امهاتهم ان كانوا مؤمنين ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحرمة مثل امهاتهم قلت موسى بن بكر الواسطي في مدحه الكشي وقال النجاشي روي

لقد اخذنا
 جملة الطريقين بنسختنا
 ابراهيم بن اسحق الكليني
 في هذه النسخة والاشارة عليه
 جنينا الامور ككتبت وحققنا
 منه
 في كتب الرجال ابو عروبة بن دون
 الام وقيل الغير فزارا بن
 القاسم بن عروبة بالام يوم
 عابن ابي العروبة بالام وتركا
 لمن او تفصيل منه مدقه

سنتي

احكام موطون ابن للاب

٥١

عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام وعن الرجال له كتاب يرويه جماعة ولم يحل عن احد
 غيره فيه اصلا وكذلك الشيخ في الفهرست وايضا رواية ابن ابي عمير وصفون بن يحيى عنه
 وروايتها كتابه على ما في الفهرست وغيره من اعدل شاهد على حسن حاله فلذلك ان
 بن اود اورده في قسم المدوحين وقال في مكرش وروى عن الرجال المدوح ولكن الشيخ
 في كتاب الرجال في اصحاب ابي عبد الله الصادق عليه السلام اقتص على محرق ذكره في اخا
 ابي الحسن الكاظم عليه السلام ذكره وقال اصله كوفي وافق له كتاب وي عن ابي عبد الله
 عليه السلام ونظر الى ذلك ادخله العلامة في الخلاصة في قسم المجريين والذي يسنن
 ان الرجل مدوح ووفقه غيره فاضح فالطريق حسن مسئلتك اذا ملك الرجل جاربه
 وطعها ابنة من النسب او من الرضا عنه من قبل ان يطعها هو حرر على الاب المالك وطعها
 مؤبدا ولا يحل له ان يزوجها من بعد لعن اباها ما ان وطعها بعد وطى الاب بنسبها
 او رضا عا فلا يحرم بذلك على الاب وطعها مادامت في ملكه ولا الزوج بها بعد خروجه
 عن ملكه ذهب اليه الشيخ في النهاية وبه قال ابو علي بن الجندب والفاضل عبد العزيز
 البراج وقال الصدوق ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره فقيه وان زنى رجل
 بامرأة ابنة او امرأة ابيه او بجارية ابيه او بجارية ابنة فان ذلك لا يحرمها على زوجها
 ولا يحرم الجارية على سيدها وانما يحرم ذلك اذا كان منه بالجارية وهي حلال فلا تحل
 تلك الجارية ابدا لايه ولا لابنه وقال ابن ادريس لا فرق بين ان يطعها الرجل جارية
 الاب قبل وطى الاب وبعد في عهد الجارية وتوفت العلامة هناك في المختلف اجماعا
 برواية عمارة السابقة واذا ثبت التحريم بذلك في حق الابن لعنه فائلا بالفرق فان في
 المختلف ورواية الشيخ ضعيفة السند لكن بعضها ما تقدم من الروايات الدالة على
 التحريم لوزن الابن بامرأة الجد والاب الملك وانما اثر الاباحة لكن يظهر ان ما لو
 اذ قد يملك من لا يباح له وطعها فلت وانما كان مجرد الملك غير مؤثر في جعل المملوك
 بمنزلة الحليلة الموطونة او المعنونة فالوقوف في التحريم لا مانع له مع حضور الموصوف
 المتعارفة المتعارفة على ان الزنا السابق بشرحه المصاهرة نعم الفجور الطارئ لا يبعد

عن ابي عبد الله عليه السلام

رضاعيته مخفوقا ماد

٥٢

النكاح ولا يبطل إلا بأبحة المستمرة لما قد قدمناه من الاجتزار بالصحة من طرف الابيض
 الثلثة وهم المحذون الثلثة اشباح الدين اعلام المذهب ابن يعقوب بن اسحق الكليني و
 ابن علي بن بابويه القمي وابن الحسن بن علي الطوسي رضوان الله تعالى عليهم وفي معناها
 من طريق أبي جعفر الصدوق في الفقيه **صحيح** الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام الرجل يصيب من اخيه امرأه حراما المحرم في ذلك عليه امرأته فقال
 ان المحرم لا يفسد الحلال والحلال يصلح به المحرم ورواه موسى بن بكر وندرج سمعت ما
 يوضح حسنه قاله عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال عن رجل كانت عنده
 فزنا بها او بثلثها او باختها فقال ما حرم حراما فقط حلالا امرأته له حلال وقال لا بأس اذا
 زنا رجل بامرأة ان يزوج بها بعد ضرب مثله لك مثل رجل سرق من ثمن ثيابه ثم اشترى
 بعد **مسألة** مجرد العقد على البنت يحرمها من النسب امها من الرضاة على الزوج
 العاقد ابداد حل بها او لم يدخل وما في جانب الامر فلا يحرم بينهما من النسب ومن الرضاة
 على العاقد اذا مجرد العقد عن الدخول فلو فارقتا ولم يدخل بها كان له ان يزوج بابلثها
 او باختها من النسب ومن الرضاة فذلك مذهب اكثر علماء الاسلام ومذهب ابن ابي
 عضيل من اصحابنا والشافعي من فضلاء العامة في احد قوليه الى عقد القربى بين جانبي الام و
 البنت في اشراط الجبرم بالدخول على ما يرى عن ابن عباس ووقف العلامة في الخلاف فقال
 بعد الاحتجاج من الطرفين بالجمله فنحن في هذه المسئلة من المتوقفين الا ان الترجيح للغيرم
 علما بالاحتياط وينبغي الاكثر من الاصحاب عندنا ان ما افق به الاكثر هو الذي عليه الجمهور
 من غير توقف وسواء في الخبر مسان وانه عز من قائل وامهات نسائك وكنائسكم اللذان
 في خبر وكنائسكم اللذان في خبر فان لو كنوا دخلتم فيهن فلا جناح عليكم اذ من
 على القوا بين الاديبة اذا دخلها بعد دخولها بالربا ب كانت ابتداء كما اذا قلت بنات رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم من خديجة وان علقها بامهات نسائك كانت بياتا لنسائك
 وليس يصح ان يعنى بالكنية واحدة معين مختلفان في خطاب واحد عند جمهور الاديباء
 ايضا يوجب جعلها بياتا لنسائك كونها حلالا منها او علقها بالربا ب كونها حلالا من

شيخنا شيخنا
 الشيخ
 الشيخ

في ميراث المرأة من كساح بنت العكس

٥٣

ربا بكم فخلقت العالم فيها وذا امر لم يحزن احدا ما جعلها الا مضافا كما في قوله تعالى
 المتافون والمتنافيات بعضهم من بعض على ان يكون خالا من الامهات والربائب ولا تكون
 من جملة الصلة من حيث الامهات النساء منصلات بالنساء لانهن امهاتهن والربائب
 منصلات بامهاتهن لانهن بناتهن فيخرج اللاني بصلتها عن ان تكون صفة مفيد و
 يلحق مغزى الكلام عن نظم ونظامه فان قد انصرح ان امهات نسائكم على الاطلاق الغيبة
 بالنسبة الى الدخول بالنساء وصدمة وربا بكم على التفسير التخصيصي يكون من النساء
 المدخول بهن فاما اللاني في حوزة كونهن سبيل ما يراه به ثبوت العلة وتكميلها و
 المعنى ان الربائب لكونهن في احضانكم لهن او بصد احضانكم وفي حكم الثقات في حوزة
 اذا دخلتم بامهاتهن فولى شبه يذهبن وبين اولادكم وصور محفوظات باجرائكم اياهن في
 الاولاد وليس الغرض تبيين الحرمة بذلك وما في الكشاف تفسير البضاوي عن امير المؤمنين
 عليه السلام انه جعل ذلك شرطا للحرمة فلم يبلغنا بثبوته من طريق اهل البيت عليهم
 السلام والبناء في دخلهم بهن للعدية كما هو مسلك الكشاف لا بمعنى مع كاحسب البضاوي
 والفرق بين العدية بالبناء والعدية بالهمزة كذهبته وادهبته مثلا ان مفاد الاول
 الاخذ والاستصحاب والثانية والدخول بهن كما في عن الوطى ثم مما يدل على ذلك
 الروايات رواية الحسن بن موسى الخشاب عن عبات بن كلوب عن اسحق بن عمار عن
 جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول الربائب عليكم حرام مع الا
 اللاني قد علم بهن هن في الحوزة وغير الحوزة سواء والامهات مبهمات دخل البنات او
 لم يدخل بهن فخرموا وابهموا ما اياهم الله ورواية محمد بن يحيى في الوثوق عن عبات بن
 ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة
 حرمت عليه ابنتها اذا دخل بالام واذا لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالبنات اذا
 تزوج البنت قد دخل بها او لم يدخل بها فقد حرمت عليه لامر وقال الربائب عليكم حرام
 كن في الحوزة او لم يكن ويحتمل محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن هيب بن حفص عن ابي بصير
 المصنف قال سئل عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال يحل له ابنتها

حكم نكاح المثل الذوق بالبنث

٥٥

على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالفه فامتنعوا ويحكم ان يكون الخبران رداعلى
 ضرب من الضيق لان ذلك مذهب بعض العامة ثم ذكر موثقه محمد بن اسحق بن عمار المصنف
 قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ما شا اقبل له ان يزوج امها قال سبحان الله كيف
 يخل له امها وقد دخل بها قال قلت له فزجل تزوج امرأة فهل لك قبل ان يدخل بها يخل له
 امها قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها وقال فالوجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في
 الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الخبر قال قلت له ولم يذكر
 هو ويحتمل ان يكون الذي سئله عن الامام الذي يجب المصير اليه الى قوله فاذا احتمل لك
 سقطت المعارضة به ونحن نقول ما يصح به جميل وجمعا فالظاهر فيها ان يعنى اذا تزوج
 كلا الراوى انما قول الامام عليه السلام ما قبله فسط و قول الراوى مذهب غير واجب
 الابتناع ومعنى قول الامام ومفراة ان الامام والبنث سواء في المحل على الرجل اذا لم يدخل
 بالام وان كان قد عقد عليها من البنين ان ضمير الثابت في قوله عليه السلام بها عابد
 الى الام ثم ان كلام الراوى ايضا يفسر لقوله عليه السلام فيكون معناه اذا تزوج المرأة ثم ظلمها
 قبل ان يدخل بها فانها وبنتها سواء في المحل عليه فان شاء تزوج الام وان شاء تزوج
 البنث واما يصح بمصور بن حازم من المسلمين فيها ان ابا عبد الله عليه السلام لم يعن بقوله
 قد فعله رجل منا احدا من المعصومين فاذا ن قوله عليه السلام فلم يرب به ما سا ظاهرا لا
 فيه انه في بيان الانكار عليه ومن هناك قال عليه السلام للرجل ما شمع ما يروى هذا
 عن علي عليه السلام ثم قال عليه السلام لمنصوبنا شيخ فخر في ان جلبا عليه السلام فضى فيها
 وسئل ما تقول فيها فقوله عليه السلام هذا تنصيص على ان الفتوى على ما قضى فيها على
 عليه السلام واما مضمرة محمد بن اسحق بن عمار بن جحان الغلبى باعجام العين بعد الناء المشارة
 فون فثبت انه في الواقعة على ما قد حكم به الصدوق ابو جعفر بن بابويه وان كان ثمة
 عينا على ما قد قاله النجاشي والسؤل كانه مولا نا ابو الحسن ارضا عليه السلام فلعل سؤل
 على طريق الغنى لا من الغنى ولذلك لم يسلط عليه السلام في الجواب سلك الافاء
 الصريح بل اجابه على سنن الانكار والنفيس عن حلة الخبر وما هذا سبيله ليس يصح به

رضاعيته مخفوذاً ماد

٥٦

الاجتماع واليه الاستناد ولا سيما في مثل هذه المسئلة التي استند فيها السيد المكرم
 الغنية رضوان الله تعالى عليه الى الاجتماع اذ قال ومن هذا الضرب من المحرمات أم المعفود
 عليها جمع صرط وايضا قوله تعالى أقمهاك نينا نكحز ولم يشترط الدخول وايضا فقد
 المخالفون انه عليه السلام قال من نكح امرأة ثم مات قبل الدخول بها لم يخل له امها و
 هذان من هذا الضرب بنت المدخول بها سواء كانت في حجر الزوج او لم تكن بلا
 خلا الا من ادعى وهو قال ان كانت في حجر حرمته والا فلا نظامه ان قوله تعالى الا
 في جوركم شرط في التحريم وليس ذلك شرطا وانما هو وصف لمن اذا الغالب ان الزبيبة
 في حجره مسئلة عند ان عقد النكاح بل يطلق العقد الصادر من الفضولي في هو الذي
 ليس له ولاية ولا وكالة باطلا في اصله من راس الاجازة اللاحقة خبر مؤثرة في بطلان
 لا كاشفة عن صحته اصلا واليه ذهب الشيخ في الخلاف المبسوط وبه اتفق فخر الحنفين
 في الابتناء وعليه يدرك كذا مستحشا الشهيد في شرح الارشاد واذن فلا يترتب عليه
 تحريم المفعود عليها فصولا واختفا وبثها من النسب من الرضا عه مطلقا واما الموقوفون
 له موقوف على الاجازة فاخلقوا في ان الاجازة هل هي جزء السبب كاشفة عن سبق
 صحة النكاح ولزمه في الواقع من حين العقد واما ما كان فهل يشترط في تحريم المفعود
 عليها بل كل تحريم يترتب على مجرى العقد ان يكون عند النكاح لازما من الطرفين
 او من طرف الزوج فقط ولا يعتبر ذلك اصلا نظريه العلامة في القواعد فلو اوقع العقد
 على الزوج جة الصغيرة الفضولي عنها قال ففي تحريم المفعود الاجازة او بعد فسخها مع البطلان
 نظر فالشارح الحقوقي جدي التحريم على الله مقامه المحقق ان يقال ان حكمنا بكون الاجازة
 من الزوجين او من احدهما جزء السبب فالذي يقتضيه صحيح النظر عند التحريم لان اطلاق
 العقد انما يجمع على الصحيح هو الذي يترتب عليه اثره والحاصل في العقد الفضولي
 هو جزء السبب يمنع صدق البناء على الذي عقد عليها الفضولي كون الاضافة بكفي فيها
 ادنى ملاية معناه انه اذا اريد اضافة شيء الى شيء كفي لصحة الاضافة ان يكون لها ادنى
 ملاية وليس معناه انه اذا وجد بين شيئين ادنى ملاية وجب حمل اللفظ المضاف

انما الضابط
 في النكاح
 الفصول

ارادوا كانت الفضولية
 من كل الطرفين او من احدهما
 فقط سنة

ارادوا كانت الضابط

حكم الفصول في العامة

٥٧

منها الى الآخر على جميع محملاته القريبة والبعيدة لان الواجب الحمل على المعنى الحقيقي الذي
 يبادر الى الفهم عند الاطلاق والمعقود عليها فصولا من الطرفين معا ومن احدهما لا يفتقر
 من التشاء بالنسبة الى المعقود له ولا من وجبائه ومنكوحاته لافلتاء من ان الحاصل جزء العقد
 لا كله وان حكما يكون الاجازة كاشفة عن حصول العقد الصحيح الرد كاشفا عن عدمه فالخبر
 عدمه بحسب محسب لواقع موقوف على نكثات الحال عندنا بالاجازة والرد لكن قبل حصولها
 وثبت الامر ينبغي ان يحكم بالمنع من تزوج ام المعقود عليها واختها وبنتها لان العقد الولي
 بمجرى ان ينكث صحته ولزومه من الجانبين فان قيل كيف حرم بمجرد الاحتمال والاصل الا با
 فلتا لما حصل عقد وزودنا في سببته وعدمها على حد سواء وكان له امد تنظر انكثا
 حاله لانه يجوز الجور على نكاح من يترتب على هذا العقد ضرر يكاحه ولم يبق اصل الا با
 كما كان لان حصول ما وقع اللبس في سببته ينقل عن حكم الاصل الذي كان وليس هذا با
 من المعقود عليها عقدان لاثنين وهذا البس السابق منها فان امر المرأة حرام على كل منها الا
 وكذا لو عقد عاقد على امرأة والبس المعقود عليها باجزي فان اكل منها حرام عليه والحي
 ان بين هاتين والمعقود عليها فصولا فثبت السبب الثام النافل عن حكم الاصل منها
 بخلاف المتنازع فيه وكيف كان فالاحتمال الجور وان كان الاخر لا يخلو من وجه ولا يفرق في
 هذا بين كون العقد فصولا من الطرفين او من احدهما من جانب الزوج او الزوجة لان كل
 الاجازة كاشفة لانفاوت بينه بين الامور الثلاثة فاذا حصل الرد انكث لنا بطلان
 العقد حين فوعه ولا نه لامصاهر بسببه فلا يخبرهم واطلاق الفسخ في مثل ذلك مجاز لا
 وان حصلت الاجازة انكث صحته ولزومه من حين فوعه ويخرج على ذلك ان الصداق
 لو كان عينا من اموال الزوج فمقت ميل الاجازة انكث بالاجازة ان التناء للزوجة وبالله
 انه للزوج وهذا بمحمد الله تعالى واضح مسئله كانه قد استبان لك مما اسلفناه ان في خبر
 الجمع بين الاختين في نكاح او طي بالملك لا فرق بين الاختين من النسب الاختين من الرضا
 وذلك مما قد انعقد عليه الاجماع وكذلك الرقة المحرمة اخنها على زوجها سواء عليها كانت
 زوجتها له زوجة بالنكاح والمصاهرة ام زوجته لارضة من الرضا لا فرق في حكم

يعني ان الحكم بخبر الام او عدد زوجة
 على انكشاف الامر عندنا كقول
 العلم بالا جازة او ما يرد
 كاشفان عن صحة العقد
 فله بحسب الواقع لان الخبر
 او عدمه بحسب الواقع موقوف
 على حصول العلم بالا جازة
 او الرد

في شرح القواعد تحريف

في شرح القواعد تحريف

عنه رضي الله عنه

٥١

الخير بين السبلين فهذا انضاف فضت عليه الأدلة ونظفت بما يقضي به نصو
 الأحاديث والعلامة في القواعد عد من جملة ما يحمل وباعدا التحريم بالمصاهرة ان يترج
 الرجل بأم مضعه ولد النبي سبوا وباتت زوجته من الرضاع فقال الشارح التحريم
 حكمة المحقق على الله درجة قبل عليه ان اخذت الزوجة حرام سواء كانت الاخيرة من النسب
 ام من الرضاع بلا خلاف سباني محرم بها في كلام المصنف في الفروع في خبر موضع فلما
 هذا صحيح لكن الظاهر ان المصنف يريد بذلك ان الزوجة من الرضاع لا تحرم اخفاها
 منعون بمجذوف على انه مع المحرم وخال من الزوجة او صفته لها الا انها حال او صفته
 من الاخوت وهذا صحيح وورد بما تركت العبارة على ان الضمير في زوجته يعود الى المحل
 المعنى انه يجوز لاب لم يضع ان يترج اخوت زوجته الفحل وهذا ايضا صحيح في نفسه الا
 انه بعيد عن العيان جدا لا يفهم منها بخال قلت لا يشراف في غلو من الرضاع في عيان
 المتن بالزوجة كما افاده احلى الله درجة لا بالاخت وقول العلامة ويحمل قولنا على
 سبيل انه فتواه بل انما يعني بذلك انه احتمال قوي ولا دلالة الرقابة الصحيحة عن
 اصحاب العصمة صلوات الله عليهم على خلافه كما قاله في المختلف في مسئلة حيث الموضع
 واما ما اورده نعم الله محمد من الحكم بصحة هذا الاحتمال بقوله وهذا صحيح فنفرج على
 ما قدمته من الفرض في استحباب تعدد حكم التحريم بين علافة المصاهرة الحاصلة
 بالنكاح وبين ما في حكمها وبتميز لهما من العلافة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح
 قلت بين الرضاع المتأخر من المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقدم على المصاهرة
 الناشئة عنه لا ينكح قد اصرح لك الامر في ما قدمناه من القول الفصل وانما كان ذلك
 الفرض بما قد سلك سبيله النووي الرافعي من الشافعية ثم سار عليه من بين من العامة
 من اصحابنا والقرطبي المستقيم من منهاج الارسول صلى الله عليه واله عليهم ما نحن او
 بفضل الله سبحانه ثم ان صاحب التلخيص قال فيه قال ابن الجبند لا يجر ما يجر بين الاختين
 بالرضاع نكاح ولا ملك ولو نفقت لغیره على كلام من ذلك والاجود التحريم لاطلاق
 نقالي وان تجمعوا بين الاختين والذي نقله العلامة وغيره عن ابن الجبند هو الحكم بان

في أمثلة الشئنا من عقد الرضا

٥٩
في أمثلة الشئنا من عقد الرضا

وكذا ان تزوج بنته من غير رضا
لان النكاح في البنت بطوره
كسائر النكاحات

بل قد شاع عند اصحاب نقل الاجماع على ذلك فاعل كلامه ينزل على احد الوجهين المنقولين
كلما التواعد وان كان في غايه البعد من غير انه مع اناله مضاد فيهما بلقنا من مثال ابن الجنب
ما يدل على ذلك والله سبحانه اعلم **باب فيهما مفضلان صاحب التضييق** في
العرفان نقل كلا الكشف اعرض عن علمه بما اورد. النووي الرافعي من الشافعية ومن نقل
بهما منهم كالبيضا وغيره فان قال الوغضري قالوا يحريم الرضا كحريم النسب لانه مسئلتان
احدهما انه لا يجوز للرجل ان يزوجه اخيه من النسب العلة وطئه امها وهذا المعنى غير
موجود في الرضا وثانيهما لا يجوز ان يزوجه ام اخيه من النسب يجوز في الرضا لان النسب
في النسب وطى الاباها وهذا المعنى غير موجود في الرضا وكذا استثنى مسئلتان اخريان
ام الحفدة وثانيهما جحد الولد فانها محرمان من النسب ون الرضا اما ام الحفدة فلا تنها
بنسبك او زوجة ابنك ولو ارضعت اجنبية ولد ولدك لم تحرم ما جحد الولد فانها ام ولد
او امز وجنتك ولو ارضعت اجنبية ولدك كانت امها جحد ولدك ولم تحرم عليك وفي
هذا الصونظر لان النضر انما دل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضا والجهان
التي في هذه الصور ليست جهات الحرمة في النسب فان جهة اخية الابن مثلا لم تغبر من
جهات الحرمة بل المعبر فيها اما كونها ريبية واما كونها بنتا واية جهة من هاتين الجهتين لو
وجدت كانت محرمة ونوقضت ان اخا لابن اذا كانت بنتا لكون لها جهتان جهة الاخية
وجهة البنية لك ولا شك في تغايرهما والقدر على الحرمة من جهة البنية لامن جهة
الاخية لابن كذا اذا كانت ريبية كان لها جهتان الاخية لابن كونها ريبية وجهة الحرمة
لست الا كونها ريبية على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يصح الاستثناء
من جهة حرمة النسب هذا ما قاله وليس هو من نتائج فطرته وزرع فطرته بل هو كراهة
علياء الشافعية وهو في اصله من قسدا الكلام وسائط القول وعليل النظر اما انه من افادهم
فقد قال امامهم النووي في الروضة بعد استثناء هذه المسائل كذا استثنى جماعة من اصحابنا
ولا حاجة الى استثناءها لانها ليست داخلية في الضابط وكذا قال الرافعي في العزيز
في الحرر وشرحه اذا ارضعت اجنبية اخاك او فقلت فلا تحرم عليك وان حرمت ام الاخ

عَمَّا أَخُو دَامًا فَلَا

٤٥

النافلة في النسب ما أم الأخ فحرمتها في النسب لأنها أم أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك واما النافلة فحرمتها في النسب لأنها أم بنت أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك وكذلك إذا وضعت أجنبية ولدك لم تحرمها وبنتها عليك وإن كان محرماً بغير ولد واخته في النسب ما حرمة بنت الولد في النسب فلا نفاه أم أو زوجة وأم مرضعه الولد ليست كذلك واما حرمة اخت الولد في النسب فلا نفاه بنت أو ريبة وفي الرضاع ليست كذلك ولا تحرم اخت الأخ في النسب لانه الرضاع وصورته في النسب أن يكون لك أخ لا واخت لا أم وله أن ينكحها وفي الرضاع أن ترضع امرأة وترضع صغيراً أجنبياً منك يجوز لأختك نكاحها وقال فاضلم المفسر البضاوي في تفسيره قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب استثناء اخت ابن الرجل واما اخته من الرضاع فهذا الأصل للبرص فان حرمتها في النسب لم يصاهر دون النسب ما سقطه وفناده فمن جاز أربعة الأول أن النضر هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يفسر للدلالة على جهة الحرمة أصلاً بل امتداداً بمنطوق عمومته على أن كل ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع سائماً عن جهة الحرمة وعلّة الحرمة وإسافاً إذا كانت النافلة وأم الأخ واخت الولد وأم الولد من النسب محرمه كانت تلك من الرضاع محرمه أيضاً بمقتضى عموم المنطوق مع عزل اللطاع عن خصوصيات الجهات ما لم يكن هناك مخصص يكون صارفان فضية العموم من و ن استرابة وأرباب بنته الثاني أن النافلة من جهة النسب إذا كانت بنتاً كانت النافلة من جهة الرضاع في منزلة البنت لا محالة فيشملها حكم الحرمة لكون الرضاع لغة كلمة النسب كذلك سبيل القول في سائر الصور الثالث أن الحرمة من سبيل علاقة المصاهرة ليست خارجة عن الحرمة من سبيل العلاقة النسب مباينة أباًها كما قد سبق إلى أوهاهم هو بل أنها أحد ضرباتها وراجعه إليها على ما ذكرنا من أن حقيقة ذلك أن أحاديث أهل بيت المقدس والعصاة صلوات الله وسليمانه عليهم مصرحة بذلك فاد تلك الصورة من جهة في هذا الأصل بعمومه فإذا تجشمت أحد آخر اجها منه لم يكن له بد من هذا الاستثناء الرابع أن نصوص العصور من العرف الظاهر فيهم أحد الثقلين

تأنيث

في المسائل فيها بين الاصحاب

١٤٠

بما بالظن الصحيح والاسانيد العبرية فاصفة على ان المصاهرة كالنسب بعدد امة المحرمية الزمان
بمنزلة ذلك من الرضاع فلا يزوج الجوعن حكم النكاح هناك لا يتجسس واستثناء ثم ان شاء
في المسائل الاربع المذكورة على ما ذهب اليه الشافعية ونقله صاحب لكتا وخبره عن
صحيح عندنا ولا هو بمنطبق على ما يقتضيه اصول مذهبنا قال عبد الحق الفخري راجع الى الله ورجعه
في سائله الرضاعية واما المسائل الثلاث التي اختلفت فيها الاصحاب فالاولى جد
الرضع بالنسبة الى صاحب اللبن هل تحل له ام لا فولان للاصحاب قريب منه ام الموضوعة
وجداؤها بالنسبة الى اب الموضع **الثانية** اخوات الموضع لبن او رضاعا بشرط اتخاذ
هل يحل له ام لا ولان ايضا **الثالثة** اولاد صاحب اللبن لادة ورضاعا وكذا اولاد
المرضعة ولادة وكذا رضاعا مع اتخاذ الفحل بالنسبة الى اخوة الموضع هل يحل له ام لا ولا
ايضا وقال في شرح الفواعل قد اختلفنا لاصحاب من ذلك في مسائل **الاولى** خبره اولاد
صاحب اللبن على اب الموضع وخبره اخوة الموضع على صاحب اللبن **الثانية** خبره اخوة
الرضع الذين لم يررضعوا من هذا اللبن على اولاد الفحل **الثالثة** خبره ام المرضعة على اب
الرضع وبجي مثله خبره ام الموضع على الفحل فلت لهذا درج نور الله مفسحة في هذه
الثلاث سبع مسائل **الاولى** جدات الموضع بالنسبة الى صاحب اللبن **الثانية** ام
المرضعة وجداؤها بالنسبة الى اب الموضع الذي صار من مرضعه ولدن وهي امه من جهة
الرضاع في منزلة زوجة التي هي ام ولدن من جهة النسب **الثالثة** اخوات الموضع
او رضاعا مع اتخاذ الفحل بالنسبة الى صاحب اللبن **الرابعة** اولاد صاحب اللبن مطلقا
بالنسبة الى اب الموضع **الخامسة** اخوات الموضع من جهة الام بالنسبة الى صاحب اللبن
وان لم يررضعن من لبنه **السادسة** اخوة الموضع الذين لم يررضعوا من هذا اللبن بالنسبة
الى اولاد الفحل **السابعة** اولاد صاحب اللبن لادة ورضاعا وكذا اولاد المرضعة ولادة
وكذا رضاعا بشرط اتخاذ الفحل بالنسبة الى اخوة الموضع وقد اختلفت في ذلك واضمح بصيرتك
بما اوضحناه من الحجج ان الحق القوي والحكم الصحيح في هذه الصور وفي امثال ذلك كله هو
الخبر يدل ان الاصل في الحكم بخلاف هنالك بين الاصحاب تمام هو كلام الاخوات المبسوط

في المسائل فيها بين الاصحاب

رضا محقق داماد

٤٢

وفدلى عليك ان لك في البطون عكابه قول الشافعية لا مذهب الشيخ وفواه فاستقم
 كما امرت وكن من المتبحرين **فقد نيب** نظر الى ما تلوناه عليك لاحظ العلامة رحمه
 الله تعالى كلامه الرابع في المحرر فقال في التذكرة ما صورته محرم في النسب ربيع نسوم قد
 بحر من في الرضاع وقد لا بحر من **الاولى** اما الاخ في النسب حرام لانها امام اوزج
 اب اما في الرضاع فان كانت كذلك حرم ابضا وان لم تكن كذلك لم يحرم كما لو ارضعت
 اجنبية اخاك او اخنت لم يحرم **الثانية** ام ولد اولا حرام لانها اما بنته او زوجة
 ابنه وفي الرضاع قد لا تكون احدهما مثل ان ترضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الو
 وليست حراما **الثالثة** جد الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام زوجك
 وفي الرضاع قد لا تكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته وليست
 بامك ولا ام زوجك **الرابعة** اخ ولدك في النسب حرام عليك لانها ام
 بنتك او يربيتك واذا رضعت اجنبية فبنتها اخ ولدك وليست ببنت ولا يربية
 ولا تحرم اخ اخ في النسب لا في الرضاع اذا لم تكن اخاله بان يكون له اخ من الاب
 واخ من الام فانه يجوز للاخ من الاب تكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعتك
 امرأة وارضعت صغيرا اجنبية منك يجوز لاختك تكاحها وهي اختك من الرضاع
 فان هذه الصور الاربع مستثناة من قولنا بحر من الرضاع ما بحر من النسب فثاس
 بعض شهداء الناجزين بصاحبه كبر العرفان حكم معرضا عليه في شرح الشرايع بان هذا
 الاستثناء اما فاسد واما انه متوسع فيه على سبيل الجوز في النقط لكن هذا المعنى
 الثاني غير مرادهم وقال ان هذا الاربع غير مستثناة في المحرمات بالنسب لا في المحرمات
 بالمصاهرة وانما هن من الملائمات للمحرمات وانما بما قد حققناه لك باذن الله سبحانه
 غير مستثناة في استثناء سبيل هذا الاستثناء والاستقامة مسلكه وثاننا في ان صريح النج
 وصحيح القول في الفتوى هنالك نعيم حكم النج في تلك الصور كلها من غير استثناء اصلا فلهذا
 كالنسب بل من سبيل علافة النسب الزوجية اللازمة من الرضاع كالزوجية الخاصلة
 بالمصاهرة في استنباطنا برب على ذلك كله من الحرريم الله سبحانه ولي الفضل

انما قلنا لا احاد العدة من نسبه
 كقوله الرافعي لا نسبه لغيره
 في التفت في موضع من نسبه
 قال من نسبه في ربيع
 كعبه لم يرضع قطعا بل يرضع
 الى الفحص حسب اللبن ان
 المعتمد في النسب فيها التحريم
 في التحريم بغير الميسر
 او لا اورد القول بالجواز في
 من الصور جميعا ونظرا الى المحرر
 وحكمه في ذلك محرم بالتحريم
 وبما ذكره من بعض ارباب
 بمنزلة محرم من جهة
 محرم
 او
 من جهة
 المحرمه وقد اوردنا
 عينك لك من غير قصد فلا
 تكون من الغافلين
 مستثناة
 في
 في استثناء
 وما يرضع ذلك ايضا
 باننا لم نخص به فولا فضلا
 له محرم من غير قصد ان
 انشأت ضد الجميع اتفاقا
 ان لم يحرم الرضا
 بحر من نسب
 يش
 بفناء بحر من الرضا
 على زوجها بغير تحريم
 الاغرونت لا تحريم الرضا
 على زوج المرأة الرضا

في شرح تحرير باللس التقييل

فيما من العلم والحكمة به الاحتصام ومنه العصية **الاسبان** **الثالث** وفيها مثل
 رضوا **مسئل** هل التقييل واللس النظر بشهوة على شاكلة الدخول في اسباب ما يثبت
 على ذلك من التحريم بالمصاهرة من جهة علاقة النيب من جهة ما في حكمها من علاقة الرضا
 فيه احوال عديدة **الاول** انه اذا نظر مال البضع بالعقد او بالملك من معقود له او بمالك
 بشهوى الى ما لا يحل لغرض النظر اليه او قبلها قبله شهوى او لمساها كذلك من غير دخول
 هي على ابيه وعلى ابنه من النيب ومن الرضا محرم ما موبدا وذلك فتوى الشيخ والاباع
 اليه ذهب صاحب الغنية مسند لاعليه بالاجماع واليه ذهب ابو حنيفة من العامة
 وفرق بين الشافعية وهو مختار العلامة في المختلف ومنه حكاية الخبر المحقق في شرح القواعد
 فواء فخر المدققين في الايضاح وهو الاصح عند وفي تفسير النظر بما لا يحل لغرض المالك ايماء
 الى ان في المملوك ما يباح النظر اليه لانه يملكها كالوجه والكفين وقد صرح بذلك
 بعضهم كالعلامة في التذكرة وفي القواعد اسباح له اس كفاها ومنهم من يمنع منه مطلقا
 ويظهر من الحق اخبار في بعض كنية والتقييد بالشهوى في هذا الباب احراز عن مثل
 نظر الطبيب رسة العضو لا سغلام الحال مثلا **الثاني** ان شيئا من ذلك لا ينشأ من
 المصاهرة اصلا بل انما نكره في حق الابن الابن مقلد بل مملوثة بل منظون كل منهما
 بشهوة على الاخرية قال ابن اديب المحقق في الدين بن سعيد والعلامة في اكر كنية **الثالث**
 انه محرم مملوثة الابن منظور من سبيل الشهوة على الابن ون العكس ذهب اليه الشيخ
 رحمه الله تعالى عداو الصلاح الجلي في الحراماته الابن المنظور اليها منه شهوة وجنح اليه
 على الديلي سلا بن عبد العزيز في المراسم رواية وافى به شيخنا البارع الشهيد في اللغة
 المشبهة لنا على الخبر من الجيبين عموم وحلاكل ابنا تكرا اذا جليته فعبلة اما بمعنى
 الفاعلة من حل النزل حلولا وحال صاحبه حل معه قال المطر في كتابه العرب العرب
 منه الجليته الزوجة لانها تحال زوجها في فراش ومن الحلال المقابل للمحر لا فانها محل
 لما لك بضعها نظر وليا ورطبا واما من المفعولة من الحل ضد العقد لان مال البضع محل
 ازادها للجماع والناسح للنقل وعلى جميع التفاد برهني شاملة للامنة المشغاة للوطي واذا

الرضع تحت حجابها
 علامه الامانة من الرضا
 ابانهم الرضا عنه
 ازواج الامانة
 على انهم

عند
 مثلا ولا في
 التحريم في ذلك
 والنسب الرضا عنه
 كنية التقييل في ذلك
 كنية التقييل في ذلك
 فيا يثبت فيا يثبت
 اما اذ اخرج بعض
 عدم التحريم
 متحقق في ذلك
 الاستدلال

ال
 بمصر ولا يفسد من كان
 او اجتمع اذ ابر من سبيل
 سلا بن بناتك من الرضا
 صحيح في حق الزوج
 صيغة في حق الزوج
 استنابة في حق الزوج
 موضوع الحكم التقييل
 لا يحد ريس في عقد الرضا

اعدا راع في بعض شهداء
 منعت من سبيل
 في شرح الشرايع
 قال ابن

منه
 من الحلال
 للام لا يحد ريس
 المحرم ضد العقد
 اجماع في بعض

رضا عيون الامم

٢٢

الخبر على الاكابر من جنبة الابن بآثار العكس من الجنبة الاخرى بالاجماع المركب ما رواه شيخنا
 المذهب ابو جعفر من الثمة رضوان الله تعالى عليهم كصححة عبد الله بن سنان عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية يجرد لها وينظر الى جدها نظر شهوة ونظر
 منها على ما يحرم على غيره هل يحل لآبيه وان فعل ذلك ابى هل يحل لابنه قال اذا نظر
 نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم يحل لآبيه وان فعل ذلك الابن لم يحل لآبيه وصححة
 محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون له الجارية
 فيها لها هل يحل لولد فقال بشهوة قلت نعم فقال ما شئت شيئا اذا فعلها بشهوة ثم قال ان
 منه ان خرجت فافطر اليها بشهوة حرمت على آبيه وابنه قلت اذا نظر الى جدها فقال اذا
 نظر الى فرجها وجدها بشهوة حرمت عليه وصححة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
 اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا يحل لآبيه وصححة جميل بن دراج من طريق الكافي
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل ينظر الى الجارية يريد يشرتها هل يحل لآبيه قال نعم
 الا ان يكون نظر في عورتها لا يقال مدلول الرواية التحريم بالجريد والنظر الى العورة اود
 البعد على حسب ما مجرده وذلك اخذ من المدخلات لا نقول لا ذهاب الى الفرق فاذا ثبت الحكم
 في بعض الصور بالنظر ثبت فيها على العموم بالاجماع المركب وصححة عبد الرحمن بن الحجاج
 وحض بن الجعفي عن طريق الصدوق في الفقيه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 تكون له الجارية فتدخل لآبيه قال ما لم يكن جماع او مباشرة كاجماع لا بأس رواية الصفا
 من طريق الشيخ في الاسبصار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 عن ادنى ما اذا فعله الرجل بالمرأة لم يحل لآبيه ولا ابنه قال احدث في ذلك المباشرة ظاهرة او
 باطنة مما يشبه من الفرجين قلت ما قاله الجاشي في فحامة محمد بن عيسى بن عبد الباقطين
 وثقة وجماله امره ونقل الكثير ان الفضل بن شاذان كان يثنى عليه ويقول ليس في امره
 مثله بين ان استثناء محمد بن الحسن بن الوليد اياه من رجال نواذر الحكمة وعد ائمه على
 ما انفرد هو وابنه عن يونس لا يوجب تضعيفه فالطريق صحيح ولذلك ترى لعلامته في
 المنهى والخلاف كثيرا ما يستفح احاديث في طريقها محمد بن عيسى عن يونس ثم ان قول يونس

هذا من طريق الكافي في نهج
 الاسبصار فقال ترك
 شيئا بمقتضى ما
 سجد الاستفهام
 الانظار
 سنة

نشر النحر بماليس النقييل

٤٥

الحج المكي

الحج المكي

اي بابا عبد الله عليه السلام يدافع ما في كتب الرجال ان يونس بن عبد الرحمن واي جعفر بن محمد
عليه السلام بن الصفا والمرق ولم يرد عنه وانما روى عن الكاظم الرضا صلوات الله عليهما
وما يند اعضاد الفتوى ان مجرد العند على الزوجة ناشرا حرمة على الابن ابنا عاوا ^{تفسيرا}
او اللبس والنظر يشبهون اقوى في فصد الوطى من ايقاع الصبيضة فلان ينشر الاقوى رجح واد
اجمع المحللون مطلقا بالاصل ويجوز او ما ملكك انما نكح وبما رواه البرقي في الوثق على
بن بقطين عن القيد الصالح عليه السلام في رجل يقبل الجارية بباشرها من غير جماع داخل
خارج محل لابنه او لانيه قال لا بأس فزده عليهم بان الاصل مذكور في نهوض القاري
الموخص لورد المحقق الموثق لا يعارض الصحيح على انه محمول اما على ان المراد المبشر
والس من غير شهوة حملا للطلق على المتبذ او على ان المردم انه محل لابنه او لانيه ملكها
لاوطها جميعا بينهما وبين معارضاته الصحيحة وملك القاريون في النحر بين الابن الابن
نوفرا الجانب الابن بصحبة محمد بن مسلم المقدمة وفي معناه موثقة الحسن بن محمد بن
عن الحسن بن هاشم وابن رباط عن صفوان عن بعض بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ادنى ما يحرم به الوليت تكون عند الرجل على ذلك اذا مسها او جردها ورواها عنه
محمد بن هاد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية
مكثف فبرها او يجردها لا يزد على ذلك قال لا محل لابنه وعن داود الابرار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سئل عن رجل اشترى جارية فقبلها قال يحرم على ذلك وقال ان جردتها
من حرام على ذلك والجواب ان هذه الروايات انما تدل على النحر بمذ لك من احد الجانبين
لا ينفية من الجانب الاخر اصلا والنحر بمذ لك من الجانبين قد ثبت بنصوص غيرها مسألة
هل العيلة واللس والنظر يشبهون عمدا كالوطى في نشر النحر بمصاهرة في حق الابن الابن فقط
انها لنشر الحرمة في حق الباشرا ايضا فحرم بنيت متقبلة او السوسة او المنظون واما من
نسب كانت او من رضاعه على المتبذ يشبهون اذا كانت هي معقودا عليها وكذلك امها وان
وبنتها وان سفلت من نسب او من ضاع عليه اذا كانت هي مملوكة فيه للاصحاب فوالان
الاول انها ناشرة النحر مطلقا وهو قول ثلثة من الاقدمين قال ابو علي محمد بن احمد بن

رضا عفيف داماد

الحبند واذا انى الرجل من زوجته او من امته محررا على غيره كالعبلة والملازمة والنظر
الى عيون وما جرى مجراها عدا فقد حرمت عليه ابنتها من نسب كانت او من رضاع وما
الشيخ في الخلاف للسويسيون مثل العبلة بحرم الام وان عك والبنث وان نزلت وقال في
مسئلة اخرى اذ نظر الى نجبها غلق به محريم المصاهرة وادعى الاجماع على ذلك وهو
عند الثاني انه لا يحرم مصاهرة الام والبنث بالنظر الى حيد المرأة وعورتها ولا ينسب
من البنات ما عدا الوطى كالقبيل والملازمة والمضاجعة والمفاخذ وبه قال الحسن
الملازمة وفواه فخر المذهبين اعتمد عليه شيخنا البارع الفاضل الشهيد في شرح الارشاد و
جده الخبير المحقق في شرح الفوائد من العجب كل العجب ادعاء المحقق في الشرائع عند الخلاف فيه
استدل لال الشيخ في الخلاف على خلافه باجماع الفرض واختارهم وطريقه الاحتياط وبما ورد
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا ينظر الله تعالى الى رجل نظر الى فرج امرأة ابنتها
وبقره صلى الله عليه وسلم عليه وانه من كشف فراع امرأة حرم عليه امها وابنتها فقلت وعنى بان
الفرض صحيحه محمد بن مسلم عن احمد ما علمها السلام قال سئل عن رجل تزوج امرأة فظفر الى
بعض حيدها ابنتها فقال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس له ان يزوج ابنتها
ورواية محمد بن مسلم ايضا عن ابي جعفر الباقر عليه السلام في معناها وحسنه خالد بن جرير عن
ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فذكرها اماما معها لا يبيعها
غيره فذكر راي منها ما يحرم على غيره ثم بطلت فها ابيع له او فذكر راي
من امها ما راي في صحبة هشام بن سالم عن زيد الكاسي عن ابي عبد الله عليه السلام فذكر فذكرها
في مسألة النجور بامها ان رجلا من اصحابنا تزوج بامرأة فذكره انه كان يلاعب امها وبطلها
من غير ان يكون افصى اليها قال سئل ابا عبد الله عليه السلام فقال كذب مرع فذكرها فيها اجمع
سؤله سبحانه وتعالى فان لم تكونوا ذواتكم من بين فلا جناح عليكم اذ القبله والانس والنظر لا
ينظر عليه الدخول ويصحبها عيسى بن القاسم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
باشر امرأته وقبل غيراته لم يفض اليها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى الى الام فلا بأس ان
افصى اليها فلا يزوج ابنتها فلان والجواب ان الدخول بهن ليس معناه الحبس الوطى بل انما معناه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

منها ما يحرم على غيره
فليس له ان يزوج ابنتها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

منها ما يحرم على غيره
فليس له ان يزوج ابنتها

مد الشرح بالنظر في التأسيس

٤٧

ادخاله في السرد والدخول معهن في الحجة والحال من بين والشر منهن عن احسن الناظرين
 والباء للتعب به فجعل ذلك كتابه عن الجماع ومقدماه مما يقع غالباً وراء حجاب من
 الحجل والاسناد نص عليه ائمة العلوم المناسبة فالدخول بهن بم الوطى وما ييسره وكذلك
 الاقضاء اليها ليس معناه ابلج الفرج في الفرج بل هو افعال من الفضل المكان الواسع
 يجعل كتابه عن مطلق الباشرة بالحيد فالعلامة ونحشر وهو من علم اللسان في اساس
 البلاغة افضت اليه بشورى افضى التا حديد الى الارض اذا متها بباطن كنهه واقتضت
 بطلان خرجت به الى الفضل وقال المطرزى هو اما ما الفتن في الغرض الفضل المكان الواسع
 ولم افضى فلان الى فلان اذا وصل اليه حقيقته صار في فضائه وفي الشربل واقتضى بعضكم
 الى بعض كتابه عن المباشرة ومن قال هو عيان عن الحالة هذا نظر الى اصل الاشتقاق ^{فغنى}
 الحديث اذا كانت المباشرة والتفصيل بالاقضاء اليها اي بمساس نفس الحيد وملازمة صريح
 البشارة من دون حائل فلا يزوج ابنها ولا فلا باس ضابط **النظر المحرم الى الاحنية**
 وكذلك ليس في نشر الحرمه المصاهرة بها فخرم بذلك الامر وان علت والبنت وان تزلزل
 الفتن من الرضا عنه مما يفرج عن الحكم بنشر الحرمه بالزنا ويصرح عليه قال فخرالدين
 في الايضاح كل من قال لا يحرم الوطى بالزنا قال لا يحرم هنا واختلف القائلون بالتحريم بالوطى
 بالزنا في حرمه هنا على قولين قال والاخوى عندي عند الخبر لا اصل فلت وتنقض على عدم
 التحريم هنا صحيحه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأه
 فجور فهل يزوج ابنها فقال ان كان من مبله او شبهها فليزوج ابنها ان شاء وان كان
 جماعاً فلا يزوج ابنها وليزوجها هي ان شاء فاما صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقى عليه
 في رجل فجر بامرأة ابنه فزوجها من الرضا او ابنها قال لا فالجور فيها وان كان على الارض
 والاطلاق لكن ليس بالبعد نزل على الوطى حلال المطلق على المفيد والطبيعة المرسلة على
 وجمع بين الاخبار والصحة المتعارضة هذا ما يستكفه النفس في امر الملوثة او المنظور
 اليها بالجور وبنتها واما الفجور بها نفسها اذا كانت ذات بعل بالنسبة الى الفاعل فانما
 يحكم بجريمتها عليه مؤبداً بالوطى لا بشئ مما دونه من المباشرة الفجور فلو لا واحد على ما

من الرواية بهذا من طريق الكافي
 وعليه استغناء في نسخة
 الفجر بامرأة من طريق
 التهذيب
 الاستغناء
 منه

رضا غير محقق داماد

٤٨

الذائع عند الآخرين من الاصحاب واذا لم يكن لها بعل ولا هي في خلع رجعية فالمشهور ان الزنا بها لا يجر معها على الفاعل مطلقا وان كانت من المشهورات بالزنا والبيحان واسباغها قالوا من فجر بامرأة وهي غير ذات البعل لم يكن له العقد عليها الا اذا ظهر منها النوبة والا فلا عيب في الشح في النهاية في ثوبتها ان يدعوها الى ما كانا يفعلانه فلا يجنبه وبيعه القاضي عبد العزيز بن برّاج على ذلك والوجه على القول المشهور ما في الصحيح عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام اتمار رجل فجر بامرأة حراما ثم بدله ان يزوجها حلالا فاذا اوله سفاح واخره نكاح فثله كمثل الخلة اصاب رجل من ثمرها ثم اشراها بعد فكانت له حلالا اخرج المحرمون بمضمره ابي بصير قال سئل عن رجل فجر بامرأة ثم اراد بعد ان يزوجها فقال اذا ثبت حل له نكاحها قلت فكيف يعرف ثوبتها قال يدعوها الى ما كانا فعلناه من المحرمات فان صنعت واستغفرت وتباعدت ثوبتها وبرأ به عمار بن موسى الساباطي عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الرجل يجل له ان يزوج امرأة كان يفرجها فقال ان اسرها رثا فتم والافلها ردها على الحرام فان تابعت فهي عليه حرام وان ابى فليس يزوجها فالعلامة في الخائف استضعف طهرها او لا ثم حملها ما بنا على الكراهة ولعله لم يرد بالضعف معناه الخفي بالاصطلاح بل ما بهم الاضافة بالنسبة فان في الوثائق ضعفا بالاضافة الى الصحيح ثم الوثائق طريق خبر عمار وما مضمره ابي بصير فصحة الطريق والضعف لاضافة فيها من جهة اضرار السؤال بالنسبة الى المصترحة مسئلتهم هل الوطء بالشبهة والمراد به كل وطئ يستند الى عقدا وشراء قاسد لا يكون الواطئ عالما بفشاها او الى استثناء والناس لطنة الموطوءة زوجته او امته او ابنته جليل الحكم كوطئ امه مشركة بينه وبين غيره فبحسب باحتماله بذلك ملحق بالوطئ الصحيح في اثار مخبر المصاهرة فحرم على الواطئ امهات الموطوءة بالشبهة نكاحا ورضا عاوان علون وبناتها من النسب من الرضا عاوان نزل وحرم موطوءة الابن النبي والرضا عاوان بالشبهة على الابن ان علاوا بالعكس على الابن وان نزل امه لا فلا يحرم بذلك المشهود الذي ذهب اليه الاكثر والفاطح به المعظم الخائف بالوطئ الصحيح في مخبره ما يجرمه الصحيح وادعى بعضهم انعقاد الاجماع عليه قال العلامة في التذكرة يعلون به الخبر بما اجماعا لعلفه بالوطئ المباح ثم حكى عن ابن

استخرج
من
الكتاب
الذي
هو
في
الزنا

في نشر الخبر بالوطي بالشبهة

٩٥

النذر انه قال اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار على ان الرجل اذا وطى امرأه
بنكاح فاسد او شراء فاسد فانها محرمة على ابيه وابنه واجدادهم وولدولن وهذا من
مالك والاوزاعي والويزي الشافعي واحمد واصحاب الرأي اصحاب النص وهم الامامية
قال حيدى الحق الخبر في شرح الفوائد وظاهره عند الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع الخبر
فيه وحكاه المصنف في المختلف وكذا فيهم والاصح الخبر يملك ونسبه الحق فيهم الدين جعفر بن
الخبر في الشيخ واختار قول ابن ادريس الصحيح عندي ما هو الا شهر وعليه الاكثر كما هو مستقر
حكمه وبه قطع شيخنا الفاضل الشهيد في اللعة الدمشقية وفي المدحيتين في الايضاح
لنعم الكتاب ان الوطي بالشبهة وطؤ محرمة شرعا بلزومه معظم احكام الوطي الصحيح من
النكاح لزوم المهر واعتبار العقد وسقوط الحد فيكون يتحقق به ايضا محرمة المصاهرة او شبه
احد معلول على واحد من مزوم ميثوث معلولها الاخر واما تخلف الحرمة فغير ضار لانها
مغلقة بكامل حرمة الوطي اذ هي اباحة وحل النظر لان الموطنة بالشبهة لا يباح النظر اليها
بذلك فكيف الى امها وبنتها وان مع العارض بين التحليل والخبر يكون الزوج مجانب للخبر
احراز عن الضرر المظنون ثم قد بان لك فيما سلفت نشر خبر المصاهرة بالزنا السابق
في ذلك بالشبهة المحضة بالصحيح واذا سببان لك السبيل فقد انصرح انه لو وطى الآ
زوجة الابن لشبهة فالاصح انها محرمة على زوجها لا على ابيه الوطي بالشبهة بخلاف ما
لو زن بها اذ الزنا لا يحرر الخبر في فائده لما كان الوطي بالشبهة في منزلة الوط
الصحيح في الاحكام فالافوى انه لا يلحق بالزنا السابق في نشر الخبر فاذا زن البعل الموطنة
لشبهة ان كانت الشبهة عارضة للطرفين فلا حكم عليها بالخبر باصل ولا فائده بالخبر
بالنسبة الى من لا اثبات له عليه فقط من الطرفين اما الوطي او الموطنة غير بالجملة اما
الخبر على الثاني هناك من باب لعوبات ولا موجب لاستحسان العقوبة في الوطي
بالشبهة وكذلك الزنا بذات العتق البائنة وبذات عتق الوفاة غير مثمرة للخبر لا تنقأ
صدقات البعل عليها فاما الامة الموطنة بالملك فهي في حكم ذات البعل فالأقرب ان
الزنا بها موجب للخبر مؤبدا لا وطئها بالشبهة وقد روى ابو جعفر في الثلاثة رضوان

في الفقهين
الوطي بالشبهة
الشافعي

تصنيف الموت قبل الطلاق قبل الدخول

٧١

ما قد سئل لها من الصداق اما للزوج فلان الفسخ لم يكن من تلقاء الزوجه واما وجوب
النصف فلانه فسخ قبل الدخول لا من تلقاء الزوجه فيجري الطلاق في تطهير المهر قبل
وجوبه وجوب الجميع فاستحقه جد العتق في شرح الفواعل بناء على ان المهر يجب بالعتق
جميعه ولا يفسر بالدخول ويثبت بالطلاق قبله ولم يثبت تطهيره بسبب اخرون في جميعه
ان ينهض دليل على ثبوت سبب مسقط لثبوت منه فلت قد ذهب الشيخ في النهاية والاشباه
والفااض عبد العزيز بن البراج في الكامل وقطب الدين الكبدري وغيرهم الى ان موث
الزوجه قبل الدخول مظهر للمهر كالطلاق والصديق عرق الاسلام ابو جعفر بن بابويه في
المنع الى التطهير بموت الزوج قبل الدخول فهو موث الزوجه قبل الدخول سواء في حكم الميت
تصنيف المهر لا فرق بينهما في كون كل منهما كاشفا لعتق سببه مجزئ العتق لا يستقر وجوب
المهر جميعه وهذا هو الصحيح ولا يحد عنه عند لصراح صحاح الاحاديث المتضافرة
بالنصوص على ذلك فمنها صحيحه العلاء بن زياد عن محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام في
الرجل يموت ثخته امرأة لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث كاملا وعليها العتق كما
ومنها صحيحه ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن رافع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها قال ان هلك او هلك او طلقها فلهما النصف وعليها
العتق كلاهما الميراث ومنها صحيحه ابن ابي عمير الغالبه الاسناد من طريق الكافي عن جعفر
الرحمن بن الحجاج عن رجل عن علي بن الحسين عليها السلام قال في الموتي عنها زوجها ولم
يدخل بها ان لها نصف الصداق ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحيحه ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها فغرض لها مهرها نصف
ما فرض لها ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحيحه ابن محبوب الغالبه الاسناد من طريق
الكافي عن علي بن ابي طالب عن زارة قال سألت عن الميراث بموت قبل ان يدخل بها او
موت الزوج قبل ان يدخل بها قال ايتها مات فله الميراث نصف ما فرض لها وان لم يكن
فرض لها فلا مهر لها ومنها صحيحه ابن ابي عمير عن طريق الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان

فمن الميراث الميراث

رضا عية محفوزا مادن

٢٢

فرض لها صدا فافلها نصف المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صدا وفي رجل توفي قبل
ان يدخل بامرأته قال ان كان فرض لها مهر افلها نصف المهر هي رثته وان لم يكن فرض لها
مهر فلا مهر لها ومنها صحيح ابن ابي يعقوب قال العايلة الاستام طبر بن الكا في عن ابان بن
عثمان الفضل بن العباس قال لا فلان لا في عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة
ثم مات عنها وقد فرض الصداق قال لها نصف الصداق ورثته من كل شيء وان ماتت
كذلك ومنها موثقة ابن سماعه عن احمد بن الحسن عن معوية بن وهب عن عبيد بن راز
عن ابي عبد الله عليه السلام في الموت عنها زوجها ولم يدخل بها قال هي بمنزلة المطلقة
لم يدخل بها ان كان سعى لها مهر افلها نصفه وهي رثته وان لم يكن سعى لها مهر فلا مهر لها
وهي رثته قلت والعدت قال كف عن هذا ومنها صحيح صفوان بن يحيى العايلة الاستام
طبر بن الكا في عن ابن مسكان عن الحسن الصفيل بن العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
الموت بموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر لها الميراث وعليها العدة
ومنها صحيح ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن راز قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن امرأه هلك زوجها ولم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة كاملة وان سعى لها
مهر فافلها نصفه وان لم يكن سعى لها مهر فلا شيء لها ومنها صحيح الحسن بن محبوب عن جميل بن
صالح عن ابي عبد الله عليه السلام وقد قعدنا ذكرها وفيها قوله عليه السلام يرجع الزوجان
بنصف الصداق على ورثتهما وقوله عليه السلام رثتهما ولهما نصف المهر ومنها من طهر بن
الشيخ في الاستبصار عن فضالة بن ابوت في الصحيح عن ابان بن عثمان عن عبيد بن راز والفضل
العباس قال لا فلان لا في عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها
فد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق ورثته من كل شيء وان ماتت هي فكذلك وعن
فضالة عن ابان عن ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان
يدخل بها زوجها ما لها من المهر كيف ميراثها قال اذا كان قد مهرها صدا فافلها نصف
المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صدا فافلها رثته ولا صداق لها قال الشيخ في الاستبصار
فهذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار الدالة على لزوم المهر كما لا بد من ذلك

تصنيف المهر بالوقت قبل الدخول

٧٣

ظاهر المهران قال الله تعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة من غير تحصيص بغير المدخل
 بها وذكر رواية علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن اود بن الحصين عن منصور
 حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة وسعى لها صداقا ثم مات عنها
 لم يدخل بها قال لها المهر كما ملأها المهرات قلت فانهم ردوا عنك ان لها نصف المهر
 لا يحفظون عن ائمتنا ذلك في المطلقة ثم قال على انه يمكن مع تسليم ذلك كله من جميع ما قلنا
 ان نخرجها على انه يستحب للمرأة اذا تزوج عنها زوجها اولياؤها اذا توفيت هي قبل ان
 يدخل بها ان يتركوا نصف المهر سحبا يادون ان يكون ذلك واجبا وليس لاحد ان يقول هذا
 قلتم انتم ذلك بان تقولوا انه يجب على الرجل او على ورثته ان يعطوها النصف بحسب طم
 المهر يعطوها النصف الاخر لان اخبارنا قد عارضها ظاهر الثاني فلا يجوز لنا ان ننصرف
 ظاهرها الا بدليل وهذا الاخبار ليست كك بل هي مجتزعة من المهران واذا كان كذلك جاز
 ان ننصرف فيها عن الوجوب الى الاستحباب على ان الذي خالف وافق به هو ان قول اذ مات
 الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وان مات هي كان لاولياؤها نصف المهر ^{صلى}
 هذا التفصيل لان جميع الاخبار التي قدمناها في وجوب جميع المهر تضمن اذ مات الرجل وليس
 شيء منها انه اذا مات هي كان لاولياؤها المهر كما ملأها فاننا لا نعدي الاخبار قاطعا ما عارضها
 من الاخبار من الثبوت بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فجعل على الاستحباب
 الذي قدمناه وما تضمنت من الاخبار انه اذا مات هي كان لاولياؤها نصف المهر فجعله
 ظاهرا وليس احتاج الى تأويلها وهذا المذهب سلم لنا وبطل الاخبار والله الموفق للصواب
 هذا كلام الاستبصار بالفاضة ونحن نقول تحصيص مهر المهران وتقييد اطلاقه بالحدث امر
 مفروق عن ائمتنا في علم الاصول فاطنك باحدث حجة جليلة المداليل صريحة المناطيق
 الطبرين صحيحة الاسانيد والرواية التي ذكرها موثقة الطريق مطبقة المتكلمين هب كثر
 العامة ليس في منها ان تعارض اخبارنا الصحيحة والاصح في المذهب الاسلام من الخروج عن جها
 الاحتياط في سبيل الجمع بين المهران الاخبار المتعارضة ان يوصى الى ثبوت الطلاق وموت
 كل من الزوجين قبل الدخول في وجوب نصف المهر ثم الفرق بان صورة موت الزوج يستحب

رضاعه مخفوف اماراد

٧٤

ان يعطوها المهر كما لا يختلف صورة الظلال فانه لا يسحب فيها ذلك ومن ثم ختمها بالبركة
الكبرى بالذكر حيث قال عز من قائل وان طلقوا فمؤمن من قبل ان تموتن وقد فرضتم لهن
وحيثما قضيت ما فرضتم واما صون موت الزوجة فلا يبعد الخافها بموت الزوج في
استحباب كمال المهر بالنصف لساظ وحيه مراعاة لحجاب ورثتها وان كان الاظهر اجراً
حكم الطلاق عليها في عقد استحباب الزيادة على العذر الواجب هو النصف ثم من العجب كل
العجب ان الشيخ رحمه الله تعالى يثقل عليه في هذا الموضع ان ينصرف عن ظاهر عموم القرآن
الى تخصيصه مع هوض مخصوصا صريحة من الاخبار الصحيحة وربما تراه ينصرف عن صريح القرآن
معارضة باخبار صريحة يصح في مواضع عديدة منها خاتما الصواب بعد البقاء على الجنباء
تطلع الفجر مع ما قد صح عن اصحاب ائمة صلوات الله عليهم بطرف متعذر منكره انه لا فساد
فيه على الصائغ كما يدل عليه القرآن الكريم وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعل
ذلك منكم انه باخبار احاداً سايندها ضعيفه وقضايا امر مؤنها الدلالة على الاستحباب
والافضلية على ما قد اذعنتم في حقه وحققناه في مقامه **وهو ضابط حاد** ان
تقع في طريق الاعراض فنقول هذا اعني الشهر في امثال هذه المواضع كما يعتبرها رطب
من الامحاب فيرجح بها جانب الخبر الضعيف ويحجبها بضعفها فقال قد قال شيخنا البا
الشهيد في مقدمة كتابه الذكرى المحي بعضهم المشهور بالجمع عليه فان اراد في الاجماع
منعوان ان اراد في الجحيد فغير بل مثل ما قلناه ولحق النظر في جانب الشهر سواء كان اشهاداً
في الرواية بان يكثر تدوينها او رواها بلفظ واحد والفاظ متعارفة او الفتوى فلو معاً وضاً
فالرجح للفتوى ان علم لطلاعهم على الرواية لان عدولهم عنها ليس الا لوجود اولى فقلت في
اضفاف معلقاته عليه ليس ذلك من الغرض في شيء اصلاً اذ حجة الاجماع انما هي من جهة
ما يعلم بالدليل دخول العصور بينه عندنا ومن جهة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجمع
امني على خطاء او على ضلال على اختلاف الرواية لدى الجمهور والامران مشفان جميعاً
في الشهر ثم ان الاسطر في الرواية احذر بالاعتبار على نقد الاعتناء والمشهور من الاسطر في
الفتوى على الاشبه وما قال في ترجيح جانب الفتوى ليس يرجع الى رادة بعينها اذ عظم

هذا هو الصحيح

اشهر الرواية في الفتوى

حكم موقوف البضع الفسخ بالرضا

٢٥

عما اطلعوا عليه من الرواية المشهورة بالشمرة انما يكون لوجود ما هو اقوى منها في ظنهم
لا يوسع الجهد ابتاع ظنهم وتقليد هم في ذلك على تقدير جوازهم فكيف بعد موتهم
نمات فتوانهم بما هم فنعى ان يكون ظنهم ذلك سخطا واجهادهم فيه غير مصادف للحق
والقنوى بما هي القنوى ليست من مدارك الاحكام سواء عنها كان المقتضى حقا ام متافيا
للكم مدرك يقول عليه هنالك الا الرواية الشهيرة فتعين على الجهد المحاول للامتنان
المصير اليها وبالجملة ايا ما كان من التبرع لشهرة الرواية او لشهرة القنوى فليعلم ان ضابطا
مقام البحث وموضوعه وملاك الكلام في حجة الاخذ بالمشهور وعدمها انما هو النظر
في الاشهر عند القدمين الذين هم اقرب عهدا الى عضو المعصومين استدلوا غلا في نقد الاخبار
واخبار الروايات واكثر اطلاعا على ما ورد وصح عنهم عليه السلام دون الاحاديث المتأخرة
عصر السنين اذ اخطا واضطلاعا بمنون الاحاديث وطرفا لا سائبدا فالشهرة الحادثة
عند الحديث من اصحاب هذه السنين الجيدة وابناء هذه الاعصار المتأخرة مطلقا
عن درجة الاخبار اضا فلينفقه ثم لينفقه **فتمت من المحقق** فاجتهد في خبره على الله مينا
في شرح الفواعل هذا كذا اذا كان قد سقى مهر او لم يسم مهر ابل كانت مفوضه البضع
المنفعة الخافا لهذا الفسخ بالطلاق ويجعل السقوط كالومات وجوب مهر المثل ونصفه
لاخصاص المنفعة بالطلاق حيث ان القرآن انما ورد بها في الطلاق فلا يتبعه الحكم موز
والبضع لا يخلو من عوض صرح المصنف في التذكرة بوجوب المنفعة وحكا عن الشافعي ولم يذكر
احدا الاخر ثم يرجع النرج بما اعظمه على المصلحة المتولبة للارضاع ان فسد الاضاد هو
اختيار الشيخ في المبطول ان البضع مضمون لاموال يقابل بمال في النكاح والخلع ولا يحجب على
المريض المهر لو نكح بمهر المثل فادرك كذا المصلحة المتخلعة بمهر المثل اما اذا لم يفسد الاضاد
فانها لا تضمن لان السبب مباح كالواحد غير في ملكه فزدي فيها منرد ولا يهاجته الى
المنفعة حيث لا يوجد من يرضعها وما على المحسنين من سبيل والذي يهناك النظر
على الفرق بين الخاسرين في الضمان عدمه لان ائلاف لاموال موجب للضمان على كل حال
والفرق بين هذا وبين خبر البر في الملك فام اذا لا ائلاف من الخافرا صلا على ان نقول ان

هذا الفسخ بالرضا
حكمه

رضاع مختون وإثنا

٧٤

كان الضمان اثر مع العدوان فمتنع ان رضاع الصغير عدوان في محل النزاع فان الفصد
لا يصير بالنسبة بعد وان عدوانا حتى لو اختلف في ملكه بئر البردي فيه الناس لم يضمن
بذلك واطلق الشيخ في الخلاف عد الضمان على الفدرين والضماني فرب سباني التثاء
نقالي له من يد مختون ولو انفردت الرضعة بالارض رضاع بان سعت وامتنعت من تدبيرها
من غير شعور الرضعة سقط مهرها لان الفسخ جاء من قبلها فقبل الدخول فكان كالردة قبل
الدخول هو الذي نواه المصنف في التذكرة ولذا فني وجه بعد التقوط بذلك وانما
لشئ نصف المستوي فيفيد المصنف بقوله من غير شعور الرضعة فيبطل ان مع شعورها
لا يسطر وكانه نظر الى ان تحلبها اياها لم يرضع بمنزلة الفعل وفيه نظر ولعله يريد ان
مع الخباية يكون الفعل مستندا اليها من كل من اجزاء السبب هو محتمل انتهى كلامه وفاقا
قوله فخر المذنبين في الابضاح قلت ما اخفنا من النعمة بالطلاق لانه مرودها في
ولا بعد الحكم موزع فغير صحيح اذ قد ورد الحكم بها في خبر الطلاق في اخبار اهل بيت المقدس
والعصمة صلوات الله عليهم فحق الصحيح ان الحسن بن محبوب عن ابي ابيوب عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فمات او مات قبل
ان يدخل بها فقال لها النعمة والبراث ولا مهر لها فان طلقها او فذل زوجها على حكمها
او على حكمه لم يجاوز بحكمها على حيا ^{عندكم من خيانت} درهم ففرضه مهر ورتاء رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم واما امتناع خلو البضع عن العوض فهو مهر المثل او نصفه ففيه ان النكاح ليس عقد
معاوضة على المحضة بل فيه شائبة المعاوضة وانه اشبه بالعبادات اشبه منه بالمعاوضة
بل انه ضرب مما من قرب العبادات والصدقات ليس عوضا حقيقيا بل انه محال ولذلك ما
يجوز اخلاؤا من المهر ولا يبيع اشراط الخمار في النكاح انما يبيع اشراطه في الصدقات واذا
وقع الخلع على من مسخه معصوبة او غير معلوم كونه مسخه كان صحيحا عند فري من المختص
واما كون البضع مضمونا كالا مال فيكون ملحقا بالمال في ضمانه بالنسبة فيفسد ان مالك
البضع انما له مال كبة الانفعاع لا ملك لمنفعة ولذلك قال الشيخ في الخلاف لا تضمن
مطلقا سواء فصد الفسخ او لم يفسد لان منفعة البضع لا تضمن بالنسبة بدليل مالو

في الصحيح بن طريق الصدوق
في الفقيه بن الحسن
طريق الشيخ في
الاستبصار
نه

حكم النضج ضما منقضي

٧٧

قلت نفسها او ثلثها فاقبل او ارددت او رضع من يمينه نكاحها بارة ضاع فانها لا تقرب
 للزوج شيئا وبالجملة فالبيع ليس كالمال مطلقا والحافه به في بعض المواضع لا يوجب الحافه به
 مطلقا وبما يخرج به عن الاحتياق بالمال جواز نقوض البيع عند لزوم شيء على نقد بر عقد الطلاق
 والمال ليس كذلك واما ان كون السبب مباحا يستلزم عدم ثبوت الضمان عليه فمنا سدا
 اباؤه السبب بحسب الخطاب التكليف وسببته للضمان بحسب الخطاب الوضع فالابا خطا
 التكليف انما مقتضاها انتفاء الاثم وعدم استيجاب العقوبة وليس بضاد ذلك ثبوت حكم
 الغير بخطاب الوضع من ثم يحكم بالضمان على الطبيب لحاذن وكذلك على المثلث لمال الغير
 ان كان على ظنه ملكا له **ضابطا حيا** الملك على اقسام اربعة ملك العين وملك
 النفع وملك الانتفاع وملك الملك وقد حقت النول فيها واوقناها حقا من اليان
 الرسائل والعلاقات قال شيخنا البارع الشهيد قدس الله طيفه في قواعد **قاعدة**
 الملك قد يكون للرفقة وقد يكون للنفع وقد يكون للانتفاع وقد يكون للملك وهو **المعتبر**
 بغير ملك ان يملك والا ولا ان ظاهره وانما ملك الانتفاع فكأنه يملك على الجهات العامة
 عند من قال ينقل الى الله تعالى فان الموقوف عليه يملك انتفاعه به كالمدارس والربط **قله**
 السكنى فيه والارثان وليس له الاجارة ومنه ملك الزوج للبيع فانه انما يملك
 الانتفاع به فلهذا لو طبت بالنسبة كان مهر المثل لها ان كانت حرة وللمسبدان كانت **امه**
 وليس للزوج فيه شيء ومنه ملك الضيف الانتفاع بالاكل لا الما كولا ليس له الضرف
 الطعام بغير الاكل اما الموقوف عليه الخاصة فانه يملك النفع وطعا فله الاجارة
 الاخان ويملك المرق الصوف واللبن اما الاقطاع فالخبر يدل على انه يملك كارض الزا
 وعقبو بلال بن الحارث نعم لو اعطى الاما رقبه لم يملك الرقبه وكذا لو صرح الامام بالمرى
 او الرقبى حينئذ ليس المقطع اجان الارض المقطعة كما ليس للمعمر ان يوجر الامع بغير الا
 له بذلك او يقيم وجه الانتفاع ولو عم حرت بلذ لك صار كانه المقصود وجزء بعض من
 العامة الاجان مطلقا وعارضه مناخر منهم بالبيع الامع العرف وملك الملك حار في
 الواضع المعروفة وخاصة زواله بالاعراض ونوفه على يده التملك التملك اذا اوا ملكه

في ان الملك

١٠٠ وفيه البياض فان كان من غير المالكه لا تغرب فيه راس المال مؤثرا ومصلحة من طلب البيع ولو تغرب مع بعض بيع الجوار فاعاد المالك راس المال وفيه البياض وان قال احد من هذه الجمع وقد تركت خفرا في تلك الخسة بالظهور لم يجب القبول والا وجب مجمل اللفظ

مسائل مشكله في الرجحان

٧٩

مؤيداً وبقيت زوجته الصغيرة على حالها وقال الشيخ في النهاية وفاقاً لابن علي بن المجاهد بعد
 تحرير المرضعة الأخيرة ثمسكاً بما رواه رئيس الحديث أبو جعفر الكليني رضوان الله تعالى
 عليه في جامعه الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن بكير حماد عن علي بن مهزيار رواه عن أبي جعفر عليه
 السلام قال قيل له إن جلا تزوج بخاربة صغيرة فأرضعها امرأة ثم أرضعها امرأة له أخرى
 فقال ابن شبرمه حرمت عليه الجارية وأمرأته فقال أبو جعفر عليه السلام خطأ ابن شبرمه
 حرمت عليه الجارية وامرأته التي أرضعها أولاً الأخيرة لم تحرم عليه كأنها أرضعت ^{ابنتها}
 قال العلامة في المختلف ومنع محمد سند الرواية قال بعض شهادته المتأخرين في شرح الشرح
 في طريقها صالح بن بكير حماد وهو ضعيف ومع ذلك فهي مرسله لأن المراد بابي جعفر حيث يطلق
 التباؤ عليه السلام وبغيره قول ابن شبرمه في مقابله لأنه كان في زمنه وابن مهزيار لم يذكر
 التباؤ عليه السلام ولو أراد بابي جعفر أبو جعفر الثاني وهو الجواد عليه السلام بغيره
 أدركه وأخذ عنه فليس فيه أنه سمع منه ذلك بل قال قيل له وجاز أن تكون سمع ذلك
 بواسطة الأرسال محقق على المتقدمين مع أن هذا الثاني بعد ذلك لا يذهب هم مؤيداً
 إلى كون أبي جعفر في هذه الرواية غير التباؤ عليه السلام فلا يرى أنه لم يقل عن علي بن مهزيار
 عن أبي جعفر عليه السلام كما هو غير المسند المصلة بل أنه غير الأسلوب فقال عن علي بن مهزيار
 رواه عن أبي جعفر عليه السلام وأمر هذا الأرسال هين لأن علي بن مهزيار ببناءه حاله في
 الثقة والجلالة قطعاً باسناد ذلك إلى أبي جعفر التباؤ عليه السلام على البت والجزم لا على ^{سبل}
 النقل والحكاية وذلك لأنه سمع ذلك من معصوم وهو أمّا مولا نال الرضا أو مولا نال الجواد
 عليهما السلام وأما صالح بن بكير حماد وهو أبو الخيزر بن سلمة الرازي فليس فيه ضعف ثابت
 بمنع من قبول روايته كيف وروى الكشي عن علي بن محمد الفسيفي قال سمعت الفضل بن ^{شاذان}
 يقول في أبي الخيزر وهو صالح بن سلمة بن بكير حماد الرازي كما كتني وقال كان أبو محمد الفضل بن ^{نصفه}
 مبدعه نعم قال الخاشي كان أمره ملياً يعرفه بنكر والعلامة في الخلاصة قال والمحدث عند
 الموقف فيه وبالجملة لا أجد على ضعفه وإن كان أحمد بن الحسين الغضائري قد ضعفه ولكن ^{بإعانة}
 طريقة الاحتياط وأصول المذهب يوجب الحكم بالخيزر ^{مسئلته} ولو تزوج بصغيرة فأرضعها

رضا عمير محفوظا ماد

٨٠

امنه الرضا ع الحرم يلين غيره فان كانت الامة موطوءة حرما عليه مؤتدا ام الزوجة
واما الصغيرة فلا يثبت المدخل بها ويجب عليه للصغيرة نصف المهر وكله على اختلاف
الوجهين قد سبق حق القول فيها ولا رجوع له على الامة بحال فالتبدي لا يثبت له على مملوكة
مال لان تكون مكاتبه مطلقا او مشروطا ولو لم تكن الامة موطوءة اصلا لنكاح مسمر
على حاله ونظم الامة مؤتدا لانها ام الزوجة واذا كان اللبن للمولى حرما على النابيه قطعاً
اذ الصغيرة صارت بنته والامة ام الزوجة ولو كانت الامة موطوءة بالعقد هل يرجع
عليها بعد العتق بما اغترمه الزوج للصغيرة من المهر نصف او تاما استشكل العلامة في
القواعد بناء على انه هل تضمن منفعة البضع للزوج بالتقويت كفتح النكاح لقوله عز من
قوله يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن ثم قال سبحانه وانهم
ما انفقوا واراد بذلك المهر لانه جنابة ظاهرا على ماله فبما شرعا فيسوجب كونه
مضمونا ولا لانه ليس جنابة على طرف الاصل برائة الذمة وليس النكاح عقد معاوضة
حسبية لغرض مالي ولا المهر عوض على الجففة بل انه تحلة شبه عوض لا البضع عين
لا منفعة مملوكة على ما قد تلونا عليك **سئل** اذا قلنا بضمان منفعة البضع بالتقويت
فلو طوى الابن وجه ابنته لشبهه فتدجب عليه مهران لها مهر المثل ولا يثبت المهر
في العقد اذا كان قد دخل بها ونصفه اذا لم يكن قد دخل بها على الاصح لانفساخ النكاح هذا
احد مواضع لزوم مهرين **سئل** قال في الخبر لو ارضعت زوجته زوجتين من ثلث
صغار يلين غيره دفعته واحدا بان يعطى كل واحد ثلثا من الرضعة الاخرى حرمت الكبير
عينا والصغيران كذلك ان كان قد دخل بالكبير والاجمع ان ارضعت الثلثة حرمت عينا
ان كان قد دخل بالكبير والا لم تحرم عينا ولا جمعا ولو ارضعت احدا الثلث ثم الاخرتين دفعته
حرمت الكبير عينا والاولى كذلك ان كان قد دخل والاجمع والاخرتان عينا ان كان قد دخل ولا
جمعا ايضا ولو ارضعتهم على الثغاب حرمت عينا والاولى ان كان قد دخل بها والاجمع
واما الثانية فان كان قد دخل بالام حرمت عينا والام محرم عينا ولا جمعا واما الثالثة فتجمل
بغيرها خاصة كن تزوج باخت امرأته فان التحريم يختص بها ويجعل محرما معها الثانية

مثل مشكل الرضا

٨١

لأنها بارضاع الثالثة صارنا الخبير في حالة واحد فانفع نكاحها دفعه واحد وهو عوي هذا اذا لم يدخل بالام فان كان قد دخل من كلهن مؤبدا وما فواه هو الصحيح واستصحى جك الحق ايضا في شرح الفواعل بين الصوريين فرفان مبين اذ في صورة التزوج باغت الزوجة الاخيرة صحفة قبل النكاح نكاح الزوجه منعقد الصحة سابقا ونكاح الاخيرة لم يسبق محققه والمانع من الصحة وهو استلزامها للجمع المحرم ثابت فيكون هو منعين الصارفة وفي هذه الصور التي نحن في بيان حكمها نكاح كل قد سبق صحته الاخيرة ويجوز الاخيرة يتحقق الجمع بين الاخيرة في النكاح الصحيح فهو عند كمال رضاها صارنا الخبير لا اولوية لاحدهما في حصول السبب لمقتضى لبطالان النكاح بالنسبة اليها بخصوصها فلا محالة يقع الحكم بانفساح النكاحين معا في دية واحدة وبنيته على هذا امرنا أحدهما ان العلول الموجوع عند الجزء الاخير من العملة المستند الى ذلك الجزء على ولا لكان ما فرض جزء حلة علة ثامه وهو باطل والاخران الاخيرة والاخيرة من الامور الاضافية بل من الاضافات التي يكون ثبوتها من الجانبين معا في مرسية واحد وبهذا البيان يبين ان احتمال العزبة ايها هنا ساقط فلينفقه مسئلة اذا ارضعت ثلث من نسل زوجها الكبير ثلث زوجاته الصغار كل واحد منهم واحد من الزوجات معا الاعلى المغايبان كان قد دخل بالكبير فزوجاته الاربع حرم من عليهما جمع والا فالكبير فقط وانفسح عقد الصغار له بخلاف العقد عليهما جميعا لانهم بنات خالات وكل صغيرة نصف المهر على الاعلى ونمامه على قول وللبيبة اذا كانت مدخولا بها المهر كله واذا قلنا بغيرهين منفعة البضع فالزوج يرجع بما قد لزمه لكل صغيرة على وضعها وللبيبة على البناء بالسوية وقال العلامة في التذكرة مع الدخول بها لا رجوع خلافا لمخالف في الفواعل المهر بالدخول ولو ارضعوا بانفسهم على الاستقلال فلا ضمان في تضمين الصغار به مهر الكبير وجه وقد سبق القول في ذلك كله مفصلا وان ارضعوا على المغايب لعلوا بالمهر الاولي مهر الكبير او نصفه ونصف المهر للصغيرة وبكل من البناتين نصف مهر من ارضعها مع الدخول بالكبير والا فلا رجوع لبقاء النكاح على حاله اذ نكاح الكبير قد

رضاعية محقق داماد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الرضاة
من نعمته العظيمة
والرضاع من نعمته العظيمة
والرضاع من نعمته العظيمة
والرضاع من نعمته العظيمة

عنه ان كانت الحجة قهرا
وهو ان كان من غير الام

في صورة واحدة قال
لورضعها حديثا
فانه لو رضعها اخيه
الصغيرة فليكن خاله
فان ثبت
فان
لانه لا يكون
المزوجة وخالفه وان
ام الى الكبيرة الصغيرة
الكبيرة لانها اخيه
وانفق النكاح
ولا يمكن
رضاع
لصغير سنة عام
فله

انفخ قبل الارضاع فلا يلزم الجمع مع الجن **مسئلة** لو ارضعت ام الكبيرة دخل بها
اولم يدخل الصغيرة انفخ النكاح لصبر ربهما اخيه كذا لو ارضعتها جنة الكبيرة لصبر
الكبيرة خاله الصغيرة واسهل العلامة في القواعد حكم الاخيه بنحو الجواز الجمع بين العمه وبنت
الاخ وكذلك بين الخالة وبنت الاخ مع الاذن والتحقيق انه لا اشكال اذ صح الجمع
بعض الاذن المبني بالنسبة المتخفة وذلك من حيث تمام الرضاة الحدث لهذا
النسبة فلزم الاجتماع المنه عن في النكاح عند تمام النصاب والتميز غير شخص باذخان
الاخ او بنت الاخ بالنكاح على نكاح العمه او الخالة بل يعم الجمع بينهما في النكاح كفي
قول الايضاح لا يعتبر الاذن هنا لان هذه النسبة تجزئ بعد العقد فلا يفتن اذ خال بنت
الاخ والاخ على العمه والخالة والاصل بقاء الاباحه ساكنا وكذلك الحكم لو ارضعتها
امرأه اخي الكبيرة من لبنه اذا الكبيرة فصبره وفي جميع هذه الصور ينفخ النكاح للجمع لا لغيره
على التاميد **مسئلة** اذا تزوج الولي ابنة الصغيرة بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت
حدهما احدهما انفخ النكاح وحرمة التاميد لان الرضاة ان كان هو الذكر فهو زوجة او
خالها وان كان الانثى فهي زوجة او خالته **مسئلة** لو تزوج الولي ام ولد بن عبد او
صغيرا ورضعت وجهها من لبنه حرمت عليها اما على وجهها فله ويرثه ابنها واما على
مولاها فله بصبر ربهما وجه ابنة الرضاة واما الملك فبان على حاله وكذا اذا ارضعت
زوجها وجه مولاها او ام ولد له اخرى من لبنه اما على الولي فلا نكاح وزوجه ابنة واما على
الزوج فلا نه اذن اخو لها والمرأة على اخي ولدها عمره **مسئلة** لو فتن الامه نكاح
الصغير لعابه لنفسها ثم تزوجت فارضعت من لبن الثاني جليلها اما على الصغير فلا مومئاله
من الرضاة واما على الثاني فليكونها حليلة ابنة الرضاة من قبل وكذا لو تزوجت بالكبيرة ولا
فطمعها فترجعت بالصغير فارضعت من لبن الاول **مسئلة** لو فاروق كل من الاثنين زوجة
فزوجها صاحبه ثم ارضعت احدهما الاخرى حرمت المرضعة عليهما للتاميد والرضعة
من دخل بالرضعة وكذا لو تزوجها بواحد ثم باخر **مسئلة** لو ارضعت ام ولد له زوجة
حرمت وجهه الولد عليه مؤبدا وانما الولد على الوالد وللرضعة على الولد نصف المستحق

مسائل مشكله في الرضا

مساله اذا
 رضيت من
 حلي

الشيخ ويرجع به على سبدها كما لو جنى عبد الفرس فاخاها ان يقد به ويضمن اكل الامر من
 الفهمه ونصف المستحق ضابطا قال شيخنا الشهيد فواعن منافع الاموال تضمن بالقوات
 النفوس ومنفعة البضع بالنفوس لا غير في ضمان منفعة الحر اذا جله مذكور وجه بالضمان
 وضيق من حيث عدد دخوله تحت اليد ونفوس الضمان ما لو اسناجره ثم حسب وضيقا
 مع كون الاجير خالصا لان المنافع بعقد الاجاره قد ردت موجودة شرعا فستقر الاجرة في
 مقابلها والذي يدل على ملكها افضاء العقد ذلك ومن ثم جاز ان يوجه غير **مسألة**
 لو وطى الاب من النيب ومن الرضا ع وزوجه الابن لشبهه فقد استبان لك فيما اسلفنا من
 القول ان الاصح تحريمها على الابن فلو لم يعلم الابن فعاودها وطئها حرمت عليها جميعا
 ولها على الابن مهران المسمى بكامله ان كان قد دخل بها من قبل الانقضاء والاقا لنصف
 العقد ومهر المثل لو طئها بالشبهة وعلى الابن نصفها مهر المثل فان قلنا بتضمن منفعة
 البضع بالقوات فقد قال في الخبر لا يرجع به الابن على الاب وان كان قد حال بينه وبينها تحلا
 ما لو ارضعها امه لان الابن لزمه مهر المثل لو وطى فلا يجب عليه ثابنا اما الام فلم يجب
 للزوج مهر بارضاعها ويحمل الرجوع لان المهر ثبت لها على الاب لو طئها اباها وان لا
 يضعها عليها ووجب للابن عليه من جهة النفوس والحلوله فلا ينفذ احدهما بالآخر فو
 الشيخ نفعها على الخبر وهو في **مسألة** اذا تزوج الاب الغيبى والرضا عى بامراه
 بالبنها فبقت امراه كل منها الى الآخر خطأ وطئها انقح النكاحان على البادى منها مهر
 الموطوءة بالشبهة ونصف مهر لزوجه لانقضاء عقدتها قبل الميسر بسبب ما من جهة
 وعلى الآخر مهر الموطوءة وهل يجب عليه شيء من المهر لزوجه التي سبق وطئها من غير
 زوجها قال شيخنا الشهيد فواعن بحمل وجوب نصفه لان الفرق ليست من جهة في الحجة
 فتحرج به الى البادى فيغير البادى على هذا بوطى واحد مهر ونصف مهر واحتمل وجوب النصف
 عندك متعين والرجوع به على البادى محتمل ثم ان كان الوطيان للاستبراء من بعد دخول كل منهما
 برجسته لزمان يغير البادى بوطى واحد وهو ثالث وهذا احد مواضع استصحاب طى واحد
 لمهوثة **مسألة** اذا ارضعت من لبن الزوج بعد موته نشر الحرمة الى قاربه لان

رَضَاً مَخْفُوعاً مَا دَفَعَهُ

عنه

الذين له لا يزيل بالوثق فاستجاب ما كان يترتب عليه قبل الوثق وتناول عموم الكتاب السنة
لهذا الرضا مع انتفاء المعارض يعطيان ثبوت الأحكام **مسألة** إذا سعت الصغيرة من
زوجته فارتفعت بمقتضى الكيفية وهي تامة فان قلنا بالصغيرين في جميع مال الصغير
بمهر الكيفية ان كان قد دخل بها او بنصفه ان لم يدخل بها فان ارضعها الكيفية بغض النصاب
ثم ماتت قسمت الصغيرة فامتصت ثديها فأكملت النصاب فنسخ النكاح وبثب التحريم **مسألة**
النصاب المتضمن للحكم وجبئذ فان هناك احتمالان حواله التحريم على الرضا لا يخرج لاشقائ
فيله ويختلف مع حصوله فيكون هو السبب ما تقدمه شرط ومثله ما اذا كان الصبي يمنع
بامر من العدة والطلاق فابطل واحد عدو والاخر طهرانه فانه يكون للاخير وهذا اجد يقول
قال الاسباب الشرعية على الاطلاق امارات ومعرفات لا اسباب جعيفة وعلى هذا فيسقط
مهر الصغيرة وهي تضمن مهر الكيفية كلا او نصفاً على ما قد سبق وتعليقه على جميع الرضا
واعبار سببها في الجمع في الضمان للاطباء على ان السبب المتضمن للتحريم هو مجموع النصاب
فاذا مررت الرضا على كل منها جزء العلة ومن المستبين ان الجزء الاخير من العلة هو تامة
العدة ومقتضاها لا العلة التامة على الانفراد وان بين الاسباب المسببات اعني الاحكام
في الخطابات الوضعية علافة ارتباطية ذاتية عقلية وهذا الحق بالاعتبار وعلى هذا
بأن الحكم بتفسيط المهرين على اجزاء السبب اذ صدورهما من فاعلين فلا محالة يسقط
الضمان عليهما ثم هناك ايضا احتمالان احدهما اعتبار المسقط بفعل الزوجة من اصل
المهر المستحق في العقد على ما يسقط بالفرة قبل الدخول لان بناء الرضا يتحقق المتضمن للفرة
والسقط لبعض المهر معاد فعه واحد والاخر اعتبار المسقط من الواجب بعد الفرة قبل
الدخول اعني النصف بناء على ان بالفرة قبل الدخول قد نشط المهر فالتأط من ثلثاء
فعل الزوجة انما يسقط من المند والبائى والاول اقوى اوجه وربما صبر الى احتمال آخر
ثالث وهو تفسيط المهر ونصفه على الصغيرة والكبيرة بالسوية لان لفعل كل منهما مد
فهو جزء العلة ولا يعبأ بقلته او كثرة كما لو ضرب واحد ضرباً واخر عشرة ومات بالجميع
فمقتضى السوية فعلى قول من يعتبر النصاب المحرم خمسة عشر رضة ان ارضعها عشر

تجويد اجتماع السبب المتأخر

٨٥

وضعت ثم قامت فارتفعت الرضعة الخمس الباقية أحمل فوط الخمر بالرضعة الأولى
 فتكون الحكم كالوكانت ثمانية في الجميع اسقاط عنبار القبط اما باسقاط الثالث الساقط بفعل
 الصغير والنصف الساقط بالفرة قبل الدخول من اصل الصدر المستوي في العقد فينبغي لها
 سدس بدفعه اليها ويرجع به على الكبيرة فاما الكبيرة اذا ارتكن مدخولا بها فانها لا تنح
 شيئا لان فعلها ثلث السبب فيسقط بذلك مهرها وبالفرة قبل الدخول قد سقط نصفه
 الباقي بعد الثاني اقل منه فلم يبق لها شيء أصلا واما باسقاط من النصف الباقي لسقوط
 بالفرة قبل الدخول فيسقط بسبب فعلها ثلث الواجب بعد الفرة اذا فعلها ثلث سبب الخمر
 وهو سدس الاصل المستوي في العقد فينبغي لها ثلثاه وهو ثلث الاصل فيغرمه الزوج لها
 يرجع به على الكبيرة فاما الكبيرة الغير المدخول بها فانه يسقط بفعلها اعني ثلث سبب الخمر
 ثلث الواجب بعد الفرة وهما ثلث الاصل فينبغي لها سدس الباقي الاصل وهو ثلث الواجب
 بعد الفرة فيغرمه الزوج لها ويرجع به على الصغيرة واما بان يسقط ما يجب لكل واحد منها
 على الزوج عليه ما بالسوية **مثل** **وحيث** لعلك تقول لقد اقيمت على منقوص خصوص
 الاحاديث بخبر كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسبة على العموم وانه اذا ارتفع خضع
 رضاها بالغا انصاب الخبر صارت الموضع بمنزلة الزوجة الولد الموضع من حيث انه امر
 ولد فتكون امها بمنزلة ام الزوجة وحبث الولد فخرم عنها واخوها بمنزلة اخ الزوجة فخرم
 جمعوا عليه بحيث ان خالة الولد اذا ارضعته حرمت على الوالد زوجته التي هي ام الرضيع
 اخ الزوجة وبذلك ان يكون الرجل اذا اطلق زوجته الموضع لولد على النصف
 الكامل لايجل له تكاح اخوها البقاء زوجته اليها من جهة الارضاع وان اترك بالطلاق ^{حيثها}
 من جهة العقد وكذلك الاربع الحرة اذا اطلق احدتهن وهي مضعه ولد لايجل له ان
 يتزوج باخرى مكانها وكان هذا سطر لا يتركبه احد فقال لك المبرع سمعت ^{عنف} في
 الفقه والاصول قولهم السبب الاضعف لا يمكن مع السبب الاقوى من التاثير والسببية
 وهو اصل على ما اخذ من الحكماء الرايحين في حكمة ما غفرت الطبيعة ان يقولون فقال القوي
 لا يمكن الفاعل الضعيف من الصنع والفاعلية والفاعل المهيمن لا يمكن الجاهل المجهول لها

هذا بطلان السبب المتأخر

الهاك

رضا عية محققا ماد

٨٤

تلك في الوضوء
أما غسل اليدين
فلا يغسل

من الاجاد والافاضه والنور الفاضل لا يمكن النور المفهور من الانان والاضائة فمن هناك
فالوا مثلاً في باب العبادات ان غسل الجنابة لا يحتاج الى ضم الوضوء معه لان الطهارة
الكبرى يرفع الحدث الاصغر مضابلاً لان حدث الجنابة في غايه الغون فالحدث الاصغر
ومفهور به لا يمكن معه من التأثير اصلاً فهو معه في حكم العقد فلا حاجة الى ما يرفع
واما سائر الاغثال المحكاه بالوضوء كغسل الجحض وغيره مما ليس بالحدث الاكبر فيه فذلك الحدث
من الفاضلية والغون فليس الامر فيها على سبيل توزيع الطهارة بين الكبرى والصغرى
على الحدثين الاكبر والاصغر ولا على سبيل مدخلية كل من الطهارة بين في رفع كل من
الحدثين بل على ان يكون مجموع الطهارة بين سبباً لرفع طبيعة الحدث المانع من الصلوة
فكون كل منهما جزءاً مما هو واقع لطبيعة مطلق الحدث كما ابغاض الطهارة الواحدة ككل
غسل الوجه وغسل اليدين بالنسبة الى الوضوء وكذلك مجموع ازالة الجناسه عن بدن الميت
بالماء والاضغال الثلثة وبالخلطين بالماء الفراح سبب لظهوره من الجناسه بين العيبه
والحكمة معاً في مرتبة واحدة وفي ابواب الانلاقات والجنابات يقولون المباشرة اقوى في
سببه الضمان من السبب اذا جمع السبب المباشر كان الضمان على المباشر ومن السبب في كل
في مقام هذا الما كان العقد اقوى من الارضاع في السببه لحكم الزوجية كان الارضاع في
السببه مع العقد بمنزلة العقد فلم يكن هو في نظر الشارع حيث تحق السبب القوي اعني العقد
مؤثراً في بقاء الزوجية اصلاً فان كانت الزوجية المسببه عن العقد انتفت الزوجية
وأما حيث ينفرد الارضاع عن العقد فيرتب عليه الحكم لا محالة الزوجية المسببه عنه
فهذا هم الصور بين ويخص الصور الاخرى بغيره وهو ان المطلقة يخرج بالطلاق عن العقد
الدائم وان فرضنا بقاء حكم مطلق الزوجية لها بسبب الارضاع اذ مرضعه الولد في حكم
مطلق الزوجية لا في حكم المعقود عليها بالدوام والزيادة على الاربع انما تحرم بالعقد الدائم
لا في مطلق الزوجية وما في حكمها فليفتق **مسألة** اظنك غير متبريد بما قد انص
في رضا عية ما سلف من القول وفي اضعاف ما قد بسطنا لك تحفيقه في انه محرم على الز
مرضعه الخيه من جهة الابن فان لم تكن امه من النسب لا اماله من الرضاع فهو زوجة

هل الرضا سبب للعنف كالنسب

٨٧

رضاعية لأبيه وفي منزله زوجة الأب بالنكاح في الحريم وأما مرضعته أخته من
الأم فغير محرمة عليه لأنها ليست أم نسبية ولا أم رضاعية له ولا زوجة رضاعية
لأبيه بل هي زوجة رضاعية لزوج أمه أي صرة أمه بالنكاح غير محرمة عليه فكيف من
صرة الأم بسبب الرضاع وبالجملة إنما حرمت على الرجل بحسب علاقة الأمومة وما بمنزلة لها من
أم النسبية وأم الرضاعية وزوجه أبيه النسبي النكاحية وزوجه أبيه النسبي الرضاعية
وزوجه أبيه الرضاعي النكاحية ومرضعته الأخ من جهة الأم فقط ليست شيئاً منهن وهذا
صوت آخر غير مناث فيها أيضاً حكم الحريم هي الزوجة الرضاعية لأبيه الرضاعي عن
مرضعة أحد أجداديه من الرضاع ولا يثنى فيها الحريم بغيره والفرقة وعد نحو ما هو
الأصل في انتشار الحرمة فانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن المصاهرة لا ما يحرم
من الرضاع فالفرع لا يكون أصلاً **مسألة** هل الرضاع شقيق النسب كونه نسباً
في العنق فيعق على المالك منه ما يعق عليه من النسب ذهب أكثر علماءنا وأكثر من فقهاء
العامّة إلى أنه كذلك قال الشيخ فكل مملوك أو مملوكة يعق على المالك بالملك في النسب
عليه مثله في الرضاع فلو ملك أحد الأبوين رضاعاً واحداً من المحرمات عليه في النكاح
كالأخت وبناتها وبنات الأخ والعمة والحالة كل ذلك من الرضاع يعق عليه كما في النسب
وهو مذهب أبي جعفر الصمدون في المنع ومرو به في كتابه وبه قال القاضي ابن البراج و
صاحب الوسيلة عماد الدين محمد بن علي بن حمزة وأخاثر المحقق وأعمد عليه العلامة
في المختلف وقواه في الحبر وقطع به في القواعد وأدعى انقضاء الإجماع عليه ولعل غرض
المدققين في الإيضاح وسائر ذلك المسبب شيخنا الباع الشهيد من تأخر عنه من المحققين
هو مناصح حجة الإمام الحبر وخالف فيه الحسن بن أبي عمير من قبل وقال لا بأس بميل إلى
والأخت من الرضاعة ويصح وتما يحرم منهن ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط
فوافقه الشيخ الميبد ونسب سائر بن عبد العزيز وأرضاه وانظر محمد بن أبي
سبطه المدققي بن سعيد رحمهما الله وأما أبو علي بن الحسين في كلامه يعطى جواز الملك
كرهه وعدل في البيع لا لزوم قال والذي يوجب العقدان لا يثنى والآن إن قيل

رضا عمنه دأما

٨٨

ذارهم منه فربا وبعد ولا من يؤوم مقام من يحرم عليه بالنسب ملكه من جهة الرضا
 ملك العبدان ملكهم ليسهم الأعدا الضرون الى انما هم وجعلوا اخرا ما يباع في الدين
 وعنه ان يبيع الدين وفضله المذهب هو الاول وانه لا يجد عنه من طريق الكتاب
 السنة لنا من الكتاب قوله عز من قائل في تنزيل الرضا في سبيله الخير منزله النسب و
 منها انكم اللذان ارضيتم واخواتكم من الرضا فالخير لا ينصرف الى ذوات بل انما
 يتعلق بالنافع المتعلقة باختيار من وهي مشاورة للاستماع والاستخدام والملك فبعضها
 الخير اذ يحرم الغير من نفعها من النافع جميعا ومن السنة قوله صلى الله عليه واله وسلم
 الرضا لغة كليلة النسب يحرم من الرضا ما يحرم من النسب عمنه الحسن بن محبوب عن عبد
 الله بن سنان قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزني فلا مالها من مملوكه حتى
 تفضيه لغيرها بغيره قال لا حرم عليها منه الا ما حرم الله عليه صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضا ما يحرم من النسب الا ما حرم الله عليه صلى الله عليه واله وسلم
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من ذوى قرابته قال لا يملك والدني ولا
 والدته ولا اخيه ولا ابنة اخيه ولا ابنة اخيه ولا اخاه وبهك ما سوى ذلك
 من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا وكانه عليه السلام قد اكفى بذلك
 من الرضا عن ذكر ما عدا الامم من الحرمان من النساء عن الرضا اكفاء بما قد عده من
 الحرمان من النساء من النسب وفي الصحيح والصحى العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن ابيان بن عثمان
 عن ابي بصير عن ابي عباس عبيد بن زرارته كثر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك
 الرجل ولديه او اخاه او عمة او اخاه او بنت اخيه وذكر اهل هذه الآية من النساء
 جميعا وبهك همه وابن اخيه وابن اخيه والحال لا يملك امه من الرضا ولا اخيه ولا
 عمة ولا اخاه اذا ملكن عتق وقال ما يحرم من النسب انه يحرم من الرضا وقال يملك الذكور
 ما خلا الذكور والذوات لا يملك من النساء ذات رحم محرمة فليحرم في الرضا مثل ذلك وفي
 الصحيح العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في
 امرأة ارضعت ابنها قال يرضعها اي ارضاعها بعنفه على معنى انه يكون سببا لعنفه

في الرضا عمنه

قوله من مملوكه الغير عليه يد العبد
 والاضافة تبين ان المحرم
 باب صنفه صفة الى
 وهو قوله كذا
 قوله
 اشترطت بر من اوسطه وكذا
 من من عمنه دأما

ابو الحسن
 الباقى في كذا
 العين من ابي سنان
 العتاق من الرضا
 صدى العتاق من الرضا
 بن عثمان عمنه دأما
 قلله

الحرب بالرجل املاك ينعون

١٩

ومثلها موثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن وهيب بن حفص عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والدية او اخته او عمنه او خاله او ابنة اخيه وذكر اهل بيته الاية من النساء عتقوا جميعا وبملاك عته وابن اخيه والحال ولا يملك امة من الرضاة ولا اخته ولا خاله من الرضاة اذا ملكهم عتقوا قال وبملاك الذكور ما عدا الوالد بن الولد لا يملك من النساء ذات محرم فلنا وكذلك يجري في ذلك الرضاة قال نعم وقال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب في الصحيح يعلو الاسناد من طريق الاستبصار من طريق الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل ابا عبد الله صلوات الله عليه عن الرجل يتخذاه اوامة او اخاه او اخته عبدا فقال اما الاخت فقد عتقت حين يملكها واما الاخ فبشره واما الابوان فقد عتقا حين يملكهما قال وسئل عن المرأة ترضع عبدا ان يملكها قال يعتقه وهي كارهة وفي معناها اخبار كثيرة مبينة المشون رتبة الاسانيد اما ما ملك به في المختلف انه لو ملك المحرمات من الرضاة لساغ له الاستمتاع بهن والناس يظنوا انهم فكذا المدة وبيان الملازمة قوله عليه السلام الناس ساطون على اموالهم وقوله تعالى او ما ملكتم ابائهم فانيهم غير مملوكين ولعل هذا ملحوظا صاحب الايضاح في ادعائه الاجماع ففيه ان يثوث الملك قد يفترق عن تبويج الاستمتاع وقد سبق في ذلك في صور حديث منها اذا ارضعت امة الرجل من لبنه نافلت من لبنه ومنها اذا ما ارضعت من لبنه زوجها الصغير مثلا اخرج الثاقفون للانفاق بموثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن صالح بن خالد عن جميل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له غلام بيني وبينه رضاة لي يبعه قال انما هو مملوك ان شئت بعتنه وان شئت امسكته ولكن اذا ملك الرجل ابوه فها حان وهو ثقة الحسن بن محمد بن سماعه يعلو اسناده عن عبد الله وجعفر ومحمد بن العباس عن احدهما عليهما السلام قال يملك الرجل اخاه وغيره من ذوى قرابته من الرضاة وموثقة ايضا عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك الرجل ابن اخيه واخاه من الرضاة وموثقة ايضا عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال سئل عن رجل كان له خادم فولدت جارية

الحرب بالرجل املاك ينعون

رضاع غير محقق داماد

٩٠

خادمته ابنا له وارضعت ام ولد ابنه خادمته فصار الرجل بابنة الخادم من الرضا
 يبيعها قال نعم ان شاء باعها فانفع بثمنها قلت فانه قد كان هبها البعض اهله حين
 ولدت وابنه اليوم غلام شاب فيبيعها وياخذ ثمنها ولا يسلم امرأته قال يبيعها
 وياخذ ثمنها ابنة ومال ابنة له قلت فيبيع الخادم وقد ارضعت ابنا له قال نعم وما
 احب له ان يبيعها قلت ان احتاج الى ثمنها قال يبيعها وموثقه ايضا عن محمد بن ابي عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشترى الرجل امه او اخاه فملكه فهو
 حر الا ما كان من قبل الرضاع وموثقه ابن فضال عن حماد عن ابي عبد الله عليه
 السلام في بيع الام من الرضاة قال لا بأس بذلك اذا احتاج وبإصالة استغنى اب الملك
 والجواب عن الروايات أولا من جهة التنداد الموثق لا يعارض الصحيح وثانيا من جهة المن
 فان رواية ابي عبد الله لنا لا علينا اذ مفادها ملك الاخ من الرضاع وليس هو في جريم
 النزاع اليس يسوغ ذلك من جهة الرضاع النسب فكيف لا يسوغ من جهة الرضاع وقوله
 عليه السلام ولكن اذا ملك الرجل ابوه فلهما حران يعني هبا الابوين من النسب الابوين
 من الرضاع جميعا بل الظاهر تخصيصهما بالرضاع حيث كان الكلام فيه وكذلك القول في
 رواية محمد بن مسلم ورواية عبيد بن رافع وما خبر اسحق بن عمار فقد قال الشيخ في الا
 قوله عليه السلام في اول الخبر ان شاء باعها فانفع بثمنها راجع الى الخادم المبيعة
 دون ابنتها الامرى انه فسر بذلك في اخر الخبر حين قال له السائل فيبيع الخادم وقد
 ارضعت ابنا له متعجبا من ذلك بقوله نعم وان كان لك مكرها الاخذ الحاجة بحسب
 قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الحرة مدام ولدت من جهة النسب لم يملكه يبيعها على ما
 قد قناه في خبر عبد الله بن سنان قوله عليه السلام فهو حر مجوز في الاخ على الاستحباب
 المؤكد وقوله الا ما كان من قبل الرضاع استثناء من الاخر فقط وهو الاخ لامن الابن و
 الاخ جميعا ومعناه نفي تأكيد الاستحباب في الاخ من الرضاع والشيخ في الاستنباط جعل
 الاخطافه بمعنى الواو لا كلمة الاستثناء كما في النزول الكبير ما ذا امرنا السموات و
 الارض الا ما شاء ربك قال ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل ابنا

في الجواب عن الروايات

في تصحيح الانفاق مع نفى الملك

٩١

واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع وعلى هذا يكون الحكم في الاخ من جهة النسب
 الاخ من جهة الرضاع على سبيل الاستحباب فلت وذلك دائر على السنة اصحاب الحق
 في القون الادبية والعلوم النسبية والاشبه هناك يحصل الامعنى سوكا جعلها ^{هنا}
 من المعتبرين في الاما شاء ومالك وقالوا لانه لو كان فيها الهة الا الله لقد نأى ^{الله}
 قال الفهرزبادي في القاموس الا للاستثناء وتكون صفة بمنزلة غيره تكون عاطفة
 بمنزلة الواو لا يكون للتثنية على كنه حجة الا الذين ظلموا لا يخاف لدى الرسول ^{الله}
 من ظلم اي لا الذين ظلموا ورايت والكلام في خبر الحلبي في خبر اسحق على ما قاله في الاستنباط
 فكون مفاده نفى لباس عن بيع الرجل امر ولدن بالرضاع عند شدة الحاجة كما في بيعة
 ولد بالنسب صور جواز بيعها معدودة مشهورة فاما ما في المختلف من الطعن في التذات
 في طريق الجمع الحسن بن محمد بن سماعه وهو وافق لم يوثقه علماءنا فغير صحيح اذ قد وثقه
 النجاشي واشيخ وغيرهما وان كان هو من الواضحة وما قال ان احاديثنا مزيلة عن حكم الاصل
 فكون راجحة فيه ان الامر بما يكون بالعكس فانهم في ابواب التراجع كثيرا ما يرجحون الحديث
 الموافق لاصالة الحكم ويقولون بموجبيه لاعتضاده بالاصل وعن اصالة استحباب
 الملك بان الاصل معزول عن العمل بعد ورود النص كما قد اسعناك مرات منك في بحث
تخصيص ضابط تحصيل من الثابت المسنين ان العتق فرع الملك فقد
 اعضل باول البصائر الثابتة ان لا يملك المشركي مثلا كيف يتضح ان يفتو عليه البير من
 النص ان عدا العلة علة لعدا المعلوم وانه اذا انتفى الملك الذي هو سبيل لعتق استوجب
 ذلك نفى الانفاق بانه منهم من ذهب الى ان الشراء مثلا سبب للعتق من غير دخول الملك
 فيحقق الانفاق فيهم مع تمام البيع لا ينافي اخر عنه اصلا بل ان في صيغ العتق والامعاء
 على الاطلاق انما يتحقق الحكم مفادنا الجزء الاخير من الصيغة وهو مختار ابن ادريس عجايا
 الانسان لا يملك من يفتو عليه على ما قد نطق به الروايات ومنهم من قال يفتو في
 ملك ويثبت العتق حين يتحقق الملك لما في صريح بعض الاحاديث الصحيحة ولان العتق
 لو انقضى والملك عن البايع مع غير ان يثبت ثلثي لما فو عليه لو اشري بعضه واما

فما ورد في بعض شهاد الباهرين في
 شرح اشرايع يستبعد ذلك
 بعيد

في تصحيح الملك
 في تصحيح الملك

رضا غير محقق داماد

٩٢

بعد احكام البيع من جوب الارض وغيره والمراد بالملك المستقر لا مطلق الملك جمعا بين
 الادلة وكذلك في جميع العقود والايضا عايات يكون ثبوت الحكم بمجسوله بعد الجزاء الآخر
 من غير فصل الى هذا ذهب العلامة في صريح قوله والمحقق في ظاهر كلامه ومن راد في
 خطاب لوضع التقدير من العامة والخاصة بعدد الملك المعدوم موجودا فيقدر للملك
 انما قبل العنق ليحقق العنق في الملك وان لم يكن هو امرا متحفظا فان شئنا المحقق الشهيد
 في الدرر وسنفسر ملك الرجل على كل احد سوى العودين كل ان في محرمه عليه نسباً
 رضا عاياتهم ينفقون في الحال بعد فرض ملكهم انما وظاهر ابن ادریس جماعة انه لا يشترط
 هذا الان وعلل ابن ادریس بانه لا يملكهم ولا ينعقون على السرقة سوى العودين في العنق
 نظير الشك في الذكورية وامكانها والاقربا منها كالمزنية فلا ينعقون عليها سوى العنق
 ولو ملكها الرجل وهي المحارم غير العودين فالاشكال اقوى ولا ينعقون غيرهم من الاقارب
 كالامخ وابنه والعم والخال نعم بسحب عتاقهم ولا فرق بين الملك الفهري والاختيار
 ولا بين الكل والتبعض فيقوم عليه ان ملكه مختار على الاقوى ولا حكم لفراده الزنا
 فيملك ولزم من الزنا على الاقوى لان الحكم الشرعي يبيع حكم الشرعي انتهى قلت وكذلك في
 الرضاع اذا زنى بامرأة فارضعت من لبنها منه رضيعا مملوكا وقال المناضل المتعدد في
 الشفيع اختلعت لصفهاء في ان العنق يقع بعد الملك بعدد زمانية او بغيره معه يعنى
 ان الشراء سبب للعنق من غير دخول في الملك ذهب الى كل من الاختيارين ولم لاحتمال
 الخواص والحق ان الإيجاب القبول سبب في الملك والملك سبب في العنق فيكون العنق مع الملك
 بالزمان وبعد بالذات كحركة الخافض مع حركة الاصبع او يقول ببيع الملك في اول ان
 العنق ثم يقع العنق في ثابته قلت هذا غاية ما قد حصلوه في حل عقد الاعضال وقت
 عقد الاشكال ومن المنصرح ان شئنا من ذلك ليس يرجع الى راد في جذب لبها الذهن
 بسبب لبها البال اما المعية بالزمان التقدم بالذات فلان العنق هو زوال الملك فلو لم
 ان يجمع البع وزواله في المحقق في وقت واحد اما الملك في اخرانات الصيغة و
 العنق في ان اخر بعد من غير فصل فلان مشافعة الاناث مما قد بطلت العقول الصريحة

المراد بالعنقين من اللاب
 ان علوا والابن وانزل
 منه راد قل

هل يجوز التمسك بالنسب الظاهر

٩٣

واحالة البراهين الصحيحة وأما تقدير المعدوم الصنف موجود أو الموجود بالفعل بعد
فليس له في مذهب لصحة وجهه بركن إليها أصلا فحق نقول إنما المقدر للقول الفصل في
مضائق المقامات العلية من زن محكمات الأصول بالوازن الحكيمه ورصن غامضات
العلوم بالعواين العقلية فأعلن أنه قد افترق في مقام على ما قد حقتاه في الصراط
المستقيم والافق المبين والابتناضات والشبهات واوردها في السبع الشداد
الامور الزمانية على ثلث الانقسام دفعت الحصول كطول مركز الكوكب وتولد
والوصول الى طرف المسافة والى كل حد من حدودها الغير القابلة للانقسام وتدرج
الوجود كالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي هو مجموع زمان الحركة على سبيل
عليه وزمانيات الحق لا دفعة ولا تدريجية كالحركة التوسيطية الحاصلة في
فرض زمان الحركة الاعلى وجه الانقسام بل على سبيل الحصول في كل جزء من اجزائه وفي كل
ان من انائه من غير تفريق من الاوقات لبدئية الحق وان الدفقات الاسبعة الثبوت انما
حصول كل منها في ان بعينه لا يزول والى نفس الزمان الذي بعد على الجهة المذكورة
فاذن في مقامنا هذا انما حصول الملك في الان الاخر الذي هو طرف زمان الإيجاب
والقبول لا مقارن الجزء الاخر من الصيغة بل مقارن طرفه الغير المنقسم وكذلك حكم
الإيجاب في صيغ العقود جميعا ثم الانقضاء وهو زوال الملك في نفس الزمان الذي هو
بعد ذلك الان الطرف على وجه ثلث عليك ثم حسابان الملك سببا للعتق وهم يخففون
بعبء فكيف يصح ان يكون ثبوت الشيء سببا لانقضاءه بل الحق الصريح ان الضاربة بالنسبة
او الرضا عتبه سبب للانقضاء على المالك فليصير **نفي** من لا يقبل بالانقضاء من
جهة الرضا عتبه يقول لو ملك الرجل امته او اخنه او ابنته من الرضا عتبه فوطي احد
فقد فعل حراما ولكن يثبت للوطوء حكم الاستيلاء فاما على ما هو الاصح في المذهب
فليس حكم الاستيلاء لان في ذلك انقضاء بالملك وكذلك القول لو فرض انقضاء
الوطء في ان الملك على الاقوى لا سند عاء حكم الاستيلاء الملك المستفاد هو مفقود
مسئلة هل الحرمان بالرضا عتبه كالحرمات بالنسب في وقوع الظهار بالذي فيه بهن

و
في حكم الظاهر
الذي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فيلصنا
رودودن من ارض
حيث اعترض في هذه الروايات
بان لا اله الا الله
ضعيف في ارض
رودودن من ارض
بغير الخطيب

فما كان الاطباء فليس من فرقتهم الفاسيم اصطلاحا ويوجدون عند العقلاء شبهة ان العقل الصحيح
بن اتفاقا واسطه العقل في ذلك صحت في زمانه في الزمانه اوسع من هذا وقد تناقض
الاستنباط منه

في نضار الرضاع المحرم

من شاذ ان يقولوا الاسناد من طريق الكافي عن صفوان بن يحيى قال سالت ابا الحسن عليه السلام
 عن الرضاع ما يحرم منه فقال سالت جل ابي عنه فقال واحد ليس بها باس وثمان من غير
 حرم ضغات فلت متواليات او مصة بعد مصة فقال هكذا قال له وسئله اخر عنه قال
 به الى شع وقال ما اكثرتما اسئل عن الرضاع فقلت جعلت فداك اخبرني عن قولك انت في
 عندك فيه حد اكثر من هذا فقال اخبرك بالذي اجاب فيه ابي فقلت قد علمت الذي اجاب
 ابوك فيه ولكني فلت لعله يكون فيه حد لم يحرم به فخير به انت فقال هكذا قال ابي فقلت
 فارضعت ابي جارية بلبني فقال هي اخذك من الرضاعة فقلت فخل لاخ لي من ابي فقلت
 ابي بلبني قال فاللعل واحد فلت نعم هو اخي لابي وامي قال اللب للفل صار ابوك اباها و
 امك امها فهذا الخبر الصحيح الاسناد ايضا بل في الخطاب بل يصح منطوقه ببندان اكثر حد
 بربط عليه الخبر فهو الشرح وان ادق حد بشر الخمر هو العشر وحيث معوية بن وهب من
 الى جعفر الكوفي ورواه الشيخ ايضا عن عبيد بن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 ان اهل بيت كبر فربما كان الفرج الحزن الذي يجمع فيه الرجال النساء فربما استحبت
 المنة ان تنكس واسمها عند الرجل الذي يبنها وبنه الرضاع وربما استختر الرجل
 سطر الى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع فقال ما انبت اللحم والدم فقلت وما الذي يثبت
 اللحم والدم فقال كان يقال عشر رضغات فلت فيعمل بمجر عشر رضغات فقال دعه ذاك
 قال ما يحرم من النسيب فهو يحرم من الرضاع قال الشيخ في الاستنباط انه لو بطلت
 رضغات عشر من نفسه بل اضافته الى غيره فقال كان يقال فلو كان لك صحبة لا تحرم به
 من نفسه والذي يدل على ذلك انه لما سئله السائل عن صحبة ذلك فقال له دعه ذاك
 كان صحبة فقال له نعم ولو بعدل عن جوابه الى شيء اخر لضرب من الصحة فقلت هذا الكلام
 حقا لانه لو لم يكن ذلك صحبة لكان واجبا على الامام عليه السلام ان يثبت حله فاذ
 وان يبين ما هو الصحيح في ذلك واما قوله عليه السلام دعه ذاك فعناء دعه هذا السؤال
 فان كون عشر رضغات مثمرة للخريم امر مشيئ ليس هو وعد ولا عن الجواب الى شيء اخر
 بل انه سلوك لسلك البيان على سبيل التبيان بالاستدلال فكانه عليه السلام قال

٩٧
 اسند الصحيح في الرضاع
 لا يستعمل من غير ما يحرم
 وممنوع من الرضاع
 عن صفوان بن يحيى
 بن عبد الله
 بن الفضل
 شاذ ان يجمعهم صفوان بن يحيى

في نضار الرضاع المحرم

في نضار الرضاع المحرم
 في الاستنباط
 لا يستعمل من غير ما يحرم
 ولا يزال به منه

حيثما خفي ما دام

٩٨

البر ما يحرم من الغيب فهو محرم من الرضاع وذلك من تناول للقليل والكثير فاذا سقط
 عنه ما دون العشر بالدليل لعذابات اللحم والدم بقيت العشر الثالاث سياتي الحكم
 بلا امتراء وإنما قال عليه السلام كان يقال عشر رضعات لما قد حدث في زمنه صلوا
 الله عليه من حكم الفقهاء القامية والزبدية بالخبر ثم يحسن رضعات وبما دونهن و
 صححة جرير عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام في كتاب من لا يخبره فيه
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع إلا المخجور يفلت وما المخجور
 قال امرؤة ثرية أو ظرأ شجرة أو أمة تشرى ثم ترضع عشر رضعات تروى القوي بها
 قال المراد بذلك على ما قاله الشيخ في كتابه التهذيب الاستبصار في الخبر ثم عزى أن ضعف
 وضعه أو رضعتين أو ثلثا مثلاً قال والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن أبي
 بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له إن
 بعض هؤلاء تزوج إلى قوم فزعم النساء أن بينهما رضاعاً قال إنما الرضعة والرضعتان
 ظهير بشئ إلا أن تكون ظرأ مساجرة مفهومة عليه فصرح عليه السلام في هذا الخبر أن
 المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين وإن ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي
 يحرم على ما بيناه والمخجور بالجماء المحجمة والباء الموحدة ما عرفت كثيراً من الأمور ما
 وتوظف على المواظبة والمزاولة من خبرت الأرض كخبرها والخبر بالخبر بالخبرة
 وهي المواكزة وإن يزرع على النصف ونحوه يقال الخبير لا تارة والخبر بالخبر بالخبرة
 الزادة العظيمة والنافعة الغيرة اللين الخبر بالضم التصيب لما خوذ من الشيء والوظيفة
 المقدرة من طسوق الأرض غيرها ويحتمل أن يكون المخجور هنا بمعنى المعلوم من الخبر بالضم
 والسكين بمعنى العلم فإن الضربة المكتوبة والوظيفة المقررة معلومة الحصول بخلاف
 ما كان على سبيل الانقاف والمخجور أيضاً الطبيب الأدام وربما يروى الجوبو بالجيم والباء
 من الجبر خلاف لا اختيار وكذلك ضبطه بعض شهاداء المتأخرين في شرح الأرشاد
 الشرايع قال أحدثها مطبوعة بخط الصدوق ابن بابويه بالجيم والباء في كتابه المنع فانه
 عند بخطه رحمه الله ونحو **نقول** ذلك فيصحف أن كان بخطه رحمه الله وظن أن

الأما كان مخجوراً
 في تهذيب الاستبصار
 المخجور في الخبر بالضم
 لا ما كان مخجوراً

في نصاب الرضاع المحرم

الخامسة من الحافات المحرمين تصرفات المصحفين في كتابه من بعد وليست هي من
 بخطه والجبر غير مستعذب في هذا المقام ومع ذلك فقد قال المطرزي في الغرر جبره
 بمعنى اجبره لغة ضعيفة ولذا قل استعمال الجبر بمعنى الجبر واستضعف وضع الجبر
 موضع الجبر في كتاب الصوم الجامع الصغير ثم ان العلامة في المختلف بعد استصحاب خبر
 التفصيل قال لا يقال في طريقه محمد بن سنان وفيه قول وان الرواية اختلفت فان كلا
 من الشيخ والصدوق روى هذا الخبر بصيغة مخالفة لصيغة الرواية الأخيرة
 فتعارضان لا تأنفول فدينار حان العمل رواية محمد بن سنان في كتاب الرجال ولا مدخل
 لاختلاف الصيغتين في الاستدلال ومنعه لا تأنفول به قوله ثم رضع عشرة رضعا
 وهذا زيادة رواها الشيخ ولا يلزم من ترك رواية الصدوق طاعة الطعن فيها فقلت في
 الحديث له اسناد اخر من غير طريق محمد بن سنان فانه مذکور في كتاب جبر الصدوق
 عنه وايضا طريق الطبري الصدوق في العقبة الى جبر بن عبد الله صحيح للشيخ ايضا في روايته
 كنهه وروايته طريقان صحيحان ليس فيهما محمد بن سنان بالجملة طريق هذا الحديث على كل
 حال صحيح وايضا لنا طريقه الاحتياط وما قد روى عنه صلى الله عليه واله وسلم ما كان
 الحلال والحرام لا يخلو على الحلال ومن ثم اذا اختلفت احكام المحرمات بالنسبة الى الرضا
 باجتناب محرمات معدة ان لا يصير عدلها واللبث احدى الزوجات لا يجنبها محرمة
 اورضا عنه مثلا فوضع الاستنباه وجبا جناب الجميع اجمع الشيخ ومن سار مسيره بما رواه
 الوثوق عن عمار بن موسى الشاذلي عن جميل بن صالح عن زياد بن سوفه قال قلت لابي جعفر عليه
 السلام هل للرضاع حد يؤخذ به فلا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او رضع عشرة
 منواليات من امرأة واحد من لبن فحل واحد لم يضر بينهما رضعه امرأة فغيرها ولو ان
 امرأة ارضعت غلاما او جارية عشرة رضعات من لبن فحل واحد وارضعت امرأة اخرى
 من لبن فحل اخر عشرة رضعات لم يحرم تكاثرهما وما رواه في الصحيح عن علي بن ابي طالب عن ابي
 الله الصافي عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع قال ما انبت اللحم وشد العظم قلت
 فحرم عشرة رضعات قال لا انها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم عشرة رضعات وفي الوثوق

رضاع غير تام

عن عبيد بن زرار عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات لا تحرم
 شيئا في اثنتين عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشر رضعات
 لا تحرم الجواب على ما قول من الخبر الاول اما الاول ففي جهة السند والثاني ليس في منه ان
 الجميع فكيف عد من الصحاح المطابقة للمعاضد واما الثاني ففي جهة المتن فلا فيه اضطراب
 اذ يدل بتمامه بحسب ليل الخطاب من حيث مفعول التثبيد على انه اذا ارضعها امرأ
 من لبن في ذلك الحبل الاول عشر رضعات حرم نكاحها وصدق على انه لا يحرم اقل من خمس
 عشر رضعة فلا يحصى ما من اطراحه او من حمل ذلك على خمس عشرة رضعة متواليات غير
 تامات ثانيا وبها في المقدار عشر رضعات تامات متواليات اذ بذلك يحصل نبات
 اللحم والدم وحينئذ يستنبط المرام ويستبين سبيله وتلازم اطراف العلم وتبين
 نظره ومن صححه على قولين ناب مجملها على عشر رضعات غير تامات وغير متواليات
 بينهما وبين عدة روايات صحاح وموثقات بفقدان عشر رضعات تامات متواليات
 يشهدون العظم ويستنبط اللحم والدم والاصول الحكيمة والفواوين الطبية ايضا تنص
 ذلك فكان التاثر في هل تحرم عشر رضعات على الاطلاق سواء كانت تامات وغير تامات
 ومتواليات وغير متواليات فقال عليه السلام لا لانه لا يحرم من الرضاع الا ما انبت
 اللحم وشد العظم ومجرت عشر رضعات على الاطلاق سواء كلن كمن تامات او غير تامات
 متواليات او غير متواليات لا يثبت اللحم ولا يشد العظم وكذلك القول في الخبرين الموثقين في هذا
 الطريق في التوفيق بين الروايات مسلك الشيخ في الاستنباط وحديث ذكر موثقة
 على بن الحسن بن فضال عن ابوبن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن حماد
 بن زيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس عشر رضعة لا تحرم فقال الوصية
 نخلة على الحن كمن منفردات بان خل بينهما رضاع امرأ اخرى اما الاحتجاج باضاله لا
 وبما سبها فغير مستحق للتمتع مع ورود النصوص الدالة على التحريم على ما قاله في
 المختلف وبما قد حلفنا القول ونبهنا على كفاية فيه في بعضها الفطن المتبحر في
 اعتراضات شارح الشرائع وغيره باسرها فليتبصر **تكملة** اجمع ابو على في التبيين

في الاصل في النفقة للزوجة

١٨٤

الجميع عن علي بن مهزيار في مكانه عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه في كتابه عما
يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيرا حراما وبرائة زندي بن علي عن ابائه عن علي عليه السلام
انه قال الرضعة الواحدة كالماء وضعه لا تخل له ابدا فاجاب الشيخ عن الاول بالحل على
قليله وكثيره حرام بعد ما يبلغ الحد الذي يحرم اوانه خرج صحيح القضية لوافقه لمذهبنا
من العوام والجاهل وعن الثاني ان في طريق هذا الخبر جال العامة والمزبذبة ولو برى
غيرهم وما هذا سبيله لا يجب العمل به فاما قول الصدوق رضي الله تعالى عنه لا يحرم
من الرضاع الا ما انبت اللحم وشد العظم فصحيح وقد دري بان العشر الثمانية المتواليات
بينهن يشترط في ذلك تحت محجة ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم ورواية ابن ابي عمير عن زباد الصدوق عن عبد
بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له لا يحرم من الرضاع الرضعة والرضعان
والثالث قال لا الا ما اشتد عليه العظم وبنت عليه اللحم واما حديث عبيد بن زوان
عن زوان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع
الا ما ارتضع من ثدي واحد حولين كاملين كذلك حديث عبيد بن زوان عن الحلبي
ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين ضد فان الشيخ
الوجه ان نخل قوله حولين كاملين على ان يكون طرفا للرضاع لا ان يكون المراد به المدة
التي في النضاب المحرم فيكون المعنى ان الرضاع المحرم لا بد ان يكون في اثناء حولين كاملين
لانه بعد الحولين لا يحرم وما رواه العلان بن رزين العلان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضع من ثدي واحد سنة فهو على ما قد قاله الشيخ
خير ما زاد من ترك العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاجماع والكثير
الطائفة ضابطه **تخصيص** اطلق اصحابنا وعصاة من العامة على ان الرضاع
ومما خبره في نشر الحديث بل لا بد له من مقدار معين زاهد على اصل الحديث ثم ان الرضاع
سبيل الحريم قد ضبطه الشيخ بقدر مرات ثلثة باعتبار انواع ثلثة احدها ما يجب الاثر
هو ما انبت اللحم وشد العظم واشتد العظم بنات اللحم امران مثلا فان فلذلك استحق

تفسيره

في التفسير الاستيعاب

وفي التفسير يرفع

اجمع

فضايق مخزون امان

١٠٣

البارع الشهيد الى الاجزاء باحدهما والمرجع في حصول هذا الاثر الى قول الطبيب العربي
 الحاذق فان جلدنا ذلك من باب الشهادة اعبرنا فيه العدالة والعدا فاجتمع الى
 عدلين ان قلنا انه من باب الخبز ومن الملحقات بباب الشهادات وهو الاظهر كقننا
 عدل واحد ان كان فاسد المذهب بحصول الظن الذي هو مناط الحكم بقوله كما في باب
 المرض المسوق للافطار واليهم مثلا وثابتها بحسب الزمان هو يوم بليلته والمروم
 بذلك الرضاع الذي يقتضيه عادة بحسب الامر لا وسط والمزاج الاحد في طول اليوم
 الليلة بحيث يكون الراضع مرتوبا في جميع المدن وثالثها بحسب العدد والعدد وهو عشر
 ثمانت مثالبات او خمس عشر رضعه ثامنه على التثالي على اختلاف القولين فهذه الثمان
 الثلثة متوافقة في الضبط متعارفة في القدر بحسب اعتبار العادة المتوسطة ومن جعل
 الشارع كلامها مناطا لحكم الحريم من دون اعتبار الى اعتبار الاخرين الا شبه ما قاله الشيخ
 في المبوط ان الاصل المتاصل في التقدير انما هو اعتبار العدد والباقي ان يعبران عند
 عد انضباطه وكذلك العلامة في التذكرة قال ان اليوم والليلة لمن لا يضبط العدد وظاهر
 المحقق ورواه من المشايخ ان هذه الامور الثلاثة اصول في سها لمن يتعلم احدها باخر
 فاي منها حصل تحقق السبب لنام ومرتب عليه التحريم وان لم يتحقق الاخران بذلك قطع
 غير المدققين في الايضاح هناك وجه اخر اوردته جدى المحقق في شرح الفواعل لم يستبعد
 هو ان كلامها اصل براسه ولكن ليس يلزم الاستغناء باحدها عن الاخر مطلقا بل يتحقق
 بحسب مقتضى من و اعتبار العدة اذا كان الرضيع يرضع ولا يطعم الطعام اصلا فيكفي
 بالمدن المضروبة وان لم يستم نصاب العدد وقد يفتقر معها الى اعتبار العدد ايضا اذا كان
 يرضع ويطلب في كل نصاب الرضاع يوما بليلة ويخلل بين الرضعات رايح يستغنى الرضيع فيه
 بالطعام فلم يمتنع فيه اثبات اللحم وشدة العظم بالرضاع فانه حينئذ لا بد من بلوغ نصاب
 العدد المعبر كله ثالث والتحقق ان الامرجة المتوسطة في الفوق والاعدال قلما تقصر طول
 اليوم بليلته عن الارضاع عشر والعشر الثمانت على التثالي قلما ينجلي عن شدة العظم واثبات
 اللحم فلذلك كان التقدير بالعشر هو الحق بالاعتبار واعبر الاخران لعد اخرهما غير بحسب

في الاصل من
العلم القريب

شروط الرضعا مادون الحولين

١٣٣

الامر الاوسط غالباً والعامة روي في صحاحهم عن غايبة انه كان في الفئران عشرة رضعات
محرمات فنحن نلاونه فلك فذلك على تقدير صحة الرقابة من المنسوخ فلا وانه دون
وفي رواية عندهم عنها قالت كان فيما انزل الفئران عشرة رضعات معلومات يحرم من لبن
بجنس معلومات فتوفي رسول الله عليه السلام وهي فيما ينزع من الفئران رواها مسلم والنسائي
والترمذي والبخاري وابن ماجه القزويني والدارقطني والكني الشافعي من فقهاءهم واحمد بن
حنبل بنحو لا اقل وفيهم من قال بثلاث وكفى بذلك وابو حنيفة بالرضعة الواحدة مع
انه قد صح عندهم برواية ائمة محدثيهم المذكورين في صحاحهم ومسانيدهم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يخرم الرضعة والرضعتان وانه عليه وآله الصلوة والسلام
لا يخرم المصاة والمصتان لا يخرم الاملاجة والاملاجان ثم ان شارح الشرائع قال في
الثالث بتعارض الاصل والاحتياط كغواضيهما في الغنى ونما الاحتياط المخرج من خلاف
جميع اصحابنا ان لا يشيع الولد من رضاع الاجنبية ان ريد السلامة من التحريم ولو مرة
واحدة يخرج من خلاف ابن الحنبل وروايته ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب
المسلمين فتذهب جميع من العامة الى الاكتفاء منه بتمامه وقد تن بعضهم بمقدار ما ينظر
الصائم وادعى عليه اجماع اهل العلم يخفون ان الاحتياط لا يكثر له ولا يعاين عند غرض
الادلة على خلافه واتى احتياط في الدين بنحو لا يستوجب الاحتداد بمذهب جميع من العامة وادعى
بعضهم الاجماع عليه مع مخالفة لسنن اصحابنا المقدس العصمة وسبيل اهل بيت الكو
والرسالة بل مع مضادته لما صح عند ائمتهم بثبوته واسبقنا من نقله عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم **مسألة** نقل غير واحد من اصحابنا اجماع الطائفة في نشر الحرة بالرضاع
على شرط ان يكون سن الرضيع مادون الحولين فلا عبرة برضاها بعد استكمالها الحولين
وان كان نجاراً كالشهر والشهرين معهما وسواء في ذلك اكان قبل ان يظم او بعد لما قد
في كتبنا الكبرى من انما الرضاغة في الحولين اذ قال عز قائل لا والوالدات يرضعن اولادهن
حولين كاملين لمن اراد ان ينسب الرضاغة وقال جل سلطانه وفضاله في غايته
لفظه عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الحولين قوله لا رضاع بعد فصال لا رضاع بعد

حكم القاضي في الرضاغة

شيخنا المصنف في شرحه
أقرب من غيره في الرضاغة
بعد ادراكه

عنه في كتابه
رجلنا محمد بن أحمد

٢٠٠

قاله المحقق الشيخ الرئيس بن سعيد في كتابه وكذا شيخنا الشهيد في شرح الارشاد فاغرضنا في
التأليف عليه في شرح الشرايع بان الاصطلاح على انه اذا قيل قوله عليه السلام وقال عليه
انصرفنا لك عند الاطلاق الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الحديث بهذا اللفظ
عليه السلام بل ورد من طرفنا عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام في حديث احمد
محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يرضع بعد فطام فل
قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين للذين قال الله عز وجل قلت فبارواه الشيخ
في الحديث الاستبصار عن عبد الله بن بكير وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله
سلم لارضاع بعد فطام اي انه اذا تم للفطام سنانا والجار به فقد خرج من حد اللبن
لا يقصد بيبه وبين من يشرب من لبنه وايضا قد رواه الصدوق رضي الله تعالى عنه في
المنهاج مرسلان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لارضاع بعد فطام
ومعناه انه اذا رضع القوي حولين كاملين ثم شرب بعد ذلك من لبن امراة اخرى ما شرب
يخرج ذلك الرضاع لانه رضاع بعد فطام ومن النسخ ان مرسل مثل هذا الشيخ الرقيع
المنزلة في حكم المسألة المقبولة لوفور علمه وظهور عدالة كما قاله العلامة في كتابه
المختلف في مرسل الحسن بن ابي عقيب نقله عنه شيخنا البارع الشهيد في شرح الارشاد
وعبد الله بن بكير عن ابي جعفر العصبانية على نصيب ما يقع عنه وان كان فطما وروى بعض
الحديث ايضا في جامعه الكافي عن ابي عبد الله في الموثق عن منصور بن بولس عن منصور بن
حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لارضاع
بعد فطام ولا وصا في صبا ولا ينم بعد الاحتلام ولا يمسك بعد يوم الى الليل ولا يرضع
بعد الفجر ولا يهرج بعد الفجر ولا يطلاق قبل نكاح ولا يعلق قبل التملك ولا يمين للولد
مع والد ولا للمولود مع مولاه ولا للبرية مع زوجها ولا نذر في معصيته ولا يمين في قطيع
فمن قوله لارضاع بعد فطام ان الولد اذا شرب لبن المرأة بعد ما نطفه لا يهرج وذلك
الرضاع النكاح ومن طريق العامة عن ام سلمة قالت قال رسول الله عليه السلام لا يهرج
من الرضاع الا ما فاق الامعاء في الثدي كان قبل الفطام رواه الترمذي وابن ماجه في

نظر الحولين في لبن المصنوع والاختلاف في

اصحابها والمغوى في المصايب والطبيعي في المشكوة وابن الاثر في جامع الاصول وايضا عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل فكانه كره ذلك فقال لسانه اخي فلان انظرين ما الخواكين فاعنا الرضاخذ من الحاجة الحاجة مفعلة من الجمع وفتر ذلك بمدون الحولين وذهب ابن الجيند من اصحابنا وفرق من الجماهير الى ان الرضاع اذا كان له ينوط بين الرضاع فظانشر الحرمة قال شيخنا في شرح الارشاد وهو ضعيف لسبق الاجتماع وتأخر تلك وموثقة داود بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام الرضاع بعد حولين قبل ان يرضع من غير شاذ مذكور العلبة بالاجماع على ما قاله الشيخ ولا بعد عندك ان يحمل على الكراهية ويجلب لبداء الحولين من حين انفصال الولود والمعتبر فيها الالهة كما في سائر الاجال في الابواب الفقهية فلما انكسر الشهر الاول فاحتمل الان والافربا عتبار ثلثة وعشرين شهرا بالالهة واكمال المنكر ثلثين يوما بالعدم من الشهر الخامس والعشرين ولو اكلت او خضعت الاخر بعد كمال الحولين لم يفسد ويفسد لو تمت مع تمام الحولين **مسئلة** هل يعبر بها اصلان في الرضعة من لبنه ايضا اعني ولد الرضعة فيه فلو كان هيا الى الاشراط البتة في شهر وعاد الدين بن حمزة ونفي الدين ابو الصلاح وهو المروي عن ابن بكير بتكا بظاهر الارضاع بعد ذلك لكونه نكرا في سباق النفي فيقيد العم بالنسبة الى الراضع والمرضع من لبنه جمعا ونفاه ابو عبد الله بن ادريس والمحقق شيخنا في شرح الارشاد وموقف العلامة فيه في المختلف وقواه في القواعد ووافقه وله المدفون في الايضاح جدي في الشرح وعليه الفتوى عندك وعبارة الشيخ ومن تقدمه هنالك مطلقة من دون تضييع لنا اصالة حد الاشراط واما القطا في الارضاع بعد ذلك فالظاهر من سباق الكلام بعلقة بالراضع دون الذي الارضاع من لبنه كما هو السنين **مسئلة** المشهور ان الرضا في ملك الرضاخذ اعني الحولين فاشترط الحرمة مطلقا سواء على ذلك التخلل بين الرضا قبل استكمال الحولين فظان ملا وقال ابن ابي عمير رحمه الله الذي يجر من الرضاع رضعا قبل القطا فاذا اظلم ثم ارضع فشر لم يجر ذلك الشرط ان كان قبل كمال

وهذا هو الظاهر في الرضا
والظاهر في الارضاع
والظاهر في الرضا

خصائصه في ما زاد

الحولين النوبل عندك على ما هو المشهور لما تقدم من الرواية في تفسير الفظام ومحمد بن
 بالولين والجواب عن الاحتجاج بما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام
 قال الرضاع مثل الحولين قبل ان يعظم بان المراد بذلك الفظام الشرعي اي قبل ان يبلغ حدا
 بحيث ان يعظم **مسألة** معظم الامتناع على شرط الامتناع من ثدي امرأة واحدة في
 رضعات النصاب المحرم كلها فلا عبرة في نشر الحرة بايصال اللبن الى جوف الرضيع من غير
 طريق المص من الثدي لو في رضعة ما بوجور وجور منه في حلق او اسقاط سعوط منه
 في انف او اذن ونقصه منه في احليل وحفنه بحفنه منه او اخذ حيتين منه كلها
 لقول الصادق عليه السلام لا يحرم من الرضاع الا ما ادنضعا من ثدي واحد حولين
 كاملين اي في اشأ الحولين على ما قد سبق ولعل صدق الانضاع والادنضاع بحسب المقام
 من العرف واللعنة على ما لا يكون من طريق الامتناع من الثدي وقال ابو علي محمد بن احمد
 بن الحسين في مختصر الاحكام وقد اختلفت الرواية من جهة جميعا في قدر الرضعة
 المحرم وعني بالوجهين طريق العامة والخاصة وذلك هي في العبادة عنها قال
 ان الذي اوجبه الفقه عندك واحباط المراءى لنفسه ان كل ما وضع عليه اسم رضعة وهو
 ما ملا ثبطين الصبي ما بالمص والوجود محرم التكاثر والتبغ في المسطوارة افني بما
 الاكثر وتارة بما قاله ابن الجسند وهو مدحوب قوم من العامة استنادا لشرع الله
 او الغاية المعبره وهي استناد العظم وبنات اللحم خاضعة بالوجود كما بالامتناع من وجوب
 بالمتع فان الامتناع من حيث انه باقتضا الطبيعة والطبيعة لا تكذب ف يعلم ان المشرق
 يصير جزء من ثدي المرضع مطلقا والوجود يحتمل ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة فلا يعلم
 صبره الموجد في حلقه حره منه فلهذا لم يعتبر الشارع وعده الحريم بالانضاع
 من ثدي البهيمة او الرجل او الخنثى لشكل اجتماعي عندنا ومخالفنا في ذلك من الجاهل عاين ذلك
 بعض الشافعية وكذلك بالرضاعة على النصاب المحرم من غير امرأة واحدة وان كان من لبن فحلي
 فلان في الحلق واحد من لبنه فارضعته من لبن الحلق فكلما انصف المعبر لم يفسر ذلك من
 الرضاعة بل من لبنه لا يان صاحب اللبن فلا يفسر واحدة منه من اماله ولا صاحب اللبن

حكم الرضا من لبن الزنا وال...

ولا ابوه جد الان امومتها وابونه متسا ومسا في المحقق فثبت انفتاح احدهما انفتاح الاخرى
 لا محالة وبالحجة ما لم يكمل من واحدة منهم تمام العقد ولا لم يتحقق شيء من ذلك واذا
 ارضعت احديهن رضعا تاما للضابط اخرى فمنه كذا انفتحت الحرمة بين الجميع **مسئلة**
 بشرط في ثبوت حرمة المصاهرة حيوة الموطونة وفي نشر الحرمة بالرضاع حيوة المصاهرة
 في تمام الضابط على المشهور بين الاصحاب لا ينهيا بالوث فخرج عن الحان الاحكام فتصير
 حكم البهينة وقال ابو حنيفة ومالك من العامة اللبن يموث وانما انفتحت المصاهرة ونزول
 المحقق في الشرايع لعدم مجرم من الرضاع ما يجرم من النسب فعل الارضاع والفصد اللين الرضا
 غير معتبر اجابا كما اذا ما سعى الرضاع اليها فالتقم ثديها فانقرض هي ثاممة او غافله فهو قول
 هنالك بحصول الابوة مع انقضاء الامومة فيحكم بنسب الحرمة بالنسبة الى صاحب اللبن وانما
 لا بالنسبة الى اقرارب المرثعة لمحمد محقق امومتها لوقفا قبل انضاب الرضاع كما اذا مات صاحب
 اللبن قبل تمام النضاب فانه يلزم ان يتحقق هناك حرمة الرضاع بالنسبة الى المصاهرة وانما
 بالنسبة الى اقرارب صاحب اللبن لمحمد محقق ابوته بالوث **مسئلة** المرجح في كالتكثير
 وبما ثبتها الى العرف كما في سائر ما لم يرد عن الشارع في تقديره حد مضبوط وقد رها الشيخ
 في احد قوليه بان يرتوى الرضيع ويصدر عن ربي من قبل نفسه فلو ارضع رضعة واحدة
 لم يخلب من العقد ولو لفظ الثدي اعراضا عند احسب ضعة ثامة ولو لفظه للنفس او
 الالتفات الى ملاعب الانتقال الى الثدي الاخر ثم عاود بمقتضا كان الجميع وضعة واحدة
 ولا يخل بالوث الى تخلل الطعام والشرايب بين الرضعات بل انما بشرط عدم تخلل رضاع من امر
 اخرى بالامتناع وان كان اخل رضعة ولو من لبن في ذلك التخلل على ما يستفاد من منالين
 الروايات ومفاهيمها وذهب لعلامة في التذكرة الى ان انضال رضعات الضابط لا يقطع
 الابا لارضاع من ثدي غير هارضعة ثامة وان التناضعة في حكم العقد كالتاكل **مسئلة**
 لو يكن بشرط احد من اصحابنا في ان اللبن الدار من الثدي لا عن طي ليس ينجي ان يثبت
 رضاعا شرعية اصلا ويلزم من ذلك ان لا يكون لبن الزنا موجب رضاعا شرعيا لان
 الغير المباح شرعا لم يولد له حرمة شرعية في الشرع فيكون حصول اللبن عن طي غير شرعي

الرضاع
 من لبن
 الزنا

حكم
 الرضا
 من لبن
 الزنا

ولو كان اللبن لا يحل وطى بل اجد ومنه بالسقوط عن درجة الاعتبار وايضا لبن الخمل متاح
 الرضاع والخمل هو من مملكت البضع واللبن تابع البضع فثبت لا يكون الواطي مأكلا للبضع
 يكون هو متاحا للبن ايضا الاصل في حرمة الرضاع حرمة اللبث الزنا لا يصح النسب لا
 يخلق المولود بالولد بن ان كانت المولدة من نطفة الزنا في حرمة عليه كذا الام من الزنا من المولود
 على المولود منه فاذا ليس الزنا مصححا للنسب فلا يكون اللبن الحاصل منه مادة لبث
 الرضاع وصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال مسئلة عن لبن
 الفحل قال هو ما ارضعت امرأته من لبنك ولبن ولدك ولدا امرأة اخرى فهو حر اذا
 المطلوب حيث انه عليه السلام حصر لبن الفحل الذي هو مادة لبث الرضاع فيما يكون من
 امرأته التي هو مالك بعضها وقد وطئها وطأ صحيحا فولدت منه وحكي في الخلاف عن ابن
 انه قال ولو ارضعت بلبن رجل من الزنا حرمت واهلها على الرضيع وكان يخبثه اهل الزنا
 احوط واولى ولكنه قد انعقد الاجماع من بعد على مفاد الرواية فلا يجزئ الا الحكم بالكواف
 وبالجملة لبن الرضاع لا يبدن يكون من تكاح صحيح والمراد بالنكاح هنا مجرد الوطى فيبدن فيه
 ما يكون بالعقد الصحيح واما وصحة وما يكون بالملك وما في معناه واما الوطى بعينه فانه
 خبر معلوم الفتاوى والوطى لشبهته من الطرفين او من احدهما فحصل اللبن الحاصل من ذلك
 خصوص الرضاعة منه اختلف فيه كلام الاصحاب لا شهران الرضاع منه بشرط الحرمة وقيل
 المحقق في الشهرين وفي نكاح الشبهة ثم قد شبهه نكاحه على النكاح الصحيح وكذلك ابن ابي
 قال ان نكاح الشبهة لا يبشر حرمة ثم قال وان قلنا في وطى الشبهة بالخير كان في ذلك
 عندنا صحيح شرقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يحرر من الرضاع ما يحرر
 من النسب فجعله اصلا للرضاع ثم قال وفي ذلك نظر فامتل وهو يدل على شدة
 رده فيه وصحان ما هو المشهور في ذلك هو المعنى بالعمل والتعويل عليه فلما ارضعت طهر
 الرجل شبهته من لبنه زوجته الصغيرة حرما عليه مؤبدا والكلام في ما يحرر من الرضاع
 انما سمعنا به على تفصيل قد سلفناه ولو اخصصنا الشبهة بالرجل والمرأة فالمرأة
 انما هو بالنسبة الى من يثبت النسب بالرضا فانه لا يبعد العاقل بالفضل لان الرضاع

المشهور في
 الرضاع
 بالوطى

حكم لبن الحاصل عن غير الثدي

١٠٩

تابع النسب مسئلتكم كالا اعتداد بدرة اللبن لا عن طي صحيح أو ما في حكمه سواء
 كان من صغيرة أو كبيرة أو ثبته في بطنه أو خلبته فكذلك لا حكم في حرمة الرضاع للبن الموطون
 بنكاح صحيح أو ما في حكمه إذا لم يكن من لادة على ما قد خفف به صحيحه عبد الله بن سنان السائي
 وفي الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن محمد بن أبي عمير عن يونس بن يعقوب عن أبي
 الله عليه السلام قال سئل عن امرأة درلبتها من غير لادة فأرضعت جارية وعلا ما بذلك
 اللبن هل يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا ودوى يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه
 السلام قال قلت له امرأة درلبتها من غير لادة فأرضعت ذكرا أو أنثى أو أبا أو أمًا هل يحرم من ذلك ما
 يحرم من الرضاع قال لا ثم إن الصلاة في الثدي كرهت فقل فولا عن بعض فقهاءنا أنه لا يشترط وضع
 الحمل بل إنما يعتبر كون اللبن من الولادة أو عن الحمل بالنكاح وحكمه أيضا عن الشيخ في
 المبسوط وأما في بعض النواحي حكم من المبسوط ما بناه فيه وهو أن لبن الحبل لا حرمة له وإنما الحرمة
 المعتبرة لبن ما بعد الولادة وهو مختار في الخبر وفوقه على منطوق الرواية فإذا طلق الزوج
 أو مات والزوجة حامل منه فوضعت وكان مرضعا فأرضعت لها هناك صوتها
 أن يكون أرضاعها قبل أن تنكح زوجها غيره فاللبن له قطعا والطلاق والموت لا يبطل
 استناده إليه ولا فرق بين أن يرضع في العدة أو بعدها ولا بين أن ينقطع اللبن ثم يعود
 عند ميع حصوله في الشرايط أو لم يحدث ما ينقطع استمرار اللبن على ما كان عليه لكن إن
 اشترطنا كون الرضاع وولد الرضعة في حوز الرضاعة اعتبر كونه مثل مضمحل اللبن من لبن الولادة
 والأفلا الثاني أن يكون بعد ما أن تزوجت وقبل ما أن حملت عن الثاني فالحكم كما إذا لم يرضع
 الثالث أن يكون بعد الحمل من الثاني وقبل الولادة واللبن على حاله ولم ينقطع ولا حدث
 زيادة ولا نقص فيه فلولاه قطعا قال في التذكرة ولا نعلم فيه خلافا وبوبد العمل بالأخبار
 حيث لم يجرى فإل الرابع أن يكون بعد الحمل الثاني وقبل الوضع وقد يجرد في اللبن
 استناده إلى هذا الحمل فقد قطع في التذكرة يكون اللبن للاولى استصحابا لما كان فالحمل
 به بل الحكم السابق والزيادة لا أثر لها في ذلك لأن اللبن ربما يزيد عن غير الإجازة والزيادة
 في أحد الثديين بغضيل وهو أنه إذا زاد اللبن بعد رعين يوما فهو للزوجين عملا بالظاهر

حكم لبن الحاصل عن غير الثدي

مختار من مختار ما

١٠٠

الحمل تلك التمايز بين وجود اللبن غالباً والافضل للاول ولا تحصيل في هذا التفصيل عند
 الخامسة ان ينقطع اللبن انقطاعاً تاماً حتى تمت طوبى لا يخلل مثلاً اللبن الواحد غالباً
 ثم يعود في وقت يمكن استناده والى الثاني وذلك بعد مضي اربعين يوماً من الاحبال عنه
 حكم معظم الاصحاب بأنه للثاني لانه لما انقطع زال حكم الاول فاذا عاد وقد وجد سبب
 وجب حاله اذ الحكم يعود ما زال الى دليل بخلاف ما اذا لم يجد سبب خرج حاله عليه
 بحكمه لانه للاول انتفاء ما يقتضى خلافه وهذا احد احوال العامة فيه وهو المختار عندنا ولكنه
 اتما يجه على القول بالكفا بالحمل وقد رتب ان من اد الروايات بأياه وللشافعي هناك قولان
 اخرون احدهما انه للاول مطلقاً ما لم يلد من الثاني لان الحمل لا يستوجب اللبن اتما يخلف الله
 سبحانه للولود حاجته اليه وذلك مما يكون بد الولادة والاخر انه طامع الانتهاء الى
 حيث يتصح نزول اللبن ذلك اربعين يوماً لانه كان للاول الى حين الانقطاع فلما عاد وجد
 الحمل فالظاهر رجوع الاول بسبب الحمل الثاني فكان مضافاً اليهما كما لو لم ينقطع اللبن ان يكون
 بعد الوضع فهو للثاني خاصة من غير خلاف زاد او لم يزد انصل اما انقطع قد نقل فيه في ذلك
 الاجماع عن كل اهل العلم فاذا انصل الى وقت الوضع فاما قبل الوضع للاول ما عرفت للثاني
 فلبن الاول ينقطع بالولادة للثاني ظن لان حاجته الى الولود الى اللبن يستدعي خلفه وتزاج
 كونه لغیره ولعلكم انه على تقدير كون اللبن للثاني في صوت من هذه الصور اما جده او انه
 لا يتصح منه نشر الحرمة بالنسبة الى الاول فاما انتشار الحرمة بالرضاع منه بالنسبة الى
 الثاني فيعتبر منه من الشرائط ما قد اعتبر في اصل الرضاع فاذا كان للثاني حمل لم يفضل
 وحكم بكون اللبن له فينبى الكلام فيه على انه هل يتصح نشر الحرمة من لبن الحمل لا بد
 من لبن الولادة فوضع البحث في هذه الصور مجرد اضافة اللبن الى الاول والثاني ثم يعتبر
 في استمار الحرمة ما قد تفر من الشرائط فلا يذهب هل سئل اذ قد استبان ذلك ان
 هذا الامر في الحكم باستيجاب الحرمة استناداً للعظم وبنات اللحم ولا يحصل ذلك الا
 باغتذاء الرضيع باللبن صبراً وانه جزء من جوهه بل الغنذى فان من النصح لذلك ان
 من الشرائط استقرار ما يشربه المرضع في رضعاته المتتالية معاً الى وقت الانقضاء فلو

حكم الشبهة المحترقة بالشبهة المحترقة

14

شبهة بالامتناع من التمسك بما سلا ثم فانه كلا او بعضا ولو في رخصة تارة بحيث ثبت لك من رخصة
 العقد المعبر في النصاب وطلعا وكذا بشرط فيه سواء اللبن على صرافته الى حين الوصول الى
 الجوف فلو امتزج بماء كالماء وما شابهه او بما مد كالسكر وما ضاهاه ولو نضأ ثم
 انرضع خرج عن استحقاق الاحتساب من رخصات النصاب **مسألة** كما قد سمعنا ان
 اشياء محرمة بالنسبة وبالرضاع او بالمصاهرة بينهما في عقد مخصوصة بوجوب اجتناب
 الجميع فلو ابدروا عقد على واحد منهن كان العقد باطلا لثبوت المنع من جميعهن فاذا
 الالباس في بيتين ان المعقود عليها غير محرمة عنها ولا جمعا في الحكم بجهة النكاح حينئذ
 نظروا الى الفساد ليس الحكم بطلانه ولا نه وضع منع اعتقاد العاقد عد صحته فيفسد الى
 الاستيناف ولو كن لا ينصرف في كان الاشياء في عقد غير مخصوص بنكاح ما شاء منهن الى حيث
 يبقى عقد مخصوص بغير المنع وسوغ جده المحل في شرح الفواعل احوال الجواز الى ان يبقى واحد
 استحقاقا لما كان لان الاشياء في المجموع وهو عند غير ما يقع لبقاء الالباس فيما يقع مع
 العقد **ضابط** هذا الضابط اصل منضبط في سائر ابواب الفقه مثل ما اذا احتل
 صيد مملوك بصود مباحة الاصل غير منحصرة العقد فانه لا يحرم الاصطبار واذا كانت
 حرم وكذا اذا تجس مكان اشياء بارض غير مخصوصة فانه لا يمنع من الصلوة على تلك الارض
 اذا كانت مخصوصة منع منها واذا ذبح شاة منصوبة في بلد او قرية كبيرة لا يحرم اكل اللحم
 فيها ولو ذبح في موضع محصور وجب الاجتناب كذا المبنى مع المذكي غير المحصور ولا ريب
 ان الاجتناب في جميع هذه الابواب الجوازا وحيثما الاشبهه فيه كما قال شيخنا الشهيد في
 فواعل قال في ومن ذلك وقوع الثمر في الخلوفا عليها في تمر كثير فانه باكل ما عدا واحد
 والوجه عند عدم الجواز اذا انتهى الى عقد منصرف لا صالة بينهما فيما بين وحد دخولهما فيها
 اكل قال عبد رزاق الله تعالى فيه في شرح الفواعل توضيحا الكوفين لا ينصرف المراد من جده
 الاحتساب غير عده من على احاد الناس نظر الى ان اهل العرف اذا نظروا الى مثل ذلك
 اطلقوا عليه انه ليس بمحصور لكثرة والآلة عدا احد الى اكل بل لعد سكانها لا مكنه ذلك
 بعض المحققين كل على لاجتماعه على صعيد احد لمصر على الناظر عدهم بحمد النظر كاللغة الا

منه في النكاح
 من النكاح
 من النكاح

وهذا يحق دأما

١١٣

فهو محصور وان سهل كالعشر والعشرين فهو محصور وبين الطرفين سابط الحق باجدا
 بالظن ما وقع الشك فيه فالاصل وجوب الاجتناب قلت وجد في كدام النظر الى
 كانه رحمه الله اياه على كنه حكمة صورة الشك بخلافه فانه قال وبين الطرفين وسط
 فلي احدهما بالظن ما وقع فيه الشك استغنى القلب عند ان القلب السليم يفتي به بوجوب
 الاجتناب ان جعل الالف الالفين من غير المحصور بحسب اعرف مقام تامل وبسببه انهما
 بالنسب ان اشبه منهما بالطرف فلباع الاحباط في الدين لئلا تمل **مسألة** اذا وافق
 الزوجان عند الحاكم على ان بينهما رضاعا محرما ولم يكن بينهما علم الحاكم او الحسن القاضي بعد
 امكان ذلك فز ينفصهما مواخذتهما باقرارهما ولو قال ينفق بينهما رضاع واقطر عليهما ^{صفت}
 الحاكم بالخبر عليم ببيان الدين ولو قال هي اخي او بنى او اتي من الرضاع فان كان فيهما موافقا
 للحاكم في الرأي لم يفتقر الى ذكر العدد والا فوجبهما واولى بالافتقار فان صدقته الزوجة
 مثل الدخول في العقد باطل ولا مهر ولا معة لها لان شفا النكاح كذا ان كان بعد الدخول وعرف
 سبق العلم لانها بقيت بكنيتها الزوج من الدخول وان ادعت بغير العلم لها بعد قبل قولها او
 كاذر لها المستحق على قول الشيخ في المبطل واخنان المحقق والعلامة نظر الى ان العقد هو بسبب
 شوق المهر لانه مناط الشبهة فكان كالصحح المصطفى لضمين البضع بما وقع عليه التراضي
 في العقد ومهر المثل على الاقوى فافا لقر احوال لندقونه في الابصاح وهو مستقيم جد
 المحقق لان العقد باطل فلا يترتب عليه اثره ولا يلزم من جهته ما تضمنه من المهر وانما
 الوجوب له الوطى بالشبهة وعوضه مهر المثل لا مطلقا به المستحق لانه انما وجب بمباشرة الاكلا
 ولا استيفاء اما القيمة او المنة باصل الشرع لا بغيره لا مفسد هنا في اصل الشرع فثبتت
 القيمة وقيمة منافع البضع هو مهر المثل فليزوم وبما قبل هذا اذا كان مهر المثل اقل من القيمة
 او مساويا له اما لو كان از يد فلها المستحق لرضاها عن البضع بالاكل فلا يلزم الزايد ولين
 فهنا ضابط وهو كل وطى لا يؤخذ الموطونة عليها شرعا عقيب عند فاسد بوجوب مهر
 المثل وكل عقد صحيح ينعينه الفسخ بعد الدخول يجب به المستحق وان كذبته قبل فوله في حقه
 واما في حقها فيحتاج الى تبينه فان اقامها حكما ايضا بالاطلاق بالوصدق وان لم يكن له

لوشاع الرق جاني حو لاشاع

١١٢

بينة حكم بغيرها عليه من طرفه ولزم نصف الصداق لها ان كان قبل الدخول والجميع ذاق
بعد الشطير لا بالطلاق واما بعد الدخول فالجميع مطلقا **مسئلته** ولو ادعت
اخبرت بسبق عليها بالاصل وبالحكم لم تمنع عواها والآسمعت وان كانت هي الوقيست
بالعقد بجوارجها بما احدا الامر من حين العقد فلا يكون فعلها مكذبا لدعواها فان هذا
وقعت الفرقة وثبت لها بالادخل مع الجهل بمهر المثل والمستى على القولين اذا لم يدخل
او كانت غالبة فلا شيء لها وان كذبها فالتكاح باق ولا يبطل فوطا في الفسخ لانه حق
عليها وليس لها المطالبة قبل الدخول بالمستى لزمها فساد العقد فلا يصح ما قد تضمنته
من المهر وكذا بعد الدخول فاما مهر المثل فليس في قول بسقوط ايضا والوجه ثبوته لانها
تضمنه بالوطى لكونها غير نقي وذمها للعلامة في التذكرة الى ان لها اقل الامر من ^{النسب}
ومهر المثل لانه ان كان المستى اقل فلا يبطل فوطا في وجوب زائد عليه بل القول قوله
ببینه وان كان الاقل مهر المثل لم تنقض اكثر منه باعترافها اذا استثنى منها للمهر على ^{الوطى}
وطى الشبهة لا بالعقد قال جند الفير وفاقا لغير اهل الدين وهذا هو الاصح وعندك
في استصحابه نظرا لان فوطا على هذا العقد بغير مؤثر في الحكم بفساد العقد بل انه يحكم
بعقده ظاهرا وصحة غير منسقة عن بوث المستى منه فاذن فوطا حينئذ كلا قول في ظاهر
الامر الذي هو حكم الشرع على الحنفية فالزوج مؤاخذ بمقتضى قوله ومطالب بحسب اقرار
بلوازم العقد المحكوم بعقده شرعا ومنها بوث المستى منه وان كان يحرم على الزوج بانها
بين الله سبحانه اذا كانت صادقة في نفس الامر ان تنصرف فيما لها مطالبته به ظاهرا كما
عليها باطنا ان تجتنب مضا جسته وما يسيلها وتخلص منها بقدر ما يمكنها لا ظاهرا
ضا بطر من المفسر في مفسر في احكام باب الفضا ان الخالف على نفق الغير بما سبيله
خلف على نفق العلم والخالف على اثبات فعل الغير او اثبات فعل نفسه او نفيه انما جعلت على ^{الفظ}
والبت فاذا الكل من الزوجين اذا ادعى الرضا المحرم بينهما ان يدعى علم الاخر بذلك فان
وجب الغيرين والا كان له احلافه على نفق العلم واليهين المردودة من احدهما على الاخر ^{صديقه}
على البت لانها مثبتة قال شيخنا الشهيد في قواعد لو انكر احد الزوجين الرضا ^{تكون} المتك

مسألة مخوف الامار

١١٤

حلف على نفي العلم فان نكل حلف الاخر على البت لا يمتا يمين مشبهة وقيل حلف الزوج
على البت بخلاف الزوجة والفرق ان يمين الزوج يفيح العقد في الماضي واثبات اسبابه
في المستقبل فكانت على البت تخلفا ويمين الزوجة لبقاء حوثبت ظاهرا فبقي في نفي
العلم وهذا فرق ضعيف يمكن فيها اعتبار البت لانه يفي حرمته بيمينها المدعى بحلفه على
البت وتفصيل القول انه ان كان المدعى هو الزوج فله احلافها على نفي العلم ان ادعى عليها
العلم لم يفلور دث عليه اليمين فحلف كان الامر كما لو صدقته اما لو حلفت هي او نكل هو بعد
الزوجة فالحكم فيه بحسب خبريها عليه ولشيطر الصدان على ما سبق وان كانت الزوجة هي
المدعى فادعت عليه العلم كان لها احلافه على نفي العلم فان حلفت اندفعت دعواها ظاهرا
وطالبته بالسقي وبقي النكاح على استمراره ولكن يثبت له ان يطالبها وحلفها فيما بينهما
بغير الله عز وجل اذا كانت صادقة في دعواها ان تخلص من ساكنه ويمكنه من وطئها
وان تشد مضجعا وجميع حيد ما امكها كالتى تعلم انها مطلقة وزوجها يحن ذلك ان
نكل اليمين مردودة عليها فحلف حينئذ على البت فمفع الفرقة واذ انكك هي ايضا فان كان
مؤدفع اليها المستحق لم يكن له مطالبتها به لانها يستحقه بقوله وان لم يكن دفعه اليها
فاليمين ليس لها مطالبة به لانها بمنزلة المستحق بالعقد بل انما بمنزلة ما لم
وتدبر سبيل النظر فيه فالسلامة في القواعد والافرية له ليس لها مطالبة بمخوف
الزوج عنه على اشكال في النفقة فخص ولد امام المدعين في الانصاح تلك الحقون بما
الاستناعات كالوطي المضاجعة ومشاهدة ما يحرم على غير الزوج قال فانه ليس له ذلك قطعا
على الجزء البقي لا على الاحمال الا في مفازل ذلك حرام عليها فكيف يكون لها المطالبة بما لا
يجل لها باقرارها فالسفر بكم هو ما عدا ذلك كما لو اوصى مؤدته لزوجانه او نذر
شيئا من وكحل فيكون النظر عنها وكالتفن وما شابه هذا السبيل فقال يجب الحق في السج
بمجرد ان يقال انما يحرم عليها ذلك فيما بينها وبغير الله سبحانه اذا كانت صادقة اما ظاهرا فلا
لان النكاح ثابت ظاهرا ولو وجبت عروها وصدف الزوج في عقد الحريم بل ان ذلك منها
لو تمتع من المطالبة بالخروج فلا اول من ان يجبل مطالبتها بمنزلة الرجوع والنظر في ذلك

فوجه الزنا
في النكاح
بغير الله

حكم المهر بالرجوع والنفقة على الزوج

١١٥

كله محال وكذلك مسند الاثرية فيما استقر به ان تلك الحقوق تابعة للزوجية هي
 مستغنية باقرارها فكيف تكون لها المطالبة بما لا يستحقه ودليل خلاف الاثر هو الاثر
 ان الزوجية ثابتة في نظر الشارع وفوطها في حكم العدم فاستحق شرعا يجب ان يكون
 واستضعافه بان ثبوت الزوجية ظاهر لا يقتضي ثبوت ذابعتها مع اعتراف الزوجية بعد
 الاستحسان لكن في النفقة اشكال ينشأ من انتفاء مقتضياتها من اهلها معطلة لاجله ومنه
 من الزوجية بغيره بسببه فلولا وجب عليه نفقتها مع اعترافه بوجوبها عليه لزوال الاعتراف بها
 الفرق بين النفقة وحقوق الامتلاء ان النفقة لو بذلها لم يهرم عليها اخذها واما الامتلاء
 فلواردها منها وجب عليها الامتناع بمقتضى عواها فالانها في الاصح عندنا انه ليس
 لها المطالبة بشئ من ذلك كله فلت بل الاصح انه لا فرق بين النفقة وسائر الحقوق في جواز
 المطالبة بها ظاهرا وحدها لها اذا كانت صادقة باطنا فالزوجية محكومة بثبوت حوطها
 التابعة واقرار العمد على انفسهم جازيا ما اقرارها بالخبريم مع يمينه او نكاحها فغير مؤثر
 في ابطال الزوجية الثابتة اصلا فهو بحسب الشرع بمنزلة العدة فلينال **مسئلته** ورجع
 الزوج عن اقراره بالرضاع المحرم بعد حكم الحاكم بالفرقة بينهما لم يقبل رجوعه اذ انقضت
 بخلاف الزوجية واما الرجوع حيث لم يحكم بالفرقة فيجوز قبوله لبقاء النكاح الثابت شرعا
 فرجوعه عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن انكاح النكاح الذي تضمنه الاقرار واطل في ذلك
 عند القبول فيستأنف بظاهره ما اذا كان قبل الحكم وبعد وحكي عن ذلك جفته قبول رجوع
 المهر عن اقرار من غير فرق بين الرجل والمرأة ولو سبق الاقرار للعمد لم يجر العمد قطعا
 وسواء فيه الرجل والمرأة وسواء مضى بين الاقرار به ونكاحه ولو رجع المهر منه عن اقراره
 لم يقبل رجوعه في ظاهر الحكم ويدين بيمينه وبين الله سبحانه فان كان صادقا في اقراره
 فالجزم بظاهره باطنا وان كان كاذبا فظاهرا خاصة **مسئلته** لو اقرت بيمينه باق
 بوق من جهة الرضا مع امتناع ذلك بحسب المتن لم يقبل فلا يقتضي عليه كمال اقراره و
 وهو اكبر ستامه انه ابنه من القرب لم يورث امواله فلا تقتضي ولا تحرم عليه وذها بوق
 لا القبول مطلقا على مقتضى الاقرار بمسكا كان او منقاعا فصادق منصرح **مسئلته** لو اقر

لو اقرت بيمينه باق بوق من جهة الرضا مع امتناع ذلك بحسب المتن لم يقبل فلا يقتضي عليه كمال اقراره و

عبد المحمود داما

١١٦

أحد الزوجين على الآخر اقرارا بالانصاع المحرم بينهما فسمع هذا الدعوى الزام المدعى
 عليه بالجواب فرغ صحته دعوى الاقرار وصحيتها فمن يحكم بصدقها بطلانها بالجواب ^{بغير}
 عليه باليمين لو انكر ومن لا يصدقها لا يسمعها واسا قال المحقق في الشرائع وفي الالتزام
 بالجواب عن دعوى الاقرار انه منشأ ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت ^{نفس}
 به ظاهره وكذلك العلامة استشكله في الخبرين في موضع واحد في القواعد فان طابق
 الخبرين وان استغرب لا لزوم بالجواب قال شيخنا الاحام البارع الشهيد الدررسي
 كتاب الدعوى في صحة دعوى الاقرار وجهان من تنقيح نوصد فيه ومن عدا يجابه حثام
 قال في كتاب الشهادات لا بد من موافقة الشهادة للدعوى فوافق التالين معنى لفظا
 فلو قال احدهما غصب قال الآخر انزع فضر او ظلم اقبل بخلاف ما لو قال احدهما باع و
 الآخر اقر بالبيع قال في الانصاح فوجهما الى استغربة والى الصلابة وجه القرب انه لو اقر
 الخصم المدعى عليه وصحده الاقرار منه ثبت حق المدعى ونفى باقراره الاول بالافراز
 بالافراز في مجلس الحكم ويجعل العدة اذا اقرار ليس حقا لازما ولا سببا للحق في نفس الامر وانما
 هو ظاهر جازم عن لان المدعى لم يدع حقا لان ما ولا ملزم وماله في نفس الامر لا نه لو
 علم المضل كذب لمقر في اقراره لم يحل له اخذ المقر به فلذلك لا تسمع بالنسبة الى اليمين فلا
 يلزم بالجواب الاقوى عندك ما هو الاقرب عند المصنف قلت ما قواه ضعيف والا قوى خلافه
 لان حقيقة الدعوى طلب حق شرعي في نفس الامر بحسب عقائد المدعى في الاقرار ليس حقا ولا
 هو ملزم وحق في نفس الامر فكيف يصح منعنا للدعوى ثم ما يقال انه ينفعه لو صدق كتمان
 ايضا لانه ما يقض به ويؤخذ بموجبه مؤخذ ظاهر انما هو الاقرار في مجلس الحكم بثبت
 الحق في نفس الامر اما لو اعترف هذا الحاكم بانه كان قد اقر له عند منجم لترايط الحكم بحق
 غير ثابت لغرض صحيح فليس للحاكم الزامه بذلك الحق فيجوز هذا الاعتراف وعمو اقراره ^{بطلان}
 على انفسهم جازم غير متناول لاعداد القابير بالحقوق عند الحاكم كالامراء والافراز والافراز ^{وان}
 بالافراز والافراز مثلا ثم لو صح دعوى الاقرار لم يكن منعها الصحة الى مرتبة اخرى كما
 الشهادة على الشهادة انما يجوز مرة واحدة فلا تسمع شهادة الفرع على شهادة والا لكانت

حكم الزاوية

هل يسمع الشاهد الطائفة الصغرى

١١٧

يُسمع دعوى الأقرار بالأقرار ودعوى الأقرار بالأقرار وكذلك الشهادة على الشهادة
والشهادة على الشهادة على الشهادة وهكذا إلى اللانهاية التي لا يقضية وبطلان ذلك
مبين السبيل **مسألة** لا تسمع الشهادة في الرضاع مطلقاً كما يسمع الأقرار به مطلقاً
بل لا بد من التفصيل فلو شهد الشاهدان بأن هذا ابن من الرضاع أو أخواها مثلاً لم
يؤثر في الشهادة أَرْضَعَهُ من لبن الولادة عشرة رضعات ثمانية مثلاً في الحولين
خلص اللبن فمنها إلى جوفه بامتناع الثدي لم يفصل بينهما بارتضاع من ثدي امرأة
أخرى لا يمكن أن يحكى الشرايين كما إذا كان قال دأبه عند النعم الثدي شغناه وحلقه مخكم
صريح بذلك الأصحاب ذهب إليه العامة لأن القصاب المتعلق به الحريم يختلف بينه وبينه
كيفية فبعضهم حرمة بالقليل وبعضهم بالإجماع إلى غير ذلك من الاختلافات فلا بد من ذكر الكيفية
والكيفية وسائر ما اختلفت في اعتبارها في آثار المذهب لم يحكم الحاكم ما جرت به عادة أهل
الشاهد فيما كان قد عول على معتد به مما لا يتوكل عليه في مذهب الحاكم
أما الحاكم فيمكنه علمه وبثب الرضاع الذي هو مناط نشر الحرمة بقوله وحده على الأقوى
لكونه نافذاً في القول والحكم في الأموال والدماء والفروج **ضابط** **مسألة** هل يحكم
ليس بخضاب باب الرضاع بل أنه أصل ضابط في مطلق الشهادة فيها تختلف فيه أرواؤه
قال شيخنا الأمام المحقق الشهيد في كتابه الدرر في كتاب الصوم لا يكفي قول الشاهد بول
الصوم والظن بجواز استناده إلى عييده ثم يلزم على الحاكم استنفاذه وهل يكفي قول الحاكم
وحده في ثبوت الهلال الأقرب نعم ولو قال اليوم الصوم والظن في جواز استنفاذه على
السامع ثلثة أوجه ثالثها أن كان السامع مجتهداً في فهم هل يشترط في التفصيل الخبر
هناك ذكر وصول اللبن إلى الجوف قال بعضهم فيه جهتان استغريباً للعلامة في الفواعل
الاشتراط لأن ضابط وجوب التفصيل وقوع الخلاف في شرائط المشهور ببرد فقال احتمال
استناد الشاهد إلى اعتقاد الاستنفاد الحاكم ووصول اللبن إلى الجوف ليس من هذا القبيل
فيكون فيه إطلاق الشهادة وإيضاحاً أنه ليس بحسوس فلا يعتبر بصر الشاهد به ومن يحكم
بم قبول عليه ذكره لتفصيل شهادة كما في ذكر الإبل في شهادة التراب وإيضاح ذلك من

رضا عیسیٰ محفوظی اماد

نشر الحرمة فلا بد من ذكره وانما الاختصاص على الحاكم بعض الافراد لا مطلق في عمومها
على ما قد افرغ في مفر في علم الاصول كما في المصلحة العامة لا سيما في الاسكار وانما اسكر كسرهم حرم
وكثير مع ان القليل منه ليس يسكر قال جده على الله تعالى مقامه في شرح الفوائد والاول
اصح لان الشهادة بالرضاع تنقضه فكفى عزه كره وعندنا ان الاصح هو الثاني علما بمقتضى
في نافي فان في شرح الفوائد هل يشترط ان يشهد الشاهد بان الرضيع بنى اللبن في جوفه
لانه لو فاته لم يثبت الرضاع الظاهر مقتضى القليل السابق اعتباره لان هذا من الامور المتغيرة
فيها ولو احدث تغيرها الا انه ينبغي اعتبار ذلك لان في وجوب اعتبار وان لم يكن هو
قد اختلف فيه لما قد تفرقت فيه فكيف اذا ما وقع فيه الخلاف في بالنسبة لو كان الشاهد
بالرضاع ففيها مؤثنا وعلم الحاكم موافقة له في احكام الرضاع كلها واستمران على اياه
عند اقامه الشهادة او مقلدا للحاكم فيها موثقا به في مراعاة العمل بمذاهبه ففضله لتعليل
المشايخ الاكفاء بشهادته مطلقا لان دفاع المذور كما لو كان الشاهد بخاتمة الماء مقلدا
للمشهور عند اوفيقها موافقا اياه في اسباب التخصيص فان في شرح الفوائد هذا قوي لكن
يخذه فائدا من الاصحاب فاعتبار التفصيل اولي وانما يشرح اللهه وقال فالبينة
الاكفاء بالاطلاق الا ان الاصحاب اطلقوا القول بعد محققها الامتصاصه فلان ولا
مستثنى الا ذلك بناء على ما سرفنا قد عرفت وبعض علماء الشافعية هناك قول بالاطلاق
فاعلم عند تفرجها عند الشهادة مسئلة يقع محل الشهادة شاهد الرضاع
اربعة ان يعرفها ذات لبن ان يشاهد الرضيع هذا القسم الذي ان يكون الشدي مكشوفاً تبصر
القائمة الخلية وان يشاهد امضاه للشدي مخربك شفيه والخروج وحركة الحلق ولا
يكفى سماع صوت الاضمار فعابته هذه الامور يصلح مستند العلم العادي بوصول
اللبن الى الجوف ثم اقامه الشهادة بذلك عند الحاكم على البت وان كان حكما بينها عند الحاكم
غير مبرر اياه ولا موقوف للحكم بثبوت الرضاع مسئلة ان فلان بجملة دعوى لا في
بالرضاع والمطالبة بالبينة عليه فالشهادة به مطلقة مسموعة ولا يقف على التفصيل
على ما قاله بعضهم لان الاقرار بالرضاع المحرم مسموع بخلاف الشهادة به وفروا بينهما

في تفسير الفرق بين التثاء

119

بان المقرح يثاء لنفسه فلا يثاق القول بالتحريم الا بعد تحتمله قال في شرح الفوائد
هذا الفرق لا يثاق لانه وبما يثاق على رايه في التحريم او راي لا يقول عليه عند الحاكم وبمكن
الفرق بان حكم الحاكم على رجل وامراه بان يثاقا علاقة الرضاع المحرقة امر خطير فلا يثاق
من الاحتياط فيه باستفصال ما يدفع الاجمال بخلاف فرار امرء على نفسه فان عموم قوله
عليه السلام اقرار العلاء على انفسهم جائز يوجب مواخذته بظاهر اقراره حتى لو ستر
بما لا يشر التحريم عند الحاكم لا يثاق منه وهذا الفرق وجبه فلتك ولنا مل فيه مجال وج
قائه من اقر شتم فستر قوله بما هو هل ان يثاق منه ذلك مع قيام القرائن ونهوض
الامارات وشهادة الحال وقضاء العادات فقوله في تفسيره مقبول منه شرعا وعرفا و
فضة ما عرفت ما كره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفصال بعد اقراره ^{هنا}
بذلك وبالحجة مدعى الجمل مع امكانه في حقه مصدق بيينه فضا **مسئلته**
اختلف علما ثناء في قبول شهادة التثاء في الرضاع على قولين احدهما انه لا يثاق بشهادته
فيه اصلا لا مستفادات ولا مضغبات الى الرجال هب اليه الشيخ في الخلاف في رضاع البطل
وسبغه ابو عبد الله بن ادريس سبطه نجيب الدين يحيى بن سعيد صاحب الجامع وهو
منسوب الى اكثر اصحاب بل يثاق في الخلاف الى الجميع وبه افق العلامة في التحريم قالوا
لا يثبت الرضاع الا برجلين عدلين كما لا يجزئ فيه الشاهد البين كذلك لا مدخل فيه
لشهادة المرتبة مطلقا كما انه لا يثاق بشهادة التثاء اصلا في هلال شهر رمضان والافطار
لا في سائر الالهة والثاني في هو عندنا اقوى احوط ان شهادة ثقتين في الرضاع مقبولة وان
انفردت هب اليه ابو عبد الله المفيد ولبين سلا بن عبد العزيز والشيخ في شهادتك
المستور وعاد الدين بن حمزة وهو ظاهر ابن جنيب وابن ابي عقيل ونحوه اختلفوا في ستر
الفوائد ومستصح الايضاح وفوق للغة المشقة ومستفوى الدروس واستفحه جده
التحريم واستفبر المحقق في الشرايع ورتبه في التثاق قال في التحريم لا يثبت الرضاع الا
بشاهدين عدلين قال بعض علما يثبت بشهادة رجل وامرأتين او اربع نساء ايضا
متركة وهناك قول اخر ثاء نادرا ونقله في الدرر سرحت ومنع ابن التبراج من قبوله شهادة

انما يثبت الرضاع
بالشاهد البين
او بالثاء

وحياتهم محفوق بالمان

١٢٠

الرجال فما لا يجوز لهم النظر اليه وهو ضعيف وقال ابو حنيفة من فقهاء العامة لا يثبت
بالنوع المحضات اجمع النافون باصالة الاباحه وهي ضعيفه ومعارضه بمراعاة طريقتهم
الاحباط وحجة المشيئين انه امر لا يطلع عليه الرجال غالبا فوجب قبول شهادتهم فيه كما
عنه من الامور الخفية عن الرجال كالولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة
لاخبار ومظافر عن مولانا الصائغ عليه السلام ان مو شهادة النساء تقبل في ما لا يجوز
للرجال النظر اليه وعمور وابنه عبد الله بن علي جعفر عن علي جعفر عليه السلام تقبل
شهادة النسوة اذ اكرت مسورات وخصوص ما رواه عبد الله بن بكير في الصحيح عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله الصائغ عليه السلام في امرأة اوضعت غلاما وجارية ^{قال} ايلم
ذلك خبرها قلت لا قال لا مضد وان لم يكن خبرها فهو الشرط يقتضي عدم اعتقاده
شرط عند ذلك الشرط يقتضي عدم التصديق عند انتفاء عدم الغيرة وهو ملزم بثبوت
التصديق عند تحقق الغيرة هو اعم من الرجال والنساء قال في الابيضاح وفيه نظر للضعف
السند وارسالها وكونها دالة مفهومة ومدلوله مهمله وهي في نوع الجزئية فلا
السند صحي لكون عبد الله بن بكير ممن اجمع العصابة على تصحيح ما يجمع عنهم ومفهوم الشرط
من مفاهيمهم ليل الخطاب حجة عند اصحاب التحقيق والجزئية التي انفرد المرسل في قولها
اعم من ان يكون موضوعها الاخص الثاني بالنسبة الى موضوع الرسالة والاخص
بالاعتبار على ما قد حقتناه في خبره ومقامه فكما مضد الانسان نوع طبيعي والحيوان
حسب طبيعي الناطق فصل طبيعي مرسله فكذلك مضد في بعض الانسان نوع طبيعي وبعض
الحيوان غير طبيعي وبعض الناطق فصل طبيعي جزئية بحسب الغيرة الاعتباري الذي هو الاخص
ينجم من الاعتبار وان لم تضد جزئية بحسب شيء من الجزئيات التي هي الافراد الخفية و
الاختصاص الثاني ولتة وذلك امر متبين عندائمة العلوم العقلية ونصاب تمام التحقيق
كاتبنا الاقرب اليين مسئلتهم ثم الذاهبون الى قبول شهادتهم في الرضاغ اختلفوا
في اعتبار العدد على احوال اربعة الاول انه لا بد من الاربع على كل حال فان كل امرأتين
منزلة رجل واحد لا يكفي مادون الاربع قطع به العلامة وذهب اليه الحق حيث قال

بعض في شهادة النساء الأربع والاضعة

كل موضع يقبل فيه شهادة النساء لا يقبل فيه اقل من الاربع واثنان يشحن الشاهد
في شهادات شرح الارشاد وقال انه المشهور وانه لا توزع الا في الاستهلال و
الوصية وعليه اعتمد حديثي في رضاع شرح الارشاد الفوائد وهو الاصح عندك انما
قول الشيخ ابي عبد الله المنيب وهو في الرضاع شهادة امرأتين ما موثقتين في خبر حال
الضرون فان نذر المغفل فواحدة ما مونة تمتكاي بصبغة الحلي عن ابي عبد الله عليه
السلام وفيها وسئلته عن شهادة الغالبة في الولادة قال يجوز شهادة النساء في الضرون
والعدن وليس هي من الدلالة على جرم الشانغ فيه في شيء اصلا ونحن نقول يجوزها
وتقبلها في ربع الحي على ما قاله في المختلف تصر ابي رباب في حجة عن ابن
عليه السلام قال سئل عن رجل مات ترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاما
ثم مات الغلام بعد ما وقع على الارض فشهدت المرأة التي قبلها انه اسهل وصاح حين وضع
الارض ثم مات قال على الامام ان يجزئ شهادة في ربع مبرث الغلام الثالث في قول
في الرضاع والحض والنفس والاستهلال والولادة والعدن وجوب النساء من غير
اعتناء حال الضرون قال به الحسن بن علي عجيل وملا وبن عبد العزيز الراعي اعني الاربع
الفضا كشهادة ما نقص عن العدد في حالة الاحتمار ولكن بالحساب من ذلك كما في الاستهلال
والوصية وهو مذهب ابي علي بن الحسين قال وكل امرأة لا تحضه الرجال ولا يطلعون عليه
فشهادة النساء عليه فيه جازنة كالعدن والاستهلال والحض فلا يفتن بالحج الا
باربع منهم فان شهدن بعضهن فحساب ذلك وهذا انما يفتن على ما قد عول عليه من
العمل بالنفاس اذ لانض هناك في باب الرضاع ولا تقبض ايضا على العلة الجامعة ^{في}
من يفتن يشهادة النساء في الرضاع ممن لم يفتن ولم يسمع عوى الا فراد يفتن بين نفس
الارضاع والافراد بالرضاع فيقول لا يقبل في اثبات الافراد بالرضاع الا شهادة ذكرين
حدلين لان الافراد بما يطلع عليه الرجال عايبا ولا كذلك من الرضاع ^{مسئلة}
لا يقبل شهادة الرضعة وحدها بالرضاع ^{اعضا} عندنا اجمع خلافا لبعض الشافعية اما اذا
شهدت مع ثلث نسوة بناء على قبول شهادة ثلثهن فيه مقتضات فان شهدت اربعتهن

رضا محقق داماد

۱۲۲

رضا محقق داماد علی التفضیل و لم یسند الی نفسها فلیک وفي وجهه للشافعية لا تقبل کما لو
 شهد الحاكم بعد الغزل بالحكم وقال حکمه حکمه حکمه سنداً بآه الی نفسه لم تقبل وان اسندته
 نفسها فشهد انها ارضعه فان ادعت الاجرة بطلت شهادتها لانها تشهد لنفسها وفي وجه
 للشافعية لا تقبل في ثبوت الاجرة وقيل في نشر الحرمة والآ فوجهان ارضعها واسمعه حکمه
 في شرح القواعد القول اعدم استجرارها بهذا الشهادة فغوا ولا اسند قاعها بها ضرراً
 عليها به اقوى من علم غيرها به ورواية ابن بكير التالف مشعرة بذلك ويحمل البطلان لان
 شهادة الانسان على فعل نفسه خبر مقوله كما الحاكم المعزول لا تقبل شهادته على حکم نفسه
 لكن الصام لو شهد على العتمة واما لو شهدت مع ثلث انها ولدته فلا تقبل شهادتها قطعاً
 لرسالة لفقهاء البراء هنا مستلزم لو شهدت ام المرأة او جدتها او بنتها واما التزوج
 او جدته او بنتها بالرضاع بينهما وبين التزوج مع ثلثة مضاب للبيعة ومحقق شرطها
 سمعت عند اصحابنا وسواء في ذلك كان المدعي للرضاع الزوج ام الزوجة الا ان تضمن
 شهادة البنت الشهادة على الوالد كما اذا ادعت الزوجة الرضاع وانكره الزوج فشهدت
 به بینه فذلك شهادة على الوالد وقالت العامة اذا ادعت المرأة وانكرها الرجل لم تقبل
 شهادة ام المرأة وبنتها لانها شهادة اما للبنت واللام واذا انعكس لا مرفیك لانها
 شهادة على البنت وعلى الام وذلك عندنا ساقط لان علاقة الامومة والبنية خبراً
 من قبول الشهادة وحكي في المذكورة عن بعض الشافعية انه لا يثبت شهادة البنت على امها
 بانها ارضعت من ام الزوج لان شهادة الرضاع بشرط بینه مشاهد الشدي الامضاً
 قال عده ورحم الله تعالى في شرح القواعد قد يقال ان يحل الشهادة فيثبت بقول الابن
 الثالث على وجه يثمر البين فليست ويقال لعلها تكون من شهادة الفرع على قول من يبيح
 شهادة النساء في موضع يقبل شهادتهن فيه اصلاً سواء كان الاصل رجلاً او نساء و
 سواء كان الموضع مقبلاً بینه شهادتهن منقطات او منفردات امضاً وايضاً لو شهدت الام
 او البنت من غير تقدم الدعوى على طرفي الحسبة فليست كما اذا شهدا بالزوجة وابنها او
 انما ان رجلاً او طفلاً امضاً فليست بالبطلان لان شهادتهما لا تقبل ولو ادعت الطلاق فشهدا لم يقبل

بسم الله الرحمن الرحيم
 شهادة الفرج لا تجزئ في حق الله المتخذة الجماعا ونصح في الاموال وحقوق الادبيين فما

فيه مراعاة الخسب كذا العذف وحدا السيرة خلاف في العلامة في التذكرة لا بد من العلم
 بالشهادة على الشهادة عند علمنا الاصل البرائة واخصاص في رد القول بالاموال و
 الادبيين لا بعد ان يكون مراده اطلاق بحيث يتعلق به حق الله سبحانه كالصور والمطرد
 ما ضاهاها من العبادات لا بحيث يتعلق به حق انسان كالاجل في الدين ما في مضاهاتها
 وكذلك لا يسوغ فيه ان يشاهد اليقين ينقص على ذلك صحة الحسن بن محبوب عن العلاء بن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الامر اليها لاجرتنا شهادة الرجل اذا علم
 منه خبر مع يمين الخصم في حق الناس فما ما كان من حق الله عز وجل او رتبة الهلاك
 فلا قال الشيخ في التهذيب الاستصحاب يجب حمل حق الناس في هذا الخبر على الدين في
 ما عداه من الحق لما في اخبار كثيرة فاذن الرضا عن جهة ما يتعلق به نشر الخبر في
 يجوز فيه الشهادة على الشهادة لان جهة ما يستوجب مع ثبوته حدا او تغيرا امثالا ثم اذا
 سوغنا كون النساء فرعا في حقنا فيه مشهادتهن لا بد على كل واحد من الاصل اربع من
 الفرع لانه لو كان الفرع من الرجال كان على كل امرأة من الاصل جلان من الفرع وكل
 امرأتين في منزلة رجل واحد فان كان في الاصل اربعاً مونات لزم في الفرع ست عشرة
 مأونة مستقلة فدا سلفنا ذلك انه كما يحرم الجمع بين الاثنين من استباح من الرضا
 في العقد فكذلك لا يحرم في الوطى بالملك لانه الملك اجماعا فاذا وطئ واحد من الاثنين
 المملوكين حرمت عليه الثانية بالاجماع حتى يخرج الاولى عن ملكه فان طئ الثانية حالما
 فقد فعل محرما ولا يترتب عليه حد انما للحقوق الملك بل انما يستحق عليه التغير بمقدار
 ما يراه الحاكم وهل يؤثر ذلك في تحريم الاستمتاع بالاولى فيه للاصحاب قولان أحدهما هو
 مذهب الشيخ في النهاية والقاض عبد العزيز بن البرج وعطاء الدين بن حنيفة ومختار العلماء
 في المختلف وولد المدفون في الايضاح ومثقا الشهيد في شرح الارشاد ومستصحح
 في شرح الفواعل هو الاصح عندنا في الحديث مؤنة الثانية او يخرجها عن ملكه لقصد
 البيع او طلبة مثلا لا لغرض العود الى الاولى فاما مع الجهل فلا تحريم ينص على ذلك كله

الحسن بن محبوب
 عن العلاء بن محمد
 بن مسلم

رضا عية نحو امان

١٢٣

في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سئله عن رجل كان عند اخوان بمال كان فوطى احدتهما فوطى الاخرى قال اذا وطى
 الاخرى حرمت عليه الاولى حتى يموت الاخرى قلت اربان باعها اخل له الاول قال ان
 باعها الحاجة ولا خطر عليه بالعم من الاخرى شيء فلا ارى بذلك باسا وان كان يبيعها الرجوع
 الاولى فلا و لا كرامه وفي الصحيح ايضا عن علي بن رباب عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له الرجل يشري اخاين فبطا احدتهما ثم يوطى الاخرى قال اذا وطى الاخرى يباح
 له محرم عليه الاولى فان طى الاخرى يعلم انها حرم عليه حرمنا عليه جميعا ومن غير ذلك
 الفقيه ايضا في الصحيح من طريق ريش الحديث في جامع الكافي عن الحلبي عليه السلام
 مثل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام كافي الفقيه بعينه وعن ابي الصباح الكاظم
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام في ذلك وهناك اخبار اخرى كذلك في التفسير هذا
 من باب المقابلة بنقيض المقصود كما يمنع القائل من الارث الثاني وهو قول ابن ادريس اخبار
 المحقق نجم الدين بن سعيد ومختار المذكورة ومن طريق الفوائد مسالك البعة الدمشقية
 عن محمد بن الوليد بن طي الثانية لاصالة ابي باحة واستصحابها وان الحر لا يجرم الحلال ثم
 تحليل الباقية في ملكه بعد اخراج الاخرى من ملكه ولو لغرض من الغوا الى الاولى لزال حلة
 الحر وهو الجمع بين الاختين وهذا القول ضعيف كما قاله شيخنا في شرح الارشاد تصدق
 الروايات الصحيحة الصريحة مع انتهاء ما يارضها وذكر بعض المتأخرين ان في المسئلة او لا
 خمسة في نايبت فيها فروع **الاول** محل موجب بغيره وطى الموطنة منها عليه كالتزوج
 او الرهن او الكتابة بكنى في افادة تحليل الاخرى لا يابد مما يخرجها من ملكه كالغنى والبيع
 او الهبة استشكله في الفوائد جزم في المذكورة ان الرهن لا يفيد الحل لان منعه من التو
 لحي المرقن لا لكونها محرمة عليه وهو يبدل على فكها واسترجاعها اليه اما التزوج والكتابة
 المطقة فنسب الحرير ولا يفيد هو على رفعه وفي التعليل ضعف فان تعلوق المرقن لها
 فدافى بغيرها نعم الحرير فيه اضعف منه فيها والصحيح ما فواه الايضاح واستحجه شرح
 الفوائد هو ان شيئا من ذلك غير يوجب ابد من خروج الرقبة عن ملكه لقول امير المؤمنين صلوات

فروع الجمع بين الخين الملوكنين

١٢٥

الله عليه من وطى احد الاخين فلا يطا الاخرى حتى يخرج الاولى من ملكه **الثاني** هل يكفي مجرد العقد النافذ عن ملكه بناء على ان الملك ينتقل بنفس العقد ولكن استقلا لا من ان لا كما ذهب اليه
 الشافعي ولا بد من الاستفاد واللزوم بانقضاء الخيار او مشكله ايضا في الفواعل من ان
 النص المتفق عليه في التحريم قد يقتضيه بخروج الاولى من ملكه فهو ما به التحريم وقد حصل لو
 كانت الغاية الخروج المستفاد للزوم فاخير البيان عن مقت الحاجة واخذ ما ليس بمسكن
 السبب من ان المتفق بالخروج قد تمكن من العود اليها ولو يحصل لاطنقه على الفسخ بالحق
 فهي في حكم الملوكة وفيه منع ظاهر لا تنافي الدليل عليه واعتبر في الابيضاح اشراط اللزوم قال
 في شرح الفواعل انه بعد الاخراج اللازم متمكن من العود اليها بالشراء والانه لا يثبت خيره من
 العقود النافذة فلا اثر له لا من هنا ولا من ارب عد اشراط اللزوم فالت بين القويين فرقان
 مؤثر عند استفاد الخروج عن ملكه قبل اللزوم ولكن ما استقر به هو الصحيح ووفقا على مقت
النص الثالث قال في التذكرة لو تابع بشرط الخيار فكل موضع يجوز للبايع الوطى لا غلظة
 التاب وحيث لا يجوز فحيث لا تشافيه هذا كلامه وظاهر النص يعطى استواء الحكم في امساك
 الخيار وغيره من الحق الاخراج عن الملك **الرابع** الوطى في الفيل والدر سواء في غير التاب
 الحق الذي هو التنازع والفرش بكل منهما اما معقد فاما الوفاع كاللبن القليل والنظر
 بشهوة وكذلك على الاشبه وان كان للرد فيه مجال الخاص لو اخرج احدهما عن ملكه
 بعد من المتقاة فله ثم فسخ البيع مثلا او ردت بعدي واقالة فلا بد من الاستبراء للملك
 الحادث وكذا الوطى في جها او هجرين المكاسب فاسرها ثم ان كان قد وطى الاخرى لم يخل
 الرد وده حتى يخرج الموطونة من ملكه **السلم** لو كان الوطى يشترط فيه كالوطى مع العلم في
 اتمار بخبره الثانية لعدم التصديق بل يحمل العقد لانها كانت حقة في حكم الاجبة ولو
 كانت الموطونة منهما محرمة بسبب خرمها لو كانت وثنية او من رجة او اخيه من الرضا عنه ولو
 يشبهه قال في التذكرة يجوز وطى الاخرى لان الاولى محرمة وفيه تاثير **السادس** لو ملك امرأته
 وطى احدتها ما حرم الاخرى على التاب فان طى المحرمة عاتبا استوجب الحد ولم يثر تحريم
 الاولى لان الزنا الطاري لا يفسر المحرمة وان كان جاهلا بالاصل او بالحكم قبل عهده الاولى

رَضَا مَحْضُ مَا دَفَعَهُ

١٢٤

مؤيدك وحكاه في التذكرة عن الشافعية ولا يقول عليه **مسئله** اذا وطئ امه بالملك
قال الشيخ في الخلاف والمبطل يرد له ان يترجى باخنها فخرم عليه الموطنة مادامت الشاة
من وجهه وهو ثمار الخنزير والتذكرة وفواءه الا بوضاح واستنصحه شرح الفواعل هو الاصح
لان النكاح اقوى من الوطئ بملك اليقين فاذا اجتمعوا وجب ^{تقدم} الاقوى الاسفراش بالنكاح
اقوى لانه يتعلق به الظهار والطلاق والابلاء واللعان الميراث وسائر الاحكام واذا كان فرش
النكاح اقوى لم يندفع بالاضعف ولم ينفى الفواعل بجواز الاحتمال المنع لان الامه نظير
للوطئ فرشا للحر والولد به واذا كانت مفرشه فلا يجوز ان يرد نكاح الاخت على فرشا كما
لا يرد نكاح المرءة على نكاح اخنها واجواب انه قياس باطل مع قيام القارن لان الفرش بالنكاح
اقوى من فرش الوطئ بملك اليقين **مسئله** لا خلاف ان يخرجها اذا حال بنت الاخ على
وكذلك بنت الاخت على المحالة بعد النكاح بعم العمومة والمحالة من النسب من الرضاخ فلا
يجوز جمعهما في العقد الا بالاذن سواء في ذلك كونها حرة او امينة او على التفرق او اما
جمعهما في الوطئ بملك اليقين ففي الفواعل فيه اشكال لا ونصوه هناك صواب كون العمه
بنت اخنها او المحالة وبنت اخنها مملوكة للوطئ كون العمه او المحالة مملوكة وبنت الاخ
او الاخت مفعولا عليها له وعكس ذلك فاذا وطئ العمه مثلا بالملك قال اشكال في يخرجها
بنت الاخ عليه بالملك ينشئ من تناول قوله عليه السلام لا تنكح المرءة على عمتها وغيره من
النصوص اياه بناء على ان النكاح حقيقة في الوطئ من شروع استعماله شرعا في العقد لا بد من
ارادته للمنع عنه واللفظ لا يستعمل في معنيته القوي والشرعي معا وبعض الاجاب مصرح بالبرز
وايضاً سلطنة النكاح بالنسبة الى الامه لولاها ولا عيبا لاذنهما معه فكيف تضع سلطنتها
عليه بحيث يتوقف نكاحها المملوكة على اذنها به والاقوى الاول حافا للابضاح لقول
الصاق عليه السلام في صحيحه ابي صباح الكا في عنه لا يحل للرجل ان يجمع بين المرءة وعمتها
ولا بين المرءة وخالتها ولو وطئ العمه مثلا بالملك قال اشكال في جواز العقد على بنت الاخ
كما في العقد على اخن الموطنة بالملك فان عقد عليها قالوجه توقف حل ووطئ العمه المملوكة
رضاها بنكاح بنت اخنها المفعول عليها ولا استبعاد بعد طهره لاله الضرر فضاء البذل

في بيان اليمين واليمين على الحق والخلف

١٢٧

وان عقد على العدة مثلاً ثم اراد وطى بنت الاخ بالملك فوجه الاشكال في توفيق الحل على الاذن
 ما فيه كراهة ولا التوفيق قوي بالفوق هنا وفي لان السر في ذلك تكريم العدة او الخالة فاذا كان
 حرة دونها كانت ونها كانت احق بمراعاة التكريم **الحاق** اذا عقد على بنت الاخ او بنت
 الاخ وعنده العدة او الخالة فان وقع العقد باذن العدة والخالة فلا بحث في الصحة ^{عندها}
 الا الصدد فان ظاهره في الفسخ القول بالتكريم مطلقاً كما ذهب اليه العامة ولا يجوز
 انقباضه عند ادخال العدة او الخالة على بنت الاخ او بنت الاخ وان كان من غير سبب الا
 منها فلا يصح فيه افعال الاول بطلان العقد الداخلة من باس فيقع فاسداً ولا يجدي ضار
 المدخول عليها اجبراً فاذا رضى **ايحج** الى سببها العقد ينزل بذلك عقد المدخول
 عليها فيكون لها الجارية فيقع عقد نفسها واعتزال الزوج من غير طلاق وهو مذهب ^{ابن} ادر
 ومن افقه الثاني بطلان عقد الداخلة وبقاء عقد المدخول عليها على ما كان من غير خيال
 الفسخ والاعتزال ذهب اليه المحقق نجم الدين في كتابه وهو الصحيح عند في المذهب الثالث
 ينزل عقد الداخلة خاصة فيقع موقوف الصحة على رضا المدخول عليها فهنا رضى
 واستقر ما عقدتها فثبت لزوم على حاله قال به العلامة وجميع من المتأخرين وربما
 حكى عن المحقق ايضا الرابع ينزل العقد بين جميعا المدخول عليها مخيرة ان شئت فنقض عقد
 الداخلة وان شئت امضه وان شئت فنقض عقد نفسها واذا رضى استمر العقد
 واستقر على اللزوم وهو قول الشيخين سلا بن عبد العزيز الخامس ينزل العقد بين ^{عده}
 خيان المدلول عليها فيقع عقد الداخلة بل هي مخيرة بين الرضا بذلك وبين فنقض عقد نفسها
 والاعتزال عن الزوج لا بطلاق اخذان عماد الدين بن حنيفة والقاضي ابن البراء ^{عليه}
 ايجاب ادر يس على بطلان عقد الداخلة بان العقد على بنت اخ الزوج او بنت اخها
 منتهى عنه والنتي بدل على الفضا اما انه منتهى عنه والنتي بدل على الفضا اما انه منتهى عنه
 فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها **ايصح**
 الكافي عن الصادق عليه السلام قال لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
 وخالتها وصححه ابي عبيدة الحذاء قال سمعت الصادق عليه السلام يقول لا تنكح المرأة ^{عليه}

عصية اخنوخ امان

١٢٨

عصيتها ولا على خالتها ولا على اخيها من الرضا وهذا انما هو مع عدم الاذن وكون الطائر
 بكاحها هي بنت الاخ او بنت الاخت اما مع الاذن او كون الطائر نكاح العمة او الخالة فاما
 يقولون بالعقد وتدل على ذلك صحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا يخرج ابنة الاخ
 على خالتها الا باذنها وتزوج الخالة على ابنته الاخت بغير اذنها والاجماع على مساواة
 العمة والخالة في ذلك واما ان انتهى بدل على الفساق فقد ثبت في الاصول واما ان ينزل
 عقدا المدخل عليها فلم يعرض للاجتماع عليه واعترض عليه في المختلف بان النهي لا يدل
 على الفساق في العاملات انما ذلك في العبادات وبانه لو وقع العقد الطاري فاسدا لم يكن
 للتحريم في منع عقده بنفسها وجه لان المدعى للفسق الجمع ومع وقوع العقد فاسدا لا يجمع في
 في شرح القواعد ولما نزل ان يقول ان النهي في العاملات وان لم يدل على الفساق بنفسه
 لكنه اذا دل على حد صلاحته المعقود عليها للنكاح فهو دال على الفساق من هذه
 الجهة كما في نكاح الاخت والعمة والخالة وكما في انتهى من بيع الغريم في البيع انتهى في محمد
 النزاع من هذا القبيل انتهى يقول الفرق بين العبادات والعاملات في دلالة النهي على
 الفساق كلاما مظهر في دار على الامس ما روت به على الافواه ولا عرف له في معرض التحقيق
 اصلا وقد بحثنا في القول وبحثنا ما نحن فيه في السبع الشداد وارضا ان يطلق النهي
 عن عمل ما عبادة كان او معاملة ان كان متعلقا بنفس العمل او جزءا من اجزاء ذاتية
 او شرط ما من شرط وجوه كما انتهى عن التسليم في الخبر عن الصلوة في مكان معصوم
 والنهي من بيع العين بالترديد من حبسها او بيعها اخرى معصومة فهو معلوم الفساق ومن
 هذا السبيل النهي عن نكاح الحرثات وان كان قد تعلق بوصف ما من الارصاف للاذن
 او امرها من الامور الفارقة خارج عن فواصل الذات وعما يتعلق به فوام الذات والو
 من اجزاء الذات وشرط الحصول فليس يلزم من ذلك فساق العمل بل انما يلزم من ذلك
 الاثم على الابتنان بالانتهى عنه كالحرم الطهارة من الابنة المعصومة او غيرها وكذلك اولئك
 التقديس كما انتهى عن البيع في النداء وايضا لو وشى بالتسليم فالتسليم من ضرر والعبادة
 على ما قد اسلفنا ذكره فالنهي هناك دال على الفساق اتفاقا وبمثل العلامة ومن عصى به

في بيع
 العبد
 في الفساق
 في البيع
 في الفساق
 في البيع

حكم عقد النكاح والزوج العبد المملوك

١٣٩

فلزوم عقد المدخل عليها باصالة البقاء وبان المنق عنه هو الطاري فخص بمقتضى
 انتهى فان قصد فلا بحث وان كان موقوفاً مخرج الاول بسؤله وانه فلا يلزم بخلافه
 وفيه نزل العبد الطاري عد ووقعه فاسداً بغيره وله جل سلطانه او فوايا لغو
 فالشائع فيه اذا بعثه رضا من بعثه رضا اندرج في هذا العفو فوجب الحكم بصحة
 قبل الرضا على ان يكون فاسداً والا لم ينقلب صحيحاً فيكون نزل لا موقوفاً لزمه على الرضا
 بانه عند صدق ركن رضا من بعثه رضا فكان موقوفاً على رضا كما الصادق من
 الفصول ولا دلالة للاختلاف السابقة على انه من دون سبب الرضا يكون فاسداً بل مقادراً
 النسخ من العقد بدون الاذن ذلك مع عدم النص صريحاً بالبطلان اعم من كون الاذن سابقاً أو لاحقاً
 قلت في محمد بن احمد بن محمد في التبع عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل
 امرأة تزوجت على عتقها قال لا بأس قال تزوج العتق والحالة على ابنة الاخ وبنته
 ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العتق والحالة الا برضاها منها فمن فعل فنكاحه باطل فهذا
 صريح في النص صريحاً بالبطلان ما في شرح الشرايع من صحة الاستدلال في طريقه بنان بن محمد
 حاله مجهول غير خفي السقوط عند التمهيد بنان بن محمد اخو احمد بن محمد بن عيسى وجلالتهما
 في شدة الظهور واستصحاب الاسانيد التي في طريقها بنان من الذباغات المسرقة القبول
 وصحة محمد بن مسلم السابقة او ساكنات صفة على اعتبار سبق الاذن في الصحة فاقم معاً
 البناء الاصلان والسابق الى الفهم في مثل ذلك المصاحبة او السببية فيجب اعتبار حصوله
 في وقت عقد التزويج وكذلك موثقة التكون عن الصان عليه السلام ان علياً صلوات الله
 عليه اني برجل تزوج امرأة على خالها فجلد وفرق بينهما وانما يصح ذلك مع عدم الاذن على
 ما عليه السواد الاعظم من الاحكام هو المطلوب اما الاصل والعرف لان العمل بعد
 ورود النص المختص واستدلال السببان على نزل العقد بنان العبد الطاري صحيح في
 العقدان فينزلان فان في المختلف منصرهما وكلاهما لا يصح فيه استبعاد لان عقد
 الداخلي صحيح في نفسه لصدره من اهله في محله جامعاً لشرائط الصحة واذا وقع صحيحاً تاورث
 نسبه ونسبة عقد المدخل عليها الى عقد الزوم فيما كان لها فتح عقد الداخلي كان لها فتح عقد

حقيقة الحق في ما افاد

١٣

وهذا الاشارة في غاية الضعف جدا فقد دريت ان بطلان عقد الدخول مسيئرين
 السبيل وعلى تقدير صحة فشاوى العيبين خبر صحيح كما قاله في الاضحاك لسبق ثبوت الزور
 للعقد السابق واللازم لا يتقدم جازا من غير دليل يقتضيه فان قيل لزومه السابق انما كان في
 ظاهر الحال بحسب علمنا الظاهري لا بحسب نفس الامر على ما في علم الله سبحانه فلم يلزم الاطلاق
 في نفس الامر كما ليس يلزم في عقد الفصول عند عقد الاجازة انقلابه من الصحة الى البطلان في
 نفس الامر وبحسب علم الله العزيز العليم عز سلطانة فلت المنة في عقد الفصول مطلقا بطلانه
 نفسه رأسا وحده وقوعه في اصله من بدوال امر على ما قد يقيناه في مظان فاطنات بما نحن في
 بيانه وهو احد من عقد الفصول البطلان اذ ليس للدخول عليها سلطان على الامر في عقد الدخول
 ولا من اركان العقد بل اتماما رضاها شرط محض بخلاف لزومه مثلاً في عقد الفصول فانها
 ركن العقد وببطلانها امر بقاءه والرضا بوقوعه فاجازتها اقوى في افادة الصحة من اجازة
 المدخول عليها من هذا الوجه فليست مثل **في تأييد هذا ما بينها من الاول** قال القاضي ابن
 البرج وان لم يضر العلم والحالة بذلك ولم يفسخ الزوج العقد كان لها اعتزاله وهذا القول
 بظاهره عطل ان النعمة والحالة ليس لها فسخ عند الدخول بل للزوج سلطنة الفسخ ولو يفسخ
 الفسخ للزوج لا بطلان مع تدون ضعيف لانه على تقدير عقد البطلان يكون بالنسبة الى
 الزوج لازماً فلا يكون له فسخه وان كان من لزوم بالنسبة الى اذن المدخول عليها **الثاني** لو قلنا
 للمدخول عليها ان يفسخ نكاحها لرجب لا رغب حتى يخرج الفاسخة من عدتها للبينة كما في
 سائر الفسوخ وقد نص على ذلك ابن اديس فلا تقف لها عليه وحل له وطى الدخول وكذلك
 العقد على اخذ الفاسخة وعلى خامسة من حين الفسخ وابن حزم والقاضي فالوجوب لا يقتضي
 الى انقضاء العدة فيجزم عليه في العدة وطوبى الاخ والاخت والعقد على اخذها
 وعلى خامسة ويلزمه وجوب الانقضاء عليها من العدة **الثالث** ذكرت العامة ان
 الضابط هناك تحريم الجمع بين كل امرين بينهما قرابة او رضاع لو كانت احدهما ذكراً
 لمحم عليه نكاح الاخرى فيدخل فيه الجمع بين الاخنتين وبنات البنات وامهاتهن وبناتهن
 وانسفلت وكذلك الجمع بين المرنى وعمها او عمة احدى براتها وكذلك بين المرنى وحالتها او

هذا هو الحق في ما افاد
 في عقد الفصول البطلان اذ ليس
 للدخول عليها سلطان على الامر في عقد الدخول
 ولا من اركان العقد بل اتماما رضاها شرط محض
 بخلاف لزومه مثلاً في عقد الفصول فانها
 ركن العقد وببطلانها امر بقاءه والرضا بوقوعه
 فاجازتها اقوى في افادة الصحة من اجازة
 المدخول عليها من هذا الوجه فليست مثل في تأييد
 هذا ما بينها من الاول قال القاضي ابن البرج
 وان لم يضر العلم والحالة بذلك ولم يفسخ الزوج
 العقد كان لها اعتزاله وهذا القول بظاهره
 عطل ان النعمة والحالة ليس لها فسخ عند
 الدخول بل للزوج سلطنة الفسخ ولو يفسخ
 الفسخ للزوج لا بطلان مع تدون ضعيف لانه
 على تقدير عقد البطلان يكون بالنسبة الى الزوج
 لازماً فلا يكون له فسخه وان كان من لزوم
 بالنسبة الى اذن المدخول عليها الثاني لو قلنا
 للمدخول عليها ان يفسخ نكاحها لرجب لا رغب
 حتى يخرج الفاسخة من عدتها للبينة كما في
 سائر الفسوخ وقد نص على ذلك ابن اديس
 فلا تقف لها عليه وحل له وطى الدخول وكذلك
 العقد على اخذ الفاسخة وعلى خامسة من حين
 الفسخ وابن حزم والقاضي فالوجوب لا يقتضي
 الى انقضاء العدة فيجزم عليه في العدة وطوبى
 الاخ والاخت والعقد على اخذها وعلى خامسة
 ويلزمه وجوب الانقضاء عليها من العدة الثالث
 ذكرت العامة ان الضابط هناك تحريم الجمع
 بين كل امرين بينهما قرابة او رضاع لو كانت
 احدهما ذكراً لمحم عليه نكاح الاخرى فيدخل
 فيه الجمع بين الاخنتين وبنات البنات وامهاتهن
 وبناتهن وانسفلت وكذلك الجمع بين المرنى
 وعمها او عمة احدى براتها وكذلك بين المرنى
 وحالتها او

في حق مخرج النكاح

احدا بوجهها وعلى قول الصدوق يعم هذا الضابط على عمومته وعلى القول للذكر
 فيما عدا الجمع بين العمته وبنت الاخ والحالة وبنت الاخ مع الاذن للروايات الرابع
 لو كانت الداخلة العمته او الحالة نسبا او رضاعا والمدخول عليها بنت الاخ او بنت
 الاخنت مع عدم علم العمته والحالة بذلك فكذلك الاقوى بل لا صح عندى بطلان
 عقد اللائحة من راس لصراحة نصوص الاحاديث ولا سيما صحيحه ابى الصباح النكاح
 ومستغرب العلامة في الفوائد وفيه العقد من غير لاجب قال وله ادخال العمته
 والحالة على بنت الاخ وبنت الاخ وان كرهنا والافرب ان للعمته والحالة فتح
 عقدهما لوجهها لا المدخول عليها قال حدى المحقق الحريرى على الله تعالى مقامه في
 الشرح اخذنا كلام فخر المدين في الانصاف وحقيقته انه اذا تزوج عمة زوجته
 او حالها مع علم العمته والحالة صح النكاح ولم يثبت الى رضا بنت الاخ وبنت الاخ
 ولو جهلنا فالافرب عند المصنف انهما فتح عقدهما اذا علمنا وليس لهما فتح عقد
 المدخول عليها هذا هو الظاهر ويمكن ان يكون المراد لا المدخول عليها فان لم يكن
 فتح عقدهما بديل على الحكم الاول فادواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال لا تزوج ابنة الاخ على حالها الا باذنها وتزوج الحالة على ابنة الاخ
 بغير اذنها ولو يفرق بين العمته والحالة احد فالنكاح احداث وردى محمد بن مسلم
 التباين عليه السلام قال لا تزوج الحالة والعمته على ابنة الاخ وابنة الاخنت بغير
 اذنها واما الحكم الثاني فوجه القرب فيه ان الجمع بدون الاذن ممنوع منه ولا
 سبيل الى افشاء عقد المدخول عليها لما سبق لزومه ولا الى بطلان عقد اللائحة
 لان الجمع ان كان ممنوعا منه الا ان المنع ينشئ بالرضا فحينئذ يكون موقفا على هذا
 والحالة فان رضيا لمزوا الا كان لهما الفسخ ويثبت ان الحجة في ذلك لهما لان
 لمزونهما فاذا رضيا استنفى السبب بحمل بطلان العقد الطارى من راس
 لثبوت الهبة عنه والتميز في غير العبادات انما لا يبدل على الفسخ اذا لم يكن راجعا
 الى شيء من اركان العقد فاما اذا رجع الى بعض الاركان كبيع المجهول والعقد على بعض

عن محقق ما زاد فدا

١٣٢

فان العقد يقع باطلا فطعا والخبر في هذه المسئلة ان رضا العمة والخالة ان
 كان شرط الصحة العقد كان العقد المشرط بالرضا اذ اوقع بدونه باطلا وان
 كان من جملة السبب بحكمه بالطلاق لكن يقع العقد منزلا ولا يلزم من الاشارة الى
 قوله زوج مبيله ثم قال وهذا احتمال ثالث وهو نزول العقد من معالان كلا من
 العبدان بالنظر الى ذاته صحيح وصحة شاة صحة الآخر ولا اولوية عند افان ضعفه
 ظاهران الاولوية للعقد السابق محققه ولم يتعرض الشارح الفاضل لهذا هنا و
 الاحتمال هنا وسباني مثله فلا في نظير هذه المسئلة **الخامس** قال في القواعد
 حرمت بنت اخت الزوجه معها وبنت اجنها وان تزنا على اشكال يحرم جمعهم وان لم
 يجر الزوجه فان اجازت صح فقال الشارح المحقق ان التحريم كما يفعلون ببنت الاخ والا
 للصلب كما يفعلون بغيرهما على اشكال وهو المراد بقوله وان تزنا ومنشأ الاشكال من
 ان المفهوم من تحريم ادخال بنت اخت الزوجه وبنت اجنها عليها انها هو احترام العمة
 وهذه الوضعية انتهى التحريم ففيها ما اولى لان بعد الدرجة يقتضي زيادة الاحترام
 ومن حيث ان النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدر ذلك الا على بنت
 الصلب لان بنت البنت لا يصدر عنها البنت الا مجازا والاول ارجح نظرا الى
 استفادة ذلك بالفتوى بالحق وان الاحتياط في الفروج هو المطلوب انتهى
 كلامه والفتوى عند علي بن حجر والاصح بطلان العقد راسا لاؤتمقه على الاجازة كما قد
 ثبت ان النصوص عليه والمصريح به عند الاحتياط هو ان للعمة والخالة حقوقا من
 كما في انهما بمنزلة امها كان الحكم كما ذكر في الرسالة الجامعة والمقدمة ومن حيث ان
 النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدر ذلك الا على بنت الصلب لان
 بنت البنت لا يصدر عنها البنت الا مجازا والاول ارجح نظرا الى استفادة ذلك بالحق
 ولان الاحتياط في الفروج هو المطلوب انتهى كلامه والفتوى عند علي بن حجر والاصح
 او يختمناه والحكم في نظيرة هذه المسئلة اعني ادخال العمة والخالة على بنت بنت الاخ
 وبنت بنت الاخ ايضا على هذا السبيل وبنت بنت الاخ ايضا على هذا السبيل

صديقي ونحن نقول بل الوجه الحمل على الكراهية مطلقا وعلى الكراهية الشديدة اذا ما
 لها قبلت ورب جماعها بين الاخبار وانما صيدنا عن الحمل على التحريم ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت للرضا عليه السلام ينزج الرجل المرأة التي قبلت
 قال سبحان الله ما حرم عليه من ذلك ضابطا فان في الخبر الرخصة كل امرأة حية
 والدن بالنكاح الصحيح كان او منعه او ملك يمين يشبهه كنكاح الشبهة وسواء كانت لولا
 عن يماما وسقط فلا اعتبارا بلبين البهية ولا لبين الرجل ولا لبين المينة ولا من رانها من غير
 ولادة ولا من لبنها من نانا وبعد بلين المنكوحه بالشبهة على الاقوى والنوى عنك على
 فواه ضابطا في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن جميل
 صالح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما احب للرجل المسلم ان ينزج
 ضرة كانت لامه مع غير ابيه فمقتضا شدة الكراهية وسواء في ذلك امه وابوه من
 القرابة ومن الرضا ضابطا لا بشرط اذن الزوج ولا اذن المولى في الرضا عا قما
 التزوج فلا نه لبس بملك التزوجة ولا لبنها وان كان اللبن منسوب اليه وغاية ما هناك
 يسلموا الارضاع ان كان جراما يقطع بعض حقوق التزويج من الانشاع بها ولا يلزم من
 ذلك نفى مرتبة نشر الخبر على هذا الارضاع واما المولى فلان كونه مالكا لامة انما يسلم
 كون ضررها في لبنها غير مانع الا بانه ولا مدافعة بين عدا جواز مباشر الارضاع و
 نشر الحرمة عليه ضابطا الاصح من سبيل لالة الرقابة على ما قد استبان في لفظ
 القول ان الرضا عا من لبن الزنا انما يثبت عليه الكراهية الشديدة دون التحريم خلافا
 لابن الجبند في كتابه الاحمدى للشيخ في موضع من المبسوط فحكم الزاني بالنسبة الى بنته الزنا
 والزانية بالنسبة الى ابنها الرضا عا وحليته ولد الزنا من الرضا عا بالنسبة الى الزاني
 الذي هو ابو الرضا عا من لبن الزنا وزوج بنت الزنا من الرضا عا بالنسبة الى امها الزنا
 الزانية وسائر ما اشبهها كلها الكراهية لا التحريم واما من تلقاء الضاربة فالتحريم المتعلق
 بالنسبة يثبت من جهة الزنا اذا تولد منه ولد فخبر على الزاني المخلوقة من مائه كما جهر على
 الزانية المتولدة منها بالزنا اجماعا من اصحابنا لان ذلك بعد لدا في اللغة وبحسب لغز

في الرضا عا من لبن الزنا

في اللوغ والارث لوطا

١٣٥

وان اتفق عنه بثوث بعض الاحكام شرعا كاستحقاق الارث مثلا لفقد بعض الشرايط او حصول
 شي من الموانع كالارث للكافر من ابيه المسلم ولا للقاتل من ابيه القاتل وتغيبيل ابن ادرس
 النعم بكون المولود من الزنا كافرا فلا يحمل على المسلم مع عدم ثبوته غير مستقيم تخلفه عن الحكم فيما
 كان الزنا كافرا فاما ما بان في الاحكام كحل نظر الزنا الى ابنته والزنا الى ابنتها ولا منعان لغيره
 لو ملك اباه او ابنته من الزنا وما جرى مجراه ورده شفاده وولد الزنا على ابيه حيث تغيب شفاده
 على من عداه وسقوط القودان ما قل الزنا ولد من الزنا ومخرجه جليله وولد الزنا على
 الزنا وزوج بنت الزنا على امها الزنا الى غير ذلك من نواحي الدب فلهذا استشكله العلماء
 والاصح وقفا لحديثي الخبر اعلى الله تعالى قدره في شرح الفواعل عدم الخلاف في ثبوت هذه الاحكام
 الا على سبيل الكراهة اخذنا بما مع الاحتياط ومساكنا بحكم الاصل حتى يثبت النافل ويجزئ النكاح
 ليس بما في ذلك فان عمل الفروج حكمه في ثبوتها امر على ثبوت النكاح لا يكون في استحقاق
 الفرج عند القطع بالجهة المحرمة لانه امر مبني على شدة الاحتياط وكالاستحباب ضابطه
 الرضا مع مؤثر في الطباع وتنبعث عنه جيلة الملكات وغيرها الاخلاق فلهذا قال النبي
 الله عليه وآله وسلم اناسيت لدارم وبروي انا افصح العرب بيدي من قرينش ونشأت في
 بني سعد وارفضت في بني هرة وفي مؤثقة غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله الصادق عليه
 السلام قال امير المؤمنين صلوات الله عليه انظروا من ترضع اولادكم فان الولد يشب عليه وفي
 الصحيح عن عرو بن مسلم عن سعد بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه
 السلام يقول لا ترضعوا الحفأ فان اللبن يغلب لطباع وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 سلم لا ترضعوا الحفأ فان الولد يشب عليه وفي صحفة حنة فحمد بن قيس الجلي الكوفي
 فيما رواه غاصم بن حميد عنه عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال لا ترضعوا الحفأ فان
 اللبن يهك وان الغلام ينزع الى اللبن يعني الى الطرفة الرجونة والحق وفي الصحيح عن فضيل
 زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالرضاع من الطوث فان اللبن يهك وفي
 معناها اخبارا اخرى سواها فلذلك حكى اصحاب بكر هذه استرضاع الكافرة وانها اشد
 كراهة استرضاع الحفأ فان اضطرر الى ذلك استرضع اليهودية او النصرانية ومنعها من

في الزنا ما كان
 من الزنا ما كان

رضاعه مخفوفه

١٣٤

الحجر واكل لحم الخنزير ولو استاجرها للمطامير شرط عليهاجنب لك وينبغي ان يرضعها
 في منزله ويساجرها على هذا الشرط ولا يسلم الولد اليها لئلا يحمله الى منزلها لكونها غرضاً مونة
 على الوفاء بالشرط وردت الرأية بذلك كله عن الصادق عليه السلام ومطامير الجوسية
 استكرهية واشد منها فقطاعاً امرأة ولدت من الزنا وابنتها المولودة من ماء الفجور ففي
 الصحيح عن العريكين بن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سئلت عن امرأة
 ولدت من الزنا هل يرضع لبنها قال لا يرضع ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا
 وفي الموثق عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ولدت من الزنا اتخذها طراً فقال لا يرضعها ولا ابنتها ثم انه قد ورد في الصحيح
 عن حمزة بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والجوسية احب
 الى من ولد الزنا وكان لا يرى باساً بولد الزنا اذا جعل مولى الجارية الذي فخر بالرضع في حمل
 وفي الصحيح يعلو الاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام عن هشام بن سالم وجعل بن راج وسعد بن ابي خلف
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون لها الخادمة فتجرب بها حتى ينجبها قال امرها
 فالحمل لها بطيب اللبن ومن طهر بن سهل بن باذان عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان
 عن اسحق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن غلام ولد ثوب على جارية في فاجلها
 فولدت واجتبا الى لبنها فان لها ما صنعت ابطلب لبنها قال نعم فهذا الاختبار على منطوقها
 العمل اذ لا معارض لها ولكن لا يبعد حكم اسطابة اللبن بذلك الى غير الزانية المماوكة فلا
 يبطب لبن بنت الزنا المخلوقة من ماء الفجور اذا كانت امها امه فاحل مولاها ما صنعت ^{صحيح} ^{صحيح}
 افضل ما يرضع به المولود لبان امه فان بغتر استحب استرضاع العاقلة المؤمنة العفيفة الوضبة
 الحسنة فقد روي طهر بن هبة في الموثق عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه ما من مؤمن لبن يرضع به الصبي اعظم بركة عليه من لبن امه ورواه الصدوق
 في الفقيه مرسل عن علي عليه السلام وفي الحسن بن محمد بن مزان قال قال ابي جعفر عليه
 السلام استرضع لولدك بلبن الحسان واباك والقباح فان اللبن قد يبعد وفي الصحيح عن فضيل
 عن زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالوضأ من الطهور فان اللبن يبعد وفي الصحيح

فان بعض رباب حرم
 لفظ اللبن لا يطلق الا لبان
 للبهائم من لبنه وبقدره
 وقدره عن ابن بكير
 كتابه علاج لفظه انه
 قال تعالى هو اقرب
 كبر لاهم ولا يقرب
 ولكن ما قد ورد في الحديث
 يرفع ذلك منه

في الواحي الادب والوظائف

١٣٦

صفوان عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ترضع للقبول الجوسية ولا ترضع
 له اليهودية والنصرانية ولا ترضع الخمر من ذلك وفي الصحيح عن ابن مسكان عن الحلبي قال
 سئل عن الرضا عليه السلام هل يرضع ولد له الى طرء يهودية او نصرانية او مجوسية ثم يرضع
 في بيتها او يرضعه في بيته قال يرضعه في بيتك اليهودية والنصرانية وتمنع من شرب الخمر
 وما لا يحل مثل لحم الخنزير ولا يذهب بولدك الى يوثق والنصرانية لا ترضع لولدك فانه لا
 يحل لك والمجوسية لا ترضع لك ولدك الا ان تضطر اليها وروى عبد الله بن يحيى الكاتب
 في الحسن عن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن مظاهرة المجوسية
 قال لا ولكن اهل الكتاب ضابطون روى الصدوق في الفقيه مرسلًا ولعمري الجيب ان
 مرسله ومن اثاره في فروع المسانيد القحاح على ما قد اسلفناه غير مرة واحد فقال في نظر الرضا
 عليه السلام الى امر اسحق بنت سلمان هي رضع احدا بينهما محمد او اسحق فقال يا امر اسحق من
 من ثديي احدا رضعه من كليتهما تكون احدهما طعاما والاخرى مثل باورواه روى الشيخ
 ابو جعفر الكليني في جامعه الكافي مسنداً من طريق سلمة بن الخطاب عن محمد بن موسى عن محمد بن
 القباس بن الوليد عن ابيه عن امه ام اسحق بنت سلمان قالت نظر الى ابو عبد الله عليه السلام
 وانا ارضع احدا بن محمد او اسحق فقال يا امر اسحق لا ترضعه من ثديي احدا رضعه من كليتهما
 يكون احدهما طعاما والاخر شرابا ضابطون روى في الصحيح عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 ابي عبد الله الجعفي الكوفي الثقة العين صاحب كتاب الفضايل المعروف عن مولانا الباقري
 جعفر الاول عليه السلام قال كان لسرجل على عهد علي عليه السلام جاريتان فولدتا جميعا
 لبله واحد احدهما ابنا والاخر ثنية فعمدت صاحبة الابنة فوضعت ابنها في المهمل الكد
 فيه الابن اخذت ام الابنة ابنها ففعلت صاحبة الابنة الابن ابني وقالت صاحبة الابن
 ففعلت ابني الى امه المؤمنين عليه السلام فامر ان يوزن لهما وقال لهما ما كانت اقل لبنا فالان
 هما وكذلك رواه ابو جعفر الصدوق في الفقيه وابو جعفر الكليني في الكافي وفي الطريق
 المجهولة انه كان قد وقع ذلك الامر في زمن ثاني منقص الخلافة فخر في الحكم فرجع الى عسوب
 الموحد بن عليه السلام فمر بذلك ضابطون قال المحقق في المعبر قال بعض فقهاء ثالين البند

الشيخ محمد بن يحيى

في الواحي الادب والوظائف

رضاء محفوظی اماناد

بخلافه يخرج من مثله انه ما روى السكوني في الموثق عن ابي عبد الله عن ابيه ابي جعفر عليه السلام
 عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه قال قال ابن الجارود وبوطنها بغسل منه الثوب
 قبل ان تطعم ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب لا يوليه قبل ان تطعم لان لبن الغلام يخرج من العضد
 والسكران ذكرها العلامة في السنن ثم قال في طرفها ضعف والصحيح عندنا ان اللبن طاهر
 سواء كان لاني ولا ذكر ونحن نقول الضعف ليس بالمعنى المعنوي عليه الاصطلاح بل بمعنى اخر
 متوسع فيه اعم من المعنى المصطلح لما قلناه من ان لبن السكوني وما استقصاه من الحكم لطفا
 هو الاصح والرواية الموثقة محل على التدب كاذب لانه شيخنا الشيخ في الذكرى ضابطا
 من طريق الكافي باسناده الصحيح عن موسى بن عمر عن علي بن الحسين بن الحسن القمي روى
 سبب ان صحته حديثه عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه يشب الصبي كل سنة اربع اصابع باصابع نفسه وعن عيسى بن يدرغ
 الى ابي عبد الله عليه السلام قال يغفر الغلام سبع سنين وهو مرابطا للصوم والسبع يغفر في
 المضاجع لعشر ويجلم لاربع عشرة ومستمى طوله لاثني وعشرين في نفسه وعطلة ثمان وعشرين
 الا الجارب وروى الصدوق في الغيبة مرسلان قال امير المؤمنين عليه السلام
 يرب الصبي سبعا ويؤدب سبعا ويحرم سبعا ومستمى طوله في ثلث وعشرين سنة ومستمى
 في خمس وثلاثين سنة وما كان بعد ذلك فبالجارب ضابطا من السنة ارضاع المولود هو
 كاملين فاذا نقص ثلثه اشهر لم يكن به بأس ان نقص عن ذلك كان جورا على الرضيع غير
 ويجوز الزيادة على الحولين ما لم تكن ازيد من شهرين ولكن لا تسحق المرضعة على الزيادة على الحولين
 اجرة وفي الخبر من طريق محمد بن سنان عن عمار بن مهران عن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال الرضاع واحد وعشرون شهرا فاذا نقص فهو جوارح الصبي في صحته انزلني عن حماد
 عن ابي عبد الله عليه السلام وليس لما ان تاخذ في رضاعه فحولين كاملين فان ارا
 فضلا عن غرض منها قبل ذلك كان حسنا والفضل هو القطا وفي الصحيح عن محمد بن خالد عن
 سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن الصبي هل يرضع اكثر
 من سنتين قال نعم فان زاد على سنتين هل على اربعة اشهر من ذلك يعني قال ضابطا

في الواجب عند الجارية على الأرض

١٣٩

إذا كانت أم الولد حرة لم يجز على الارضاع في الحولين سواء عليها كانت شريفة أو مشرفة
 موسرة أو معسرة نذيلة أو نبيلة وكانت ممن نرضع ولدها في العادات أولا وكانت
 مرسومة على الدوام أو ممنعابها وكذا لو كانت الزوجة أمة فأم أم الولد فلم يوجب اجبارها
 ارضاع ولدها وإذا تبرعت الأم بالارضاع لم يجب على الزوج الزيادة في نفقتها ولولم يبرع
 طلبت الاجرة وجب على الأب فيها البها من ماله إذا لم يكن للولد مال لو كانت الحرة طفلة
 طلاقا بائنا واعتقه عارفا أو جرة على الارضاع جاز للاب عقد الايجان عليها واعطاؤها
 ابائها ولو كانت في خباله أو مطلقة طلاقا رجعا قال في الخبر فلا شيء قولان أحدهما إن لا
 اجرة لها ولا يصح للاب ان يعقد عليها عقد اجارة للارضاع والثاني جواز ذلك وهو الاثر
 عند قال وكذا لو اسأجرها لخدمته أو خدمة غيره لم يجز لا سغرا وفيها في حقها من الاستئجار
 وإذا اخذت الأم الاجرة ولم يبرع بغيرها في من العقد ففي جواز ان لا يرضعه بنفسها بل
 لترضع له أخرى قولان أحوطهما بل افرجها المنع لاختلاف المراضع في الخواص المنافع وإذا
 تبرعت الاجنبية بارضاعه فرضت الأم بالبرع في حقها وكذا إذا رضعت باقل من الاجرة
 الاجنبية أو مبلها أو الاقل بالبابية الى الاجنبية المبرعة أو الاقل اجرة وفي الكافي و
 التهذيب الاستبصار مسندا وفي الفقيه مسندا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تجز الحرة
 على ارضاع الولد ومجبر أم الولد ومق جد الاب من نرضع الولد باربعة دراهم وقال في
 لا يرضعه الا بئنه دراهم فان له ان يرضعه منها الا ان الاصلح له والارفع ان يرضع مع
 قال الله عز وجل وإن تعا ستم فترضع له أخرى قلت وجه الاصلح له كونه غادة لبنها
 أو من يرضعها لغذبه منها ما قبل الولادة ولينا بعد ها وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض
 اصحابنا عن ابن ابي عمير عن مولا نا الصادق ابي عبد الله عليه السلام قال قال صلى الله عليه وآله
 صلوات الله عليه في رجل ثوبه وترك صبيا فاسترضع له قال اجر رضاع الصبي بمائتين
 درهمه واما مسئلة لو ادعى الاب جود مبرعة وانكرت الأم فقد قال الشيخ في المبسوط
 القول للاب بيمينه لانه في حكم النكر لكونه دافعا عن نفسه وجوب الاجرة والاصل برأيه
 ذمته منها ومرد فيه المحقق استشكله العلامة لكون الأم هي النكر المحض ثابت لها والا

اعتقده كغفارة أو طلبت
 ومعه فقه مائة

رضاعية مخفوقا ماد

١١٤

عند سقوطه الى ارضه وجود التبرعة **مسألة** اوجب ثلثة من الاصحاب منهم العلماء
 في التواعد وشيخنا البارع الشهيد في التبعة على الامارضا عنها ولد لها اللبن بكسر اللام و
 اسكان باء الموحدة على وزن صنع وضلع وقال الجوهري في الصحاح اللبن اهل وزن فعل بكسر
 الفاء وفي العين هو اول اللبن عند الولادة محجين بان المولود لا يعيش من غيره عاليا وان
 حاشي نادرا فلا يشدد عظم ولا نفوس بذينة وعند ثلثة لا فرق في عدم الوجوب بين
 اللبن وغيره وبعض الذاهيين الى الوجوب بذهاب الحديده مقدار ما يحجب عنه بثلثة ايا
 مستند الى افتقار المولود الى ذلك في الفوق على البقاء ثم اختلفوا في استحقاقها
 الاجرة عليه فقيل بالمنع من ذلك وان كان للرضيع او لوالد مال يمكنه جواز اخذ الاجرة على
 ما يجب الاثنان به وقيل بالتوزيع واليه ذهب شيخنا الشهيد نظرا الى ان وجوب فعل الارضاع
 ليس بضرورة كما يجب على مال الطعام بذله في الخصة للضرط اليه وان كان بالاستعانة
 منه بمال اذ كان موسرا فامتنع من اخذ الاجرة عليه وهو نفس العمل ومن عين الطعام او اللبن
 المبذول **مسألة** الحضانة بفح المصلحة قبل المصلحة من الحضانة بالكسر وهو ما دون
 الايطار يضم الحاضن مخضونة الى حضنه ومعناه القيام بربية الولد وما يغفل عنها من
 مصلحته مدد الرضاع وهي حوالان حتى للام اذا كانت مبرعة بالارضاع او راضية بما اياها
 غيرها من الاجرة فهي احرى باحضان الولد في المولدين لا يسوغ لها اخذ اجرة على ذلك ولكن
 بشرط ثمانية الاول ان تكون مسلمة فلا حضانة للكافرة ولو دة على الولد المسلم بياعة
 لاسلام ابيه اذ لا ولاية للكافر على المسلم نافذ قال تعالى سلطانه ولا يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلا ولما ابتدأ على بينهما ما باله منها الثاني ان تكون حرة فلا حضانة
 للمرغبة ولو على التجرد بسبب مقتضى او باقرارها لان ما فاعها سببها وخدمته متروكة
 لا فاعها من غير مفرغ للحضانة ولا فاعها نوع ولاية واحكام لا يشاهد لك واذن السيد
 يحكم في استحباب جواز الحضانة لها وان كان مصلحة الرضيع ربما اوجب على الولي استحقاق الماذ
 له والمدير والكاتب وام الولد والبعضه عفا كالفه طلفا في عقد الاستحسان فان
 كان الولد حرة فحضانه لمن له الحضانة بعد الاما با كان او غيره وان كان رقيقا فالحضانة

والقول شيخنا بعد اذ قد
 انما يكسر الفاء وفتح
 العين بعد اللام وهو
 اول اللبن
 الفتح
 فهم
 غير مستند الى امره وان

في

في اللواحق والاختصاصات

١٤١

السيد وكذلك لو كانت الام حرة وهو ممن كالموسى الطفل واسلت الام او دخلت في
 الدقة ولو كان الولد متصفا بالحريه والرفقه ^{تستف} حضانه للسيد الام او لمن يلي
 حضانه المهرز الا في ربا لثالث ان تكون عاقله فالحجوة لاحضانه لها اذ لا ينافي ^{منها}
 والمغيبيل المجنون في نفسه حاج الى من يحضنه وسواء في ذلك الجنون على الاطلاق ^{على}
 الانقطاع الا اذا كان نادرا الوقوع غير طويل المداهنه في حكمه مرض بطيء او ينزل في الحان
 المرض المزمن المشاغل عن التدبير والحكاه كالتسل والعلاج به وجهان قبل وكذا العسر
 ان تمكنت من الاستنايه الرابع ان تكون فارغه من حقون الزوج فلو تزوجت سقط
 حضنها من الحضانه اجماعا لان النكاح يشتمل على الزوج وبمنها من الحاله ولقول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انت احق ما الزنيكي ^{قول} ابى عبد الله الصادق عليه السلام لم
 احق بالولد ما تزوج ولا اثر لزوج كالا اثر لادن السيد ولا فرق عندنا بين الزوج
 بغيره الزوج كم الطفل وبين غيره كالا جنين ولا باطلاق التصرف خلافا لبعض الشافعيه ^{فان}
 ان تكون ثمة ما ونة فلا حضانه لها مع لانها لا تزمن ان تحون ولا نضر الولد في فطرها
 الطبوله كارض ففر ما الفى فيها من شئ قبله فلا حظ له من الصلاح في حضانتها ابلا
 ينشأ على طريقتها ولان الفاسق لا خلاف له من الولد ولا نصيب له من الاحكام وهذا
 مما اعتبر الشيخ في المبسوط واليه ذهب شيخنا الشهيد في قواعد وهو قول العلامة في
 الخبر وفي القواعد استغرب عندنا شرط العدالة في حضانه الام والولاية للاب ^{قبل}
 باشرام عدم الفسوق مع عدم اشراط العدالة لثبوت الواسطه الحسن ان تكون مقيمه في محلها
 فلو انتقلت منه الى مسافه الفرس سقط حضنها من الحضانه اليه ذهب الشيخ في المبسوط ثم نقل عن
 قولنا ان كان المنقل هو الاب لا ام احق به وان كانت الام منفله فان انتقلت من قرية الى
 بلد فمضى احق وان كان انتقالها من بلد الى قرية فالأقرب لاب احق به فقال وهو فوى الساج
 ان يكون الاب ميمنا قال شيخنا الشهيد في قواعد لو سافر الاب قبل له استحضاب الولد ^{لفظ}
 حضانه الام الثامن ان يكون سبيها لارض السيد على الاقوى قال شيخنا في قواعد لو كان
 بها جذام او برص جفها لعدوامكن كون الاب ولي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن

عبد الحق امداد

١٤٢

الحمد وفرارك من الاسد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد مريض على مقع ومجمل بقاء
 حضانتها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد مريض على مقع ومجمل بقاء
 ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد العطلة والجاهلية وان جاز ان الله تعالى يحل ذلك الموضع
 عند الحاجة ونحن نقول فداوينا حق القول فيه في الشرائع السماوية **مسألة** اذا تزوجت
 الام ببغرا الاب سقطت حضانتها اجماعا فان طلبها رجعة فاسقوط ستم بالاجماع وان
 بانث منه فالأقوى عندنا انه لم يرجع حضانتها استصحابا لبقاء السقوط وهو قول ابن ادریس
 من وافقه من اهل الحق وقد ذهب الشيخ رحمه الله تعالى واباؤه الى الرجوع لنا ان استخفافها
 للحضانة قد عناه النص والاجماع بالتزويج فهي قد خرجت بالتزويج عن الاستحسان والحكم
 بالعود لبس له بد من ذلك ومثبت فلا يجد عن استصحاب السقوط اجماع الشيخ بان المانع
 حضانتها من رجعة استغناؤها عنها بجواز التزويج فاذا زال المانع عاد الحق لبقاء المنقضى سلبا
 عن المعارض وهو ساقط لان علة الاستحسان غير مطلقة بل معناه فاذا جاءت الغاية بطلت
 العلة بالنقض والاجماع فلا بد للرجوع من علة مسانفة ثم على القول بالرجوع اذا تزوجت ثانيا
 وجع السقوط فاذا خرجت من التزوية عاد الرجوع وهكذا ابدا وهذا القول قد التزموا بذلك
مسألة اذا سقطت حضانتها بالتزويج ثم مات الاب هي من رجعة فالذي يقتضيه الادل
 والاصول ان الوصي او من له الولاية احدى منها بالحضانة وان كانت هي احق من الوصي
 الولى ما لم تزوج هو مسلك كلام شيخنا الشهيد فواحد وفي لعمري الدمشقي وصرح
 العلامة في الفهرست الارشاد بانه اذا كانت هي احق من الوصي سواء في ذلك كانت من رجعة
 ام لا وعبارات باقية الاصحاب بحمله على التبيين التقييد بكونها من رجعة كما هو الحق على
 ما تقتضيه الاخبار والادلة فان منطوق النصوص ان ذلك شرط في اصل استخفافها
 الحق الحضانة على الاطلاق وايضا هو مقتضى التعليل بان استغناؤها بحقوق الرجوع يصد
 عن الكفالة وبالجملة قول العلامة غير مستند الى شيء من مدارك الاحكام اصلا وغاية التخل
 ما نحامله بعض شهداء المتأخرين في شرح الشرائع ان ما ورد فيما لو كان الاب فيها بدل على
 اولوية الام وان كانت من رجعة يعني بذلك ما في الصحيح عن ابن محبوب عن داود الرقي قال

في سقطت حضانتها بالتزويج

في سقطت حضانتها بالتزويج

في الوصايا نفصّل الحضانة

١٣٣

مثلك يا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرّة نكحت عبدا فولد لها ولدا ثم انه طلقها فلم يبق
 مع ولدها فزوجت فلان بلغ العبدانها تزوجت وادان باخذ منها ولدها وقال انا احق منهم
 ان تزوجت فقال لغير العبدان باخذ منها ولدها وان تزوجت في نفوسهم احق بولدها منه
 مادام مملوكا فاذا علق فهو احق بهم منها قال وهكذا الرواية صريحة في الاستحقاق ^{الحضانة} الام
 وان كانت مرفوعة مع وجود المانع للاب من الحضانة بالرّقبة والمصنف غيره حملوا مانع
 الكفر عليها لانه اقوى منها ولم يصرحوا بحكم غيرهما من الموانع وظاهر اطلاقهم الاول الخان
 موته بها وبمكسبها منه من ذلك بطريقين اولي لان المانع الرّقبة يقبل الزوال بخلاف مانع الو
 ولذلك اطلقوا الحكم في السابق على اجمال فيه وبقي الكلام في بان الموانع ونحن نقول ليس بشيء
 منه ذلك بوجه اصلا والاولوية منعكة على خلاف طاقته فان مانع الرّقبة يفسد الرّقبة عن كماله
 الطفل بمجدة مولا ولا كذلك موت الاب ذريته بان ذلك ممن يوجب عنه وبفهم مقامه
 الوصي او من له الولاية الشرعية على وجه انهم وايضا المملوك لا يسنح ولا به الحضانة انما خلا
 من مفهوم مقام الاب ايضا لالة الرّقبة على حق الحضانة للام المرفوعة في تلك التصوق
 غير مسلمة بل انما مدلولها انما احق بالوكالة من الاب للمملوك ولعل ذلك من حيث مراعاة
 مصلحة حال الطفل لا من حيث استحقاقها الحق الحضانة لان التزوج قد يبطله ثم ان
 الاولوية انما يركز اليه اذ كان كذلك الحكم فظمها على ما قد فرغ في مفره في علم الاصول
وفصل القول ونحوه انما يجمعها من الحضانة قد يبطل بالتزوج فعود الحق بعد الاب
 بنصّح الا بانها من دليل ليس شرعي فليس فيها فذكرى عليه في شرح اللبّة من نفهم قول
 والام احق من الوصي بقوله وان تزوجت ويقيم قوله ولو تزوجت الامر سقطت حضانتها
 بقوله بالنق والاجماع مع وجوب الام بك ملائمتا باباه ففقه المسئلة ولا يرضاه المحقق بنصّ الكلا
 المصنف البارع المحقق **مسألة** واذ قد استبان ان الوصي او الولى مع العدالة اولى بالحضانة
 من الام مع التزوج فليعلم انه لا فرق في ذلك بين التزوج قبل موت الاب وبعد فلو مات
 الاب ثم تزوجت سقطت حضانتها بمقتضى التصريح والاجماع فيكون من مفهوم مقام الاب
 كالوصي العدل اولى بالثبير والوكالة **نكاح** الا في هل سقوط حضانتها بالتزوج على

الاطلاق كما حلبه كلام المحقق في الشرايع وشيخنا البارع في التبعه او على التقييد بما اذا
 تزوجت بغير الاب كما في عباث العلامة في الخزيرو الفوايد الاخبار والتا صفة هناك ^{مطلقة}
 فيحمل التقييد اعتبارا بالنسبة الى الفرائض ويحمل على الحكم نظر الى اطلاق النصوص ^{الشايع}
 لا فرق في حكم حق الحضانه مدد الرضاع بين الذكر والانثى واما بعد الفضال فلا فرق في
 سبيل الجمع بين الاخبار المطلقة ان الاما ^{احق} بالانثى الى سبع سنين مالم تزوج والاب بالذكر
 الى البلوغ وبالانثى بعد السبع الى بلوغها وهذا ما ذهب اليه الشيخ واكثر الاصحاب بعد
 هناك اقول الخ لا فرق في السبع في الانثى ذهب اليه الشيخ التقييد وتبين سلاطين عبد العزيز
 والى سبع فيها نقله شيخنا الشهيد في قواعد والى سبع في الصبي ولو جاوزها وكان معها
 كان حكمه حكم الطفل في كون الام احب واما البنت فالاولى بها الاما ^{لما} لم تزوج وهو مذاهب
 على بن الحنفية والى البلوغ فيها مالم تزوج وهو قول الصدوق في جزمين بابويه والى سن
 التمييز بينهما وهو سبع او ثمان ثم الاب والى بالذكر والام بالانثى الى البلوغ اختار الشيخ في
 وطوال التمييز بينهما وبعد الام ^{اول} بالانثى الى السبع قال به القاضي ابن البراج في المذهب الثالث
 اذا بلغ الولد ربيعا سقطت عنه الحضانه مطلقا وكان هو بالحجر في الانضمام والى من اختار
 خلافا لبعض العامة ولكن بكرة له ان يفارقه وخصوا بالانثى الى ان تزوج ثم ثبت
 حق الحضانه ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارته والاجتماع بها فان كان ذكر ذهب اليها
 وان كان انثى انفقها زائرا من غير طاله ولا انبساط في بيت الذي طلبها ^{اذا} فقد
 الابوان كانت الحضانه لاب الاب فان فقد فلا فارب مربية ^{مربية} لارث على الاشهر
 لغووا ولو الارحام بعضهم اولى ببعض للاختلاف في ذلك اقول مختلفة ولا يصح الاختلاف
 هناك على معنى الحضانه على الخصوص ابن ادریس يمنع من الحضانه لعن الابوين ^{والجد} خاصة
 بطريق الولاية ^{المعسر} اذا تعدت القرابة ولشأن الدرجة كما اذا اجتمعت القرابة والحالة
 او عثمان او خالان او اخوان متساويان او جد فان اضرع بينهما فمن خرجت له الفرقة كان
 اولى بالحضانه وقبل بتقديم ام الاب على ام الام وتقديم من يرب بالابوين او بالاب على من
 بالام خاصة ولو كان المتساويان بالدرجة مختلفين بالذكر والانثى كعمه او خال

في التلويح الى الانبياء في فرع خالص

١٤٥

وخالفا لظاهر التلويح بينهما والحكم بالفرع وفي تقديم الاتي قول اسطره العلامة
 في الجبر ما أخذ تقديم الاول على الثاني كون المرتبة او في الترتيبية الطفل واخبر بمصالح الصغير
 لاسيما الاتي قال في لرافف فيه على نص من السكينة اذا خرج الاب عن اسخاف الحضانة
 بكنز وفوق اورد في كان كالمسك بكون الحد اولى وكذلك لو كان الاب غائبا اسفل حصة من
 الحضانة الى الحد والتجنون في ثبوت الحضانة عليه في حكم الطفل امره الى الاب ان بلغ
 ذكر كان وانثى والمكبر البالغ العاقلة لا ولاية عليها للاب ان اختلف العلم على
 يجب على من له حق الحضانة القيام بها وجوبا عينيا اولا اسقاط حصة منها في غير علمه على
 على الكفاية وينتقل حق المتع من اهل اسخافها ذهب العلامة الى الاخر
 علامنا بقبضه الاصل فتوقع في القواعد امتناعها وان كان الظاهر من مبادي الاخبار
 الاول لعل بشخص البارع الشهيد فلاحظ مراعاة السيلين في قواعد فقال لو امتنع الام
 من الحضانة صار الاب وفي ولو امتنع معا فلا يظهر اجبار الاب على حمل البس من النص
 المسيئين لدى النقصان الانسان الذي هو نسخة نظام الكل وقد لكت طبعات العوالم
 من سجنين بحسب العالمين منسج بحسب حال الطبيعة وهو مبكك الجسم او بدنه الهبوط
 ومنسج بحسب عالم القدس وهو جوهر العاقل الذي هو نفس الناطقة المحترقة ولهم منسج
 السخنة ولادة في العالمين بحسب لولاد بن رضاع وارضاع على سبيلين مختلفين
 حتى عقل وند بار رضاع العقل في ولادته الخفيفة قوام النظرية والعلة اللتان
 هما العاقلة الخفيفة التي هي سبب الحس والارهاق اليك وبين منسج القويين ونور العلم
 وبهجة الحكمة وكما الرضاع الحبداني كحكمة النسب الجماني ومم حكم الولادة الهولانية
 فكذلك الرضاع الروحاني كحكمة النسب العقلاني بالاضافة الى اصنامة جواهر عالم النسيج
 الحميد من لاضفال بالانوار العقلية القدسية اعني روح ملائكة الله المقربين وروحه
 عباده القديسين ولاستباروح القدس الذي هي لصور باذن ربه الوهاب على ما قل
 جبل سلطانه في تنزيله الكريم وفرانه الحكيم انما انا رسول ربك لاهب لك علاما ركبنا
 وكما قل انصاب المعبر بلوغة في الرضاع الجماني عشر رضعات ثمانية فكذلك الرضاع

في التلويح الى الانبياء في فرع خالص
 في التلويح الى الانبياء في فرع خالص

مضاعية مخفوية مادي

١٤٤

المعلا في عشر في بلوغ نضابه الاول حد الاستتمام تعرف معاودة المراتب العشر في سبط
البذر والعود وما نضفا فطر نظام الوجود والمحيط هو الله سبحانه والله بكل شيء محيط و
كيفية الانشاء الى جنابه والمصير اليه والفتاويه والبقاء به تعالى شأنه وما ظم سلطان
في السجد والمعاد ولا بعد الاثنان من الحكماء ما لم يحصل له ملكة خلع البدن الظلاني و
العروج الى عالم النور والاهل حتى يصير البدن بالنسبة كقبيص يلبس ثوبه ويطعمه اخب
معشرا بآء الخيفة وخزب البقيين جعلنا الله واباكر من خلص اوليائه الذين لا يفر
عليهم ولا هم يفرّون واذ بلغ برق التوفيق نبأ هذا المقام فلتضم
عليه باذن الله سبحانه باورق الكلام وكب يمينه الجانية

باعد

الفاسد احيى المرويين الى رحمة ربهم الحميد

الغنى محمد بن محمد بدعي طاهر

الدام الى الحين

١٥٢٨

فائدة
شريفية مختصرة
السيد لا جلا اعظم
السيد الدائم قد سر في كيفية
نماذج القبول واجابة الدقوات

بسم الله الرحمن الرحيم

نفس ناد وتعلق است ببدن بكى من حيث المادة ود بكرة من حيث الصورة مؤ
سبب قطع تعلق ثانی است نه اول لا ز اینجا است اعتبار ز پارت قبول
واجاب د هوات فامر فيه فانه مع وصو حد لا يتحقق
الختام من الشريعة

رساله فی احکام عیال و اقارب

رساله شریفه حضرت بی **مراد الله الرحمن الرحیم** و چند صدک مجلسی
 مسائل که زن بر شوهر حرام شود اول آنکه هرگاه برادر یا خواهر خود را بشود هدیه داد آنکه
 برادر زاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن خواهر زاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن فرزند
 زاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن فرزند زاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن عم خود را بشود
 هدیه داد آنکه زن خالوی خود را بشود هدیه داد آنکه زن عموزاده خود را یا عمه زاده خود را
 بشود هدیه داد آنکه زن خالوزاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن برادر شوهر یا
 خواهر شوهر خود را بشود هدیه داد آنکه زن فرزند شوهر خود را بشود هدیه داد آنکه زن
 آنکه زن برادر زاده یا خواهر زاده خود را بشود هدیه داد آنکه زن خالوی شوهر یا خاله
 شوهر خود را بشود هدیه داد جواب اول آنکه زن برادر یا خواهر خود را بشود هدیه داد شوهر
 میشود و او خواهر زنند شوهر شود و خواهر زنند شوهر حرام است بر شوهر زیرا که خواهر
 زنند این درخت را است و آنکه برادر زاده زن فرزند شوهر میشود پس زن عمه زنند
 عمه زن بمنزله خواهر است پس آنکه خاله زنند شوهر میشود پس خاله خواهر زنند و جمع
 مؤنث را در خواهر حرام است و خال آنکه هر دو زنند باشند چنانچه آنکه بنده زن فرزند
 میشود پس زن فرزند را حرام میشود و جمع مؤنث را در خواهر حرام است پس آنکه زن برادر
 زاده زنند میشود و برادر زاده بر پدر حرام است پس آنکه زن خواهر زاده زنند میشود
 هفتم آنکه هرگاه زن عموزاده خود را بشود هدیه داد عموزاده زنند میشود و عموزاده زنند بمنزله
 برادر زاده است و هرگاه زن عموزاده را بشود هدیه داد خالوزاده زنند میشود و عموزاده زنند بمنزله
 زاده است و برادر زاده بر شوهر حرام است بدین ضابطه آنکه زن هفتم آنکه زن عمه زاده زنند
 و عمه زاده بمنزله خواهر زاده است پس آنکه زن ماد را یا مادر خواهر میشود پس آنکه مادر فرزند زاده
 میشود و مادر فرزند زاده یا دختر یا بر شوهر است یا آنکه هرگاه زن برادر زاده شوهر را بشود
 زن مادر زاده شوهر است مادام که برادر زن است زن برادر حرام است و اگر خواهر زاده او
 او را بشود هدیه داد مادر خواهر زاده میشود و آنکه زن مادر خالو یا مادر خواهر شوهر
 و مادر خالو یا مادر خاله بمنزله حرام است نیز لایق

هذه
 رسالة
 تصنيف علم الامم خلا
 اما علم الاسلافك الفقهاء المجتهدين
 ثاني المحققين الشيخ علي الحق
 الكركي قدس سره
 الترتيب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كما هو اهله والصلوة على محمد وآله اعلم وفلك الله انه قد اشهر على المنه
 الطلبة في هذا العصر مخبرهم المنة على نعلها باوضاع بعض من سنده ولا تعرف لهم في ذلك
 اصلا يرجون اليه من كتاب سنة و اجماع وقول لاحد من المعبرين او عيان بسند بها
 لشعربذالك او دليل مستنبط في الجملة يقول على مثله بين انفسها قائما الذي شاهدناهم
 من الطلبة وجدناهم يزعمون انه من فتاوى شيخنا الشهيد قدس الله روحه ونحن لاجل شيا
 هذا الفتوى لا اصول المذهب سنبعدنا كونها مقالة لثلاث شيخنا على غرارة علمه ونقوب
 فيه لا سيما ولم نجد طولا المدعيين لذلك اسنادا يتصل بشيخنا في هذه الفتوى يثبت به
 ولا مرجحا بذكر النبي ولما نانا بين هذه النسبة عنه رحمه الله استعانة على القول بفساد
 الفتوى فان الادلة على ما هو الحق البين واخبارنا بالنبيين بحمد الله كثيرة لا نستوضحها
 من فلة الرقوع نعم اخلفنا صاحبنا في ثلث مسائل قد يورث منها الفاضل عن وجه الانشأ
 ان يكون لبيان من هذه المسائل او شاهد عليها وسببها المسائل التي نحن بصدد
 بما لم يتعرض له الاصحاب الثالث الذي ذكرنا ان للاصحاب فيها اختلافا معطين البحث حقه في
 المقامين سالكن محجة الانصاف في المصدين غير تاركين لاحد من ذلك تعذرا ما دام على
 جادة العدل مطلبها بحله التحقيق وهذا وان الشروع في المقصود بعون الله تعالى الحق

في المسائل المتضمنة فيها الاختلاف

المسائل المتضمنة في هذا الباب كثيرة لا تكاد تنحصر والذي سخر لنا ذكره الان خلاصا عن المسائل
 الثلثة المشار اليها صور (أ) ان رضع المرأة بلبن فحلها الذي يحق في نكاحه حين الارضا
 اخاها او اخوها لابيها والا حدما (ب) ان رضع ولدا غيرها (ج) ان رضع ولدا غيرها
 (د) ان رضع ولدا ولداها ابنا او بنتا ومثله ما لو ارضعت احدى زوجتيه ولدا لغيرها
 (هـ) ان رضع عنها او عنها (و) ان رضع خالتها او خالتها (ز) ان رضع ولدا عنها
 او ولد عنها (ح) ان رضع ولدا خالتها او ولد خالتها (ط) ان رضع خال الزوج او
 اخاه (ي) ان رضع ولدا الزوج (بأ) ان رضع ولدا خال الزوج او ولد اخاه (بب)
 ان رضع عم الزوج او حمته (بج) ان رضع خال الزوج او خالته فهذه ثلث عشر صور
 يبين بها حكم ما لم يذكره اما المسائل الثلث التي اختلف فيها الاصحاب في الاول جدران
 بالنسبة الى صاحب اللبن هل يخل الى امه او لا فان للاصحاب في ريب منه ام المرضعة وجدرانها
 بالنسبة الى اب المرضع الثاني اخوات المرضع نسباً ورضاعاً بشرط اتحاد الفحل هل يخل
 له ام لا فان ايضا الثالث اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً وكذا اولاد المرضعة
 ولادة وكذا رضاء عام مع اتحاد الفحل بالنسبة الى اخوة المرضعة هل يخل لهم ام لا فان ايضا
 اذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الاول وجوه الاول القائل بالبر
 الاصلية فان التحريم حكم شرعي فيؤتف على مسند شرعي فان قيل فكما ان التحريم حكم شرعي
 فكذا الاباحة حكم شرعي لمطالبة بالسند ايضا فائمه يؤجهن احدهما انه قد نفي
 في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحة والنشازع نفعه لانه الفرض فيكون مباحا الثاني
 ان الثالث بالتحريم ثبت والقائل بالاباحة ناف وقد نفي ايضا ان الثاني لا دليل عليه
 فيخص مدعي التحريم بالمطالبة بالدليل فان قيل القائل باحدى العاليتين ناف للآخرى
 فلم خصص بالاباحة يكونه ناما غلبا معلوما ان الخبر امرنا بدعي اصل الذات والمنفعة لا
 بالمتع في رده وان لم يصح بغير دعوى الاباحة وح فالاباحة ثابتة بطريق التزويج والنجس وان
 يقال ان اريدت بالاباحة الاذن الصريح الموجب لذلك فسلم فوجه المطالبة عليه ونحو لا
 ندعيه فان يطالبوننا بغير مؤتف عليه وان اردت الاباحة للشقاة من الاصل المتع

في المسائل المتضمنة فيها الاختلاف

مضامير محقق هادي

المذكور سابقا وقد عاينا ولا نسلم توجه المطالبة حينئذ فان قبل الاصل حجة مع عدم
 النافذ وقد وجد ههنا فان الروايات التي سندك غايدل على الحرمة فلنا اما الروايات فباني
 الكلام عامة في الموضع الا بوقوعها وتبين ان لاجبة فيها ولا دالة بوجه من الوجوه وينفع لك
 وحيث من الكلام الغفلة الدال على المراد الثاني عموم باب الكتاب لغير الدالة على الابا
 مطلعا مثل قوله تعالى (فَاتَّخِذُوا مَا طَافَ لَكُمْ مِنْ رِيشَةٍ مَثَقَاتِ ثُلُثِ وَرَمَاعٍ) فانها بعينها
 بتناول محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى (وَاتَّخِذُوا الْاَيَّامَ مِنْكُمْ) والابا
 جمع اتم وهي التي لا زوج لها بكونها كانت اوثينا والجمع يعرف باللام للعموم فاشمل محل النزاع و
 غير ذلك من عمومات الكتاب في السنة الدالة على الشزج من غير تعيين فانها بعينها
 بتناول محل النزاع وهي كغيره جذابل لا تخصي فظاهر العموم حجة كما نرى في الاصول فان قبل
 فيما ادعيت غير مراد قطعنا لسنال فظاهر ما ثبت تحريمه فيمنع ذلك لانه فلنا ما ثبت في
 يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان العام المخصوص حجة في الباب فان قبل يخص
 في المنازع انما فلنا التخصيص بغير دليل باطل ولا دليل سوى الياس على ما ثبت فيه من التحريم
 من المحرمات بالرتضاع ولا يجوز التمسك به فضلا ان يخص به عموم الكتاب الثالث قوله تعالى
 واحل لكم ما وراء ذلك بعد تعداد المحرمات المذكور في الآية وذلك في الباب ولا
 على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكور في الآية ولا
 واحلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعبرة في الدلالة فاذا حذر الحكم انواعا
 وخصها بالتحريم ثم احل ما سواها امنع عدم احل في غير المذكورات والا لكان معيارا
 واذا قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكور كما المطلقة لسع اللعنات والعقود جليها
 في العقد مع العلم والدخول او غير ذلك فلنا انما ثبت المنع وبزمن المحذور ولو لم يكن هناك
 بنهض مخصصا للكتاب لا معه فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريمه خارجا عن المذكور في
 الآية بثبت فيه التحريم الا وله شاهد يمسك بمثله ويصح لتخصيص الكتاب والغرض ان المشا
 لا شاهد الاصل وراسا فمن ادعى شيئا فعله البيان الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت
 اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم هذه المحرمات في النكاح وابطاحا نكاح ما سواها ولم بعد احد

الكتاب الثالث

الكتاب الثالث

المذكور سابقا وقد عاينا ولا نسلم توجه المطالبة حينئذ فان قبل الاصل حجة مع عدم

الكتاب الثالث

ادلة هذا الخبر في أصل التمسك

٥

منهم شباه من التنازع في جملة الحرمات بل ولا تغفل عن احد من اللفاظ الذين يرجع الى افعالهم
وتقول على امثالهم بل في عبات بعضهم ما يدل على المدح في سبيل اليه في موضعه في ادع
الحرسيم في شيء من ذلك احتاج مع اقامه الدليل السلف بوافقه حذر ان يكون خافا
للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجماعا سكونيا وهو غير حجة عند
المحققين كما نرى في الاصول قلنا الاجماع السكوني ^{حقيق} ان يقضي واحد من اهل العصر بحضرة
الباقى فلا يصحون بوفاء ولا بهرة وفاء ولا كذلك محل النزاع ان الفقهاء لما عدوا
للحرمات في النكاح بابا فاستوفوا اقسامها من فيه ونحزروا ان لا يدعوا من اقسام الحرمات
شيئا الا ذكرنا كان ذلك جار مجرى النسخ محل ما سوا من وهذا جفت لا سكوني فان قيل
فلذلك ثبت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد فقد ثبت القائل بالحرسيم محصل التمسك
ان دفع الحذور قلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فانما لم نجد لها في مصنف منسوب اليه
ولا نعلم من يركن الى قوله سيما ما يوثق بمثله ويستند اليه وانما كما نجد ما مكنت في ظهر
بعض كتب الفقه مسند اليه وفي خلال الجوارح كان نفعها من غير الطلبة الذي علمنا
وهو لا ايضا لو طويلا باسناد في ذلك لكان لشك النفس في مثله لم يجدوا اليه سبيلا
هذا لا يشفي علة ولا يقطع وقد راي في عصرى كثير من الحواشي والفتاوى منسوبة اليه
وانا اعرف بفساد تلك النسبة والشرع ذلك تصرف لطلبة الذي يفتقر سلامته من الزيادة
والانقصان الخطاء وسوء الفهم وما هذه اشارة كيف يجوز ان يعجل في الاخذ من المعبرين
يجزى به على مخالفة الاجماع او ما يكاد يكون اجماعا ومخالفة ظاهر الكتاب السنة و
الادلة الجلية الصريحة ويجزى لاجله بحرسي ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح
وتخل وجه الرجل بسببه لمن سواه ويحكم بسقوط احكام الزوجية الثانية شرعا غير
شبهة ان هذا امر عظيم وبلاء مبین الحامس الاستصحاب هو من وجوه الآيات استصحابا
الحال فان الزوجة حل قبل الرضا المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى ان يثبت
التاقل من حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فاعليه البيان ما يمكن ان يتعلق
به الخصم من الاخبار باضعف سبب ستيق ما فيه مستوفيا انشاء الله تعالى الثاني استصحابا

الكتاب الثاني
في النكاح

رضاعه ثانياً

الاجماع الى موضع النزاع فان المروءة قبل الرضاع المذكور حلال اجتماعاً فكذلك بعد عمله
بالاستصحاب وهذا النوعان من الاستصحاب حجة كما بينت في موضعه الثالثان حجة
الزوجية ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذلك لما تقدم من الاستصحاب ففضها
بجناح الدليل السام لا سباط فان الفرج مبنية على الاحتياط التام ولا ريب ان حمل
المرءة المذكورة لغريم من هي وجه له بحجة الرد ناع المذكور قول بجائز الاحتياط بل ما يت
للتدبير فيه من الانزاء على الله والخالفه لا رسد السنة المطهرة ما هو بين جلي فان
بقا المروءة المذكورة على حكم النكاح مع بعلها ايضا مخالف للاحتياط فعارض الاحتياط
بمثله فلنا الاستم فانه لك انما مخالفت الاحتياط لو كان الدليل من كتاب والسنة والاجماع
على خلافه او كان ثم اختلاف للفقهنا ظاهر شهر على انه لو ثبت ذلك لم يثبت بان الحكم
بجل ما ثبت تحريمه ليس كالحكم بجل ما كان حلالاً او ابن هذا من ذلك السابغ انتفاء المنقضي
للحریم في المسائل المذكورة من حيث المعنى والمراد بالمعنى ما يكون علة للحكم في المستط اما
في الاولى فلان الرضاع اعنى انا الرضعة صا ولد لها وللخول واخذت الولد انما تحرم بالنبوة
او بالدخول بامتها ولهذا اذا انقضى الامر ان جاز النكاح كما في اخذ اخ الولد مع اختلاف
العلاقة ومعلوم انتفاء الامر من هنا على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واخذت الولد انما تحرم من جهة النسب اذا كان
بنها والا فخر بمها بالمصاهرة اعنى كونها ويطلب مدخلاً بامتها والرضاع كالنسب
لا كالمصاهرة **واما في الثاني** فلان اقصى ما يقال ان الزوجة اعطى
الرضعة صارت اما للولد وهي حتمه ولا يلزم من ذلك تحريم لان عم الولد انما يحرم
على من هي اخته اذ ليس في الكتاب السنة ما يدل على تحريم عمه الولد بوجه من الوجوه الا
اذا كانت اخها وحيث قد فالحريم بسبب الاخوة لا بسبب عمه الولد ولا اخوة بين المذكور
وبين ام الرضعة اعنى وجهها بذات الرضاع والحكم في المسئلة الثالثة اظهر لا خلافه
الولد لا يحرم الا بالجمع بينها وبين اخها وذلك منسب هنا ولما في الرضعة فلان اقصى ما
يقال ان الرضعة صارت حتمه ولد من الرضاعة وانما تحريم حتمه ولد من الرضاعة

بيان مقتضى التحريم في المثل المذكور

سباني بيانه في الكلام على المسائل الثلاث التي هي موضع خلاف الاصحاب على انه لو ادعى انشاء
 التحريم فيها بغير خلاف امكن نظرا في حق الرضاع المشكوك في كونه محرما للنكاح المعلوم حله
 ولن بعد لان الظاهر علم الفرض **واما في الخامس** فلان الموضع قد صارت بنت
 ولد صاحب اللبن بنت اخ الولد انما تحرم باحد التسبين السابقين اعني كونها بنت الابن وكذا
 ابن الزوجة المدخول بها وكلاهما منف هنا **واما في السادس** فلان الموضع صارت
 بنت اخ لك ولن والقريب ما تقدم ومن ذلك يعلم الوجه **واما في السابع** فلان
 فلان الموضع صارت بنت ابن عم ولدن او عمة او بنت ابن خال ولدن او خاله **واما في الثامن**
 فلان الزوجة قد صارت ام اخ الزوج **واما في التاسع** انما تحرم بالامومة او يكونها مدخوله للاب
واما في العاشر فلانها وان صارت اما حافظة لاناها لا تحرم الا يكونها زوجة ولدن
واما في الحادي عشر فظاهر لان ام ولد الاخ لا تحرم **واما في الثاني عشر**
 فانها ان صارت ام عته او عمة لا تحرم اذ المحرم في ذلك اما امومة الاب او كونها مدخولة
 الجدة وقريب منه الحكم في الثالث عشره وتما يشهد لذلك من عبارات الفقهاء قول الشيخ
 في طه بعد ان ذكر احكام الرضاع فاذا ثبت هذا فانما يحرم من الرضاع من الاعيان السبع
 مضى حرما يحرم واراد بالاعيان السبع الامهات والبنات والاخوات والعمات و
 الخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وهذا صريح في المراد وقال ايضا يجوز للفحل ان يتزوج
 بام الرضيع وببنته واخوته وجدة ويجوز لو ادها الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه
 لما جاز ان يتزوج ام ولد من النسب ^{فان} يجوز ان يتزوج بام ولد من الرضاع اولى قالوا
 اليس لا يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع فكيف جاز ذلك وقد علم انه يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب فلنا ام ولدن من النسب ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجود
 النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال يحرم من النسب في نظر الى ما ارشد اليه من
 التعليل والتوجيه وان التحريم في الرضاع فرع التحريم في النسب فاما لم يثبت نظير كذب
 حقيقته المقتضية للتحريم لم يثبت التحريم في الرضاع وحكي العلامة في المختلف عن
 ابن حمزة وهي لا تخلو عن اضطرار لكن في ذكر اخرها صورته ويجوز للفحل التزوج بام الرضيع

فانما يشكك
في
بعض
الاشياء

من النسب

من الرضاع

بيان المسائل المتنازع الكلية

فان قلت سببان حكاية خلاف للاصحاب في بعض المسائل المذكورة قلنا سلم ذلك لا يضرنا
مع كون الدليل لا على المراد وانما لمقالة الخصم وقال في الخبر وللذين ان يتكلموا البنات التي
لم ترضعه قلت مراده لو ارضع صبي وصبيته لجنبتهان من امرأة يملين فحل واحد كان له ان
يتكلم او البنات التي لم ترضعه لانها وان كانتا ام اخته الا انه لا نسب بينه وبينها ولا مصل
وام اخته من النسب انما حرمت اما لانها امه او لانها موطوءة ابنته قال ايضا ولو ارضع
امرأة صبيتين صاروا اخوين ولكل منهما ان يتكلم ام اخته من النسب بخلاف الاخوين من النسب
لان ام الاخ من النسب انما حرمت لانها منكوبة الاب بخلاف ام الاخ من الرضاع وكذا لو
كان لاخيه من النسب من الرضاع جاز له ان يزوجه بها وكذا لو ارضعت امه من النسب صبيتا
صارا اخاء وكان له ان يزوجه امه هذا كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفي عنها التحريم
والى اسند لاله كيف تنقضي على محل النزاع في كلامنا بانفاء التحريم اذ لو ثبت التحريم في حق
من المسائل السابقة للزم مثله هنا اذا ما الاخ والاخت من الرضاع قد صاروا بمنزلة ام
الاخ من النسب وقال المقداد في كثر العرفان ما صورته قال الرضعي قالوا التحريم الرضعي
كثير من النسب لا في مسئلتين احدهما انه لا يجوز للرجل ان يزوجه اخواته من النسب والعلّة
وطوء امها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وثانيهما لا يجوز ان يزوجه امه او اخيه من
النسب يجوز في الرضاع لان المانع في النسب طي الابا بها وهذا المعنى غير موجود في
الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اخرون احدهما ام ولد الولد وثانيهما جد الولد فانهما
محرمان من النسب ون الرضاع اما ام ولد الولد فانها بمنزلة ابنة ابك ولو ارضعت
اجنبية ولدك لم تحرم واما جدك الولد فانها امك واما زوجك ولو ارضعت اجنبية
ولدك كانت امها جدك ولدك ولم تحرم عليك قال المقداد وفي استثناء هذه الصور
نظر لان النص انما دل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات التي في
هذه الصور ولست من جهات الحرمة في النسب فان جهة اختبة الابن مثلا لم يعتبر من جهة
الحرمة بل المعبر فيها انما كونها بيبنة واما كونها بنتا وابنة حمرة من هاتين الجهتين
وجدت في الرضاع كانت محرمة وتوضيحه ان اخ الابن اذا كانت بنتا يكون لها جهتان جهة

عن ابن المحقق ثاني

الاخيه للابن وجهه البنية لك ولا شك في نفاذ برهانها والنص دل على الحرمة من جهة البنية
 لا من جهة الاخيه للابن كذا اذا كانت ربيبة كان لها جهتان الاختصاص للابن وكونها ربيبة
 وجهه الحرمة بينهما ليست الا كونها ربيبة على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب
 النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانت اذا تأملت هذا
 الكلام وجدته شارحا للأفراد وامبا ببيان ما نحن بصدده بانه وقد وقع التخصيص كمنه
 فدهما على بعض هذه المسائل وهي امرأة الرجل اذا وضعت ابن اخها لم يحرمه عليه لانها خاصة
 بمنزلة صفة ولد فهي منزلة اخيه املا وحاصل ما كتبته في الجواب ان العمومة من طرف الاخ
 النسب من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وبنته بنت
 هو ظاهر ولا رضاع لعدم ارضاعها ما يلزم فحل واحد والمقتضى للحريم في عمه الى
 القرب بينهما ^{الاعتناء} اي ابيه اعني اخوها اما بالنسب وبالرضاع فان ثبوت العمومة المذكورة
 تابع الاخ لا لب لا يستحق ثبوتهما من طرف الآخر قطعاً فيبقى الحجر بينهما اذ هو فرع الفحل
 الشفعية والذي اوضحه في الغلط صدق اسم العمومة للولد على المذكور على عدم ^{مقتضى} هذا
 اختلاف جهتي الفحل والاب النسب فان قيل البر قد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر قال سئل
 بن جعفر بن عيسى عن ابن جعفر الثاني عن امرأة اوضعت لي صبياً فحل لي ان تزوج ابنته
 زوجها فقال ما اجد ما سئلت من ههنا يروى ان يقول الناس حرمت عليه امرأة
 من قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره فقلت له الجارية ليست ابنة المرأة التي اوضعت
 هي ابنة غيرها فقال لو كن عشر منفقات حل لك منهن شيء ^{كن} في موضع بناءك وروى ابن
 محبوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة اوضعت ولدا
 لرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة ام لا فوقع لأجله وروى ابو ثوبان
 نوح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة اوضعت لبعض ولدي هل يحل لي ان
 اتزوج ببعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولدك فهذه الترياق
 الثلاثة دالة على ان من صار بالرضاع في موضع الحجر حرمت كاحه وهذا دل على الحرمة في النسب
 المتعارفة فهاهنا الجواب عن ذلك من وجوه الاوكان اقول اما الثالث فنصت وافقه مقبلة

بيان الاختصاص

في الجواب عن كتابنا في المحرم من زوجة

فلا يجوز لها وما هذا شأنه لا يكون حجة على محل النزاع فان قيل ليس قد تضمنت تعليل المحرم
بانهم في موضع بنات في الرضعة فاذا انتفى الدلالة الصريحة كفي الاستدلال بحجة
منصوص العلة اجيب بان الثانية منهن لا تعليل فيها فلا دلالة لها بوجه واما الاولى
الثالثة فانها وان تضمنت التعليل كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يفيده ما ادعاه الخصم
لان التعليل في النصوص انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبت تلك العلة بعينها لا حيث ثبت
اشبهها فان ذلك عين القياس المنوع منه ونحن نقول بالموجب فلما بعد تسليم الدلالة المذكورة
وانتفاء القوادح يحكم بالتحريم حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص في المسألة فانه ما
اذا صارت بمنزلة المحرم مطلقا وان هذا من ذلك فنحاول تعد به الحكم المستند الى العلة
النصوص عليها الى موضع انتفى فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما هو شبهة في فقدان تكامل العمل
بالقياس وخرج عن الاصول المقررة وذلك باطل قطعا وقول في الدين بغير علم الثاني ان التعليل
المذكور اجابا لا لبس لان موضع البناء الجبني ومثله في قوله ولكن في موضع بنات وقوله
صارت بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى له والمجاز غير متعين لاحتمال ارادة السائل
في الوصف المقضي للتحريم واداه غير ذلك كالا حرام واستحقاق الشفعة مثلا ومع الاجاب
المذكور كيف يمكن العمل على ذلك المعنى ليحصل تعد به الحكم الى محل اخر سلمنا العمل على الثاني
ثبته فالمراد من هذه المساواة ام بعض الوجوه ام من جميعها الاجاب ان يراد البعض ولا يثبت
التحريم بالمساواة في امر ما عملا بمقتضى التعليل المذكور والاجاب ان يراد المساواة من جميع
الوجوه لا امتناع تحفظه ولا من وجه معين لخصوصه لعدم استغناء اللفظ بشئ الثالث انا
اذا استناد الدلالة الرقابات المذكورة على المراد بغير مانع مما ذكر امكن المدح بوجه اخر وذلك
ان حكاية الحال في السؤال اعني قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنته وجها
يحل كون زوجها هو صاحب اللبن وعنده ومع ذلك فيحل كون البنت المذكورة منها ومن
غيرها ونترك الاستفصال في نحو ذلك النوع ونقتضي تحريم بنت الزوج من غيرها وان لم
يكن الزوج هو صاحب اللبن هو باطل بالاجماع ومثل هذا في الثانية والثالثة لان
قوله في السؤال هل يحل لذلك الرجل ان تزوج ابنته هذه المرة وقوله هل يجوز لي ان تزوج

عنه محقق ثاني

وبعض لدما كما يحتمل ان يكون ابنه لصاحب اللبن يحتمل ان يكون لغيره ايضا وكما يحتمل ان
 كونها ابنه لها من النسب يحتمل كونها ابنه لها من الرضاع فيقتضي ذلك الاستفصال
 تحريم يثبت الرضعة من الرضاع بغير فعل اخر على ابا الصبي هو باطل وطعام مع ذلك فضا
 مكانه ما هذا شأنه كيف يثبت به بل كيف يثبت حكمه الى غيره فباسا
 اما المسائل الثلاثة المختلفة التي تكلم فيها الاححاب فاما الاولى فتشعر ام ام الرضعة
 نسباً ورضاعاً هل يحرم على صاحب اللبن اعني الحمل الاولان الاصحاح الاول وبه
 قال الشيخ في المبسوط وابن جرير وابن الترمذ والعلامة في المحرر والقواعد والتحقيق فظاهر
 عبارته في الارشاد عدم التحريم المتضمن له فانه ليس الا كونها حن وبه وذلك لا يصلح
 دليلاً على التحريم لان جنس الولادة مما حرم بالمصاهرة اعم من دخولها بها وذلك مشف
 هنا فثبتت باسالة الحمل الى ان يثبت الدليل المحرم الثاني المحرر وبه افق الشيخ في الخلا
 ونصه ابن ادريس واخنان العلامة في المختلف مع اعتراف بقول المذهب الاول وفي
 المذكورة لم يصرح بشئ لكن الظاهر منه اسبيل الى التحريم وحيثما ما تقدم من الاخبار الضعيفة
 الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام بتحريم اخن الابن من الرضاع وجعلها في موضع
 البنات واخن الابن محرمها بالنسب اذا كانت بنتاً وبالسبب اذا كانت الزوجة والتحريم هنا
 بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فباسا لانه شبه
 بمنح من الكل كذا اخي شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظر اما اولاً فلان المشار اليه بقول
 في ذلك هو تحريم يثبت الزوجة او جعل الرضاع كالنسب في تحريم يثبت الزوجة تحريم بالتحريم
 ومعلوم ان تحريمها اذا لم يكن يثبت بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يثبت قوله جعل الرضاع
 كالنسب في ذلك واماناً فلا نه لا يلزم من ثبوت التحريم في هذا الفرع المعين مع حر
 عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لو رد النص عليه بخصوصه فغلبة الحكم الى ما أشبه
 من المسائل فان ذلك عين الناس وادعائ نفي الناس عنه واعتذان بانه شبه بمنح
 من كل على حكم الكل لا يفيده شيئاً لان تعريف الناس صادق عليه فقد عرف بانه غلبة الحكم
 من الاصل الى الفرع بعله محقق فيهما والاصل فما ذكره هو اخن الولد من الرضاع والفرع

الاستدلال

الكل

في مثل النكاح المتكليف فيها الإجماع

١٣

هو جنس الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعد فيه هو الحريم الثابت في الأصل بالنسبة لما
يظهر كونه علة الحريم هو كون اخت الولد من الرضاع في موضع من محرم من النسب أعني النسبة
وهذا بعينه قائم في جنس الولد من الرضاع فإنه في موضع جده من النسب بل ما ذكره أسوأ
حالاً من العباس لأنك قد عرفت أن العباس بعد به الحكم من الجرح في آخر لا مثراً كما يقال بظهور
علة الحكم وهو وجه الله قد حاول بعد به الحكم من الجرح في الكل وينبغي على العلة وثبوتها في
الفرع أول كلامه وأما عبادته فستفي ذلك بتبنيها على الحكم ونفي عنه اسم العباس في الأصل
من الإبراد والأعراض لا يلبس على الناظر المائل كونه عباساً الثانية ولاد الفحل ولادة ورضا
هل يحرم على اب المرنضع أم لا الخلاف هنا كما في خلاف فيما سبق خبران الحريم هنا راجع عما اظهر
دلالة النصوص السابقة ولا يحد في استثناء هذه المسئلة من ما عمن عدم الحريم في الرضاع
بالمساهرة لا خصوصاً بالنظر فإن قبل النصوص السابقة ذلك على خبرين ولا الرضعة وفي
بعض شئين أحدهما عدم الاستعارة بحريم ولاد الفحل من غيرهما فكيف عنهم الحريم والثاني
أولاد هامن الرضاع وان كان بغير فحل آخر لم يولد ولادها عليهم وانهم لا يقولون به فلنا
أما الأول فصحيح بالنسبة إلى الرأب من الأخيرين وأما بالنسبة إلى الأول فلا لأنها مصرحة
بغير ولاد الفحل فإن أول السؤال معون به ولا يضر الغيب بالزوج فإنه وإن كان اعم من الفحل إلا
أن الأصحاب مطبقون على إرادة صاحب اللبن ولعلمهم في عموم من لفظه وأهملوا واليه
بالقضاء الإجماع له وأما امرئان فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الإجماع منعقد على اعتبار
أضاد الفحل في ثبوت الحريم فإن قبل هذا شأن ولاد الفحل في ثبوت الحريم بالنسبة إلى اب
المرضع فاقول في ولاد اب المرنضع ولادة ورضا عا واخوانه هل يحرم من على الفحل أم لا قلنا
الخلاف لتأبون جارها وقد صرح العلامة بعدم الحريم فإنه في الحريم في البحث الخامس من
الواحد ما صورته قال الشيخ في الخلاف إذا حصل الرضاع المحرم لم يجل للفحل نكاح اخت المرنضع
بلية ولا لأحد من ولاد من غير المرنضعة ومنها لأن أخوته واخوانه صاروا بمنزلة الأولاد
وليس بمنعقد وقال في القواعد بعد أن فوي عدم تحريم الرضاع بالمصاهرة فرع عليه عدم التحريم
في المذكور وصرح بعدم التحريم في هذا المسئلة قال في الفحل نكاح أم المرنضعة وأخته وحده

ثالث في

مناحيه مخفوق ثاني

١٤

والظاهر عدم الفرق بين بيان الفعل بالنسبة الى اب المرنضع واخوات المرنضع بالنسبة الى
 اب المرنضع واخوات المرنضع بالنسبة الى الفعل نظر الى العلة المذكورة في المحذرين السابقين
 فان كانا جهة وجب لهما بمقتضى العلة المنصوصة والا تنفي التحريم في المقامين على
 كل حال فالعمل بالاحباط فيها اولى احرى لك الشبهة لولا ان اب المرنضع الذي لم يضعوا
 من هذا اللبن ان يكون في ولادة المرنضعة ولادة وفي ولادتها ولادة املا لان ايضا
 لا محاب كغير ما سبق لكن القائل بالتحريم هنا هو الشيخ في وقال ابن ادريس قول
 شيخنا في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخوت هذا الولد المرنضع وبين اولاد الفعل
 وليست اخواتهم لان امهم ولا من ابيهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسب صلة للز
 في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانسان اخ
 اخيه الذي لا من امة ولا من ابيه وفي المبسوط حكم بعدم التحريم في ذلك التي ما اصله من
 التحريم متعلق بالمرنضع وحده ومن كان من نسبه دون من كان من طبقته وهذه من
 لانه لا نسب بينه وبين اخ اخيه ولا رضاع وهو واضح فان قيل النص السالف يدل
 على التحريم التام لانه لما تضمن تحريم الاولاد على اب المرنضع معللا بانهم بمنزلة اولاد
 في التحريم لزم من ذلك ان يكونوا الاولاد كالاخوة فيحرم بعضهم على بعض لان البنين لصاحب
 والاخوة لا اولاد مثلا زمان فيمنع بنوت احدتهما مع انشاء الاخرى وقد ثبت البتة
 بالنصوص المتألفة في ذلك الاخوة فيلزم التحريم قلت يمنع الدلالة الالتزامية هنا لان من
 شرطها التزم ولا ندعي ههنا بالمعنى الاخص بل ليس ثابت بل يمنع التلازم فان شق بنوت
 شخص لا يحل في شق الاخوة ^{ولا اولاد الاخوة} ولا اخوة اولاد ذلك غير مقتضى
 للتحريم بوجه من الوجوه وانه اعلم بالصواب

منهذه الرئاسة الرضا ع

في شهر جمادى الاولى

هذا هو
الشيخ

هذه
منا القاطعة للبحر
في حاله تصديق البحر
الوجه السراج الوهاج مفيد الطائفة
سلطان الفقه انا المحققين
الشيخ علي الكركشي
بالحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يذكركم به الحق بالبراهين القاطعة واعلا كلمة الصدق بالحق اللامعة ودين
اباضيل المضرب بالدلائل الدامغة واذل اعناق الغالين بالبينات النامعة والقاؤه
والسلام على المبعوث بحجر الادب ان محمد المختار من شجرة بني عدنان وعلى اله الاطهار المهديين
عزيرة الاحبار المحضين للدين **وبعد** فاني لما ناولي على معنى بضدي جماعة من المؤمنين
الصلاح وثلة من غوغاء الهنج الترفع اسباع كل ناعن الذين اخذوا من الجهالة بحظ وافر
استولوا عليهم الشيطان فحاشهم في سوبداء الخاطر لتفريض العرض بمنزلة الادبهم والعقد
بخالفه الشرع الكبريم والخروج عن سواء السبيل الفويم حيث انكالت الرمن الاقامه ببلاد
العران وبعد رعلينا الانشار في الافاق لاسباب ليس هذا محل ذكرها لم نجد بدام
العلق بالغير بالدفع الامور الضرورية من لوازم مفهمات المعيشة مفتنين في ذلك اثر
جمع كثير من العلماء وجم فقير من الكبراء الاثبات اعطاء على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من ان ارض العراق ونحوها تملك عنوة بالتبف لا بملكها مال مخصوص
بل المسلمين فاطنه باخذ منها الخراج او المفاسمة وبصرف في مصارفه التي بها راج الدين
بامامهم الحق من اهل البيت عليهم السلام كما وقع في ايام امير المؤمنين عليه السلام وفي
حال غيبته عليهم السلام فلذا ان ائمتنا عليهم السلام تشبههم في تناول ذلك من سلاطين
الجور كما سذكركم مفصلا فلهذا نادوا له العلماء الناضون السلف الصالحون غير مستكر
ولا مستهجن في زماننا حيث استولى الجهل على اكثر اهل العصر واندرس بينهم معظم الاحكام
وخفيت مواضع الحلال والحرام هدت شفاشون الجاهلين كثر جرأهم على اهل الدين

خراجية مخوف ثانی

١٤

استخبر الله تعالى وكذب في مخفي هذه الرسالة رساله ختمتها ما نقله فقها وافي ذلك
 من الاخبار عن الامامة الاظهار عليهم السلام واودعها ما صرحوا به في كتبهم من القوى
 ذلك حلال لا شك فيه وطلق لاسيما بعثه على وجه بدع ندع له فلو لم يعلم ولا
 اسماء الفضلاء واعتمدت في ذلك ان ابي عن هذه المسئلة التي مثل بدورها وجهل قدرا
 غيره على عماد المسائل لا حرم على حطام هذا العاجل ولا نقاد با من يفرض جاهل فان
 بموالي اهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة واجل قدوة فتدق التماس فيهم الاقوال
 ونسبوا اليهم الا باطل وبما لاحظت لو كان المؤمن في حجر ضب يبره كل عاقل مع اني لما
 فيما اشترى اليه على مجرد ما يمتنع عليه بل اضفت الى ذلك من الاسباب التي تضر الملك وتفيد
 الحيل ما لا يثوبه شك ولا يلحقه لبس من شراء حصته في الانجار والاختصاص بمقدار معين
 من البذر فتدكر انما ينظر في الخالص من الربا واسقاط الشفعة ونحوها مما هو مشهور
 منذ اول بل لا يفتك منها الا القليل النادر وقد استغفر في النفوس قبوله وعدم الفرض
 مع ان ما اعتدته في ذلك اولى بالبعد عن الشبهة واخرى بسلك جادة الشريعة ولم
 اودع في هذه الرسالة من القوى الا ما اعتدته بحجته وافدنت على لقاء الله به مع على
 بان من خلافه من الطوى بصر بصبره من القوى ورافى الله تعالى بصبره وعلا في
 لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بحجته وتبينها بباطلها في مخفي حل الخارج و
 على من ذمات حسن مقالة وخاتمة وسئل الله ان يلهمني اصابه الحق ويجتنبني القول بالهو
 انه ولي ذلك والقادر عليه **المقصد الاول** في اقسام الارضين هي في الاصل
 احدهما ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين انضعا عام وموات فالعام ملك لاهله لا يجوز
 فيه الا باذن ملائكة والموات ان لم يجر عليه ملك مسلم فهو لامام المسلمين يفعل بما يشاء
 ليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني فالله كذا وهو اربعة اقسام احدها ما
 يملك بالاستغنام ويؤخذ فهو بالتبعية وهو المستحق بالفتوح غنة وهذه الارض للمسلمين
 لا يختص بها المغالبة عند اصحابنا كافة خلا فلبعض العامة ولا يفتنون فيها على غيرهم
 ولا ينجح الامام بين قسميها وفيها وبغيرها عليها بالخارج بل يعطى الامام لمن يقوم بخارجها

في
الكتاب

في
الكتاب

في أملاك العرب

١٧

شرح في فضائل

بما يراه من النصف والثلث وغير ذلك وعلى المستقبل اخراج مال القبالة التي هو حق الرتبة
وفيما يفضل في دين اذا كان نصابا العشر ونصف العشر لا يصح النصف في هذه الارض
بالبيع والشراء والوقف غير ذلك وللإمام ان يقبلها من مستقبل الى اخرا اذا انقضت هذه
القبالة او انقضت المصلحة ذلك وله النصف فيها بحسب ما يراه الإمام من مصلحة المسلمين
وانتفاع الارض بصرفها الى المسلمين والى مصالحهم وليس للمفائلة فيه الا مثل ما لغبرهم
من التصيب في الارزفاع وثانها ارض من اسلم اهلها عليها طوعا من غير قتال وحكمها ان يترك
في ايديهم ملكا لم يصر فون فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر انواع النصف اذا قاموا
بعارفها ويؤخذ منهم العشر ونصفه زكوى بالمشايط فان تركوا عمارتها وتركوها خرابا كانت
للمسلمين فاطنه وجاز للإمام ان يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف والثلث والرابع ونحو ذلك
وعلى المستقبل بعد اخراج حق القبالة وموتة الارض مع وجود النصاب العشر ونصفه
والإمام ان يعطى اربابها حق الرتبة من القبالة على المشهور ارفق به الشيخ رحمه الله في طوينة
وابوالصالح وهو الظاهر من عبارة المحقق بن أبي عمير في الشرايع واختاره العلامة في التلخيص
والشذكرة والخبر وابن حمزة وابن البراج ذهبوا الى انها نصيب للمسلمين فاطنه وامرهم
الإمام وكلامه شيخنا في الدرر من قريب من كلامهما فانه قال يقبلها الإمام بما يراه ويصرفه
في مصالح المسلمين وابن ادريس منع من ذلك كله وقال انها باقية على ملك الاول ولا
يجوز النصف فيها الا بآذنه وهو مترك اجمع الشيخ بمباراه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد
بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته فقال من اسلم
طوعا تركت ارضه في دين واخذت منه العشر ثمانين السماء والانهار ونصف العشر مما
كان بالريثا فباعوا منها وما لم يعرف منها اخذ الإمام فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين
على القبيلين في حصصهم العشر ونصف العشر في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا
لابي الحسن الرضا عليه السلام الخراج وما سار بها اهل بيته فقال العشر ونصف العشر
على من اسلم بطوعا تركت ارضه في دين واخذت منه العشر ونصف العشر فيما عدا ذلك
اخذها الوالي فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين ليس فيها كان اقل من خمسة اوساق وشي وما

خراجية محقق ثاني

١٨

أخذ السيف فذلك للامام بقبيله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بنجره وأعرض في لقابان السائل انما وقع عن ارض الخراج ولا نزاع فيه بل النزاع في ارض
 من اسلم اهلها عليها فاجاب بان الجواب ولا يحسن ارض من اسلم اهلها عليها ثم انه عليه
 السلام اجاب عن ارض العنوة اذا عرفت في ذلك فاعلم ان العلامة في لقابان اجاب بها بنجره
 على مختار الشيخ والجماعة وهذا في الدلالة على ما اراد بنجره وابن البراج اظهر ثم اخرج
 بنجره لا يدل على مطاوعها بل لا تلتزم على غياصها ما واپس لنا في بيان ذلك كثير فائدة
 نعم بمقتضى الروايتين المخرجة ما ذهب اليه وثانها ارض تصلح وهي كل ارض صالح اهلها
 عليها هي ارض الخرجية فيلزم من ما بصالحهم الاما عليه من نصف وثلث ورباع او غيره
 وليس عليهم شيء سواء فاذ اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء و
 بسقط عنهم الصلح لانه جزية ويصح لاربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير
 ذلك وللامام ان يزيد وينقص ما بصالحهم عليه بعد انقضاء مدن الصلح حسب ما يريد
 من زيادة الجزية ونقصانها ولو بايعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى رتبة البيع
 وهذا اذا صولحو على ان الارض لم املو صولحو على ان الارض للمسلمين موانها للامام
 عليه السلام وارباعها ارض الانفال وهي كل ارض اشغل اهلها عنها ومزكوها او كانت مواتا
 لغیر ذلك فاجبت وكانت جاما وغيرها بما لا يزرع فاستحدث مزارع فانها كلها للامام
 خاصة لا تضرب لاحد معه فيها وله التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة والقبض حسب
 ما يراه وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث ورباع ويجوز له نزعها من يد من قبلها
 اذا انقضت مدن الزمان الا ما احييت بعد موتها فان من احيها اولى بالتصرف فيها
 اذا قبلها بما يقبلها غيره فان ابى كان للامام نزعها من يد من قبلها من يراه وحده
 المنقلب بعد اخرجها مال القبالة فيما يحصل العشر ونصفه **مسائل** الاول ان يقبل
 الارض الى هذه الانقسام الاربعة بعينه موجود في كلام الشيخ في قوله بل يكره
 تطابق العيان المذكورة هنا والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فتذكر
 جماعة المتأخرين كابن ادریس والمحقق ابن سعيد والعلامة في مطولاته كالتنهي ذكره

ارض الصالح

ارض الخراج

وهذا انما هو ارض الخراجية التي كان حكمها حكم الارض للمسلمة حصة عامها للمسلمين

في حكم الاراضي المفتوحة عنوة

١٩

ومنوطانه كالجزير ومختصراته كالقواعد والارشاد وكذا الشئنا الشهيد في درسه
 الثانيه قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشر ونصف العشر من ايام الارضين اذا اخرج
 الانسان مؤنته ومؤنه عباله لسنة وجب عليه فيما سبق بعد ذلك النحر لاهله وهو مؤنته
 ما يؤخذ من هذه الاراضي اما مفاصله بالحصه او ضربه بشئ الخراج بصرف لمن له رقبته
 تلك الارض فما كان من المفتوح عنوة فنصرفه للمسلمين فاطبته وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح
 اعني الجزير وما يؤخذ مما اسلم اهليها عليها اذا تركوا اعمارها على ما سبق وما كان من ارض
 الانفال فهو للامام عليه السلام وسباني تفصيل بعض ذلك في موضعه انشاء الله تعالى
المقدم الثاني في حكم المفتوح عنوة اعني الماخوذ بالسيف فهو لان فيه معنى
 الاذلال ومنه قوله تعالى عَنِ الْيَوْمِ لَكَ فِيهِ مَسَائِلُ الْاَي
 قد بدت ان هذه الارض للمسلمين فاطبته لا تختص بها المقاتلة لكن اذا كانت مجاهدة
 الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذا ولا وقفها ولا هبتها بل بصرف الامام حاصلها في صالح
 المسلمين مثل هذا الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر ومخرج منها اوزان الفضة والبر
 وصاحب الديون وغير ذلك من مصالح المسلمين فيبالي ذلك احتجابا كانه قال الشيخ في
 عندما ذكر هذا القسم من الارضين يكون للامام النظر فيها وتقليتها ونصبتها بما شاء
 وباحذار نفعها وبصرفه في مصالح المسلمين ما يوجبهم من سد الثغور ومعونة الجاهدين
 وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغايبين في هذه الارض شئ خصوص بل هو
 فيه سواء ولا يصح بيع شئ من هذه الارضين لاهبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه
 لاهبته ولا اجارته ولا ارضه ولا يصح ان يشاد ورا ولا منازل ولا مساجد وسمايات
 ولا غير ذلك من انواع النصف الذي يبيع الملك ومؤهل شئ من ذلك كان النصف باطلا
 هو بان على الاصل هذا كلامه به بحروفه وكلامه في النهاية قريب من ذلك وكذا كلام ابن
 ادريس في السرائر الذي فشا عليه من كلام المتأخرين عن مان الشيخ غير مخالف لشي من
 ذلك وهذا العلامة في كتاب منتهى الطلب تذكرة الفقهاء والخبر مصرح بذلك قال
 في المنتهى قد بدت ان الارض الماخوذة عنوة لا تختص بها الغانمون بل هي للمسلمين فاطبته

خبر ابي جعفر محقق ثاني مرة

ان كانت محبته وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها بل يصرف الامام حاصلها في الصلوات
 مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر ونحو ذلك منها ارضا من القضاة والولاة وصاحب
 الديوان وغير ذلك من مصالح المسلمين فذكر ذلك في كلامه نحو هذا قبل وبعد وكذا
 قال في التذكرة والخبر فلا حاجة الى المطول بايراد عباراته فيها وقد روى الشيخ في ريب
 عن حماد بن عيسى قال رواه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح ابي الحسن الاول عليه
 السلام في حديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة قال ليس لمن فائدت شي من الارضين
 ما غلبوا عليه الا ما احتوى العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بجبل وركاب
 فهي موفقة منزلة في ايدي من يعمرها ويحييها ويقوم عليها على صلح ما يصالحهم والوالي
 فدر طافهم من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم
 فاذا خرج منها ثمناء بدله فاخرج منها العشر من الجميع مما سفل السماء او سفل سحابة ونصف
 العشر مما سفل بالدوالي والنواضح فاخذت الوالي فوجها في الوجه الذي وجهه الله تعالى له
 الى ان قال ويؤخذ بعد ما يبيع من العشر فيقسم بين الوالي وبين شركائه الذين هم عمال الاديان
 اكرها فندفع اليهم انصباهم على قدر ما يصالحهم عليه وباخذ الباقي فيكون ذلك ارضا
 اعوانه على نيل الله وفي مصلحة ما ينوبه من نفقة الاسلام ونفقة الدين في وجوه الجهل
 وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير وله بعد الخراج
 والانتقال كل ارض حربة فداها واهلها وكل ارض لم يوجف عليها بجبل ولا كتاب ولكن
 صلحو عليها واعطوا بايديهم على غير مثال وله رؤس الجبال بطون الاودية والاجا
 وكل ارض مينة لاوت لها وله صواني الملوك مما كان بايديهم من غير وجه الغصب لان
 المغصوب كله مردود وهو وارث من لا وارث له الحديث بثامه وهذا الحديث
 ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلفوه بالقول ولم يجد له رادا وقد عملوا بمضمونه
 واجتنبه على ما تضمن من مسائل هذا الباب العلامة في المنتهى ما هذا شأنه فهو حجة
 بين الاصحاب فان ما فيه من الضعف ينجم بهذا القدر من الشهرة بغير شيء وهو انه تضمن
 وجوب الزكاة قبل حيا الارض وبعد ذلك يؤخذ حق الارض المشعوبين الاصحاب

في حكم الموات من مفتوح العنوة

٢١

الزكوة بعد الموت نعم هو قول الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن
 ابى نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال ما اخذ بالتبذير فذلك للامام عليه السلام
 نفسه بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخير قبل ارضها و^{تخلها}
 والناس يقولون لا يصح قبالة الارض انخل اذا كان البياض اكثر من السواد وقد قيل
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خبير عليهم في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه
 رواه ايضا مقطوعا عن صفوان بن يحيى واحمد بن ابي نصر **الثاني** موات هذه
 الارض اعني المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مواتا للامام عليه السلام ^{حاشية}
 لا يجوز لاحد اجابته الا باذنه ان كان ظاهرا ولو تصرف فيها متصرف بغير اذنه كان عليه
 طعنها وخال الغيبة بملكها المحمي بغير اذن برشد الى بعض هذه الاحكام ما اوردناه
 الحديث السابق عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 بن زياد انه سمع رجلا يسئل الصادق عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا رعا اهلها
 فمروها واكبرى انهارا وبني فيها بيوتا وغرس فيها نخلا وشجرا قال ابو عبد الله عليه السلام
 كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فمروها وعلبه طعنها
 يؤدبه الى الامام في حال الهدنة فاذا ظهر القائم عليه السلام فليوطن نفسه على ان ^{خذ}
 منه وروى الشيخ عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الشرايين
 ارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال واما قوم اجوا مشيئا من الارض
 وعملوا هاهنا احق بها وهي لهم **الثالث** قال الشيخ في النهاية والمبسوط وكافة
 الاصحاب لا يجوز بيع هذه ولا هبتها ولا وقفها كما حكىناه سابقا عنهم لانها ارض للسلب
 فاطبة فلا يختص بها احد على وجه الملك لرفقة الارض انما يجوز له التصرف فيها ويؤدى
 حق القبالة الى الامام ويخرج الزكوة مع اجتماع الشرايط واذا تصرف فيها احد بالبناء والغرس
 صح له بيعها على معنى انه يبيع ماله فيها من الارواح والاختصاص بالتصرف لا الرقبة ^{لها}
 ملك للسلبين فاطبة وروى الشيخ عن صفوان بن يحيى عن ابي بردة بن جعاء قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام كيف ترى شراء ارض الخراج قال ومن يبيع ذلك هي ارض للسلب

خراجية محقق ثاني

قال قلت بيده الذي في يده قال وبضع مجراج المسلمين ما ذائم قال لا بأس بشري
 حصه منها ويحول عن المسلمين عليه لعله يكون أقوى عليها وأما مجراجها منه وهذا
 صحيح في جواز بيع حصته أعني آثار النصف ومنع بيع رقبته الأرض لا يعرف أحد من
 الأعيان بخالف ما في مضمون الحديث وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الشراء من أرض اليهود والنصارى فقال ليس به بأس فظهر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على أهل الخيبر فخرجهم على أن يترك الأرض بأيديهم يعلوها ويعمروها فلا يرى
 لو أنك اشتريت منها الحديث وهذا يراى به ما ردد بالاول من بيع حصته منها إذ قد صح
 أولا بانها للبيت ملكا لهم وإنما خارجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يضمنهم بيع
 الرقبة والحالة هذه وفريب من ذلك ما روى حسنا عن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سمعته يقول رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل اشترى أرضا من أرض النصارى
 فقال عليه السلام له مالنا وعليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه ما
 عليهم وهذا في الدلالة كالاول وعن جرير عن محمد بن مسلم وعن ابن حنظلة عن أبي عبد
 الله عليه السلام قال سألت عن ذلك فقال لا بأس بشريها فانها إذا كانت بمنزلة ما في أيديهم
 يؤدى عنها وادل من ذلك ما رواه محمد بن الحنفية في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام وقد
 سئل عن السواد ما مثلته فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم وليس يدخل في الاسلام بعد
 اليوم ولمن يخلو بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح الا ان يشتري منهم على ان
 يصبرها للمسلمين فان شاء ولي الامر ان يأخذها أخذها فقلنا فان أخذها منه قال يرد اليه
 واسمالة وله ما أكل من غلتها بما عمل في الشكره رواه هكذا قال يؤد بالواو بدل الشراء
 الاداء مجزوما بانه امر للغائب محذوف اللام وما اوردناه اولى فان قلت اذا جاز ثم البيع
 نحوه بغير آثار النصف فكيف يجوز لولي الامر أخذها من المشتري فكيف يسرد واسمالة
 مع انه قد أخذ عوضه أعني تلك الآثار قلت لا يرد في ذلك الامر له ان يشتري أرض
 الخراج من يده متقبلها اذا انقضت مدة الغيبة وان كان له بها شيء من الآثار فاستراعتها
 من يده المشتري والى الجواز وحفظ الرجوع براسمالة لئلا ينفوت الثمن الثمن ولكن الذي

حكم في غنوة مع جى الامام

٢٣

برد الشئ يحتمل ان يكون هو الامام عليه السلام لان شراء ذلك ويجعل ان يكون البايع لما في
 الرد من الاشعار بسبب الاخذ وقوله وما اكل اه الظاهر انه يريد به المشتري في معنى هذا ^{خار}
 اخبار اخرى كثيرة اعرضنا عنها ايثار للاختصار **في ثبوتها** الاول قد عرفنا ان الغنوة
 غنوة لا يصح بيع شئ منها ولا وقفه ولا هبته فان طولا ان يبنى ورا ولا منازل ولا
 مساجد وسقايات ولا غير ذلك من انواع النصف الذي يبيع الملك ومو فعل شئ من ذلك
 كان النصف باطلا وهو باو على الاصل وقد حكينا اخباره في ذلك وقال ابن ادريس
 مثل من اكره يبيعون نثرين وثقون ارض العراق وقد اخذت غنوة فلنا انما يبيع نصف
 نصف فافيه ويخبرنا وبناءنا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة في لفت بعد
 حكاية كلام ابن ادريس هذا وهو شعر يجوز البناء والنصف وهو قريب فلنا هذا واضح
 اخبار عليه بدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشترى غنوة منها وانه اشترى
 محرم مملوك لم يخرج عن ملك اليه شئ من الاسباب النافلة فيكون بلا لعل النصفان به
 محذور ذلك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يصح بيع الارض الخرجية لانها ملك ^{السلطان}
 فاطبة لا يختص بها احد نعم يبيع بيعها سباعا لا امار النصف وكذا قال في القواعد والخبر
 يعود الى كلامه في لفت فانه قال فيه في اخر المسئلة في كتاب البيع ويجعل قول الشيخ على الارض
 المحبأة دون الموات فلت هذا مشكل لان المحبأة هي التي يعلون بها هذا الاحكام المذكورة
 واما الموات فانه في حال الغيبة مملوك للحي ومع وجود الامام لا يجوز النصف فيها الا باذن
 مع ان الحمل لا ينافي ما فرقه من محذور ابن ادريس لان مراده بارض العراق الموعون المحبأة
 التي فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض الخراج نعم يمكن حمل كلام الشيخ على حال
 وجود الامام وظهور لا مطلقا **الثاني** نفوذ هذه النصفان التي كرهاها انما
 هو في غيبة الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز النصف فيها باذنه وعلى هذا
 فلا ينفذ شئ من تصرفات النصف فيها استغلا لا وقد ارشدنا الى هذا الحكم كلام الشيخ
 في باب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا بمحصلها مع رجاءه الفاظ بحسب الامكان انه
 ان قال فائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم النصف فيها وكذا القنائم وكان

حكم في غنوة مع جى الامام

الارضين ما يثبت من وجوب اختصاص النصف فيها بالائمة عليهم السلام اما الاختصاص
 بها كالانفال وللزوم النصف فيها بالتفصيل والضمين لهم مثل رضى الخراج فيجب ان يجعل لكل
 منكم ولا يحصل لكم منجز ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه قبل ان الامر ان كان كما ذكرنا
 من اختصاص الائمة عليهم السلام بالنصف في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم ارد
 الاحاديث التي وردت بالاذن للشيعة لاختصاصهم في حوزتهم عليهم السلام حال
 الغيبة ثم قال ان قال قائل ان ما ذكرتموه انما يدل على اباحة النصف في هذه الارضين و
 لا يدل على صحة ملكها الشراء والبيع ومع عدم صحتها لا يصح ما يرفع عليها قبل ان يقدسها
 الارض على ثلاثة اقسام ارض له سلب اهلها عليها فهو ملك لهم ينصرفون فيها وارض تؤخذ
 عنوة او يصالح اهلها عليها فنقد ايجاز شراؤها وبيعها لان لنا في ذلك فيما لانها ارض
 المسلمين في هذا القسم ايضا يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما يجرى
 مجزها فلا يصح ملكها بالشراء وانما ايجاز لنا النصف حسبما استدلل على حكم ارض الخراج
 برؤية ابي بردة بن جاح السالف الدالية على جواز بيع اثار النصف دون فيه الارض في هذا
 كلام واضح السبيل ووجهه من حيث ان النصف في المنقوحة عنوة انما يكون باذن الامام
 وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال الغيبة فيكون اثارهم من غيرهم بحيث يمكن بيع
 البيع ونحو عليها وعبارة شيخنا في الدرر ايضا بن شد الى ذلك حيث قال لا يجوز
 النصف في المنقوح عنوة الا باذن الامام عليه السلام سواء كان بالبيع او بالوقف او
 غيرها نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلوا في طان النصف فيها لا ينفذ اي لم ينفذ
 بحال فهو الامام او عدله ثم قال ان ادريس ايضا اطلوا جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ
 عدم جوازه والصواب التقييد بحال الغيبة لئلا ينفذ وعدمه لعدم هذا ظاهر مجاز الله تعالى
المقدمة الثالثة في بيان ارض الانفال وحكم الانفال جمع نقل يكون النفا
 ونفختها وهو الزيادة ومنه النافلة والمراد به هنا كل ما يخص الامام عليه السلام وقد كانت
 الانفال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حوزته وهي بعد للامام القائم مقامه عليه

بيان ان النصف

في بيان انزال الحكماء

٢٥

وضابطها كل ارض فحث من غير ان يوجب عليها تجبيل ولا ركاب الارضون الموات وتكا
من لا وارث له من الاهل والقرابات والاجام والمغاز وبطون الادوية ورؤس الجبل
وقطابع الملوك وقد تقدم في الحديث لطريق علي الحسن الاول عليه السلام ذكر
ذلك كله وقد روى الشيخ عن رارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما تقول
في قول الله يستألفونك عن الانفال قيل الانفال لله قال الانفال لله وللرسول
كل ارض جللا اهلها من غير ان يحمل عليها تجبيل ولا ركاب وفي فضل الله وللرسول
وعن سما عبيد بن مهران قال سئلت عن الانفال فقال كل ارض جزية او شئ كان للملوك
فهو خالص للامام ليس للناس فيها سهم قال ومنها البحر من يوجب عليها تجبيل ولا ركاب في سبيله
العباس الوراق عن رجل سمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن اكمل
فغنموا كانت الغنمة كلها للامام واذا غزا بامر الامام فغنموا كان للامام الخمس ومضمون هذه
الرواية مشهور بين اصحابنا مع كونها مرسله وجهالة بعض جال اسنادها وعدم امكان
التسليم بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمته كلها للامام عليه السلام
اذا عرف في ذلك فاعلم ان الارض المعدودة من الانفال اما ان يكون محبها او مواتا وعلى
المستدبرين فاما ان يكون الواضع يده عليها من الشيعة او لا فهذه اقسام اربعة وحكمها
ان كلما كان بيد الشيعة من ذلك فهو حلال عليهم مع اخضاع كل من المحبها والموات
بحكمه لان الائمة عليهم السلام اهلوا ذلك لشيعتهم حال الغيبة واما غيرهم فانه عليهم
حرام وان كان لا يبرز عنهم في الحال على الظاهر حيث ان السعي لانتزاعه هو الامام عليه السلام
فهو من على امره وروى الشيخ رارة عن عمر بن يزيد قال رايت ابا عبد الله عليه السلام
بالمدينة وقد كان قد حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فريده عليه
فقلت رد عليك ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت له
حين حملته اليه المال اني كنت وليت الغوص فاصبت منه اربعة الف درهم وقد
بخسها ثمانين الف درهم الى ان قال يا ابا سبار قد طيبتنا لك فضم اليك ما لك وكل
كان في ابدى شيعتنا من الارض فهم فيه محللون محلل لهم ذلك الى ان قام فامتنا فنجسهم

في بيان انزال الحكماء

فنجسهم

خراجية مخفوفة

ما كان في ابدى يومهم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائما بآخذ الارض
من ابدى يومهم ويخرجهم عنها صغيرة قال في القحاح الطسق الوظيفه من خراج الارض فارسي
معرب وعن الحرث بن الغيرة النصري قال قلت على ابي جعفر عليه السلام فجلست عند
فاذا نجته فدا سناذن عليه فاذن له فدخل فاجتمعنا على كسبه ثم قال جعلت فداك اني ارد
اسئلك عن مسئلة والله ما ارد بها الا فكاهة رفيق من التار فكاهة رفق له فاستوى
جالسا فقال يا نجبة سلتني فلا تسألني اليوم عن شيء الا اخبرتك به قال جعلت فداك ما ^{تقول}
في فلان فلان قال يا نجبة لنا الخمس في كتاب الله ولنا الانفال ولنا نصف الاموال هاهنا ^{الله}
اول من ظلمنا حقنا في كتاب الله واول من حمل الناس على ما بناود ماؤنا في اعنا ههنا الى يوم
القيامة بظلمنا اهل البيت وان الناس ليقلبون في حرام الى يوم القيامة بظلمنا اهل البيت
فقال يا نجبة ان الله وانا اليه راجعون تلك مرات هلكا ورتب لكعبه قال فرجع فخرج عن
الوسادة فاستقبل القبلة فدا عبد الله لم افرهم منه شيئا الا انا سمعنا في اخر دعائه وهو
اللهم انا قد اخللنا ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل الينا بوجهه وقال يا نجبة ما على فطره
ابرهيم عليه السلام حزنا وحر شبعنا وهذا الجديان ونحوها من الاحاديث الكثيرة
بما الخلاف في مضمونها بين الاصحاب بلا شك ولا ضرورة فلا حاجة الى البحث عن اسنادها
الفخر عن رجاله فان اخبار الاحاديث بين محقق الاصحاب المتصالحين منهم انما يكون جهة اذا
انضم اليها من المناقبات والشواهد وقران الاحوال ما يدل على صدقها فاطنت باجماع
الفرقة فان قيل ما معنى جعل هذه الاشياء في حال الغيبة للشيعه اهي على العموم او على
جهة مخصوصة وعلى التقدير الثاني فما هذه الجهة فلنا ليس المراد حالها على جهة العموم وال
لنفسو طحتم عليهم السلام من الخمس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر الاصحاب بل
القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز ثنا وحمدهم عليهم السلام والنسبة
الى غير ذلك مما هو معلوم البطلان انما المراد احلال ما لا يذمه من المنافع والمساكن و
الناجر لطيب لاد نهم ويخرجوا عن الغصب في السكن والمطعم نحوها وقد عين الاصحاب
لذلك مواضع مخصوصة في باب الخمس فلا حاجة بنا الى ذكرها ههنا فاذا كان بيها حادفا

من ارض الانتقال شي اما بالاحياء او بالاشياء من بعض المغيبين فيخوذ لك كانت عليه
 حلالا باحلال الائمة عليهم السلام فان قيل ليس على الشيعة في هذا النوع من الارض
 خراج فهل على غيرهم فيه شي من ذلك قلنا لا نعرف فيه ذلك نصري بالاصحاب لكن قد
 وقع في الحديث السابق نصري بانه ووجهه من حيث المصنف انه تصرف في مال الغير بغير
 فلا يكون جائزا فان قيل فهل يجوز لنا استيعاب صفات النبابة حال الغيبة جباية شي من
 ذلك قلنا ان ثبت ان جهة نبابته عامته احمل ذلك والى الان لم نطفر شي فيه وكلا
 الاصحاب قد يشعر بالعدم لان هذا خاصه الامام وليس هو كخارج الارض الماخوذة ^{عنوة}
 فان هذا القسم لغيره كما سبأ الله فان قيل فلو استولى سلطان الجور على جباية ^{شي}
 من خارج هذا الارضين اعتقادا منه انه يستحقه لزعيمه انه الامام فهل اجل تناوله
 قلنا الاحاديث التي نال من ناول الخراج الذي اخذ الجاهل وكلام الاصحاب يتناول
 هذا القسم وان كان السابق الى الافهام في الخارج ما يؤخذ من المفوض من المصنف فلا يبعد
 به ولو نفى على شي صريح في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم عليهم السلام **واحد** لا
 فرق بين غيبة الامام وحضوره في مان الثقة لا سواها في كونه موجودا ممنوعا من التصرف
 والاختيار وكلام الاصحاب يؤي الى ذلك واما ختم عليهم السلام لشيعتهم انما وقع في زمان
 وكذا الامر بالجمعة وقد اخرج الاصحاب بذلك بثبوتها في مان الغيبة وفي الواقع لا فرق
 بينهما **المقدّم الرابع** في تعيين ما فتح عنهم من الارضين اعلم ان الذي ذكره
 الاصحاب من ذلك مكة زادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض الاقطار ^{وقد اورد}
 البحر وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان البحر من الارضين فاما مكة فان للاصحاب
 في كونها فتح عنوة او صلحا خلافا شهرتها فيها فتح عنوة قال الشيخ في طائفة المذهب ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة عنوة بالسيف ثم امنهم بعد ذلك وانما لم يصنع
 الارضين الدور لانها لجميع المسلمين كما تقول في كل ما يفتح عنوة اذ لم يكن نفسه الى بلد الاسلام
 فانه يكون للمسلمين فاطنه ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجال المشركين ^{طغفم}
 وعندنا ان للامام ان يفعل في ذلك كذا لمواهم من عليهم بها وقال العلامة في التذكرة

خارجية محقق ثاني مرة

٢٨

واما الرض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتحها بالسيف ثم
 امنهم بعد ذلك وكذا قال في هي ونحوه قال في البحر وشيخنا في الدروس لم يصرح بشيء و
 اجمع العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لاهل مكة
 ما نرى في صانعا بكم فضا لوالا اخ كريم وابن اخ كريم فقال اقول لكم كما قال اخي يوسف لافئدة لا
 تترتب عليكم اليوم بغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين انتم الظلطاء ومن طربها
 بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة الى اقل
 ان اهل الطائفة وجعلوا عليهم العشرة ان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الله وسلم عنوه وكانوا اسرا في بين فاعتقهم فقال اذهبوا انتم الظلطاء واجاب عن حجة
 الغائبين بانها فكتصا حيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخلها بامان كما ورد
 فضة العباس بن ابي سفيان وقوله عليه السلام من الفئ سلاحة فهو امن من اغلق بابه فهو
 ومن تغلق بابا سوار الكعبة فهو امن من دخل دار ابي سفيان فهو امن الاجماع معيرون الله
 السلام لو يقسم اموالهم ولا اراضيهم بانه على تقدير تسليم ذلك انما يقسم الارض بين
 الدور لا بينها لجميع المسلمين لا يختص بها الغائبون على ما تقرر من الارض المفتوحة عنوة
 للمسلمين فاطبة والاموال والافئس يجوز ان يمت عليهم بها مراعاة للصلي لان لا انما
 ان يفعل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ط واما ارض العراق التي سئق بارض السواد
 فهي المفتوحة من ارض الفرس في ايام الثاني فلا خلاف في انها فكتص عنوة وانما سميت سوادا
 لان الجبل لما خرجوا من البادية وراوا هذا الارض النفاف شجرها سموها السواد لذلك
 كذا ذكر العلامة في المتن في الشذرة قال في المبسوط وهذا عبارة واما ارض السواد فهي
 المغنومة من الفرس التي فتحها عمرو بن سواد العراق فلما فتح بعث عمر بن الخطاب
 وابن مسعود فاصبوا واليا على بيب الماء عثمان بن حنيف ما سباح ففتح عثمان الارض
 اخذها في مبلغها فقال الساجي اثنا وثلاثون الف فجزب هي ما بين عبادان وموصل
 طولاً وبين القادسية وحلوان ارضاً ثم ضرب على كل جرب نخل ثمانية دراهم والطربة
 ستة والشجر والحظيرة اربعة والشجر درهم وكتب الى عمر فامضوا وروى ان ارتفاعها

في فتح مكة

في فتح مكة

في تحديد سواحل العراق

٢٩

كانت في عهد عمر مائة وستين الف الف درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف درهم في اول والثانية بلغ ستين الف الف فقال لوعث سنة اخرى ليردونها الى ما كان في ايام عروقات في تلك السنة وكان امير المؤمنين عليه السلام لما قضى الامر اليه امضى ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما عند ^{عنه} والذي يقضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتح عندهم يكونونها لا الخمر وربعه اخماسها يكون للمسلمين فاطبته الغنائمين وغيرها فاعين في ذلك سواء و يكون للام النظر فيها وتقبلها وتضيقها بما شاء هذه عبارته بحروفها وقال في المنه في هذه عبارته ارض السواد هي الارض المغنومة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد ^{لها} وحد في العرض من منقطع الجبال بجوان الى طرف لفاد سبعة المصل بعد برب من ارض العرب من تخوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي دجلة فاقا الغري الذي ثلثه البصرة فاقا ما هو اسلامي مثل شط عثمان بن ابي العاص الى ان قال هذه الارض فتح عنده فتحها عمر بن الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة انفس عمار بن ياسر على صلواتهم امير ابن مسعود فاصبوا والبا على مينا المال وثمان بن حنيف على مساحة الارض وفرض لهم في كل يوم شاة شطرها مع السواظ لعماد وشطرها للاخيرين وقال ما اري ضرورة يؤخذ منها كل يوم شاة الا في خرابها ومسح عثمان ارض الخراج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف الف جريب قال ابو عبيد سنة وثلثون الف الف ثم ضرب كل جريب بخمسة عشر دراهم وعلى الكرو ثمانية دراهم وعلى جريب الشجر والرطبة سنة دراهم وعلى النخلة له تسعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب في ذلك الى عمر فامضوا وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وستين الف الف درهم فلما كان في زمان الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز ثم ساقى بابي كلام الشيخ السابق بحروفه ما زاد ولا نقص كذا صنع في التذكرة في باب الجهاد بحروفي واعاد القول بفتح السواد عنده في باب حياء الموات ومثل ذلك صنع في كتاب الجهاد من الخبر ولم يحضر في وقت كتابة هذه الرسالة هذا الموضع من كتاب السرائر لابن ادريس لا حكى ما فيه لكنه في باب احكام الارضين من كتاب الزكوة ذكر ان ارض العراق

خارجية محقق ثاني

٣٥

عنوه وذكر من احكامها فربما من اكلام الاصحاب الذي حكاه وروى الشيخ باسناد صحيح
 بن يزيد الانصاري ورواه ابن ادریس في التلويح والسلامة في التمهيد قال استعملني امير المؤمنين
 على براني طالب حلبة السلام على اربعة رسايق المدابن البهبا ذات هرسير وخرجو
 وخر الملك وامرني ان اضع على كل حرب ربع غلظ درهما ونصفا وعلى كل حرب سطرها
 وعلى كل حرب ربع درهمين ثلثي درهم وكل حرب كرم عشرة دراهم وامرني ان الف كل نخل
 عن الفريانة الطريق وازر السبيل ولا اخذ منه شيئا وامرني ان اضع الدماوين
 يكون البراذين يفتحون بالذهب على كل رجل ثمانية واربعين درهما وعلى اوساطهم
 الخارصهم على كل رجل اربعة وعشرين درهما وعلى سفليهم وفضلهم اثني عشر درهما
 على كل انسان منهم قال وجبها ثمانية الف الف درهم في سنة قال الشيخ نوظف الجربة
 في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرناه من ان ذلك منوط بما يراه الامام من المصلحة فلا يمنع ان يكون
 امير المؤمنين عليه السلام وادى المصلحة في ذلك الوقت ووضع هذا المقدار اذا تغيرت
 المصلحة الى زيادة ونقصان غيره وانما يكون منافيا لو وضع ذلك عليهم ونفى الزيادة عليهم
 والنقصا عنه في جميع الاحوال ليدل ذلك في الخبر فكذلك ومثاله القول في الخارج منوط بالمصلحة
 وعرف الزمان كما سببان انشاء الله تعالى وهذا التقدير ليس على سبيل التوظيف بل محجب
 الوقت واعلم ان الذي وردته من لفظ الحديث هو ما اوردته الشيخ في التهذيب لكن
 وحديث نسخة مختلفة العبارة في ايراد اسماء الرسايق المذكورة ففي بعضها هرسير
 وخرجو وفي بعضها خرسير بالياء التوحيد والسبب في الهمزة المكسورة وخرجو بالنون
 والجميع المتفرجة والياء التثنية من تحت بعد الواو المكسورة وفي بعضها جوب بالياء
 التوحيد بعد الواو وقال ابن ادریس بعد ان اورد الحديث في السراير يعطى البهبا ذات
 المدابن بالثلث وخرسير بالياء المتقطعة من تحتها نقطة واحدة والتهن عز المعجزة هي المدابن
 الدليل على ذلك ان الراوي قال استعملني على اربعة رسايق ثم عد دخنه فذكر المدابن ثم ذكر
 من جملة الخسائر هرسير يعطى على اللفظ دون المعنى ثم شرع في بيان حواشي هذا
 الى ان قال فاما البهبا ذات البهبا ذات الاعلى وهو ستة طاسير ثم ذكر اسماءها والبهبا ذات الادنى

في خبر الامام اهل العراف واخصاهم

٣١

اربعة طاسميج وذكر اسمائها والبغداد الاسفل خمسة طاسميج وصنع مثل ذلك والذكر
 وحده في فتح الهند باب الامام اهل العرافات وغيره واركا وحده في المنهج حيث اورد الحديث
 بلفظ وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سئلت عن سيرة الامام
 في الارض التي فُتحت عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امير المؤمنين عليه
 السلام قد سار في اهل العراف بسيرة فهم امام لسائر الارضين فان قلت اليس قد قال الشيخ في
 طما صورته وعلى الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وزعقة غزت بغیر امر الامام فتمت
 تكون الغنية للامام خاصة تكون هذه الارضون وغيرها بما فُتحت بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الاما فتح في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان فتح شي من ذلك يكون
 للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي لا تشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان
 لا يكون ارض العراف من المفتوح عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ
 قال هذه على صورة الحكاية وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا متفقون
 في هذا الباب على ما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المنهج المذكورة اورد
 الشيخ هذا حكاية وارباد بعد ان افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذه
 الارض فُتحت عنوة اه ولم يتعرض لما ذكره اخرايشي الثاني ان الرواية التي اشار اليها الشيخ
 الاسناد مرسله ومثل هذه كيف يحجج به او فسكن اليه مع ان الظاهر من كلامه في السيرة
 ضعف العمل بها الثالث انا لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض
 العراف فُتحت بغیر امر الامام فقد سمعنا ان جمر اسلمنا و امير المؤمنين في ذلك وما يبدل عليه
 فعل عمارقانه من خلاصة امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما ساغ له الدخول في
 امرها وما يقطع مادة النزاع وبدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام ما منزله فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولين يدخل في
 الاسلام بعد اليوم ولن يخلو بعد قلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح الا ان يشري
 منهم على ان يصيرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عبد الرحمن بن حجاج قال سئلت ابا
 عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي اسير وابن شبر بنو السواد وارضه قلت ان

خراجية محقق ثانية

٣٣

ابن أبي ليلى قال انهم اذا اسلموا احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمه فرفعهم
 اثم عبيد وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمه وقال
 في الرجال ما قال ابن أبي ليلى انهم اذا اسلموا فاهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلنا
 لاستيها وفوى الاصحاب نضربهم موافق لذلك فلا مجال للتردد واما ارض الشام فقد
 ذكر كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاب ممن ذكر ذلك العلامة في كتاب احكام الموات من
 التذكرة لكن لم يذكر احد عدو لها واما البواري فذكر حكمها القطب الراوندي في شرحه
 الشيخ واستند الى طه وعبارته هذه والظاهر على ما في مبطونه ان الارضين التي هي
 ارضي خراسان الى كرمات وخوزستان هذان وفرو بين ما هو اليها اخذت بالتسليم هذا
 ما وجدته فيما حضره من كتب الاصحاب الله اعلم بالصواب **المفصل الخامس**
 في محقق معنى الخراج وانه هل يحدد ام لا اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالخراج
 لها وفي معناه المقاسمة غير ان المقاسمة يكون جزءا من حاصل الزرع والخراج مفصل
 من التمسك بضرب عليها وهذا هو المراد بالقباله والطقس في كلام الفقهاء ومرجع ذلك
 الى نظر الامام على حسب تقضيه مصلحة السبلين عرفا وليس له في نظر الشرع مقدار
 معين لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه وبديل على ذلك فهو الاول ان الخراج
 المقاسمة كالاجرة وهي منقطة بالعرف متفاوتة بتفاوت الرغبات اما الاولى فلا تنهما
 في مقابل منافع الارض ولا يزيد بمشابهتهما للاجرة الا ذلك واما الثانية فظاهرة فالعلامة
 في فقه في باب مثال البعثة في توجبه كلام الشيخ حيث قال لو ادعى من بين ارض الخراج
 عند المطالبة به بعد زوال يدها هل ينبغي ادائه الى اهل البني لم يقبل فوهم وجهان الخراج
 معاوضته لانه بمن او اجرة فلم يقبل فوهم في ادائه كغيره من المعاوضات الثانية قد سبق في
 الحديث المروي عن ابي الحسن الاول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي اخذنا منه
 موضع الحاجة ما يدل على ذلك فان الارض التي اخذت عنوة بجهد وركاب فبني ووقف
 من تركه في ابدى من يبيعها ويجعلها على صلح ما يصلح لهم والى على قدر طاقتهم من الخراج
 او الثلث او الثلثان على قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم الحديث وهذا صريح في ان البنية

في معنى الخراج
 في معنى الخراج

في بيان معنى الخراج حدة والمفاسمة

٣٣

لنوعه الخراج الى النصف والثلث والثلثين وانا طنه اياه بالمصلحة بعد ذلك صرح في حد
 انحصار الامر في شئ بخصوصه ولا اعرف لهذا ادا من الاصحاب الثالث الاجماع السلف
 من ينبع كلام من وصل اليها كلامه من الاصحاب عدم القوي على مخالف ولا محكا لكلام
 الناصبين لحكاية الخلاف مشهور وناد في مطولات كتب المحققين في مختصراتهم قال الشيخ
 في النهاية في حكم الارض المفتوحة عنه وكان على الامام ان يقبلها لمن يقوم بعبارتها بمنزلة
 من النصف والثلث والربع وقار في طي باب حكم الارضين من كتاب الزكوة في حكم المفتوحة
 عنه وعلى الامام يقبلها لمن يقوم بعبارتها بما يراه من النصف والثلث وقال في كتاب
 الجهاد منه عند ذكر سواد العراق وغيره مما فتح عنه يكون للامام النظر فيها وقبيلها
 بما شاء وباحذار فاعلمنا وبصر في مصالح المسلمين قال ابن ادريس في السرائر في حكم
 المفتوحة عنه وعلى الامام ان يقبلها لمن يقوم بعبارتها بما يراه من النصف والثلث
 الربع وغير ذلك وقال لعلامة في المنهاج هذه الارض الماخوذة بالسيف عنه
 يقبلها الامام لمن يقوم بعبارتها بما يراه من النصف والثلث وقال في التذكرة الارض الماخوذة
 بالسيف عنه يقبلها الامام لمن يقوم بعبارتها بما يراه من النصف وغيره وقال في المحرر
 في المفتوحة عنه ويقبلها الامام لمن يقوم بعبارتها بما يراه من النصف والثلث وقال
 في القواعد في هذا الباب ايضا ويقبلها الامام لمن يراه بما يراه حظ المسلمين ويصرف
 حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد ويقبلها الامام بمن يراه بما يراه وقال المفرد
 في تنقيح له يحضرن عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عباراته ولكن حاصل كلامه فيه
 ما اظن ان مرجع تعيين الخراج الى العرف فكلما يليق بالارض عرفا جاز به عليها
 فان قلت قد صرحتم بان هذا منوط بنظر الامام عليه السلام ورايه فكيف يحل بدون ذلك
 قلنا قد نص ائمتنا عليهم السلام في خبر حديث وصرح اصحابنا كفاية وسنذكر الاحاديث الواردة
 في ذلك وعبارات الاصحاب عتق ربنا شاء الله بحل تناول ما يراه الجاهل من ذلك باسم
 الخراج والمفاسمة وجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي منوط بقدره
 بالمصلحة عرفا واربنا ط بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له وعمل ما

فقال كل من العلماء
 والخراج

خراجية مخفوق ثانی ہر

۳۴

هو منوط بنظر الامام استغلا لا بنفسه كان له زرع عليه في ارتكاب ما لا يجوز له ولم يكره الخ
 حراما لانه من شرعي على الزارع خارج عن ملكه يستحقه قوم معاومون وقد رفع ائمتنا
 عليهم السلام المنع من طم فمهم بالنسبة اليها فكيف يحرم قال في الشذكرة في كتاب البيع ما
 الجايز من الغلات باسم المفاضة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام بأم
 الزكوة يجوز شرعا وانها به ولا يجب عادته على اصحابه وان عرفوا الان هذا استال
 لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله تعالى اخذ من مستحقه فثبت
 ذنبه وجاز شرعا والحاصل ان هذا مما وردت النصوص واجمع عليه الاصحاب بل
 قال منكره والمنازع فيه مدافع للنص متنازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام
 قالوا لا افضا معه على قول سلام فان قلت فهل يجوز ان يؤتى من له النيابة حال
 الغيبة ذلك عن الغيبة الجامع للشرائط قلنا لا تعرف للاصحاب في ذلك بضررنا ولكن
 جوز للعقهاء في حال الغيبة تؤلى استيفاء الحدود وغير ذلك من الواجب منصبه ما لم يثبت
 بخبره لهذا الطريق الاول لان هذا اقل منه خطرا الاستيما والمستحقون لذلك
 في كل عصره ليس هذا الحق مفصورا على الغزاة والمجاهدين كما بان ومن تأمل في كثير من
 احوال كبراء علماءنا الثقات في مثل السيد الشريف المرتضى علم الهدى واعلم ان المحققين
 من المتقدمين المتأخرين نصروا الحق والدين الطوسي ومجرب العلوم مفتون الفرق جمال الملأ
 والدين الحسن بن مطهر وغيرهم رضوان الله عليهم نظر مشاغل منصف لم يعرضه الشك
 في انهم كانوا يملكون هذا المنهج ويفهمون هذا السبيل وما كانوا اليهود عوا بطون كتبهم
 الا ما يعتقدون صحته **المقال في حل الخراج في حال حضور الامام وغيبته اما**
 حال حضوره عليه السلام فلا شك فيه وليس للنظر فيه مجال وقد ذكر اصحابنا في مصرف الخراج
 ان الارض جعل منه ارضان الغزاة والولاية والحكام وسائر جوه الولايات قال الشيخ في
 فصل انشام الغزاة ما يحتاج اليه للكرام والاث الحرب كما في ذلك من بيت المال من
 اموال المصالح وكلت رزق للحكام وولاية الاحداث والصلوات وغير ذلك من جوه الولا
 فانهم يعطون من المصالح والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المفتوحة عنه وكذا قال

ما لا

في اثبات حجية
روايات ائمة

اختصاص الخراج في حق الغنيمة

٣٥

العلامة حاكم عن الشيخ كلامه فلا حاجة الى التويل به وهذا واضح جلي وليس المقصود بالنظر
واما في حال الغيبة فهو موضع الكلام ومطعم النظر ولو تأمل المنصف لو وجد الامر به ايضا
بتنا جلياً فان هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس للامام عليه السلام فليل الاكثر
وهذه المصارف التي عددناها لم يغلط كلها في حال الغيبة وان غلط بعضها وكثير من
الخراج في قبيل الارضين اخذ وصرفه موكولا الى نظره عليه السلام لا يقتضي تحريمه حال
الغيبة لبقاء الحق ووجود الشئ مع نظار الاخبار عن الامثلة الاطهار ونظاير كلامه
الاصحاب متقدمي السلف ومناخيرهم بالترخيص لشيعة اهل البيت عليهم السلام
في تناول ذلك حال الغيبة بامر الجابر فاذا انضم الى هذا كله امر من له النيابة حال الغيبة
حيثما بدقاع الاوهام واضمحلال الشك ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان **الاول**
في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام في ذلك وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ
عن ابى بكر الحضرمي قال قلت على ابى عبد الله عليه السلام وعند اسمعيل ابنه فقال
ما يمنع ابن ابى سماك ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس يعطهم ما يعطى الناس
قال ثم قال لم ترك عطاءك قال قلت مخافة عن ديني قال ما منع ابن ابى سماك ان يبعث
اليك بعطاءك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قال قلت هذا نص في الباب فانه عليه
السلام بين للشيعة حيث قال انه ترك اخذ العطاء خوفا على دينه بانه لا خوف عليه فانه
انما باخذ حقه انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد نقرر في الاصول عندى الحكم بالعلية
النصوصه ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن عليه
السلام لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقا قال قلت نعم فان شئت ومتى علي
قال اشتره وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج **والثاني**
ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن ابى العزاء قال سئل رجل ابى عبد الله عليه السلام وانا
فقال اصلحت الله امره بالغامل فجزيت بالذراهم اخذها قال نعم قلت واجج بها قال نعم ومثل
هذا من عدة طرق اخرى كذا ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح قال اراد
بيع عمر عن ابى باد فاردت ان اشتره ثم ظلمت حتى استثنى ابى عبد الله عليه السلام **الثاني**

في اختصاص الناطقة
بالحق

خزائنه محقق ثاني

٤٦

مصادق فاستلله قال فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشتره غيره قلت فدا حج هذا البحث
 لحل ذلك العلامة في المتن و صحه لكن قد يشك من قوله فان لم يشتره اشتره غيره فان شراء النأ
 للشي لا مدخل له في صبر و ربه حلالا على تقدير ان يكون حراما فاي مناسبه له ليعمل به ولا
 ابعد ان يكون ذلك اشاره منه عليه السلام الى معصية طيغ وهو ان كل من دخل في مقام
 دولة الجور و نفوذ او امرها و قوة شوكتها و ضعف و له العدل بحرم عليه هذا النوع
 و نحوه بشره و غيره بخلاف من لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في انه لا
 ينعطل امره و له الجور و لا ينافض بل واجها بحلاله فاشتر عليه السلام بقوله ان لم يشتره
 اشتره غيره الا انه لا مانع له من الشراء اذ لا دخل له في دولة الجور و يفتونه و لا غيرها فان
 لم يشتره لم ينافض الحال بل بشر به غيره و منها ما رواه ايضا الشيخ بن عمار قال سئل
 الرجل يشترى من العامل و هو يظلم قال يشترى منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احد و هذا
 الحديث نقله من المتن هكذا و ظن انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة و
 منها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال
 سئل عن الرجل منا يشترى من السلطان من ابل الصد و غنمها و هو يعلم انهم ياخذون
 منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل و الغنم الا مثل الحظ و الشعر و غير ذلك الا
 حتى تعرفوا بحرام بيعته قبله فانزى من اغنامنا في مصيد و يبيعنا فماخذ صدقات اغنا
 نقول بعناها فبيعناها فانزى في شرائها منه قال ان كان اخذها و عرفها فلا بأس قبله
 ترى في الحظ و الشعر يبيعنا القاسم فيقسم لنا حظنا فماخذ حظه فيعزل بكل فانزى في شراء
 ذلك الطعام له فقال ان كان قبضه بكل و انتم حضور ذلك فلا بأس بشراء منه بغير كل
 و منها ما رواه الشيخ ايضا باسناد عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 ابيه ان الحسن الحسين كانا ببلان جوارين معا و قلت قد علم ان موضع الشبهة حنيف
 بالاجتناب الامام عليه السلام لا يوافيها و ما كان يوافقها عليهما السلام لجوار الاطفا
 من الحق في بيت المال مع ان ضرورة كان بغير رضى منهم عليهم السلام فتنا و طها احفها عليهما
 السلام المرتب على ضرورة و دليل على جواز ذلك لذوى الخوف في بيت المال من المؤمنين نظر

بيان الاتفاق على حل الخراج

٣٧

الى الناقض و قد شبه شيخنا في سن على المعنى و فرق بين الجائزة من الظالم وبين اخذ الحق
الثابت في بيت المال اصاله فان ترك قول الاول افضل بخلاف الثانية و مثل هذه
الاختلاف كثير لمن يتبع و حصره و سنا بصد ذلك فان في هذه غيبته في الدلائل على
عن السعي في تتبع ما سواها و كون بعضها قد يغري بعض جال اسناده طعن او جهالة
قادح في شيء منها بوجه من الوجوه على ان اسناد كثير منها صحيح كما قدمناه و مع ذلك
فان الاصحاب كلهم اوجبوا دفعها بمضمونها في كتبهم و علموا به فيما بلغنا عنهم و الجرح الضعيف
الاسناد اذا انجز بقول الاصحاب و علمهم ارفق الى مرتبة الصحيح و انتظم في سلك الحجج و
الحجج المشهورة فان قيل ههنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشراء فحل
من ان يثبت حل الناول مطلقا الثاني هذه الاخبار انما ذكرت على جواز الناول من الجائز
بعد استيلائه و اخذ من ان يثبت حل الاستيلاء و الاخذ كما يفعل الجائر فلما الجواب عن
الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلق لان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب المنفعة كما
والله لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التفسير بطريق اولي لان شرط
صحة الشراء اكثر و قد صرح الاصحاب بذلك بل يستلزم قبول جوازه به و هو في يد
المال و الحوالة به لما عرفت من ان ذلك غير معمول له بل انما هو حق ساطع على تصرف بعض
فيه و قد سوغ ائمتنا عليهم السلام ابتداء مملكتها له على ذلك التصرف الغير التام لان
مخرجه انما كان من جهنم عليهم السلام فاغفر و الشيعتهم ذلك طلبا لنزول المسئلة
فعلمهم من الله الحجة و السلام و قد صرح بذلك بعض الاصحاب سند ذكره فيما بعد
شاء الله تعالى اما الجواب عن الثاني فلان الاخذ من الجائر و الاخذ بامر سواه على
اذا لوحظ ان الماخوذ حق يثبت شرعا ليس فيه وجه تحريم لاجتهه غصب لا يفيج حيث ان
هذا حق مفروض على هذه الاراضى المحدث عنها و كونه منوطا بنظر الامام انفي المحظ
اللازم بسببه من خض الامام في تناوله من الجائر سقط السؤال بالكلية اصلا و
المسألة الثانية اتفاق الاصحاب على ذلك و هذه عباراتهم بحكمها شيئا
من كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب ما وقع البنا من مصنفاتهم في وقت كتابة هذه الرسالة

خراج محقق ثاني

٣٥١

فمن ذلك كلام شيخ الطائفة ورثتها وفيها ومعهدها محمد بن الحسن الطوسي في كتاب
 المكاسب من كتاب النهاية وهذا القظم والباس بشرع الاطمة وسائر الجوزيات الغلات ^{على}
 اختلاف اجناسها من سائر الجوزيات وان علم من احوالهم انهم باخذون ما لا يستحقون ويغصبون
 ما ليس لهم ما لم يعلم شيئا من ذلك بعينه غصبا فان علم ذلك فلا يضر ذلك فاقاما
 باخذونه من الخراج والصدقات ان كانوا غير مستحقين لها جاز شرائها منهم هذا كلامه
 وقال المحقق نجم الدين في الشرايع ما هذا القظم باخذ السلطان الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه}
 والاموال باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز ابتاعه وقول بعينه ولا
 يجب عادته على اربابه وان عرف بعينه وقال العلامة في النهاية يجوز للانسان ان يبتاع ما
 باخذ سلطان الجوز يشبهه الزكوات من الابل والبقر والغنم وما باخذ عن حق الارض
 الخراج وما باخذ بشبهه المفا^{سه} من الغلات ان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا
 ان يبيع له شيء بافتراده انه غصب فلا يجوز له ان يبتاعه ثم اخرج لذلك بر رواية جميل بن
 واسحق بن عمار وابي عبيد السالفات الى ان قال اذا ثبت هذا فانه يجوز ابتاع ما باخذ
 من الغلات باسم المفا^{سه} او الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة
 وقول بعينه ولا يجب عادته على اربابه وان عرف بعينه دفعا للضرورة قلت هذا بعينه
 ما اسلفناه سابقا وقال في التذكرة ما هذا القظم ما باخذ الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه}
 ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شرائه وانما به ولا يجب
 على اصحابه وان عرفوا الان هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله
 اخذ غير مستحق فبرئت ذمته وجاز شرائه ثم اخرج لذلك بخبر ابي عبيد وعبد الرحمن الشافعي
 وقال في هر ما باخذ ظالم يشبهه الزكوة من الابل والبقرة والغنم وما باخذ عن حق الارض
 بشبهه الخراج وما باخذ من الغلات باسم المفا^{سه} حلال وان لم يستحق اخذ ذلك
 ولا يجب عادته على اربابه وان عرف قسم الان بعلمه في شيء بعينه انه غصب فلا يجوز
 ولا شرائه وقال في الفوائد والذي باخذ الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه} ومن الاموال
 باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شرائه وانما به ولا يجب اعادة

نقل عن الشيخ
العارف

فصل ثلثون في الأحكام على حلال الخراج

٣٩

على أصحابه وان عرفوا ونحوه شئنا الشهد قدس سره على الفواعل ما صورته وان
 لم يفيضها الجابر وكذا ثمره الكرم والبستان وقال في الارشاد عطفنا على اشياء تمام
 بيعها وشاؤها وما باخذ الجابر باسم الفاسقه من الغلات الخراج عن الارض الزكوة من
 الانعام وان عرفنا مالك وقال شئنا في الدرر كلاما في هذا الباب من اجود كلام ^{لحفظه}
 اذا نامله النصف الفطن علم انه يغتد في الخراج من جملة الاموال الخالبة من الشئ البعيد
 عن الارهاق حيث ذكر الجابر وجعل ترك فوطها افضل وبالغ في احكام الخراج بما ^{يستحق}
 مقصدا وصورة كلامه يجوز شراء ما باخذ الخائر باسم الخراج والزكوة والمقاسمه وان
 لم يكن مستحقا له ثم قال ولا يجب والمقاسمه وشبهها على المالك ولا يعتبر رضا ولا
 يمنع ظلمه من الشراء وكذا لو علم ان العامل بظلم الا ان يعلم الظلم بعينه نعم بكرة معاملته ^{لظلمه}
 ولا يجوز لقول الصادق عليه السلام كل شئ فيه حرام وحلال فهو حلال حتى يغزو الخراج
 بعينه ولا فرق بين قبض الجابر اباها او بكماله وبين عدم القبض فوا حاله بها وقبل التذلل
 او وكاله في قبضها او باعها وهي في بدال المالك او في ذمته جاز التناول بحرم على المالك
 النفع وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاول والطه والصدقة والوقف ولا يحمل ^{لها}
 بغیر ذلك والمقداد رحمه الله في الشفيع شرح النافع اخذ حاصل هذا الكلام واورد
 بصورة الشرح مطولا ولم يحضر في وقت نقل كلام الاحكام سوى هذا المقداد من
 الكتب فانقل كلام الباقرين لكن فيما اوردناه غيبه وبلاغ لاولي الالباب ^{في} كلام الباقرين
 لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف لحكام من عثرنا على مصنفاتهم ^{طلعتنا}
 على مذاهم لما علمناه من شد حرمهم على ايراد خلاف لفهنا وان كان ضعيفا والا
 الى القول لئلا ذوان كان اباها فيكون الحكم ذلك اجماعا على انه لو كان فيهم مخالف مع ^{جود}
 فتوى كبار المتقدمين المتأخرين واستغاضه الاخبار عن ائمة الهدى مصايير ^{التي}
 وصحة طرق كثير منها واشتهار مضمونها لم يكن خلافا فاد حاكم كيف الحال كما قد علمت ^{فيها}
 نحن مدققة نالك في هذه المسئلة واوضحنا لك من مشكلها ما يجلي صدق القلوب ^{بل}
 اذ الصدور ويرغم اوفى الجهل بشوه وجوه اولى الحسد الذين بعضهم ^{الانامل}

نقل كلام الشيخ محمد
المفكر في

خزاجية محقق ثاني مرة

٤٠

عظما وحفا وبلجور في شندس كبريتهم الى المنكر في الاعراض النذية على ما بعد و منهم
 بزعمهم من العورات ويطعنون بما لا بعد طمان في الدين بمهدون بذلك في انفسهم في قلوب
 وهما آء العامة وضعفاء العفول وسفهاء الاحلام محلا ولا يعلمون انهم قد هدموا من
 دينهم واطغوا الله مولا لهم وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فان ما ورد فانه من الاخبار
 عن الائمة الاطهار وحكناة عن فضلاء العرف النبوة المبشرين من الزنج والزلف ان كان
 حنا يجب سابعه والانفا دالبه فناهيك وكانوا احب بها واهلها واي ملامه على
 من اتبع الهدى الحق وشمسك هدى فاده الخلق لولا الله عن صوب الصواب العشا
 عن نور اليقين ان كان باطلا مع ما اثبتناه من الاخبار والكثرة والاقوال الشهيرة فلا
 سبيل لنا الى مخالفتهم وسلوك غير جادهم والحال انهم قد وثقوا في اصول ديننا وعمدنا
 اركان مذهبنا وكيف تثبهم جينا ونفازهم جينا بحلونه عامما وحقه مؤنة عامما وما انا
 الا من عز هذا غوث غوث وان ترشد عزنا ارشد على ان الحاسد لا يرضى ان فرعت
 سمعه الاباء والمغض لا يفرض ان الى الجحيم التبينات ولودرج عقله وتفكر لم يجد فرقا
 بين جل القناهم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبه من ذلك فانه اذا كان المنيح له
 والاذن في تناوله واحدا فاقى مجال للشك واي موضع للطعن لولا عين البغضا وطوبه
 الشحا وجد به من علم كيف كان طعن الحاسدين وانكار المغضين على سيد الكونين
 امام الثقلين لنبهم اليه الا باطيل وبتد انهم عليه في الاندبه بالا فاجيل بما يذنب اليه
 ويفت قلوبه ولبعضا ان يكون عليه مثل هذه الاقوال التجفف والانكادات القنا
 شعر فاني حرم بعد هام من مخرج ولا هلك ستر بعد هام مخرج وما رانا نسمع في
 خلال المذاكر في مجالس التخصيل من اخبار حلائنا الناصبين وسلفنا الصالحين ما من
 جملة الشواهد على ما ندعيه والدلائل الدالة على حبيبته ما نتيجته من ذلك ما نكر
 سماحنا من احوال الشرف الرضي علم الهدى في المحمد بن اعظم العلماء في زمانه القنا
 نجلو الراسين في اوانه على ابن الحسين الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما اشتهر من
 جلاله قدومه في العلوم وانه في الرتبة التي ترفع انفس العلماء على ارضها وقد اشد

حزينة

نقله
 الى
 الحاشية

نقل سيرة العلماء على كل الخراج

٣١

به كل من تأخر عنه من علماء اصحابنا بلغنا انه كان في بعض دول الجور والحكمة عظيمة ووثق
 جيبه وصوره مجبته وانه فاد كان له ثمانون منزله وقد وجدنا في بعض كتب الانوار ذكر
 بعضها وهذا اخوه ذو الفضل الشهير والعلم العزيز والعفة الهاشمية والحق القز
 السيد الشريف المرحوم في روح الله روحه كان له ثلث ولايات وله يلقبنا عن احد
 صلوات الله عليه ذلك العصر لانكار علمها ولا النض منها ولا نسبتهما الى فعل حرام او مكروه
 او خلاف الا انه مع ان الذين في هذا العصر ممن يزعم بدعواه الصلوات لا يلبثون رجاء
 اتباع اولئك والمفتدين بهم ومن خفي شيء فلا يخفى حال اسناد العلماء المحققين والنا
 في الفضل على المشتبهين بالناظرين العلامة نصير الملة والحج والدين محمد بن محمد بن الطوسي
 قدس الله نفسه وطيب مسه وانه كان المتولي احوال الملوك والفاطم باعلاء السلطنة
 وهذا وامثاله انما يصد عن اوامره ونواهي ثم انظر الى المشهور من احوال اية الله في الدنيا
 بحر العلوم مفتي القز جمال الملة والدين ابي منصور الحسن المطهر قدس الله لطيفه وكيف كان
 ملازمه للسلطان المقدس المبرور محمد خدابنده وانه كان له عن فرقة كانت شفعا
 السلطان في جوارحه واصالة الية وغير ذلك مما لو حدث وطال وكوششتان احكي من احوال
 عليه السلام بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف كانت احوالهما في دول زمانها الحكيم شيئا
 عظيم بل لو تأمل التامل الخالي من الرغبات لوجد المرء من العلماء والفرج لآخرهم
 انما هم الملوك واركانهم ولهم ما اختلفت العناية بهم وانقطع توجهم بالترسية اليهم ضعف
 احوالهم وضعفنا وكانهم دخلت اندية العلم ومحافله في جميع الارض ليس لاحد من المؤمنين
 ان يقول ان هؤلاء اجبوا هذه البلاد وكانت قبل موالاتنا لان هذا معلوم بالاطلاق سيرة
 العقل اما اول اقلان بلاد العراق على ما حكناه كانت بينهما معورة لم يكن لاحد
 ان يعبر في وسط البلاد فرى متعددة وما كان بين القريتين من البلد بين البعد قد
 فرغ الا نادرا كيف مجموع معورهما من الموصل الى عبادان سنة وثلثون الف الفير
 ولما تابا فالت عماره الفري امر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال جزيل فيهم كانوا
 يعبدون من هذا الاستعداد مع هذا الخلال بعد ما قلناه عن كلامهم في احكام

فلاح السيرة
 والنحو

خروج محقق ثاني مرة

٤٢

في التلخيص
الغنائم

هذه الارضين واحوال خراجها وحل ذلك من التكليفات الباردة والامور السامجة
نعوذ بالله من القول بالهوى وبجانبه سبيل الهدى وهو حسينا ونعم الوكيل **الحكمة**
في التواضع واللوحي وفيها مسائل **الاولى** في ان الخراج ليس من جملة مواضع الشبهات
لما قرنا فيها قبل انه من جملة الغنائم اذ هو من الارض المفتوحة فخالها تابع لحالها غير
تفاوت وافنا الدلائل على ذلك وحكي ما صدر عن الاصحاب حمهم الله فيه وليس له
ما بنا في ذلك الا اخذ بامر سلطان الجور وهو موقوف على امر الامام ونظره وهذا لا
يصلح للمنافاة لان الائمة عليهم السلام اباو الشيعتهم ذلك في حال الغيبة وازالوا
من جهة فلم يكن فيه شيء ينفذ الشرف ولا يعبد من ضي الله سبحانه ورضاهم لا سيما اذا انضم
ذلك نظرا بما للغيبة واتقارن بينه وبين ما احلوه لشيعتهم حال الغيبة بما ثبت في
وهؤلاء الذين يزرون على هذا النوع لا يتجشون ما فيه حقهم عليهم السلام بل لا يستطيعون
فان هذه الجوارى العبيد ومنفقات الغنائم وما يحصل من الجور بالغوص وغيره لا يسطيع
احدا لا تفكك منه وهم لا يخرجون من هذا القسم ولا ينفرون منه وربما غفون في التشيع
على القسم الاول لما يلحقه من المحرمات ومواقع الشبهات ويجعلون انفسهم في ذلك مفترقين
للعامة يفتنون آثارهم ولا يخافون الله سبحانه حيث انهم قد حرموا بعض ما احله الله وانكروا
بعض ما علم بثبوته من الدين يتألون من الاعراض المحرمة بما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق
المقت من الله سبحانه بين استحلال الحرام وبين تحريم الحلال فان عملا انكر رجل المنفعة
ما زال الائمة عليهم السلام ينكرون عليه ويؤجعون من فضله وافرائه وحقوا على فعلها
وعدوا عليها بمضا عفته الثواب فضا للنفس عن متابعتها على ضلاله والشبهة انما سميت
شبهته لانها موضع الشبهة وليس هذا النوع موضعا للاستشابه كما نقول في اموال الظالمين والغشاة
فانها مواضع الشبهة ومطان المحرمات فان الحلال والحرمه حكمان شرعيان انما يثبتان بنفسي
بقول الشارع فما كان امر الشارع به الحلال فهو الحلال وما كان امره به المحرم فهو المحرم وان
هو الحلال بحسب الظاهر ولكنه مظنة الحرام في نفس الامر كما مثلناه في اموال الظالمين **الثانية**
قد عرفت ان الخراج والمقاسمة والتركوة الماخوذة بامر الجبار وانابه حلالا وتاوها فكل

الخاتمة في النوايج ولؤلؤ السئلة

٤٣

حلالا لاخذ مطلقا حتى لو كانت الزكوة ولا اذا مضى في بيت المال حين جرد الامام عليه
 السلام او انما يكون حلالا بشرط الاستحسان حتى ان غير السخي يجب عليه صرف ذلك الى
 مستحقه اطلاقا لا اختيارا وكلام الاصحاب يقتضي الاول وتعليقهم بان لاخذ ضيقا في
 المال وان هذا حقه لله بشعر البثاني وللوقوف فيه مجال وان كان ظاهر كلامهم هو الاول لان
 دفع الضرورة لا يكون الا بالحل **الثالثة** قال في بر روى عن الصادق عليه السلام
 انه سئل عن النزول على اهل الخراج فقال ثلثة ايام وعن الثوري في الفري ما يؤخذ من العلوج
 الاكواد اذا نزولوا في الفري قال بشرط عليهم ذلك فيما شرط عليهم من الدراهم والشجره و
 ما سوى ذلك وليس لك ان تاخذ منهم شيئا حتى يشارطهم وان كان كالمبتغي ان من نزل تلك
 الارض او القرية اخذ منه ذلك قلت الرواية في التهذيب فيها بدل الاكواد والاكره
 كانه جمع اكار وفي معناها ما رواه عن اسمعيل بن الفضل قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اشترى ارضا من ارض الخراج الى ان قال اناس من اهل القرية نزلوها له ان با
 حذ منها اجرة البيوت اذا و اجزئته رؤسهم قال يشارطهم فاما اخذ بعد الشرط فهو حلال ولكن
 روى عن علي الارزق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اوصني رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم عليا عند موته فقال با على الاظلم الفلاحين بمحضرتك ولا يزداد على ارضي
 عليها ولا شجرة على مسلم وفي معني ذلك ما رواه ايضا عن الجلي عن علي بن عبد الله عليه السلام
 روى الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول عليه
 السلام ما تقول في اعمال هؤلاء قال ان كنت لا بد فاعلا فاقب اموال الشيعة قال فاجزئ
 على انه كان يجبرها من الشيعة علانية ويردها عليهم في السري فيمناه ما رواه الحسن بن
 الحسن لا يباري عن الرضا عليه السلام قال كتب اليه اربعة عشر سنة اسنادا في
 عمل السلطان فلما كان في اخر كبت اليه اذكر اني اخاف على خبط حنفي وان السلطان يقول
 رافضيا ولسانك في ذاك ركت عمل السلطان للرفض فكبت اليه ابو الحسن عليه السلام
 فمست كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملك في عملك
 بما امر به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم يصير اعوانك كتابت اهل لملك اذا

الرابع

خراجة محقق ثاني فله

صار اليك شيء واجب به فقراء المؤمنين كان زامدا والافلا فالت في معنى هذين الخدا^{ين}
 احاد يمشا خرو ليس هذا مما نحن فيه لئلا نلن موضوع هذا نولي اعمال سلطان الجور
 اخذ الجائزة على ذلك وهذا خارج من تحتنا بالكلية وما ورد في الحديث الاول انه كان
 بجي اموال الشيعة علامية وبردها عليهم سر يمكن ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من
 وجوه الظلم الحرمة ويمكن ان يراد به وجوه الخراج والزكوات والمفاسمات لانها وان كان
 حقا عليهم فليست حقا للجور فلا يجوز جمعها لاجله الا عند الضرورة وما زلنا نسمع من^{كثير}
 ممن عاصروناهم لاسيما شيخنا الاعظم علي بن هلال قدس الله روحه خالطني انه بغير
 واسطة بل بالمشافهة انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمفاسم سرفته ولا تجوده ولا منعه
 لاشيئامنه لان الحق عليه والله اعلم بمخالف الامور وحيث انتهى الكلام الى هذا^{الموقف}
 فلنحمد الله الذي فتننا للمسلم بغير عرفة الشيبين ابي المصطفى وخلاصه خاصه
 الوحي الرفيعي احد السببين ثاني الثقلين ضياء الكوين وعصمة الخلق في الدارين
 وسالوة محجهم والاسبغضانه بانوار حجهم ونسئل الله جل اسمه ان يصلي
 ويسلم عليهم اجمعين صلوة يظهر بها شرف مقامهم يوم الدين
 وان يحشرنا في مرهم ومحث الوينهم ويوفانا على حجهم
 مفتقين هديهم في صدد رهم وورودهم وان
 يصفع عن نوبنا ونجاوز عن سبائنا
 والله الحمد والمئة اولا واخره
 ظاهر اوباطنا في
 من انبها^{لهم}
 المعرف بدين علي بن ابي طالب في الاشهر في شهر جمادى
 ربيع الثاني سنة عشر وشعاع حامدا مصلبا على
 حجر آل الطيبين الطاهرين هذا
 اخبرني خالوئف^{منا}
 ساجي

٢٣

١١ ربيع الثاني

٩١٠ = ١٥٠٤ هـ

٩١٧

هذه
رسالة الرضا
مؤلف العلم العلامة
الشمس السلطان الفقهاء والحققين
لعمري لجهدهم في الخصال
الصفحة الأولى
قد روي

بسم الله الرحمن الرحيم

بإذن فطرنا بفطرته وخلقنا آدم على صورته وجعلنا منه الإنسان بوجهه وصورها
في الأرحام كيف يشاء في قدرته خلفا بعد خلق في ظلمات ثلاث بحسنة ثم أخرجنا إلى ضياء
بسطة برحمته وأرضنا مدى الإيمان بجموده ومثله نجته البنا وزينه في فلو بنا بحسنه و
كرهنا الكفر والفسوق والعصيان بلطفه ومعرفة واحسانا من عدم الجهل بمدد وقوته
وحمانا من اختلاف الباطل وحماة وحته كما صلبت وباركت على إبراهيم وإسماعيل فضل
وبارك على من أنجبته من ذريته محمد المصطفى والأصفياء من عترته واجعلنا من خيار
أمتك الواردة على الحوض على وصية من المتمسك بكاتبه وسنته والاتباع المعصومين
من آل علي ذريته وانلسنا صالح شفاعته يوم يندم من فرط على أضاعته ومجد
هذا يقول المعروف بقلة بضاعته فقير عفوريه الراجي لكرامته المتمسك بولاه سبيل
الله تعالى وإقامته الحاج إلى الله المنان العلي إبراهيم بن سليمان البجلي المجاور بالغري
الذي وفقت في تاريخ شهر ذي الحرام آخر شهر سنة ست وعشرين تسعة على سالة لبعض
العلماء في الرضاع وأورد فيها مسائل زعم أن عليها الإجماع وزعم أنها ظاهرة لا تشبه إلا على
من يقصر عن الاستنباط وهو كما ينبغي ونرى لا نقل عن الباب لغة والأفراط والمنازل المخلص
عسى أن يهتد إلى سواء السبيل ففهم أن المبالغة بحسن اللفظ خاصة ببناء من غير ربا
كان بسبب نفي عليها أن بعض الطالبين التمس مني فرائضها لمحصل منها فأنفذتها فلما

مضانة فاضل قطبي

٤٤

بهارات مبدئها عثارا قبلته له وارثه عليه آثارا فلما ملئها فاذا هي مالا لا ينفي سطره
ولا يحسن به الطلبة ذكره فاعرضت عنها اعراض من لا يري من هزمها ولا يملكها الى انقض
ميرمها ثوابا في ذلك يدخل في كمال العلم الواجب اظهر ان لا ينجي على الفاضل انوار
فان الشخص المنسوبة اليه قد ينسب اليه كمال الفضل من لا يظهر عليه خصوصا انه في الحل
والحرمة المتعلقة بالنكاح ومن العلوم لمن اهل الشريعة انه يحاط فيه بما لا يحاط في
غيره وقد افنى بالحل لا مقصرا على القوي بل نافلا للاجماع وهو الداهية الدهماء والزينة
والبلوى ولا عجا كيف لم يعرف موافق الخلاف لانه بمنزل عن اعيان النظر وعمال الفكر
وحفظ الامار والعرفا ووجب على نفسي تأليف هذه الرسالة وجعلتها واضحة المفالة
وظاهرة الدلالة وقد احببت ان اعمل القارئ بقوا بد حسنة تفقيه وتكات عنسبة المنفعة
في هذا الباب لانه مما يحتاج اليه الطلاب اجعل بعض حشون من جملة المباحث والسائل
ينبه عليها الناظر ويستفيد ومن الله اسئل العصمة والتداد من الحلال والاضداد
والاراد وانه الممدد الكريم الجواد وربها على مقدمة ومباحث وخاتمة وبالله التوفيق وهو
ولي العفو اما **المفصل** فيشمل على فوايد **الاول** في الرضاع فيفتح الراء مصدر وضع بكرة
الضاد الضيامة رضعها مثل سمع بسمع سما عا وجاء رضاع بكسر الزاء لغة كما جاء
المصدر رضعنا من وضع بفتح الضاد بوضع بكسر فامثل ضرب يضرب ضربا قال الشاعر وروا
لنا الدنيا وهم يرضعونها اذا وثقنحي ما يد لها نفل وارضع فلان ابنه اي دفعه الى
الضرع ويقال للمرأة مرضع ومرضعه باعتبار وصفها بفعل تفعله وبفعل لير منها فالاول
بالهاء والثاني بغيره قال الخليل امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال امرأة مطلق ذات طفل بلا
هنا لانك لا نصفها بفعل منها وافع ولازم فاذا وصفها بفعل هي تفعله قلت مفعلة
كقوله تعالى نذهل كل مريضعة عما ارضعت **الثاني** في الرضاع سبب الحريم بالنكاح
والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واما انكم الذي ارضعنكم واخوانكم
من الرضاعة نص بظاهر اللفظ على الامهات والاخوان ودل نحو على من عداها ممن
يحرم بالتب لهما لان المرضعة اذا صارت بالرضاع اخا ومن يرضع بلبن الفحل اخا فصلا

في معنى الرضاع

معنى محرمة من الرضا ما محرمة من النسب

٣٧

الدين بأول الخ الابن اخذته عما وعتمته واخ الام واخوها حالا وخاله وهكذا ان قلت ^{هنا} فلان
 لقوله تعالى ان أمهاتكم الا اللاتي ولدنهم فلا يطردهن اطراده هنا ثبت بالنسبة و
 الاجماع ولا يترن لان لالة في الكتاب على العموم من حيث التقوى اذ لا مانع من كون
 ثبت عموم الكتاب بما يدفع الاحتمال وكذا الاجماع وقد لا يخلو من مسامحة واما النسبة
 فقوله عليه السلام ان الله حرم من الرضا ما حرم من النسب قوله بحرم من الرضا ما
 يحرم من الولادة الرضا محله كل محله النسب قول الصادق عليه السلام في رواية عبد الله
 بن سنان احسنه يحرم من الرضا ما يحرم من القرابة وفي رواية يصححني الى الصباغ الكتاب
 يحرم من الرضا ما يحرم من النسبة واما الاجماع فالفضل عن علماء الاسلام فانهم لا يختلفون
 في التحريم به وان اختلفوا في بعض مسائله فكما اختلفوا في بعض مسائل غيره مما اجمع على اصله
 الثالث معنى قوله يحرم من الرضا ما يحرم من النسب ان يحرم بعبارة الرضا وسببه
 الذي يحرم بعبارة النسب وسببه فان من هنا غلبت كقول القرزدي ^{بعض} بقبض
 من مهابته فلا يتكلم الا حين يبين وتوضيح معناه ان الرضا اذا حصل شرابطا
 على في التحريم كما يكون النسب على في التحريم فالحرم على في النسب يحرم على في الرضا وما
 يحرم على من انساب الى ذى النسب من ينسب اليه يحرم بالمصاهرة على في الرضا ومن ينسب
 اليه وكذا قول النبي عليه السلام الرضا محله كل محله النسب معناه انه يحصل من النسب من
 اللجة المناسبة وهذا الفرع يصف ما قد يغفل به بعض اصحابنا احد قولنا الشافعي ^{بعض}
 المسائل انها لا تحرم بانه قال عليه السلام يحرم ما يحرم من النسب ولم يغفل من المصاهرة و
 كيف يصح التغليل بمثل هذا ويعتمد عليه مع ثبوت تحريمها شيئا من حيث الرضا لا تغليل ^{هنا}
 الا كونها يحرم على ذى النسب بسبب المصاهرة كما في زوجه الابن من الرضا فانها تحرم
 على الابن كما عايناه في كونه والفضل في كثير العرفان لا وجه له الا المصاهرة اذ لا تنبها
 وبين الابن لا رضا كما استمعته انشاء الله تعالى وتبين ما ذكرنا تغليل الاصحاب ^{هنا} التحريم
 ونحوها بالتحريم الغايل يحرم من الرضا ما يحرم من النسب لا ما حلفناه لم يكن التغليل لان هذا
 يحرم بالمصاهرة فمن علل الشيخ رحمه الله في البيان قال وقولنا تعالى ومن آياتكم الذين

رضاعه فاضل فطيم

٤٨١

من اصلابكم يعني بناء البنين للصلب خل بهن البنون اولهم بدخلوا ويدخل في ذلك
اولاد الاولاد من البنين والبنات وانما قال من اصلابكم لئلا يظن ان امرأة من بشر محرم
عليه وقال عطاء بن رباح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ولد له ابنتان فقال لهما
في ذلك فتركت وحلائل ابناكم الذين من اصلابكم وما جعل ادعيائكم ابناكم ما
كان محمد ابنا احد من رجالكم فاما حلائل الابناء من الرضاعة فمحرقات بقواه عليه السلام
محرم من الرضاع ما يحرم من النسب العلامة الطبرسي في الطب الراوندی في ما قاله الا كما
قال الشيخ بعينه فلا حاجة الى تكراره **واما المباح فثلاثة المباح الاول**
في ندر الرضاع المحرم وهو ما اول ما انبت اللحم وشد العظم لأكلام في الخبر ثم لو جوزه
الاول صدق الاسم المعلق عليه الخبر فان من ارضعت حتى اشبد العظم ونبت اللحم سميت
مرضعة واما لغة وعرفا فز ما قبل الحكة وبشر الحمة بلا شبهة الثاني الحديث روى لنا
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الرضاع ما انبت اللحم وشد العظم ومن طربنا
روى عبد الله بن مسعود قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما
انبت اللحم وشد العظم وحماد بن يحيى عنه ايضا قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم و
الدم وغير ذلك من الروايات الثالث الاجماع فان عامة اصحابنا لا يختلفون في نشر الحرمة
بذلك قال العلامة في ذكره بعد ذكر العدد والرضاع المحرم عند علماء ائمة شيعتنا ان اخرجنا
احدهما ما انبت اللحم وشد العظم ولا خلاف في الحرمة بقوله الصادق عليه السلام لا
يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وشد العظم اقول لا يوافق الحديث المذكور بالطريقين
تماما في معناه يدل على انحصار الخبر فيما انبت اللحم وشد العظم وانتم لا تقولون به لانا نجيبون
احدهما ان هذا ونحوه من قبيل العموم ويجوز تخصيص قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي
محرما على طاعم بطعمه الا ان يكون مبنية او دما مسفوحا او لحم خنزير فانية وجس او فيق
اهيل لعن الله به المخصص بقوله تعالى والخيف والموثود والمزدية والنطحة وما
اكل السبع الى غير ذلك وكافي تخصيص لا ينفذ الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين
بمبادل على النقص بغيره وغير ذلك وثانها ما اشار اليه الشيخ رحمه الله في ان سببا

الاول ما قبل الحكة
انما انبت اللحم

بيان الاموالفد بها الرضاع

١٤٩

حيث قال فلا يشك في من هذه الاخبار والخبر الاول الذي عولنا عليه لانه ليس في هذه
 الاخبار عدد الرضعات التي معها يثبت اللحم ويشد العظم فلا يمنع ان يكون مقدار ذلك
 ما نشره في الخبر الاول وهو خمسة عشر رضعة او رضاع يوم وليلة اقول في هذا الجواب
 لانه يقتضي كون المقدار احدا الامر بن خاصه وان الخبر يحرر به بسبب كونه معروفا وعلمه على
 نبات اللحم واشتداد العظم وهو ينافي ما صرح به الاصحاب من ان نشر الحرمه يكون باحدا مو
 ثلثة كما صرح به العلامة وغيره الا ان ظاهر الشيخ في الكتاب المذكور التزام ذلك واختاره
 حيث صدر به الباب عادة فيه انه انما يصدر بما هو مختاره وقد كان قبل كلامه
 محملا فاندفع الاحتمال الاضعف لكن العلامة كما حكى عنه نقل ذلك عن علماء سائر
 بعد قوله اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل منه احد القادير الثلثة عند
 علمائنا وهو دليل الاجماع وبذلك ان الشيخ رحمه الله وافق على ذلك في الفتاوى فاذا انما
 انه قسم براسه اذا علم نشره وان قصر ما علم به من العدد بن الاخرين ولم اقف على ما اعتمد في قد
 من حيث هو منفصل عن احد العددين فالمرجع فيه الى العرف نعم روى ابن ابي عمير عن بعض
 اصحابنا روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرضاع الذي يثبت اللحم والدم هو الذي يرضع
 حتى يرضع وينتهي نفسه وابن ابي عمير قال سئل عما يحرم من الرضاع قال اذا وضع شيئا
 بطنه فان ذلك يثبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم وحمل ذلك الشيخ رحمه الله على نفسه
 الرضعة قال قوله اذا وضع حتى يرضع بطنه نفس لكل رضعة لانه المعبر في هذا الباب
 دون ان يكون المراد بالرضعات المصنات على ما ذهب اليه كثير من الناس فان ذلك
 هو الذي يثبت اللحم والعظم اقول كلامه رحمه الله غير بعيد من الصواب الا انه يستلزم
 عند حصول النبات والاشداد بدون العدد في الجملة وليس بجيدا الا ان يحمل على الثاني
 مع ان الروايتين ضعيفتان لارسالهما نعم روى في الصحيح عن ابن مهزيار عن ابي الحسن عليه
 السلام انه كتب اليه يسئله عما يحرم من الرضاع فكتب فلبله وكثيره حرام وعمر بن خالد
 عن يدر عن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالماء لا يحمل ابدا
 عنها وعما سبق لنشاء مذهب ابن الجبيل منارة والشيخ رحمه الله حملها على ما زادها

رضاعاً فاضلاً وطيفاً

الثاني ما قيل في
الرضاع

الرضاع
الذي هو
الرضع

يسلم الحذ الذي يحرم وهو بعيد جداً وعلى الفتنة وهو متوجه على ان الخبر الثاني ضعيف
يؤاخذ الاول وهو خبر واحد لا ينافي ولا يخبر الا بكثرة وسننهم ما يثبت عنه عن غير ما نشأ الله
نفاً والعمد عدم التشديد لك نعم لو امكن فرض نبات اللحم واشتداد العظم بالرضعة الوا
ذم من الحرمة جزماً الثاني لعدمه وبغير حيث لا يعلم نبات اللحم واشتداد العظم ويمكن
ضبطه وفي قدن احوال اعد ما ذهب اليه ابن الجند وهو حبانته وقد اختلف
الرواية جميعاً من جهة في قدن الرضاع المحرم الا ان الذي وجبه الفقه عندنا واخيراً
المع لفسه ان كل ما وقع عليه اسم رضعة وهو ما ملأت بطن الصبي اماً بالمص او بالحق
محرم للتكاح اقول وكانه يلج بالروايات الاربع السابقة وقد تقدم جوابها والعلامة
في الخلاف اورد له اثنين من اجاب بعض ما ذكرناه ويمكن ان يحجج له بعموم الكتاب
السنة اعني قوله تعالى **وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي لَأَنَّهُنَّ رَضَعْنَكُم** وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب قال اللسان المسلمين اجمعوا على ان فلبس الرضاع وكثيره محرم في
بقوله تعالى **وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُم وَأَخَوَاتُكُمْ** من الرضاعة وهو يصدق في التلبس و
الكثير وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب العلامة اجاب عن ذلك
بعدم الدلالة لان الآية والرواية تدل على الكثرة فالانه لا يبال فلان الذي يفعل كذا
اذا كان منه مرة واحدة في الثالث فيه بحث ظاهر والمعمد في الجواب عنه اجماع الصنف
والخبرهم على اعتبار العدد وما روي عن علي عليه السلام يحرم الرضعة ما يحرم الحولان غير
صحيح لعدم نقله عن ائمتنا الظاهرين وهم اعلم بمذهبه مع توفير الذواعي الى الفعل مثله
وجوب المحظ عليهم بل المنقول عنهم عليهم السلام ما يخالفه روى ما دون سوف عن البا
عليه السلام قال قلت له هل للرضاع حد فهو يؤخذ به فقال لا يحرم من الرضاع اقل من
رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحده يفضل
بينهن رضعة امرأة غيرهما ولو ان امرأة ارضعت غلاماً او جارية عشرة رضعات من لبن
فحل واحده يحرم نكاحهما وروى عبد الله بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت
له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثالث قال لا الا ما اشتد عليه العظم ونبت

اختصار نفي الرضا بالعدو

٥١

الحكم وغيرهما في الروايات وما نقله الميث من إجماع المسلمين ظاهر البطلان ما يحسن
 رضعات مؤليات إختاب المهد وسلا والفاضل في واز حزمة والحسن العلامة في نف
 لعموم الكاثر السنة بنك العمل به فيما دور العشر فيبقى فيها على ثلاثة وخصوص الروايات
 فمنها ما رواه الفضل بن يسار في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال لا يحرم من الرضا ع الا
 المحبوك وما المحبوك قال امرئ بن اوطر نساج ارامه فبشرى ثم رضع عشر رضعات
 الضيق بنام وما رواه عبيد بن ران في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث سئل اني
 ان قال ما الذي يحرم من الرضا ع قال ما انبت اللحم فقلت وما الذي يثبت اللحم والدم فقال كما
 يقال عشر رضعا وما رواه عمر بن زبدي في الموثق قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن
 الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم فعددت عليه حتى اكلت عشر رضعات
 فقال اذا كانت منفردة فلا بد من مفهومه على الحريم مع عدم التفرق ولا نه احوط واشهر
 عمل لاكثر عليه اقول فخذ خلاصه ما افاده العلامة في مختلفه من الاستدلال ليس
 بجيد لا مانع من عموم الكاثر السنة بانه غير مراد بالاجماع فيبقى الا باحة على اصلها ما
 لا يخفى الدليل على المنع المحرم بعينه من رواية او اجماع وعن الرواية الاولى بوجوه ثلثة
 الاولى انها مرويكة الظاهر بالاجماع لانه قد يحرم من الرضا ع ما ليس بمحور كما لمبرزة او المدعوة
 للرضا ع وغير ذلك من الاسباب لا يوق الدلالة في قوله ثم رضع عشر رضعات فلا يضر
 ظاهرها فيما سواه لا نأقول فاعل رضع هي الحيون فالمعنى لا يخرم الا الحيون التي يخرم
 رضع عشر رضعات وليس كذلك اجماعا على ان اشمال الرواية على ما لا عمل على ظاهره
 بالاجماع فينبذ نضعها بلا شبهة الثاني في طريقها محمد بن سنان منه قول فلا يخرم الا
 عليه الثالث الصدوق في روى هذا الرواية بعينها ولم يذكر فيها ثم رضع عشر
 رضعات وانما روى الشيخ في محمل ان يكون زيادة من الرواية في هذا نظر لا مكان
 من حيث رواية الشيخ الا ان عدم اتفاق الرواة على مثل الزيادة يقتضي دلالة في الجملة
 وعن الرواية الثانية انه عليه السلام قال كان يقال يحكى انه يرضع من نفسه شيئا
 وثم الرواية فقلت فقلت يحرم بعشر رضعات فقال دعه فاقول ما يحرم من اللبن فهو

في الصحيح
 في الصحيح
 في الصحيح

مضايف من فضلي

٥٢

من الرضاع ففهم الراوي انه قال كان بينا ليس فتوى فاعاد السؤال فاعرض عنه
بقوله دعنا نسطر الاحتجاج بالخبر أصلاً والعجب من العلامة كيف استدل بهذا في
مختلفه وترك عجزه عن الذكر وعن الثالثه بضعف السند ولا بضعف المفهوم ثانياً
ومعارضته بالنظرون الثالث قال الشيخ رحمه الله وفليترك دليل الخطاب عند قال
بصحته لتمام دليل على وجوب تركه فلت من المنظرون ما رواه زباد بن سوفه وقد تقدمت
وما رواه في الصحيح على بن ثابت عن الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضا
قال ما انبت اللحم وشد العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تثبت اللحم ونشد
العظم عشر رضعات وما رواه عبيد بن ران عن الصادق عليه السلام قال سمعته
يقول عشر رضعات لا خمر شيئاً وما رواه عبد الله بن بكر عن الصادق عليه السلام قال
يقول عشر رضعات لا خمر وعن الاحتياط بانه معارض بما له البراءة وهو مجرد للبر
وقد يكون ضد الاحتياط في بعض المواد وعن الشهرة بانها لا تقوم دليل من حيث هي بل
تقوم بالمدايل وقد تخفنا ضعفه وقوة معارضته بما يقتضي التحجج به على اننا لانسلم
ان المشهوره لك بل المشهور ان الخمر بالخمس عشرة قال العلامة في تذكره اختلف علماءنا
في العدد المقتضي للخمر فالمشهور ان المقتضي للخمر خمس رضعات فامات ومن لم يثبت
كل في العلامة في كتابه وقد يجمع بين كلاميه فيهما فاذا الاقوى ان العشرة لا تحرم والثاني
خمس عشرة رضعه متواليات ولا اعلم خلافاً صريحاً لاحد من اصحابنا في نشر الحرمة وفي عبارة
الشكره ما يدل على انه اجماع ويدل عليه من الحديث خبر زباد بن سوفه وقد تقدم ان
قد روى عن عيسى بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس عشر رضعه لا تحرم
هذه الرواية لا يخرج من ضعف لان صفوان بن يحيى واها عن حماد بن عثمان وغيره عن عمر بن زيد
وغیره قد يكون ضعيفا على انما لها على ما حملها عليه الشيخ من ان المراد اذا كان يصفى فاجب
بين الروايتين ان قلت لم يجمع كذلك في العشران بل ما دل على عدم الخمر بهما من الروايات
على المنفقات قلت ما دل على العشر من الروايات لا تضع الاعتماد عليه على ما بيناه انما
فلا يحسن حمل صريح الروايات بالنفي على المنفقات بخلاف هذا الصريح الدلالة المعصده

لشأنك كتاباً
الذي وضعه
خمس

ادلة بقيد الرضاع بالزمن

٥٣

يفعل الاصحاب مع ضعف المعارض بقى هنا شيء هو ان قد روى محمد بن زائدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم الا ما ارضع من ثدي واحد ولين كما ملين وروى العلان بن زين الفلاس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا من ارضع من ثدي واحد سئل وحمل الشيخ الاول على ان المراد بالحولين ظرف الرضاع لان يكون المراد به المدنى في الخبر يوافق فكاكة قال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد في حولين كما ملين ورد الثاني بانه شاذ فادرم من ترك العمل بالاجماع قال وما هذا حكمه لا يضر به على الاخبار والكثرة قلت ولو شويح في الحل الاول قلنا هو اولي ما اجاب به عن الثاني كما اخفى الامر الثالث الزمان يعبر حيث لا يضبط العدد ومعدان يوم ليلة لا يخلوهما رضاع غير المرضعة وهو كالحمل عشر رضعه في عدم الخلاف قال الدليل الحديث لا يثبت له واباه في خبره ياد بن سوف وما دل على الاجماع من عبارة التذكرة حيث قال فيها اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل فيه احد النفاذ الثلاث اما رضع يوم وليلة ان لا يضبط العدد او رضع خمس عشرة او ما يثبت اللحم وشدة العظم عند علاننا الامامية وجه الدلالة انه نسب الى الجمع المضاعف وهو الحصور كما نفرد في الاصول ولستم هذا البحث بتمكينه هي ان الاصحاب كالحق في الشرايع والعلامه في الفواعد واطلوا بشرعية الرضاع باصالة امور ثلثة وعدم النشر بمادون العشر رضعاً قطعاً ومادون الخمس عشر في الخلاف فبرهان عدم النشر بما ذكر مع اطلاق النشر برضاع يوم وليلة وبما انبث اللحم وشدة العظم غير متوجه فان اشتداد العظم ونبات اللحم قد يحصل بدون الخمس عشر وبدون العشر وكذا رضاع يوم وليلة قد يتحقق انه احدهما فلا معنى لنفي النشر بمادون فيقال في اجواب صرح بعض الاصحاب كالشيخ في النهاية وابن ادريس في التبرير بان نشر الحرة بما انبث اللحم وشدة العظم فان لم يعلم فبالعدد فان لم يضبط فهو يوم وليلة و اشار الى الثاني لعلامته في التذكرة كما نقلناه سابقاً فاطلاق من اطلق ان قلنا على ذلك وقلنا اطلاقهم انما لا على معرفة النفسه القانون الموطوء فلا يراد اصلاً ولا اجنباً ان ما نقض عن القدر المذكور انما يحرم حيث لا يصح له احداً لا من فان كل واحد

بما ان
الثالث في الرضاع
الزمن

مضايف فاضل

٥٥

من الثلثة سبب نشر الحرمة فالعشر مثلاً من حيث لا حرم وإذا انفقر ان رضاع ليلة عشر
 حرم لا باعتبار كونها عشر أو لا حرم لو وقعت في يوم دون الليلة بل من حيث حصول
 سبب رضاع يوم وليلة بها وكذا الكلام في العدة الذي يحصل معه ثبات اللحم واشتداد
 وان كان دون العشر وليس الآتي ثبوت النص على انه يحرم فكذا اليوم والليله من غير فرق
 بينهم من قول الشيخ في الاستنباط سبب الكلام عليه **المبحث الثاني** في شرائط الرضا
 المقصود بالخبر وفد جرت عادة الاصحاب بذكره على الاطلاق انا افضل ذلك بالنسبة الى
 الامور الثلاثة وايضا ما اشترك فيه وما ينفرد به البعض عن الآخر ولنبين بما يشترك فيه
 وهي امور **الاول** كون الموضعه امرأة حية حصل لها نكاح صحيح او شبهه فقهنا في
 او كما كونها امراً وهو اجماع فلا اعتبار بلبس البهيمة ولا لبن الرجل حتى انه لو دس
 انولم يحرم عليه ولا لبن خنثى بديل على ذلك مع الاجماع قول الباقر عليه السلام من
 امرأة واحد وثانيتها كونها حية فلا اعتبار بلبس البهيمة حتى انه لو اكمل العدة حال الموت
 لم ينشر الحرمة واستدل عليه بانها خرجت بالموت عن النكاح الاحكام فاشبهت البهيمة
 ولهذا لم يثبت المصاهرة بوطئها حال الموت وبقوله تعالى **وامتثالكم الذي ارضعكم**
 وهذا ليس مرضعه وفيه نظر نعم الظاهر ان المسئلة وقا عندنا قال العلامة في
 المذكورة وبشرط في المرضعه الحي فلو ارضع الضيق من ثدي ميته الرضعات لئلا يولد
 لنشر الحرمة وكذا لو ارضع اكثر الرضعات من الرثة حال الحيوان واكملها بعد الموت ولو
 اذا لم يكمل الاخرة حال الحيوان عند علمائنا نسبة اليهم بالجمع المضاف الدال على العموم
 ورد في الشرايع بعد الحرمة لا احتمال الدليل وثالثها كون اللبن عن نكاح فلو دس لبن امرأة
 وان كانت كبيرة من غير نكاح لم ينشر حرمة ودليله مع اجماع علمائنا ما رواه يعقوب بن شبيب
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له امرأة در لبنها من غير ولادة فارضعت ذكراً ما وانا
 احم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا الا يقال انما اشترطتم النكاح والزواجة ذلك على
 اشتراط الولادة فقول المسألة يكونه عن نكاح كونه عن وطئ يشتمل على الحمل وعبر عنه في
 بالولادة لانه بول اليها افواه هذا الجواب كما لا يخفى لا يخلو من كلفته وارنكاح مجازاً واما

في الرضا
 في الرضا
 في الرضا

شروط الرضاع المحرم

٥٥

اجتنابه لان ظاهر الاصحاب عدم الفرق بين لبن الحمل ولبن الولادة وهو صحيح الفواحد و
 الشرايع وغير بعيد من الصواب التزام ظاهر الرواية فلا يبشر لبن الحمل والشيخ في طائفة اشار الى ذلك
 بعد كلام طويل في المصلحة بعد الدخول اذا وطئت بالشبهة قال لان اللبن الذي ينزل على
 لآمرته له وانما الحرمة بما ينزل على الولادة قال العلامة وفي رواية يعقوب بن شعيب ذكر
 الرواية ثم قال وفي هذه دلالة على ان لبن الاحبال لآمرته له لان قوله من غير ولادة يدل
 فلت مع انه صرح في اكثر كتبه باعنيان والشيخ في طائفة موضع اخر صرح به ورايها كون
 النكاح صحيحا على الاقوى نشر الحرمة بالوطئ بالشبهة وهو قول اكثر الاصحاب نفاه ابن ادريس
 تارة وقواه اخرى ثم قال في ذلك نظر فامل والدليل عليه عموم الآية والرواية عامة خاتمة
 ما في الباب انه اشترط كونه عن طئ وهو حاصل والاصل البرائة من اشتراط صحته فقد
 في العموم ولا يخص صالحا للخصص على ان اطلاق الاصحاب كون الشبهة كالنكاح في الاحكام
 يدل على نشر الحرمة ^{بالتبعية الاولى} ~~من~~ ^{من} الدائم والمنقطع وملاك اليقين والتحليل ولا يبين كون
 كون الشبهة بعد ظهري فساد او لا عن عقد كائنا طئ لكونه على فراشه الثاني لو كان الوطئ
 عن نال يبشر الحرمة مطلقا في ظاهر الاصحاب قال ابن الجبند ولو ان رضعت لبن حمل
 من غير نحرمت واهلها على الرضع وكان اهلها تحت الزاني احوط اقوى يمكن ان يخرج له بعموم
 قوله تعالى واما انكم اذ اني ارضعتكم واخوانكم من الرضا عذ وهو عام وكون الولد لا
 الى الاب بشرع عاينما يفتضو عدم تغلق الحكم بالنسبة اليه والى اقرابه لا الى الام لصحت
 كونها مرضعة وليس شرط صدق اسم المرضعة عليها انفسا بل لها الى الاب فلا يبين
 بهذا القول الا انه غير مشهور وفي لذكره قال واما لبن الزاني والثاني الولد باللعان
 فلا يبشر الحرمة منهما وهو احد قول الشافعي وبعض الخابلة وقال بعضهم يبشر الحرمة
 بينهما والوجه عندنا الاول لان الخبر يبينهما فرع لحرمة الابوة فلما لم يثبت حرمة الابوة
 لم يثبت ما هو فرع لها ثم قال واما المرضعة فان الطفل الرضع محرمة عليها ومندوب
 اليها عند جميع العامة فكذلك مجرم جميع اولادها واقاربها الذين يجرمون على وادها
 على امر المرضع كما في الرضاع باللبن المسباح وان كان المرضع جارية حرمت على المداخن

رواية الشيخ في النكاح

رضاعه فاضل قطبي

٥٤

بغير خلاف ايضا لانها ربيبه فانها بنت امرائه في الرضاع وتخرج على الزاني عند من
 يرى تحريم المصاهرة ولذلك يخرج بناتها وبنات المرنضع من العلمان كمن وعك في تحريم
 المرنضعه من الزنا على المرنضع نظر اقول يمكن ان يستدل لمن اطلق من الاصحاب بخبر زباد بن
 سوف حيث قال فيه من لبن ثلث واحد بشرط في التحريم انفساب اللبن الى الفحل ووجدت في
 لم يكن منسوب الى الفحل فلا تحريم ولو افقت من النفس الى هذا من الاصحاب لا يقال هذا
 التحريم مطلقا ونحن نسلمه وانما يحرم الام واغار بها هنا لاننا نقول التحريم في التحريم الامع ذلك
 وهو عام وصالح للتخصيص عموم التكاثب السنه فلا يثبت تحريم في الجملة الامعه فمن خص
 التحريم بالمراد التحريم مطلقا يحتاج الى دليل **فروع** الاول لو وطئ رجلان امرأه بالشبهه
 فانت بولد فارضت بلبنه طفلا صار ابنا لمن ثبت ثم المولود له شرعا بالفرقة ولو كانت
 جارية حرمت عليها ما تحريم المصاهرة ويحرم اولادها عليها ايضا لانه ابنه موطئ
 فمن يبيد لها كذا اطلقه العلامة في التذكرة وفيه نظر فان مجرد الوطئ بالشبهه لا يثبت
 البنت ربيبه مع كون الولد ينسب الى احد الواطئين وقد ينزل كلامه على كون طي كل واحد
 بعقد ولا يخرج من نظر الثاني لا بشرط الارضاع مبا حاقوا ورضعت للملوك كبدون اذن
 المال والزوجه بدون اذن الزوج مع استلزامه منع حي الزوج او مطلقا على القول ^{بأن}
 اذنه نشر الحرمة لصدق الاسم وامسالة عدا اشراط ذلك في النشر الثالث لا بشرط كون
 الزوجه حرة بالفعل بل يكفي كون اللبن عرو طئه فلو طئها او مات وهي حامل او رضع
 زوجت بغيره او لادخل بها الغير لم يلا وارضعت من لبنه نشر الحرمة ولا اعتبار بدخول الثاني
 نعم لو حملت منه واحتمل ان يكون اللبن منه فالنشر بالشبهه الى الثاني وانما يحتمل مع انقطاع
 اللبن وعوده في محل يمكن ان يكون من الثاني وهو الذي رجحه الشيخ واطلقه العلامة في
 القواعد ويحتمل ان يكون الاول ما لم يلد واحتمل ان يكون منهما ضعيفا ما لو اتصل فهو
 الاول الى الوضع عملا بالامتناع لا كلامه لو لم يزد ولا مع زيادته في محل لا يحتمل كونه
 من محل الثاني ومع الاحتمال نظر افرجه الاول للاستصحاب الزيادة محتمل فان اللبن قد يزد
 ويحتمل ان يكون للثاني لان الظاهر انه لاجل الحمل والاول هو المختار عندنا **فصل في**

كتاب
 الرضا
 في
 الرضا

شروط الرضا المحرم

٥٧

بأنى على الاحمال لا حرمة له ^{من} اللبن اما للاول اذ لا ينشئ قبل الولادة وهو ظاهر ^{الامر}
الثاني كون الرضاع حيا يصل اللبن الى معدته بمصه وله دون الحولين ان كان يولد
 الرضعة اكثر منهما بشرط ان يكون خالصا منها فيود اولها كون الرضاع حيا ولا استكمال ^{فيه}
 لعدم صدور الرضاع بوصول اللبن الى معدته حال الموت ولما تكرر فعله من الحديث ان
 لا يحرم من الرضاع الا ما شدد العظم وانبت اللحم ومن المعلوم عدمه بعد الموت وثانيتها
 وصول اللبن الى معدته بمصه وهو حكاية وصول اللبن الى المعدة ولا خلاف في اشراط
 لما تقدم وكونه بمصه وهو المشهور وكاد ان يكون اجماعا بل هو في الحقيقة اجماع فان لا
 نعرف خلافا من غير الا لابي الجند اما الشيخ فانه وان قال في المبسوط الوجود كالرضاع
 عند الفسقية وقال عطاء وداود لا ينشئ المحرمه وهو الاقوى نعم قوله عندنا بشعره فالحق
 بل القول منسوب الى الفرقة الحقة قال العلامة في المختلف لما حكى قوله وهو يدل على عدم
 حرمه وقد يجمع بين كلاميه بما هو ظاهرهما وهوان اجماع الوجود والارضاع يكفي في
 نشئ المحرمه اقامه افراد الوجود فلا ولعل سببه صدور اسم الرضاع على الجميع مع الاجماع
 بخلاف الافراد ولا يخفى ضعف التمسك بهذا فان الوجود وان لم يصدف عليه اسم الرضاع
 فصدفه عليه مع الاجماع بطريق الجواز والحكم بفعلون بالحقيقة لانصرف اللفظ اليها عند
 الاطلاق وتبين ما قلناه من انه في الحقيقة اجماع قول العلامة في التذكرة بشرط كون اللبن
 الناشئ للمرء واصلا الى معدته الصبي بمصه والنفاه يندى المرءة فلو حلب اللبن في اثناء
 وصب في حلقه صبا حيا وصل الى جوف الطفل لم ينشئ المحرمه عند علمائنا اجمع فلان المدا
 اعتمد في الاستدلال على هذا الشرط بعد ما نقل من الاجماع كون اسم الرضاع لا يصدف
 الا على تناول بالمص نشئه وعرفا فتعلق الحكم به لتعليقه على الرضاع قال الله تعالى و
 امهاتكم اللاتي ارضعنكم وَاَخْوَانُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَمَا اسْتَدْلَ بِهِ الْعِلْمُ فِي لَفْظِ كَرِهَ
 من قول الصادق عليه السلام لا يحرم من الرضاع الا ما رضع من ثدي واحد حولين
 كاملين وقول الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع اقل من يوم وليلة او خمس عشرة رضعة من
 امرأة واحدة قال جعل الرضاع المحرم مبني من المرءة لا ينجي فصوص على المتأمل

شرع لوسطه باللبن وحسن به اوصب في احليلها وجرحة فيه تحبها او جبر فاطمة
 بعين عند علمائنا لعدم صدق اسم الرضاع على ذلك وناشأ نقص عن الحولين والدليل على
 الاجماع قال العلامة في كرامة شريفي الصبي الموضع ان له دون الحولين ان يكمل العدة باسره
 في الحولين عند علمائنا اجمع وعموم قوله تعالى والوالدان برضيعن اولادهن حولين كاملين
 لمن اراد ان يسم الرضاع جعل تمام الرضاع في الحولين وهو بدل على ان يعد الحولين بخلاف
 وما رواه حماد بن عثمان في الوثوق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا رضاع
 بعد فطام قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين للذين قال الله تعالى لا ينفال قد
 خالف ابن الجبند في ذلك فقال اذا كان بعد الحولين ولو سقط بين الرضاع وغير فطام
 بعد الحولين حرم واستدل عليه برواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال الرضاع في الحولين قبل ان يفطم محرم فقول خلاف الواحد المعلوم لا ينفذ في الاجماع
 والرواية التي استدل بها مشاذة قال الشيخ رة انه غير مشاذ لا يعارض ما قد ساء من
 الاخبار لكثرة طوائف يجوز ان يكون خرج مخرج النفي لانه مذهب لبعض العامة **فروع**
 الاول لو اكمل الرضاع الرضاع المحرم نشر الحرمة لان الاعتبار بالحولين فلا ينشأ ما بعدهما
 وان لم يفطم وينشر ما وقع فيها وان يفطم لقوله تعالى والوالدان برضيعن اولادهن حولين
 كاملين وللرواية السابعة وهما دلالة على ان النظام شرعا يكون في الحولين وان فصل
 بالفعل ومنها يعلم جواب ما استدل برواية الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه
 السلام قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم على ان الرضاع بينهما بعد الفطام لا يحرم
 قال العلامة في لفت بعد ان ذكر قول الحسن الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل
 الفطام فمن شرب بعد الفطام لم يحرم ذلك الشرع بعد احتجاجه له بالرواية المذكورة
 والجواب المراد بذلك الفطام الشرعي قبل ان يستحق الفطام قال وبالجملة فكل ما بين
 عضيل اللبن يصير في مخالفة علمائنا فظاهره انه وان كان قلت لي تأمل من حيث
 انه قبل ان يفطم يكون كالمستند له حيث قدم قوله قبل الحولين فهو تأكيد وحمله على
 التأسيس ولي من حمله على التأكيد ومرة ان ما بعد الفطام لا يثبت الحرمة ويشهد العظم

لا ينفذ في الاجماع
 الحولين

شروط الرضاع المحرم

٥٩

غالبها الآن ذلك هو المشهور بين علمائنا منضمنا الى عموم وأنها لكم اللذان أرضعتمكم
 ومحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث اذا وقع الرضاع وللرضع دون الحولين
 ولولد المرضعة كذلك نشر اجماعا ولو كان لولد المرضعة حولان فصاعدا ففيه قولان
 أشهرهما انه ينشر ايضا ولا اعتبار بذلك في عدم النشر ونقل عليه ابن ادريس الخلاء
 من المصليين الدليل عليه عموم الكتاب السنة والاحاديث السابقة والاصل
 براءة الدقة من اشراط نقص الحولين من ولد المرضعة وتوقف العلامة في ذلك
 دليله وهو عموم قوله تعالى **لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَ** دل على ان ما خرج عن ذلك
 ليس له حكم وليس رضاعا معبراً في نظر الشرع ولبسه من ناشر المحرمه وعموم قوله عليه السلام
 لا رضاع بعد فطام اقول لا يخفى حضور ذلك فان ولد المرضعة بعد حول ابنها يصدق
 عليها انها أرضعته في الحولين له فيدخل تحت العموم ولو قبل المراء بالولد جففة
 فلما فلا رضاع له بعد الحولين ولا دالة على ان من أرضع من لبسه ليس من رضاعه
 بوجه ونفى الرضاع بعد الفطام نقول بموجبه فان ظاهرة ان المرضع بعد ان قطم لاحكم
 لرضاعه لان المرضع قبل الفطام لا حكم له لان من كان من رضاعه من اللبن فدمم ولو
 حملنا الحديث على عمومه لدل على ما نفى حكم الرضاع مطلقا بعد الفطام كذلك وليس
 بمراء باجماع الامة فعين جملة على ظاهرة الرابع يعتبر اخوة بالاهله لانه المتعا
 فان انكسر الشهر الاول اعبر ثلثة وعشرون شهرا بالاهله وبكلهم المكبر بعد
 من الشهر الخامس والعشرين بحسب ثلثين يوما ويحل فدمم نقص منه باعتبار اهله
 ووقت ابتداء الحولين من وقت انفصال الولد بهما انه ان لم يرضع قبل تمام الخروج
 فان أرضع قبل تمامه ففي احسابه لك من الحولين نظر اقربه الاحتساب لو تأخر
 خروج بعضه زمانا بعد به ففي احساب مبدء الحولين من خروج البعض نظرا
 كون اللبن خالصا فلو مزج بان رضع في فيه ما بيع فامتنع فوصل الى جوفه
 العلامة في التذكرة لم ينشر حرمة عند علمائنا لقوله تعالى **وَأَمَّا تَكُمُ اللَّذَاتِ** **الَّذِي**
 ولا يخفى هذا مع المزج وفيه نظر والذي اعلم انه ان لم يخرج بالمازجه عن صدره

رضاعاً وظاهراً

اسم اللبن نشروان خرج لم يفسد وهو ظاهر الفواعل حيث قال الوالح في ثم الصبي أربع
 ينجح باللبن حال رضاعه حتى يخرج عن ستم اللبن لم يفسد حرمة ومقتضى الذليل
 اسم الرضاع مع عدم الخروج عن الاسم قطعاً ولو مزج ما لا يخرج عن اسمه لم يفسد
 رضاع محمولاً لما يدخل في الحرف فخرج برؤي الطفل ولو قبل ذلك لا يخرج عن الرضاع
 تصدقه معه فلنا فالفرض كذلك من غير فرق الثالث كون اللبن لفل واحد من امرأة
 واحدة فلو ارضعت لبن فخلد والعدد المحرم وأكلته من لبن فخل آخر كما لو طلقها
 مرضعة فترجعت وحملت ولم ينقطع اللبن ولم يزد فأرضعت قبل الوضع بعضاً
 من صلابه كمال العدد فان اللبن الأول للخرج الأول والثاني للثاني لم يفسد حرمة
 هذا أولى مما صوّت العلامة في حديث قال ولو ارضعت خمساً من لبن فخل ثم أعان
 بالعداء وفارقه وتكث أخرى وأكلت العدد من لبن الثاني لم يفسد رضاع أخرى لغير
 أمها ولو تحرم هو ولا أولادها عليه إلا على أن في هذه الذي صوّت في بحث مع اتحاد الفحل
 بأن إنشاء الله تعالى ولو كان لرجل زوجتان فأرضعتا لبنه صبيّاً أو صبيّتين أحدهما
 ثمان رضعات مثلاً والآخرى سبع رضعات لم يفسد حرمة ولو بصاحب اللبن أبا
 لعدم اتحاد المرضعة والدليل على ما ذكرناه مع استحبابنا قائلهم يخالفون فيه ما نقل
 من قول الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم وليلة أو خمسة عشر
 رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فخل واحد لم يفسد لبنهن رضاع امرأة
 غيرها ولو أن امرأة ارضعت غلاماً أو حارثه عشر رضعات من لبن فخل وارضعت آخر
 من لبن آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما وما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن عمار الساباطي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع امرأة
 أبخل أن يزوج أختها لأنها من الرضاعة قال فقال لا وقد رضعها جميعاً من لبن فخل
 واحد من امرأة واحدة قال قلت يزوج بأختها لأنها من الرضاعة قال لا بأس بذلك
 أن أختها التي لم يرضعها كان فحلها غير فحلها الذي ارضعت الغلام فأخلف الفحل
 فلا بأس وما رواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سألت أبا

حديث
 لو كان اللبن
 من لبن
 فخل

شروط الرضا المحرم

عبد الله عليه السلام عن الرجل رضع من امرأة وهو غلام هل يحل له ان ينزل بها
 لامها من الرضا عنه قال ان كان المثنان رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد
 يحل وان كانت المثنان رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا باس بذلك **فخرج**
 لو ارضعت امرأة بلبن فحل واحد ما مثله حرم بعضهم على بعض كذا لو نكح شخص ماء
 امرأة مثلاً فوضع كل واحد واحد او اكثر حرم النساء بينهم جميعاً هذا ما اشتهر
 فيه الامور الثلاثة من الرضاع فداثنتا عليه بدليل وبقي امور لا يخالفوا فيها
 بالنسبة الى الاشرار وعدمه وانا افضلها بحقيقة ان شاء الله تعالى فمنها كمال
 الرضعات معناه ان يكون كل رضعة موضوعاً بانها تامة فلا يكفي صدق مستحق الرضعة
 الرضعة عندنا اجماعاً وما المناط فيها قال العلامة في التذكرة اما كالبسة الرضعة
 فالمرجع فيه الى العرف اذا الشارع لم يعين لها فدرامضبوطا فلورود الشرع بهذا سطناً
 ولم يتخذها بزمان ولا بمقدار فدل ذلك على انهم ردوها الى العرف كما هو عادته في مثلهم
 كالقبض شبهه فاذا ارضع الصبي وروى قطع قطعاً بيا باختيار واعرض اعراض
 ممثل باللبن كان ذلك رضعة وان قطع لا يثبت الاعراض بل قطع نصف نفس او
 لنفس والنفقات الى ملاعب والالنفقات من ثدي الى اخرى وقطعت عليه الرضعة
 او لفظ الثدي ثم عاد في الحال الى الالنفقات وانتهى عن الامتناع من الثدي في نفسه ثم
 في الحال الى الالنفقات وانتهى عاد ونحوه عن الهدى بعد ما فيه الى اخره ونحوه
 الخفيف ونحوه الرضعة بشئ خفيف ثم يعود الى الارضاع كان الكل رضعة واحدة واذا منع
 قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدة عند علمائنا اقول لا يخفى ان كلامه دل على ان المناط
 للعرف وما ذكره مفصلاً هو العرف عند وفي عده قال والمرجع في كالبسة الى العرف بل
 ان يروى بصدق من قبل نفسه فلو لفظ الى اخره فحل ما هو عند هنا قولاً وتبييناً
 المحقق في الشرايع والذي يفضيه نظري ان المرجع هنا ليس الى العرف لوجود النص
 الشرعي لا يرجع الى العرف معه روى الشيخ رحمه الله عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد عن محمد بن اسمعيل قال حدثني ابو الحسن طريف بن ثعلبة عن ابان عن ابن ابي

رضاعه فاضل فطی

بعضه قال سئلته عما يحرم من الرضاع قال اذا رضع حتى يمتلئ بطنه تفسير لكل رضعا
لانه العبرة في هذا الباب وان يكون المراد بالرضعات المصات على ما ذهب اليه
كثير من الناس فان ذلك هو الذي يثبت اللحم والعظم قلت لا يفتح فيها ارسالها
ويثبت بالنظر وما ذكره المحقق في تفسيره التحلل يؤيد هدمه ايضا وروى ايضا عن محمد
بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن بشير عن ابي جعفر
السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبورة او خاد من رضع عشر رضعات بروى الصبي و
وبناته وهو من الصحيح لا ينفك تكلم عليها فيما مضى بهم انها منوكة الظاهر بالاجماع
فكيف يستدلون بها هنا فنقول لا شك انها صحيحة السند بل الفعل بها اجماعا ولا
ينافي في ذلك العمل بها فيما لا معارض له اعني ما نحن بصدده من تفسير الرضعة ومثل ذلك
كثير في الرذائل يعرفه من احسن نظرها والبحث فيها وروى علي بن الحسين بن محمد بن الحسين
عن محمد بن عمار عن بعض اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ما ذكرنا كمال الرضعة ان
يروى الصبي يمتلئ بطنه شرعا وفي الحنفية انما المراد بما ذكرنا البيتة على النص بالنقد
حيث لم يعرض له احد فيما علمته والا فاذكرناه من مقتضاه هو قريب مما ذكرنا في
مقتضى العرف هنا ولعل القول المحكي في حد الشرايع اعطاء فائده على ما ذكرناه اذا
عرفت هذا فكمال الراعي في العدد عشر اكان او خمس عشر بلا خلاف ولا راعي في رضاع
يوم وليلة مستكنا بعموم النص على نشر الحرمة برضاع يوم وليلة والاصل برأية الزمة من
اشراط كمال الرضعة والنص ورد يذكره في العدد ولم يتعرض للرضعة في رضاع
وليلة ولان العلة في اشراط الكمال ذكر الرضعة ولا قصد في عرفا وشرعا الاعم الكمال
فثبت لا يذكر لاجله لاشراط وفي مراعاة ذلك فيما انبت اللحم ونشد العظم وجهان مما
ذكرنا ابتداء من رواية ابن ابي يعقوب لسابغة والافرنجيه مراعاة لان مناط ذلك العرف
فاذا اختلف عرفا ونشروا رواية مرسله وانما استحبنا بها في كمال الرضعة لما تدها بال
وتغيرها بل وما به العرف في الحنفية فلا يصح العتق بها فيما اذا انفرت به عن الاستدلال
بها لا يخرج من تصور وكذا رواية ابن ابي عمير وهو انقول لم يقسم اشراط على الرضعة منها

شروط الرضاع المحرم

٤٣

الحم وشدة العظم فلا بشرط كالملا لانه فرع من اشتراطها وما فتر به الشيخ الترابية
 دلالة على ان السواد تفسير الرضعة وح نقول المراد حيث بشرط الرضعة ثم لو انضما
 العرفان شد الحم وبنات العظم لا يكون الا بالرضعات الكاملة اعبر **فرض** لو
 لاحد من صحابنا على مبدء الرضعة وكانهم اعتمدوا في ذلك على العرفا وعلى ما يفهم
 فحاورى كلامهم قائل لا بد من كون الموضع حال ابتدائه الرضعة غير مثل من اللبن
 بل لا بد من توجهه الى طلب الرضاع وتوجهها بعنده عرفا فلو كان قد شرب في مثل او
 شاربه ثم ابتد الرضاع الموضعه لم يصدق على رضاعها له ذلك ان رضعه وان
 روى تركه معرضا عنه لان ذلك لا يصدق على الرضعة عرفا ولا شرعا المعروفة
 فظاهره وانما قلنا ببيتا انه املا البطن والرحم انما يكون مع كون البطن ليس مملها
 ولا مشاوقا نطعا ولا نظهر فان هذا الفرع الا بالنسبة الى اول رضعة لا يثبت
 ان التوالى شرط ومنها توالى الرضعات ولا ريب في اعتبارها عندنا من غير خلاف
 العلامة في كثره بشرط توالى الرضعات من المرة الواحدة فلو تخلل بين العدة رضعة
 امرأة اخرى لم يفسد الحرمة ولو بعد برضاع ثوب منها ما لم يكمل رضاع احدهما
 عشر رضعة متواليات فلو رضع من احدهما اربع عشر رضعة ثم رضع مثلها من اخرى
 لم يبعد بين الرضعات عند علمائنا اجمع ثم قال ولو تناوب عليه عند نشاء لم
 يفسد الحرمة ما لم يكمل من واحد خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن مع
 اختلاف الرضعات يا ولا ابن جدا ولا الموضعه اما عند علمائنا اجمع اقول في بعد
 نشاء لان جراحة متناشرة والحرمة بعشر رضعات فغلبه الاجماع على عدم الشرط
 الا بخمس عشر لبس مجيد وانما قلنا نشاء لان الظاهر انما هو اراد التوالى اشتراطا على
 القول بالخمسة عشر فكانه قال الاجماع على اشتراط التوالى ذكر الخمس عشر في موضع
 المثال بعد اودائه حقيقته الكلام لان الخلاف مشهور ولو عين بقوله فلو رضع
 احدهما دون العدة المعبر وتخلل رضاع اخرى واكملته الاولى لم يفسد اجتماعا
 ونحو ذلك لكان اعم وانسب الى الدليل مع الاجماع على اشتراط توالى الرضعات

في الرضعة التي لا يشترط

رضاعه فاضل

٤٢

فيما يتعلق بالرضع

قول الباقر عليه السلام وقد تقدم غير مرة فلا يبعد اذا عرفت هذا فاعلم انه يتعلق بهذا الامر **الأول** لا كلام ان تخلل رضاع غير الرضعة فادح في النثالي بالحديث والاجماع اما الحديث فانه قد تقدم من قول الباقر عليه السلام واما الاجماع فنقد نفل العلامة في كره له لكن هل يشترط في التخلل صدق اسم الرضعة حتى انه لو اراد ما لا يسمي رضعة عرفا لم يعد فصلا فاما عا او يكفي صدق مسمى الرضاع فلو مضى من يد غير الرضعة مصنه واحد مثلا نحو تخلل الفصل ولم يحصل النثالي نظر والدليل بشرط تخلل الرضعة فلا اعتبار بتخلل مادونها لما سبق من قول الباقر عليه السلام لا يجوز من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة من البهائم من امرأة واحدة من ابن فحل واحد لم يفصل بينهما رضعة امرأة اخرى ولو استنبت صحنها وما عليها لا ومن الاصول المصحة رضعة والعلامة اورد الرواية في تخالفه وكثرة بلفظ رضعة وقال في القواعد ولا يشترط عدم تخلل المأكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تخلل رضعة وان كان لاقل من رضعة فظاهره الاكفاء بمسمى الرضاع ولعله اعتمد على ما ذكرناه من النسخة او على ظاهر اطلاق النثالي وفيها نظر اذا انضج هذا فلا شك ان هذا شرط في الرضعات العشرة والخمس عشرة على اختلاف القولين لصريح النص للاجماع عليه وفي رضاع يوم وليلة لان خيفته معناه انفراد الرضعة بالرضاع يوما وليلة لا حصول الرضاع في اليوم والليلة في الجملة فاذا تخلل الفصل لم يصدق رضاع يوم وليلة وهو ظاهر لكن هل يشترط في الفصل صدق اسم الرضعة نظر فيه عدم الاشتراط ولا يلزم من اشتراطه في العدد للرواية اشتراطه هنا نعم قد توجه اشتراطه بان يكون الضمير في بينهما في الرواية يرجع الى الرضعات التي في اليوم والليلة والمذكورة بعد وكفى في عوده الى اليوم والليلة اشتمال الرضعات بينهما على الرضعة غالبا ويلزم منه اشتراط كمال الرضعة في اليوم والليلة ايضا وهذا وان كان محتملا الا انه لا يقوم دليل يقضي بضمونه وهل يشترط فيها اثبت اللحم وشدة العظم لمؤقت على ما يصح الاعتماد عليه في اشتراطه فيه وظاهر الكتاب السنة والاثر عن اهل البيت عليهم السلام يقتضي عدم الاشتراط وما تقدم من رواية ابن ابي عمير وابن ابي

شروط الرضا المحرم

٤٥

بغيره وان لم يغيره الفصل بنشأ ان ذلك فانما يدل على اشراط كمال الرضعة
 ولا دلالة فيه على اشراط التالي اذ المناط بنات اللحم واشتداد العظم فاذا تحقق من
 نشو وان تحقق الفصل الا ان يقال انه لا يتحقق مع الفصل عرفا وهو ممنوع ولو سلم فلا
 اذ خلاف في اشراط النباش واشتداد عرفا فاذا لم يصدق مع الفصل في العرف اشراط
 جزما على ان تقول في دلالة الروايات الثالث على اشراط كمال الرضعة نظر اذ ليس فيها
 الا اشراط امتلاء البطن وروقي الصبي وقد يكون بعدد الرضعات لاصالة البرائة
 من اشراط وقوعه في رضعة واحدة حيث لا يشترط العدد ولولا الاجماع على اشراط كمال
 الرضعة في العدد امكن ان يمنع لعدم تصريح الدلالة عليه اذ ليس الا صدق في اسم الرضعة
 وقد يمنع عدم الصدق الا بالكمال **فرع** لو اشترطنا عدم تخلل الفصل فيما انبثت
 وشدة العظم اكفينا بما يستحق فصلا لا يوجب كلامه العلامة في التكرار بدل على ان اشراط
 عدم الفصل اجماعي فنقول ظاهره انه في العدد وكلامه بدل عليه وكذا اطلاق غيره
 من الاصحاب اعلم انه لا يمكن الاستدلال على عدم اشراط الفصل بوضع امره انما
 بان المرثين مثلا اذا اثنوا بنا زمانا طويلا انبثت لنبههما اللحم وشدة العظم حرما فاشتر
 الحرمة فلا يشترط عدم الفصل فانما نرى هذا الدليل بان بنات اللحم واشتداد العظم انما
 حصل جزما بهما معا اما صدق اسمه لكل واحد فغير محقق من حيث هذا الاستدلال
 واكثر هذه المباحث لارها محققة لاحد من اصحابنا بل بعضهم يوم عباره الى غير ذلك
فان قيل بان الاول ظاهر الاصحاب ان الفصل بغير رضاع اخر لا يصدق في
 نشر الحرمة ولا عباره عليه فيما انبثت اللحم وشدة العظم لان المناط فيه الى العرف وقد
 يصدق مع تخلل بعض المأكول والمشروب ما في رضاع يوم وليلة ورضاع خمس عشر
 رضعة فلي فيه نظر من حيث ان المفهوم من الاول ما هو الغالب عرفا من الاطلاق ولا
 لا يكون الا بعدم الفصل والا لا يمكن تعلو الحكم برضعتين بل برضعة منفردة في اليوم
 واللييلة وهو بعيد وان اشراط التالي في الرواية في الثاني بدل على عدم تخلل الفصل
 عرفا فان قلت التالي مفسر بعد تخلل رضاع غير الرضعة في اخر الحديث قلت لانتم

تخلل الرضعات

مضاعيد فاضل فطيف

٢٤

ان ذلك تفسير له بل هو حكم اخر لا ينافي الاصل فمن علم انه معناه ليس الا هو عليه
 الدليل المقصود لما تعرض به عن ظاهر النص فان من المعلوم ان من ارضع خمس عشرة
 رضعة وضعه في ثلثين يوما مثلا لاستثنائه بالطعام لسائر القطام لا يصدق عليه ان
 رضع خمس عشرة مثاليه وابلغ من ذلك ما صورته العلامة في قواعد وفداشرا اليه فانه
 قد يكون بين بعض الرضعات حول فاريد ولو جعلنا الثدي باليوم والليله والخمس عشرة
 لا ينافي الاستداد بل يحصل بذلك جزما كما اشار اليه الشيخ في كتاب الحديث جزما بعد
 الاستداد مع النفقة في بعض الصور وكافد تكلفنا في ذلك سابقا ونفيد في نفقه
 المنافاة بينك وبين كون الامور فله اذ نقول يحصل البناء الاستداد شرعا جلا
 الخمس عشرة واليوم والليله وبصدفه عرفا بغير ذلك وهذا يكفي في كون الفاد برثله فيه
 جمع حسن بين الاحاديث بين من يناله هذا ما ينضبطه النظر فان كان على المسألة
 اربع والا فلا وظاهر الفاضل ان ادريس له اجماع حيث نفى الخلاف بقوله فاما ان فصل
 العشر رضعات بشرب من غير رضاع فلا ينافي له في الفصل باحكم النوال بان بلا خلاف بين
 اصحابنا في جميع ذلك قول وفيه مع تحصيله فصوره ومنع الثاني الاحتمار في تحصيل
 الناصر للحرمه بالعلم الذي يوجب استناد الحكم الشرعي اليه ومنه شهادة العدلين بقيا
 مقام العلم شرعا فلو لم يتحقق له يعتبر ولو ثبت له حكمه وينضح هذا برسم مسائل **الاولى**
 لو شككنا في عدد الرضاع وباني حكمه انعد من فوعه يوما وليله وبنبات اللحم واستنداد
 العظم فالاصل البرائة فلا يجرى به لا يتحقق الا حينا في طبربان النحر يوما سبق تحليله اما
 عدم التعرض لما هو جائز لواه فلا مانع منه فلو شك في العدة فاحتبط بعدم تزويج
 بالرضعة له يكن به باس وكذا القول لو اريد الاحتياط بالنسبة الى مذهب الفقهاء **الثانية**
 اذا تحققت المحرم وشككنا في فوعه بين الحولين او بعد ها ولو بالنسبة الى بعض فقهاء ورد
 بنشأ من اصاله البقاء في الحولين حتى يعلم الانتقال فينشر لتحقق الوجوب ولا مانع الا ما
 ذكره والمسلك اصاله البقاء بدفعه ومن اصاله الاباحه ما لم يثبت السبب المحرم
 ثبوته موثوق على تحقق الوقوع في الحولين فلا ينشر لصاله الاباحه الخالي عن معارضة نفس

استدلال في هذا

في هذا

الحرم وهذا أقوى في الجففة لاشكال هذا لان الحريم طار وله شرط بنوي فوعده في
الحولين ولا يكفي فيه التمسك باصالة البقاء لانه لا يقضي شرعا فلا يخفى للشرط غيراته
جاء في الباب انه محتمل وهذا مسامحة لا يخفى **الثالث** لو شكك في كون اللبن من
امراة او رجل او في كونه عن نكاح او عن غير نكاح او في وصوله الى معدته وعدم وصوله
او في كونه بمصه او في الوجور ونحو او في كون اللبن لغلا واحدا او كثيرا او في كمال الرضا
او في نوالها لم ينشركا فلنا في الاول لو شكك في كون المرضعة املت حبة او وقع
العدد بعد موتها ففيه التردد كاللثاني والمعدن الاباحة كافلنا فيها **المبحث**
الثالث في اصول الرضا ومنصل ما يحرم به وفيه فصول **الاول** في اصوله
وفيها فوايد **الاولى** اصل الرضا الذي يدور عليه الاحكام الناسبة عنه هو
كونه كالنسب فاذا خفوا الرضا مع شرايطه انشئت عنه الحرمة كما ينشئ عن النسب
المراد بالنسب هنا ما يعم النسب حقيقة والضمير ^{نظيرة} وعليه يحمل قوله عليه السلام الرضا
لحمه كحم النسب كما اشترنا اليه في المقدمة او نقول قوله كلمة النسب للاشارة الى شدة
مسما يحصل به وقوته فان المصاهرة اضعف يشبه بالاقرى منه يعلم انه يكون مضافا
للسبب فاحرم على النسب شي بسبب المصاهرة حرم على من هو بحكمه وذلك ظاهر في
الاصحاب كما حكوا في المقدمة مخبرهم المصاهرة بالخبر دليل على ما قلناه والحاصل ان الرضا
اذا حصل على الوجه كان الموضع ابنا للمرضعة ولصاحب اللبن فالمرضعة امه كالي ولدته
والخل ابن كالذي لديه وحكمها بالنسبة كسب والى من ينسب اليه نسباً ومصاهرة وولعا
وكذلك حكمه بالنسبة اليهما من غير فرق وهو ظاهر الخبر والاصحاب الاحاديث فهذا
اصل الرضا الذي يدور عليه فروع **الثانية** قال الشيخ في المبطل الذي يدور
عقد النكاح عليه جلته ان امراة الرجل اذا كان لها لبن فارضعت مولودا خسر عشرة راضعة
صار كانه ابنتها من النسب فكل من حرم على ابنتها من النسب حرم على هذا لان الحرمة
انشرت منه اليها ومنها اليه فالتى انشرت منه اليها انه صار كانه ابنتها من النسب
الحرمة التي انشرت منها اليه وفت عليه وعلى نسله دون من هو في طفله من غيره

الفصل الثاني

منه
الفصل الثاني

رضاع فاضل طيف

واخوانه واعلى منه ابائه وامهاته يجوز للفحل ان يزوج بام هذا الموضع وباحضه وبينه
 جدته ويجوز لوالد هذا الموضع ان يزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا
 ولا له لما جاز ان يزوج ام ولد من النسب فيجوز ان يزوج بام ولد من الرضاع فكيف
 هذا وقد علم انه محرم من الرضاع ما يحرم من النسب ام ولد من الرضاع النسب
 ما حرمت بالنسب ما حرمت من وجود النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لا يفصل محرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة اقول
 هذا الكلام من الشيخ رحمه الله مما لا يعجز عليه عندنا بل هو جار على اصولنا
 وقد اشرفنا الى ما يدل على بطلانه في مقدمته واومأنا اليه في الفتاوى السالفة ونو
 هنا بما لا يخجل معه بوجوه الاول انه دعوى محضه عارية عن الدليل منافية لعموم
 الخبر قوله انما قال الخ قال ما التزمت به وال على مطلوبنا فانه قوله عليه السلام يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب يدل على ان ما يحرم بعد النسب وما يحرم بعله
 ولا شك ان ام الولد نسباً يحرم على الوالد نسباً فيحرم على الوالد رضاعاً ولا يحرم من
 النسب شيء ولا يحرم من الرضاع **الثاني** ان زوجة الابن من الرضاع حرام على
 الابن رضاعاً اجماعاً وقد قد منافع الاجتماع عليه ودليله الخبر وقد قدمنا اسناد
 صحيحاً بانه عليه وهو في تفسيره البيان ولا وجه له مع كلامه هذا اذ تعليله الجارى في ام
 الولد يجري بعينه في زوجة الولد فاما ان يكون الخبر على ما ذكرناه او يقال بتجليل جليته
 الابن من الرضاع فسقط كلامه هنا بالكلية **الثالث** انه موافق لغیره في بطلان هذه
 القاعدة في كسبه بل في مبسوطه ايضا فيكون هذا الكلام في الحقيقة خارجاً عن سنن
 الاقوال ولعله من حكاية حال وتورد شيئاً من الاستشهاد على ما قلناه فان في طكلاً
 هذا ان جميع اولاد هذه المرضعة وجميع اولاد الفحل محرمون على اولاد هذه المرضعة و
 ابيه وعلى لغوته واخوانه لانهم صاروا بمنزلة الاخوة والاخوات قلت ومن المعلوم ان
 محرم اولاد الفحل والمرضعة على ام الموضع نسباً وعلى اخوته واخوانه لا وجه له غير هذا
 اذ لا نسب بينهم ولا رضاع وهو خلاف فاعده وقال في ان اذ حصل الرضاع المحرم

قال الدارقطني لا يجوز ان يزوج بام ولد من الرضاع

بيان اصول قاعدة الرضا

٤٩

لم يجعل للبعل نكاح اخت هذا المولود المرضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الرضعة
منها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده واسندل باجماع الفرية وطريقه الاجماع
وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال ولين في الشرع
جواز ان يتزوج الانسان باخت ابنة علي خال فحكم الرضاع مثله اوّل وهذا صحيح في عموم الخبر
وكون معناه ما فهمناه واسلفنا وفي بطلان قاعدة قال في الشرائع حكى قول الشيخ المذكور
في المبسوط ما هذا لفظه قال محمد بن ادريس مصنف هذه الكتاب ما تروى به باخنة ^{بحد}
فلا يجوز نكاح لا تافى النسب لا يجوز ان يتزوج الانسان باخت ابنة ولا بام امرائه وانما الشك
على ذلك بالمصاهرة وليس ههنا مصاهرة وكذا في قوله وسواء له نفسه اليسر لا يجوز
ام ام ولد من النسب يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع احاط بان ام ام ولد من
النسب حرم بالنسب وانما حرمت بالمصاهرة قبل وجود النسب على ذلك بالاصح
فلا يضر ظان ان ما قلنا كراه شيخنا ابي جعفر والذي يقتضيه مذهبان ام ام ولد من
الرضاع محرمة عليه كما انها محرمة عليه من النسب واصل في الخبر من غير تعليل **الرابع**
الروايات الصحيحة كرواية علي بن مهزيار وعبد الله بن جعفر وسباني تفصيلها عند
ذكر ما يحرم على اب المرضع انشاء الله تعالى **الخامس** انه خلاف الاجماع الذي
هو خلافه ولو شويح في حقه فقله فلا اقل من حمل فقله الاجماع على المجاز لانه المشهور
الذي شد عجزه وكفى به سنداً مع معاضد ظاهر الحديث قول اذا تحققت بطلان هذه
القاعدة وعرفت فعل الرضاع الذي عليه الاعتماد لو يكن يشبه عليك مسئلة في
الاستخراج ان اعطيت النظر حقه مع انا نكحيت هم ذلك بما تنشر من التفصيل انشاء الله
تعالى ولا نقل هذه القاعدة ذكرها بعض الاححاب ايضا كالعلامة في تحريرها فانه انما
ذكر نقلها عن الشيخ فقال قال الشيخ الى اخيه نعم احمل في عدد ذلك وسباني عن قريب ان
شاء الله تعالى **السادس** قال في التذكرة اذا ولدت المرأة من رجل فارضعت بلبنه
طفلا رضاعا محرما صار الطفل ابنا للرضعة اجماعا وصار ايضا ابنا لصاحب اللبن
فصافي الخبر وباحه الخلق ولداتها واولاده من البنين والبنات واولادها جميع

يتزوج

في
الفصل الثالث
اصول الرضا

مختار فاضل فطيف

٧٠

اولاد الرجل صاحب اللبن من الرضعة ومن غيرها اخوة الرضيع واخوانه واولاد اولادها
 اولاد اخوته واخوانها وان ذلك درجاتهم وام الرضعة جدته وابوها جدته واخوانها اخوة
 واخوانها خالاته وابو الرجل جدته وامه جدته واخوانه اعمامه واخوانه عماته وجميع
 اقاربها ينسبون الى الرضيع كما ينسبون الى ولدها من النسب لان اللبن الذي صار من
 المرأة مخلوق من ماء الرجل والمرءة فتشرب لبنها ونشرب الحرة الى الرجل والى اقاربه وهو
 الذي يسمى لبن الفحل وبالحمل اصول النحر بثلاثة الرضعة والفحل والفضل ونشربهم الحرة
 الى غيرهم اما الرضعة فتشرب منها الحريم الى بانها من النسب الرضاع فهم اجداد الرضيع
 فلو كان الرضيع انحرى حرم عليهم نكاحها والى امهاتها من النسب الرضاع فهم جدات الرضيع
 فيحرم عليه نكاحهم اذا كان ذكر او لى اولادها من النسب خاصة دون اولادها من
 الرضاع الا ان يكون رضاع من لبن هذا الفحل لانا نشترط كون اللبن لفحل واحد عند
 العامة يحرم اولادها من الرضاع ايضا لانهم لا يشترطون وحد الفحل فهم اخوته واخوان
 والى اخواتها من النسب والرضاع فهم اخواله وخالاته واولاد اولادها من النسب عند
 ومطلقا عند العامة لانهم اولاد اخوة واخوان الرضيع ولا يثبت الحرة بين اولاد الرضيع
 وبين اولاد اخوة الرضعة واخوانها فاته لارضاع هناك وقال علماء ان الجميع اولاد
 هذه الرضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الرضيع وعلى ابيه وجميع اخوته
 اخواته فانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك اقول الى هذا كلام
 بعضه فلا وفيه دلالة واضحة على ان الفاعل الذي ذكرها الشيخ للعامة وان علماء اثنان
 عاملين بها وبظهر من كلام الفاضل ان ذلك اجماع حيث نسبته الى جميع علماء اثنان لان
 المضاف للعموم كما ذكر في الاصول **السر ابعث** قال في كره يحرم من النسب بشيء فحرم
 في الرضاع وقد لا يحرم من الاولى اما الاخ والاخت في النسب حرام لانها اتمام اودودة
 اب وام في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم تحرم كما لو كانت
 اجنبية اخاك واختك لم تحرم الثانية وولد الولد حرام لانها ام بلبنة اوز وجلبانته
 ولا الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان يرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الولد

في
 الفاضل
 في
 الرضاع

في اصول الرضا ومفضل محرمه

ليس حراما الثالثه جن الولد في النسب حرام لانها اما امك وام زوجتك وفي الرضا
 قد لا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها حرمه وليس باهلك ولا ام
 زوجتك الرابعه اخت لك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك او عيبتك فاذا ارضعت
 اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليس بنتك ولا وليدة ولا محرم اخت في النسب
 ولا في الرضا اذ لم يكن اخناله بان يكون له اخ من الاب واخ من الام فانه يجوز للاتح
 الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضا لو ارضعت امرأة وارضعت صغيرة اجنبية
 منك يجوز لاخيت نكاحها وهي اختك من الرضا وهذه الصور الاربعة مستثناة من تولد
 بحرم من الرضا ما يحرم من النسب وفيه قول سباني اقول هذا قوله في كراهة حرقه واستحقاق
 به امرن الاولان المذكوران صريح الدلالة على ما حفظناه من عموم التحريم وانشار الحرمة اذ
 لو علمنا قاعد الشيخ وهي ان الحرمة التي ينشأ من الرضا موقوفة عليه وعلى نسله دون
 من هو في طبقته واعلم انه كما قال العلامة وحكاها العلامة عنهم لم يكن الاستثناء بعضا
 ذكر محل كجن الولد فلا يكون الاستثناء الالما فهم من عموم القاعدة وهذا واضح لمن يتامله
 الثاني ان هذا الاستثناء لا ينفك عنه الادعوى بحضنه لادليل عليه من كتاب لا سنة
 وطريق الاستدلال لا يقتضيه فان منه جن الولد وقد قدمنا كلام ابن اديب فيها
 اعراضه على كلام الشيخ واختر الولد وقد قدمنا قبل العلامة في تذكره ايضا التحريم
 عن علمائنا حيث قال وقال علمائنا والحق وسبب تفصيله وبالحقيقة فهذا الكلام بما لا يشك
 النعم بل عليه ولا الا التفات اليه نعم العمل على ما يقتضيه القاعدة وجود او عدمها
 وقد قدمنا حكاية كلام الشيخ في الخلاف ودعواه الاجماع وهو خلاف الاستثناء
 الخاصتي قال في كراهة الام من الرضا كل امرأة ارضعتك على الشرايط اوارضعت
 ارضعتك بواسطة او بغير واسطة وكذا كل امرأة ولدت المضعه او الفحل واما البنت فهي
 كل امرأة ارضعت بلبنت او بلبن من ولدته اوارضعتها امرأة ولدتها فهي بنتك وكذلك
 بناتها من النسب الرضا واما الاخ فكل مضعه ارضعتها امك اوارضعت بلبان امك
 فهي اختك وكذا كل امرأة ولدتها المضعه او الفحل واما العتات والحالات فاحول الفحل

الاستثناء

رضاعاً ضد فطنة

٧٢

والرضعة واخوات من ولدهما من النسب الرضاع عما نك وخالانك وكذا كل امرأة ^{صغيرة} او
واحد من جدانك او وضعت بلبن واحد من اجدادك من النسب الرضاع واما بنات
الاخت وبنات الاخ فكل اولاد الرضعة والفحل من الرضاع والنسب بنات اخيك
اخذت وكذلك كل انثى ارضعتها اخذك وارضعت بلبن اخيك ربتها وبنات ولاد
من الرضاع والنسب بنات اخيك وبنات كل ذكر ارضعته امك ارضع بلبن اخيك
وبنات ولاد من الرضاع والنسب بنات اخيك وبنات كل امرأة ارضعتها امك
اذا ارضعته بلبن ابيك وبنات ولادها من الرضاع والنسب بنات اخيك ^{السن}
لا فرق في التحريم بالرضاع بين السابق واللاحق بعد النكاح بطله ثم الرضاع الطارى قد
يقطع النكاح من غير ان يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى تحريمها مؤبداً على ما سباني امثله
ذلك انشاء الله تعالى وكل امرأة محرمة على الرجل ان يتكلم ابنتها لو ارضعت زوجته الرجل
الصغيرة حرمت عليه ولو ارضعت ام الرجل من النسب والرضاع زوجته الصغيرة
النكاح المحرم بشرطه حرمت عليه الترجعة اجماعاً لانها صارت اخته من الرضاع
انفسخ النكاح وكذا لو ارضعتها جدته من النسب والرضاع لان الجد ان كان ام الا
فالرضيعة عنه وان كانت ام الام فالرضيعة فلصارت خالته وهما محرمتان من النسب
دائماً وكذا من الرضاع وكذا لو ارضعتها ابنته من النسب والرضاع لانها نصيبتها
ابنته وكذا لو ارضعتها زوجته ابيه بلبن ابيه لانها نصيبتها وكذا لو ارضعتها زوجة
اخيها بلبن اخيه لانها نصيبتها اخيه ولو كان اللبن من غير الاب والابن والاخ ^{هـ}
غير محرمات على الرجل وكذا لا تحرم لو ارضعتها عنه او خالته لان بينهما من النسب
حلال له وكذا من الرضاع رعى موضع فلما انه محرم فان نكاحها منه نفسخ لان تحريم
الرضاع محرم مؤبداً فاستوى فيه الابتداء والاستدامة بخلاف العتق والردة حيث ^{يختلف}
فيها ابتداء النكاح واستدامته لان تحريمه غير مؤبداً قول كلامه رحمه الله لا تحب
عليه الا في حكمه اولا بان الطارى قد يقع من غير ان يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى التحريم
المؤبد وحكمه ثانياً بان عليه الانفساخ والتحريم مؤبداً فان الجمع بين الكلامين مشكل

الرضاة
 في النكاح
 في الرضاة

مسائل فاجبر على الرضخ

ولا شك في تحقق الفسخ مع عدم الحرز في موضع مشهور وسنسميها مفصلة
 عن مربيها شاء الله تعالى **الفصل الثاني** فاجبر على الرضخ وعلى الفحل وهو
 صاحب اللبن على المرضعة وعلى الرضخ وما يتبعه وفيه فوايد الأولى فاجبر على
 الرضخ وفيها مسائل الأولى لا تجبر على الرضخ المرضعة قطعا لأنها كزوجه فله ان
 يعقد عليها مع خلوها من المانع بخلاف كتاب الاجنبيات وكذلك من هو في طبعها كاخواتها
 ومزجها معها من هو على غيرها كاخواتها لأنها لا تنظر اجنبيات لان مثلها يجوز في
 النسب فلا تجبر من الرضاع ولا تجبر عليه بناتها ولادة سواء كن من الفحل اعني صاحب اللبن او
 من غيره لانها اخوات ابنه واخذ الابن في النسب لا يحل فحرم من الرضاع له وهو الخبز الثالث
 جبر عليه بنات صاحب اللبن وان كن من غير المرضعة بعين التغليب المذكور انفا
 الثالث لا تجبر عليه بنات المرضعة من الرضاع اذا كان اللبن من غير الفحل التي ار
 ابنه بلبنه لان اتحاد الفحل شرط عندنا ويجزى من اذا كان اللبن منه لانهم اخوات ابنه
 من الرضاع واخذ الابن من النسب لا يحل فكذلك اخذ الابن من النسب لا يحل من الرضاع
 له وهو الخبز وهذه المسائل لاخبار عليها عند اصحابنا ولا خلاف بعندها فيها ومطهر
 مصرعه بها بغير ذكر خلاف نعم ذكر في القواعد احتمالا لمشاق الالتفات الى ما يقام
 غير مرة من عدم الحرز بالمصاهرة وفي الصورة المذكورة اعني اخذ الابن احتمال المصاهرة
 لان اخذ الابن في النسب ما ثبت وامار يديه والريضة الحرز فيها من حيث المصاهرة
 وهذا احتمال نادر ضعيف لا يبرج عليه ومن تتبع كتب اصحابنا علم ضعفه ومنه يعلم
 ضعف احتمال عدم الحرز من حيث المصاهرة وان فاعده منه مد منه المباني وان
 يعوم الجرح اسلفناه ومما يؤكد هذا ويريد بآنا ويرفع اللبس عنه ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل علي بن جعفر بن عيسى با جعفر عليه السلام
 عن امرأة ارضعت لي صبيته فهل يجل لي ان اتزوج ابنه زوجها فقال لي ما اجد ما شك
 من ههنا بون ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو ابن الفحل لا
 غيره فقلت له ان الجارية ليست ابنة المرأة التي ارضعت لي هي ابنة غيرها فقال لو كن عشا

لا يجبر على الرضخ
 ولا يجبر على الفحل

لا يجبر على الرضخ
 ولا يجبر على الفحل

مضاعف فاضل فطيف

٧٤

مفترقات ما حل لك منهن شيء ولكن في موضع بيانك ومأواه ابن يعقوب في الصحيح
 الله بن جعفر قال كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أن امرأة أَرْضَعَتْ وَلَدَ الرَّجُلِ هَلْ
 يَحِلُّ لِدَلِكِ الرَّجُلِ أَنْ يَنْزُوجَ ابْنَتَهُ هَذِهِ الْمَرْثَةُ أَمْ لَا فَوَضَعَ لِابْنِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ وَمَأَوَاهُ ابْنُ يَوْسُفَ بْنِ
 قَالَ كَتَبْتُ عَلَى بَنِي شَيْبَانَ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ امْرَأَةً أَرْضَعَتْ لَدِي هَلْ يَحِلُّ لِي أَنْ يَنْزُوجَ
 بِبَعْضِ لَدِي هَذَا كَتَبْتُ لَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِأَنَّ لَهَا صَارَتْ بَيْتْرَةً وَلَدَتْ أَقُولُ فَهَذِهِ حَدُّهُ
 رَوَاتُهَا بِالسَّيِّئَةِ مَعْتَبِرَةٌ فِي مَعْنَى مَا حُدِّثَ بِهَا النُّظَرُ مِنْ عِوَمِ الْخَيْرِ وَمِنْ بُولِ الْخِيَارِ
 حَتَّى إِنَّهَا كَادَتْ أَنْ تَكُونَ أَجْنَا حَائِلٍ ادْعَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهَا وَلَوْلَا خِشْيَةُ الْإِطَالَةِ
 أَوْ رَدَّتْ عِبَارَاتُ الْأَصْحَابِ فِيهَا لَكُنَّا فِي خِشْيَةٍ عَلَى مَنْ لَهُ ادْنَى اِطْلَاعٍ عَلَى الْقَفْهِ وَمَصْنُوعٍ
 ثُمَّ أَقُولُ أَنَّ الرَّجُلَ الْمُعَاَصِرَ الَّذِي هُوَ عَنْ ذَلِكَ الْخَطِّ ابْنُ بِلْ مَعْرِفَةِ الدَّافِقِ قَاصِرٌ تَكَلَّمَ هُنَا
 بِكَلَامٍ رِثٍ وَحِشُولًا طَائِلٌ بِخَشْيَةِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا عَرَفْنَا أَنَّ الرِّوَابَاتِ هَادِمَةٌ لِمَا بَنَاهُ أَرَادَ
 أَنْ يَجَاوِلَ خِلَافَتَكَ وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ فَإِنْ قِيلَ لِلْبَيْتِ قَدْ رَوَى ثُمَّ ذَكَرَ الرِّوَابَاتِ الثَّلَاثَ
 وَقَالَ فَهَذِهِ الرِّوَابَاتِ الثَّلَاثُ دَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَادِقَ الرِّضَاعِ فِي الْمَوْضِعِ الْحَرَامِ حَرَمٌ
 نِكَاحُهُ وَذَلِكَ دَالٌ عَلَى الْخَيْرِ فِي الْمَسَائِلِ الْمُنَازَعِ فِيهَا فَلَمَّا الْجَوَابُ عَرَفْتُكَ مِنْ وَجْهِهِ
 الْأَوَّلِ أَنَّ الرِّوَابَاتِ الثَّلَاثَ نَضَمْتُ وَافَعْتُهُ مَعْنَاهُ فَلَا عِوَمَ لَهَا وَمَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَكُونُ
 حُجَّةً عَلَى مَجْلِ الزَّوْجِ فَإِنْ قِيلَ لِلْبَيْتِ قَدْ نَضَمْتُ تَعْلِيلُ الْخَيْرِ بِأَنْ يَنْهَى فِي مَوْضِعِ بَيِّنَاتٍ أَمْ لَا
 فَإِذَا انْتَفَتْ الدَّلَالَةُ الصَّرِيحَةُ كَوْنِ الْأَسْنَدِ لَا لِحُجْمَةٍ مُنْصَوِّصِ الْعِلَّةِ أَجْنَابًا بِلَا تَأْثِيرٍ
 مِنْهُمْ لَا تَعْلِيلُ فِيهَا فَلَا دَلَالَةَ لَهَا بِوَجْهِهِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ الثَّلَاثَةُ فَأَمَّا هُنَا وَانْ نَضَمْتُ أَيْ تَعْلِيلُ
 كَمَا ذَكَرْتُمُ السُّؤَالَ الْأَوَّلَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَفِيدُ مَا أَدْعَاهُ الْخُصْمُ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ فِي النُّصُوصِ أَمَّا
 فَيُضَيُّ بَيِّنَاتُ الْحَاكِمِ حَيْثُ بَيَّنْتُ أَنَّ الْعِلَّةَ بَعْنَهَا لِأَحْبَثُ ثَبَتُ مَا شَبَّهَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ
 خِلَافُ الْبَيِّنَاتِ الْجَمْعِ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِالْمَوْجِبِ فَا بَعْدَ تَسْلِيمِ الدَّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ وَاسْتِقْطَاعِ
 الْقَوَادِحِ الْمَذْكُورَةِ نَحْكُمُ بِالْخَيْرِ حَيْثُ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ وَهُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْمُنَازَعِ
 فِيهِ مَا إِذَا صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَمِ مُطْلَقًا وَإِنْ هَذَا مِنْ ذَلِكَ فَمِنْ قَوْلِ بَعْضِهِ هَذَا الْحَكْمُ
 الْمُسْتَدَلُّ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا إِلَى مَوْضِعِ انْتَفَتْ فِيهِ تِلْكَ الْعِلَّةُ لَكِنْ يَثْبُتُ فِيهِ مَا

هو شبهة فنفذ ارتكبا العمل بالعباس خرج عن الاصول المقرن وذلك باطل وقطعا قول
بعد ذكره هذا الوجه الخ لا يحتاج من الذكر الفطن الى بيان ظاهل وذلك لانه قدر التوال
على ان اعماله في خبرهم صار بالرضاع في موضع الحرم الروايات الثلث ثم استغل في تكليف
الجواب عنه واحدا لم يدع هذا ولم يشد عليه حتى يسئل عنه ليجاج الى جواب انما
يحمل لولا يمكن دليل على خبرهم صار في محل الحرم الا بذلك وليس الامر كما زعم بل الدليل
ما سبق من الاحاديث الدالة بعمومها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله
الطاهرين كقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وغيره مما اسلفناه والفتاوى
من الاصحاب الاستدلال منهم من الاخبار العامة على الخبر في محل يكون قد صار
بالرضاع في موضع الحرم صريح في ان العمالة ما ذكر من عموم الحديث والاحاديث المذكورة
وتوحيها مما دل على الخبر في موضع المذكور كالشراح والبيان والتعريف بالمقرب
المؤكد لعاني الاخبار العامة وكذا التغليب في الروايات المذكورة كما لا يخفى على من له أدق
معرفة وادق تأمل ومطالعة كتب الفروع على ان ما ذكر في الجواب عن التغليب ليس من
التحريم في شيء اذ التغليب دل بصرحة على الخبر في الصورة المسئولة عنها او دل بقاء على
الخبر في كل صورة يكون من صار بالرضاع في محل الحرم لان اخذ الرضيع اذا كانت بسبب
الرضاع في موضع البنت فلا خفاء ان عنهما في موضع عنه البنت وخالة البنت وبنتها
في موضع بنت البنت وغير ذلك ولا شبهة واحتمال في ذلك اذ البنت حصلت بالنسب
والنسب اليها حاصل جزا بنفسها بسبب البنت بلا شبهة ونحو ذلك وهذا ليس من التبا
في شيء ومما يؤكده باننا وبطل اللبس عنه وجوه الاول ان الاصحاب حكموا بخبرهم من صار
في موضع الحرم بما لا دليل عليه الا عموم الخبر مع كونه في محل لا يحرم مثله في النسب الا في
المصاهرة كزوجة الابن من الرضاع وقد قدمت الكلام فيها الثاني انهم فهموا من الكلام
بخبرهم سائر الحرمات من النسب من حيث الخبر في ذلك كرفيقه بغير محال الامهات و
الاخوات قال الفاضل العلامة الفضل الراوندی في شرحه الايات المتعلقة بالاحكام
ما هذا لفظه والحرمات بالنسب لامهات من الرضاعة والاخوات ايضا من الرضاعة

مناهي فاضل فطيف

٧٤

كل من يحرم بالنسب محرم مثله بالرضاع فصر الله من جلس بين على الامهات والاخت
 بظاهر اللفظ ودل بجواه على ان من عداها ممن يحرم بالنسب بها لان تلك اذا صار
 بالرضاع اما وهذا اخاف لعله والحالة بصيران عنه وخاله وكذلك من سواها واليك
 قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث قول العلامة في لفظ ما حاكم
 في ام الولد من الرضاع بين الشيخ والفاضل بن ادريس كلاهما اذا سلفاه في القائل
 الثانية من البحث الثالث في اصل الرضاع وكذا عبارته والمعمد يحرم الام من الرضاع
 وقول الشيخ في ط وان كان فوالكن الرواية الصحيحة على خلافه فان علي بن مهزيار روي
 في الصحيح وذكر الرواية التي وقد اسلفنا انها ثم قال فقد حكم عليه بها عليه السلام
 اخذ البنت من الرضاع وجعلها في منزلة البنت ولا يربط بين اخذ البنت ثم يحرم بالنسب
 لو كانت بنتا او بالتبني لو كانت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
 وليس قياسا لانه منه يخرج من كل حكم على قال ثم قال المصنف لولا هذه الرواية لا عند
 على قول الشيخ لقوله اولى فانظر فيها المتامل الى فهم الاصطاح نصهم على ان النسب
 قياسا والى فهم هذا القاصر واخرضه بانه قياس في ايضاح السعيد عند شرحه
 لقول ابيه ويحمل فوبا عدم التحريم بالمصاهرة بعد توجبه الفوق ووجه التحريم الرواية
 المقدمة وتعليق تزيل اخوة الابن منزلة اولاده فقولهم بمنزلة زوجته واما بمنزلة
 ام اولاده من النسب لثلاثة الاضافات اولى فقد عرفت اننا انما الفضلاء على الاشكال
 بالرواية وانه ليس قياسا وان اختلفت عباراتهم وان من عم انه قياس فهو قاصر عن مدارك
 الاحكام والله يفتح مسامع من يشاء قال المعاصر القاصر الثاني يعني من جود جوابا له عما ورد
 من الروايات ان في التنبيل اجمالا لان موضع البناء الجوفي ومنزله في قوله وكر في
 موضع بنائك وقوله صا ومنزله ولدك خبر مراد فطعا اذ لا معنى له والمجاز غير متعين كما
 ارادة المساواة في الوصف المنقضي للتحريم واردة خبر ذلك كمال الاحرام واستحباب الشفعة
 مثلا ومع الاحتمال المذكور كيف يمكن الحل على المساواة للثبوت في المراد من هذه المسألة
 اي بعض الوجوه ام من جميعها لا جاز ان يرد البعض لا لثبوت التحريم بالمساواة في امرا

فيما يجزى على الرضاع

٧٧

علا بمقتضى التعليل المذكور ولا جاز أن يراد المساواة من جميع الوجوه لاستناع تخففة و
 لأن وجه معين مخصوصه لعدم اشعار اللفظ بشئ يدل على الاختصاص إلا الأكثر ^{لغير} للا
 إلى الله الشان ابنهم بن سلمان مؤلف هذه الرسالة اشهد بالله أن جهاد مثل هذا
 الرجل على الغلط والإعلاط في المسائل أفضل من الجهاد بالضرب بالسيف في سبيل الله تعالى
 هذا الكلام لا يمكن أن يخرج من بين الجحش من فعل ونظر الفهم فيه كاف فيما فيه إلا أن
 أيضا حادثة في التعليل إجمالا ليس الأول لبث شعري أي لبس إجمالا في تعليله عليه السلام
 فإنه حكم يخرج من بين ج و بين أنه من قبل لبن الفحل وعلل بأنه نهن بنان من الرضاع والبناء
 من الرضاع كإنبات من النسب أي مساو له في الأحكام الشرعية إلا ما يخرج بدليل يخص
 ومن المساواة في الأحكام يعلم بظهور الترويج واحتمال إرادته غيره لك كالإحرام أو استحقاق
 الشفعة مما يخرج منه كل سامع من أجل لبث شعري كيف يحتمل كلام الإمام ذلك وهو في
 معرض التعليل للترويج من حيث أنهن في محل الشفعة والإحرام بالنسبة اليك وهذا
 في الحقيقة يقتضي على الإمام عليه السلام فانظر لسوء فهم هذا الرجل إلى أن يبلغ به وقوله
 سلبنا الخ من هذا القيل يعني لأنه إيراد في الحقيقة على انطباق التعليل على المدعى وها
 من الإمام عليه السلام ونقول في جوابه أن المراد المساواة في الأحكام الشرعية إلا ما يخرج
 بدليل عقلي وشرعي ونقول المساواة في الأحكام بالنسبة إلى النكاح لأن التصور رده
 قال العلامة في كرهه وأما شبهة الرضاع بالنسبة إلى النكاح لأن التصور رده وبقيت به الحجة
 المفيدة لحل الحلو والنظر لا تنافح على الجريم إذا كان بسبب مباح وأما بانه أحكام النسب
 النفقة وردد الشهادة وسقوط الفضا ومن غير ذلك فلا يتعلق بالرضاع الخ وسببها
 إنشاء الله تعالى فكان هذا الرجل مع فصور فهمه لم يعرف اصطلاح الفن لم يسمع ما
 حال أهله فيه قال المعاصر أيضا الثالث أنا إذا استناد لالة الرقات المذكورة على
 المراد بغير مانع مما ذكره يمكن التمدح بوجه آخر وذلك لأن حكاية الحال في السؤال
 قوله امرأة أوضعت لي صبيا فهل يجل لي أن أتزوج ابنة زوجها يحتمل كون وجهها
 صاحب اللبن وعنه ومع ذلك فيحتمل كون البنات المذكورة منها ومن غيرها ومنه لا

أعني المضاف على
 الحق الذي

رضا عياض فضل فظنه

٧١

في نحو ذلك دليل القوم ففقدوا خبره بلبس الزوج من غير ما وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن
وهو باطل بالاجماع ومثل هذه العيان اثبت في الثانية والثالثة لان قوله في السؤال
يجل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز ان تزوج بعض لدها
كما يجمل ان يكون ابنة المرأة لصاحب اللبن يجمل ان يكون لغيره ايضا كما يجمل كونها
ابنة لها من النسب يجمل كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضى ترك الاستفصال بخبر
الرضعة من الرضاع بل ان فعل اخر على ابنة الصبي وهو باطل قطعاً ومع ذلك فهما مكانيان
وما هذا شأنه كيف ينسب به بل كيف تعدى حكمه الى غيره فانه الاول رحمه الله حين من
نحى من هذا الكلام ومن نسب صاحبه الى الفضل فان هذا من غريب الدهر ونوارد
العرو حيث افضت البلوى من تخافا الطالبين وفقاد عزيمة العالمين الجواب عنه
بجمل اذى الجواب عملاً يحتاج الى الجواب ذهولاً اعراض جيل فقول والله المستعان ولا
ما ذكره من الاشتغال لا يليق بمن يجمع الرواية بل بمن يفتي فيها او يحكي عنه عن الطلب فانها
لا تسمى لا بصار ولكن بغير القلوب التي في الصدور فان الامام عليه السلام قال ما الجواب
ما سئلت من هذا لو ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو
ابن الفحل لا غيره وهذا صريح ان المراد ابنة زوجها التي ارضعت بلبس بل نص لا يجمل عينا
فهم منه نعم السؤال غير صحيح فيه بذلك فاما ان يكون الامام عليه السلام علم مراده ان
المسؤول عنه ابنة ذى اللبن وهو ظاهر الكلام او ظاهره واجاب عن ابنة صاحب اللبن فان
الصلح في الرواية وابن ترك الاستفصال اعوذ باللهم من الشهود في الدعوى بخبر الحق
قوله وهذا التفسير اثبت في الثانية والثالثة اقول الثانية والثالثة فليس فيها الا ذكر
الابنة والولد ومعلوم انهما اذا اطلقا بما يراد بهما حقيقة هما وهو الولد للصلب فينصرف
اللفظ اليه وينطبق الجواب عليه كمن لا والولد من الرضاع مجاز لا يفهم عند
اطلاق الولد واستعمال اللفظ في حقيقة مما لا يشبهه فيه ولا يجازيه مجازاً واستعماله
فيهما مع كونه في الحقيقة مجازاً فيهما اشد الخلاف في الاصول فان الفتح يارباب النظر
والمعرفة وثاناً ان غايته ما ذكره ان الجواب عام يدخل فيه ما لا يحرم وليس هذا من القدر

في الاعتناء على الحق والكفر في النفا

[illegible]

اور الفبا

المسواد بغير مانع مما ذكره مكن الفتح بوجه اخر الى ان قال وما هذا شأنه كيف
 به مع انه يقتصر هنا على الجواب بل قدم ان الخبر يراجع على ظاهره لالة النصوص
 المتشابهة فاذا كان الفتوى به واجبا ودلالة ظاهرة فابن الفتح اذا لم يرد
 قام بالاختم المرجح لا ينال في الفتوى بوجوب العمل بمظنون الرجحان في الشرعيات
 فانظر ايها المتأمل في هذا الرجل وفئة تحصيله واستقامته على ان في قوله
 قبل الخ ركاز ظاهرة لان السؤال فيه افضاء النصوص شيئين احدهما عدم الاشعار
 ومع عدم الالتفات فصور العيان اذ النص اذ لم يفتض شيئا لا يقال يقتضي عدمه بقول
 لا يحسن تقدير الاعتراض في موضع يكون الكلام غير محتمل لتقديره اذ النص الاول
 بخبر ولد الفحل فقد سلم في الجواب فابن الاستثناء المفتوح لتقدير السؤال غايته ما في الباب
 ان بعض النصوص عن الروايتين لا اشعار بينهما واذا كان كذلك فالاعتراض ان حسن فاما
 بحسن بالنسبة اليهما الا بالنسبة الى النصوص المتشابهة فلا معنى له في الحقيقة الا ان
 النصوص على الروايتين في فتور والجواب ايضا لا يشاهد الحل قوله ولعلمهم فتور
 من لفظ قلت فهو من صريح جواب الامام عليه السلام كما اشرفنا اليه سابقا وقوله
 لا محدود في استثناء هذه المسئلة الخ قلت قد بينا ان محله الاجماع غيرهما وما قام
 الدليل عليه من حيث العموم على عدم اعتبار ما ذكره وسباني غير ما ذكر ايضا

لا يحسن تقدير

فرمان الاول لو ارضعت احدى بنات الفحل مطلقا او بنات الموضع نسبنا
 حرم على اب الموضع كما حرم عليه بناتها من النسب لان بنت البنت حرام نسبيا
 رضاعا الثاني لو تزوج احدى اولاد الفحل مطلقا واحدا او اولاد الموضع ولادة زوجه
 احتلح بها على اب الموضع لانها زوجة من هو بحكمها ولد شرعا ولا يرى مفهوم الكلام
 لما تقدم وعدم الخبر لانه ليس لدا نسبيا ولا رضاعا وثبت انهم بحكم الولد لانهم اخوة
 للابن فيقتصر عليه ولا يتعدى فان وجه اخ الابن نسبيا فدخل على الاب كما لو
 تزوج اخوانه من امه من غيره ونحو هذا خبرهما اولاد الفحل على اولاد اب الموضع
 فيها ولان ولعل الاثر في الخبرين فيها الثاني لو ارضعت جد الولد ولدا بناتها الرضا

الثاني من
 القاضيين

فما يحرم على الفحل اللبن

٨١

المحرم محرم على زوجها لانها بنت صاحب اللبن وقد فرضنا ان بنت صاحب اللبن محرم
 على اب الرضعة والرضاع مجرد لا حفا كما يحرم سابطا فكذا لا يحرم لاب الرضعة ان يتكلم في اوكا
 صاحب اللبن فكذا ينسخ نكاحه منهم لو كان قد سبق نكاحه لوجود علة التحريم الطارئة
 يحرم استدامة النكاح وينسخ وهذا لما لا شبهة فيه الا ما في اصله وقد بيناه ايضا
 الرابعة يحرم عليه ام الرضعة على الاقوى انه ام ولد وان لم يولد يحرم من النسب فحرم
 من الرضا عه وقبل لا يحرم لعدم المصاهرة بالفعل ومثلها انما يحرم من المصاهرة وقبلة
 ما تقدم وكذا البحث في ام ام الرضعة وقد سمعنا ان هذه المسئلة من المسائل المشتهرة
 وسمعنا ما فيها وعلى المحرم لو ارضعت ابنة ولده حرمت زوجته وهي امها على لانها
 جلت ابيه حينئذ وفي غير موضع رضعته ولدا ولدا وجهان هي من المسائل المشتهرة وقد
 فنامل الخامسة فيمن يحرم عليه ام الفحل على اب الرضعة وجهان من حيث انها جدة ابنة
 حدة الابن بخبر من النسب من حيث انها مثلها نسبيا لا يمكن فرضه لاستفالة
 ابوين من حيث النسب والمصاهرة بخلاف ام الام فانها بنصوري النسب ان يكون ام او
 وفي المصاهرة بان يكون ام الرضعة والرضعة حكم البنت نسبيا والاصل الاباحة مضمنا
 الى عموم الكراهة السنة فنسحب كذا البحث في اقارب الفحل كاخوانه وعماته و
 خالاته ولعل الانساب محل تساؤل ما يحرم على اب الرضعة القاتلة الثانية فيما يحرم على الفحل
 هو صاحب اللبن فيما سئل **الاول** لا يرب في غير الرضعة وبناتها وبنات الرضعة على
 صاحب اللبن لانهم اولاده من الرضا عه وكذا لا يرب في غير ارباب الرضعة وازواج اولاده
 وقد تقدم مع نقل الاجماع عليه **الثاني** لو ارضعت بنته من الرضا عه بنتا
 حرمت عليه لانها بنت بنته من الرضا عه ويحرم عليه اخوات الرضعة على الاقوى ذلك
 لانهم اخوات ابنة من الرضا عه وله حكم الابن من النسب فاخت الابن من النسب لانهم اخوات
 اما بنت او ربيبة واحدهما لا تخط في ابن النسب بوجه فلا تخط في صورة الرضا عه كذلك
 لغوم الادلة وما يخط من الابراء بالمصاهرة وان التحريم لا يكره فيه كونه في المحل غير
 محقق ضاع بالفعل ولا مصاهرة فقد زفناه غيره وبينا ان المراد بالتحريم ان يخط

المحرم محرم

مسئلة

القاتلة الثانية

في

رضاعه فاضل فطيف

٨٢

فصل في الحق الثاني في المسائل

ذلك ليلوا واستشهدوا هذا بما ذكره الشيخ ربه من القاعد وأشار إليه فقال الحق العلامة
في الخبرين أن الخبرين موقوف على الموضع وعلى نسبه دون من هو في طبقه كإخوانه أو
منه كإخوانه وعثمانه وحالائه فهذا وصحنا الجواب عنه سابقا وذكرنا ما قاله ابن أبي
فيه ويستمع في هذه المسئلة وفي غيرها زيادة تبين لك بطلان القاعدة المذكورة
وللغاصر الفاضل هنا بحث لا بد من إيرادها وحيث كانت هذه المسئلة أول رسالة
الموضع الذي أشار إليه عن الشهيد ربه في مبدئ كلامه أحببت أن أورد كلامه من أوله إلى
آخره قال علم وقفا لله أنه قد استمر على السنة الطلية في هذا العصر نحو المائة على
بارضاع من سنذكره ولا تعرف لهم في ذلك أصلا يرجعون إليه من كتاب سنة أو إجماع أو
لأحد من العرفين أو عبارة يعتمد بها لشعربك ذلك أو دليل مستنبط في الجملة يقول على مثله
النفهاء وأما الذين شاهدناهم من الطلبة وجدناهم يزعمون أنه من فتاوى شيخنا الشهيد
قدس الله روحه ونحو لاجل ما بينه هذه الفتوى لأصول المذهب سنبعدنا كونه مقالة
مثل شيخنا على غرارة علمه وقوة فهمه لاستبصاره لم نجد هؤلاء المدعين لذلك استنادا
يصل بشيخنا في هذه الفتوى يعتمد بها ولا مرجعا يركن إليه ولما نانا في هذه النسبة
عنه رحمه الله استغاثنا على القول بفساد هذا الفتوى فان الأدلة على ما هو الحق البين
أخبارنا المبين بحمد الله كثير جدا لا نستوحيش معها من فلاة الرقيب نعم اختلف أصحابنا
في ثلث مسائل فذهبوا منها الفاضل عن ربه الاستنباط أن يكون دليل لا شيء من
المسائل التي نحن بصدد هاتما لم نعرض له إلا صاحب التلث التي ذكرنا هاتان للاختلاف
فيها الاختلاف فامعطين البحث حقه في المسلكين سالكين محجة الانصاف في المفضل
غيرنا ركن لاحد في ذلك تغلبا مادام على جادة العدل محتاجا بلبه الخبير وهذا
أوان الشروع في المصنوعون الله تعالى فيقول المسائل المنصون في هذا الباب كثير
لا تكاد تنحصر والذي سنذكره خارجا عن المسائل التلث المشا واليهما صور الأولى
أن يرضع المرأة بلين فالحال الذي هي في تكاثره حين الارضاع أخاها وأختها لا يوجبها
أواحدة الثانية الخ ثم قال إذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم الخبر في المسائل الأولى

نفاكلام المحقق الكر في النفا

٨٣

وجوه **الأول** التمسك بالبرائة الأصلية فان التحريم حكم شرعي فهو وف على مسند
 شرعي فان قيل كما ان التحريم حكم شرعي فكنا الاباحه ايضا حكم شرعي فالمطالبه بالسند
 تكون ايضا قائمه اجبتا بوجبهين احدهما انه قد نظر في الاصول ان الاصل في المناقح
 والمنازع ممتنعه مباحه الثاني ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالاباحه مانع و
 قد نظر ايضا ان الثاني لا دليل عليه فخص مدعي التحريم بالمطالبه بالدليل فان قيل القائل
 باحدى المقتضين نافي للآخرى فام خصص بالقائل بالاباحه كونه نافيا فلنا معلوم ان
 التحريم امرنا بد على اصل الذات والمانع له كيقوع في المنع برده ولم يصرح بدعوى الاباحه
 وجبته الا باباحه ناسية لطريق اللزوم **والجواب** ان يقال ان اردت بالاباحه الاذ
 الصريح المستوعبه فمسلم توجه المطالبه ونحن لا ندعيه فان مطلوبنا غير متوقف عليه وان
 الاباحه المستفاده من الاصل المقرر المذكور سابقا فهو مدعا ناولا ناسلم توجه المطالبه
 حينئذ فان قيل الاصل جزم مع عدم الدليل النافل وقد وجدنا ههنا فان الروايات
 التي سنذكرها تدل على التحريم فلنا اما الروايات فسياتي الكلام عليها في المواضع الآتية
 بها ونثبت ان لاجه فيها ولا دلاله بوجه من الوجوه ونتبع ذلك بما وجدناه من كلام
 الفقهاء الدال على التراد **الثاني** عموما بان الكتاب العزيز الدال على الاباحه مطلقا
 مثل قوله تعالى قَاتِلُوهُمْ مَا ظَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَشْرُوقٌ ثَلَاثٌ وَرَبَاعٌ فَانْهَابُ عَمُومَهَا
 فنسأل محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى وَاتَّخِذُوا الْآيَاتِ مِنْكُمْ وَالْآيَاتِ جَمْعُ اِيْمٍ وَهِيَ الْخِيَارُ وَجِ لَهَا بَكْرُ اَكَاثٍ وَثَبَاتٍ وَالْجَمْعُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ فَشَمِلَ
 محل النزاع وغير ذلك من عموما الكتاب السنة الدالة على الترويج من غير تعيين
 فانها بعمومها تنال محل النزاع وهي كثيرة جدا بل لا تحصى ظاهر العموم حجة كما نظر
 في الاصول فان قيل العموم فيما ادعته خبر مراد قطعنا تناول ظاهره ما ثبت تحريمه
 فيبقى لانه فلنا ما ثبت فيه التحريم يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان
 العام المخصوص حجة في الباقي فان قيل نحن العموم في المنازع ايضا فلنا ان تخصيص
 غيره دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما ثبت فيه التحريم من الروايات بالرضاع

لا يجوز التمسك به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب **الثالث** قوله تعالى واحل
 لكم ما وراء ذلكم بعد تعداد المحرمات المذكورة في الآية وذلك نص في الباب
 دلالة على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدنا تلك المحرمات المذكورة قبل
 هذه ومعلوم ان شيئا من المتنازع فيه ليس محرم شي من المحرمات المذكورة في الآية و
 لا دخلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه العشرة في الدلالة واذا عدل بالحكم
 انواعا وخصها بالتحريم احل ما سواها امتنع عدم الحل في المذكورات والا كان مغيرا ^{للمعنى} بالتحريم
 فان قلت قد ثبت التحريم في البعض في غير المذكورات كالمطافئة شعاع للعدن والعنق
 عليهما في العدن مع العلم والدخول وغير ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم الحذر ولو
 لم يكن هناك معارض نهض بخصصا للكتاب ما معه فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريم
 خارجا عن المذكورات في الآية فتايمت فيه التحريم الاوله شاهد بمسك بمثله وبلغ
 لخصيص الكتاب الغرض ان المتنازع لا شاهد له اصلا وراسا في ادعى شيئا فعلا البيان
الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم
 عدوا المحرمات في النكاح بل لا فضل بابا وانكاح ما سواها وله بعد احدهم شيئا
 من المتنازع في جملة المحرمات بل لا نقل عن احدهم الا عجلان الذين يرجع الى اقوالهم ويقول
 على امثالهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى سننهم اليه في موضعه فمن ادعى
 التحريم في شيء من ذلك مع اقامته الدليل الى سلف يوافقه خذرا من ان يكون خارفا
 للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجماعا سكونيا وهو غير حجة
 عند المحققين كما نقرر في الاصول قلنا الاجماع السكوني حجة ان يقضى واحدا من اهل
 العصر بحضرة الباقي فلا يصح كون يوافقه ولا يبرهون فواء ولا كذلك محل النزاع لا
 الفقهاء لما عقدوا المحرمات في النكاح بابا واستوفوا ائمتنا من فيه ونحوه وان لا
 يدعوا من اقسام المحرمات شيئا الا ذكر وكان ذلك جارا مجرى النصريح بحججنا ^{هنا} وسواها
 وهذا جفت لا سكوني فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد
 فقد ثبت القائل بالتحريم من محصل السلف وان دفع الحذور قلنا هذه النسبة غير

بيان كلام الكركي في المنها

٨٥

ثابتة عننا فانما نجد هنا في مصنف منسوب اليه رة ولا سمعنا لها من يروي في قوله سماعا
 يوثق بمثله ويستند اليه وانما كان نجد ما مكتوبة في ظهر بعض الكتب لفقهية منذ
 اليه وفي خلال المحاوره نسمعها من بعض الطلبة الذين غاصروا هم وهؤلاء ايضا طلبوا
 باسناد في ذلك يسكن النفس في مثله ولم نجد واليه سبيلا ومثل هذا لا يشي
 ولا يقطع غلة وقد رابت في عصرى كثير من الحواشي في القود منسوبة اليه رة وانما لم
 نفتنا تلك النسبة والسري ذلك تصرف الطلبة الذي يحسن سلامته من الزيادة
 النفسان والخطاء وسوء الفهم وما هذا شأنه كيف يجوز ان يجعل قول الاحد من العيين
 او يجترأ به على مخالفة الاجماع او ما يكاد ان يكون اجماعا ويخالفه ظاهر الكتاب السنة
 والادلة الجلية الصريحة وبحكم لاجله يخرج ما هو معلوم الحلال ويقطعه عند التكا
 وتحمل ذوجه الرجل بسببه لمن سواه وبحكم بشروط احكام الزوجه الثانية شرعا غير
 شبهة ان هذا الامر عظيم وبلاء مبين **الخامس** الاستصحاب هو من وجوه الاول
 استصحاب الخالق ان الزوجه حل قبل الرضاع المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى
 ان يثبت لنا قل عن حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فعليه البيان و
 ما يمكن ان يتعلق به الخصم من الاخبار فاضعف سبب سببين ما فيه مستوفى انشا
 الله الثاني استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان المرة قبل الرضاع المذكور وحلال
 اجماعا فكذلك بعد علما بالاستصحاب هذان النوعان من الاستصحاب مجزئان في
 موضعه الثالث ان حقوق الزوجية ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذلك
 بعد لما تقدم من الاستصحاب فقبحها يحتاج الى دليل الواجب الاحتياط فان الفروج
 مبني على الاحتياط التام ولا ريب ان حل المرة المذكورة تعبر من ههنا وجه له بحمد
 الرضاع المذكور امر بجانب للاحتياط بل للشدين وفيه من الاقرء على الله والخالفة
 لارشاد السنة المطهرة ما هو بمنزلة حلي فان قبل بقاء المرة المذكورة على حكم النكاح
 بعلمها ايضا خالف للاحتياط فعارض الاحتياط بمثله فلنا لا نسلم فان ذلك انما يحتاج
 الاحتياط بمثله لو كان الدليل من الكتاب السنة او الاجماع على خلافه او كان ثم لا خلاف

رضاع فاضل في

٨٤

الفهائم ظاهر شهير على انه لو ثبت ذلك لم يسو با فان الحكم بحل ما ثبت تحريمه ليس
كل حكم بحل ما كان حلالا وان هذا من ذلك **السبب** استثناء المقتضى للتحريم
المسائل المذكورة من حيث المعنى اما في الاول فلان الرضاع اعني اخ المصع صارت لها
لها وللخول واخا للولدا مما يحرم بالبنو او بالدخول بامتها ولهذا اذا انقضى الامران حاز
النكاح كما في اخ الاخ الولد مع اختلاف العلاقات معلوم استثناء الامر من هذا
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اخذوا
انما يحرم من جهة النسب اذا كان بنيا والافخر بها بالمصاهرة اعني كونها يديته
بامتها والرضاع كالنسب كما لمصاهرة اليها كلامه **فيقول** الفقيه في الله الثاني
ابراهيم بن سليمان هذا الكلام من الجواب لى لم يسو مثلها الا ان يشاء الله تعالى
وانا ابتغى على ما فيها البعض الناظر فيه من التعجب من غير تعرض لحيث استدل لاله
فان فيها من القصور ما لا ينبغي فاقول بالله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق قد
انحصر اسند لاله بالوجوه وما ذكره فيها من الادلة على التاكيد في خمسة اشياء الاول
التمسك بما بقي من العام من الكتاب الستة بعد تخصيصه بما اعترف به على القول بان العام
المخصوص حجة الثاني التمسك باصالة البرائة من التحريم واستصحاب الحل وحاصلها
عند التامم طلب الدليل على التحريم فان جده هو المراد والا فلا يحرم وهذا مما لا شبهة
فيه فان كل مسند على تحريم شيء لا بد له من الدليل والا فلا اصل وغيره يساعد
الحل ولا الدليل وقد اعترف بذلك في خلال اسند لاله حيث اعترض تحريم النكوحه
في العدة والمطلقة لسد للعدك فالبحث في الدليل هو مناط اشهر واستفاض بقله بل تو
بين الامة من قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ما في معناها والتحريم
القول بخبر الواحد يخص الكتاب الستة كما نقرر في الاصول فما ظنك بما هو متواتر فلم
الا لبحث عن معناه وعن شموله موضع النزاع وقد بيناه واوردنا الاستشهاد بكلام
اهل الفضل فيه فقط اسند لاله بذلك الثالث استثناء المقتضى من حيث المعنى اقول
وقد ثبت من حيث عموم شمول الخبر وشموله لموضع النزاع كغيره مما اتفق عليه الاصحاب

في الاصل على ما في
الكتاب

في الاعتراضات على المحقق الكركي

٨٧

استدلوا بالخبر عليه وقد قدمنا فلفظه هذا الضم الرابع التعريض والثناء والاعتراض
 للقول بالخبر ولعسر الله ان من تصور وتشتع على ذوى الفضل واعيان العلماء لقصوره وعد
 معرفته اولى بما يستنع واستغفام استغفامه للقول بالخبر لعدم معرفته اياه اشد ذكره
 القياس غير مرفوع مع ان الدليل ليس من في ثبوت بشهادة النظر المؤكد بكلام من اتفق على
 فضله وبسبب فضله وهو بحيث كان فضاياه في الثبوت عنه غير مستثنى الخالص اجاب
 الذي بالغ فيه واكد بنفي احد من السلف وزاد في التاكيد بانه ليس اجماعا سكونا بل
 اجماع حقيقي ودعى انه اختياره لذلك معتبر لا مزيد عليه اقول ولهذا من المصائب
 في الدين التي لا والله ليست بمنتهى قال الشاعر مصائب نبانا نيهون وانما مصائبنا في الدين
 من العواقب وانما كانت مصيبته لان هذا الرجل قد نسب اليه بعض العلماء من الفضل
 بل كماله فاذا ادى سبوا وصر وظهر له ان الحل اجماع حقيقي وانه لا يجوز لمن قام له الدليل
 الخلاف بل الدليل لا يكفي من دون موافقة احد من السلف ثم اعترض على نفي فضل عن الشهيد
 سلمنا اجاب بان الفضل مجزوم بضاده وان عاينه بقرينة الطلب بالخطاء لا جرم جرم العا
 بانه كذلك وبطلانه من فحاشيتك وهذا انما اثبت القائل به من الاصحاب الذاكركه
 حتى اننا قلنا في مسالته من حيث لا يشعر لقصور مفكرته وقوة وهمه وضعفت
 فاقول والله المستعان قال ابن ادريس في السرائر لما حكى قول الشيخ يجوز ان يزوج
 بالمرضع واخيه وجدته قال محمد بن ادريس اما تزوجه باخيه وجدته فلا يجوز بحال
 لانا لا يجوز في النسب ان يزوج الانسان باخت ابنته ولا بام امرائه الخ وقد تقدم و
 قال اليه العلامة في لف وان له يصرح به لكن ظاهره القنوى به لانه رجح قول ابن ادريس
 وعلى رواية ابن مهزيار وقال لولا هذه الرواية لاعتمدت على قول الشيخ ومعلوم عند
 الفرق بين ام الولد من الرضاع واخيه لانا ان اعتبرنا المصاهرة ادخلنا بها وان لم نعتبر
 اخرجنا بها وفي عدا حمل عدم الخبر بالمصاهرة وجعل عدم خبره بالاختوات ومخرج
 من ليس في الطبقة بل على منفرعا على الاحتمال منه بعام ان الخبر يمان له يكن قنوى
 فهو موضع الخلاف حيث جعل غيره احتمالا بل الاحتمال من حيث هو لا يدل على وجود القائل

سنايك

رضاعاً ضد خطية

بلغة الخلاف إذا حصل الرضاع المحرم محل للفحل نكاح اخن المرضع وبنته ولا لاحد من
 اولاده من غير المرضع ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة الاولاده وليس بمعتد وفي
 الفواعل بعد ان فوّق عدم التحريم بالمصاهرة فزع عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة
 وصريح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال فلا محل نكاح ام المرضع واخنها وحبلة
 والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى اب المرضع واخوات المرضع بالنسبة
 الى الفحل نظرا الى العلة المذكورة في الحديثين التائبين ان كان حجة وجب التمسك
 بمقتضى العلة المنصوصة والا انتهى التحريم في المقامين على كل حال فالعمل بالاحتياط
 فيهما أولى وأحرى **يقول** الفقهاء الى الله المنان ابراهيم بن سليمان خير الله له بالصالحات يا
 اهل البصائر بقروا ويا اولي الافكار تفكروا ويا ارباب التدبر تدبروا فان الرجل الذي
 بالغ في الخلاف وان الاجماع على الحل وغير ذلك مما لا فائدت في اعادته اعترف بالخلاف
 جعل الفتوى مساوية للتحريم اولاد الفحل على اب المرضع الذي هو شبه الفتوى والفحل عن ائمة
 الهدى جعل النكاح مساويا في الصور بان واعترف بالنص على العلة وقد كان قبل اعرف
 بان الفتوى لا يحج بظاهر النصوص فيكون هناك كذلك وصرح الان بان العمل بالاحتياط
 وهو التحريم فيهما أولى وأحرى فمكان من ادله سابقا على الحل الاحتياط ثم افرد بقدر
 في هذا امر ان سبب ذلك طنه ان تحريم اخن الولد على الفحل لا يستلزم تحريم الزوجة
 المرضعة لاجلها على وجهها وذلك نهاية الفصور فان الزوجة اذا رضعت اخاها كان
 زوجها الفحل واب المرضع هو اب الزوجة والزوجة بنته فاذا حرم على الفحل ان يزوج
 المرضع حرمت عليه زوجته بلا خلاف لا الشبهة لان الرضاع محرم به لاجلها ما
 محرم به سابقا فعوذ بالله من غفلة ونقص فصور توفيق في مثل هذا حتى يكون صاحبة
 الطلوع الى يوم الحشر والمآب **الرابع** محرم عليه جثا الولد لان مثلها في النسب
 لا يصح فكذا مع تحريم الرضاع وقد اسلفنا افيها كتابه من كلام الشيخ ورد ابن ادريس عليه
 ونقل كلام العلامة في لف وأخباره ذلك ومبناها على ما استدلل به الاصحاب حكينا
 عنهم انه ليس بمباين للمعاصر لما نحن هواه لما ذكر الخلاف في المسئلة وذكر من قال

في الرجل الذي
 يرضع ولدا

على
 تحريم
 الفحل

نفذ كلام الكوفي في جلد الولد

٨٩

بالحل قال الثاني يعني من القولين الخبر به انتهى الشيخ في من نصره ابن ادريس وخارجه
 العلامة في لف مع اعتراف بقوة المذهب الاول وفي كونه لا يصح بشئ لكن الظاهر من
 الخبر وجههم ما تقدم من الاخبار الصحيحة ووجه الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام
 اخذ الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنات واخذ الابن من غيرهما بالنسبة اذا كانت
 بنت الزوجة واليهم هاتان المصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسبة ذلك فيكون جديدا
 اما الام كذلك وليس فينا سالا لانه بنه بغيره على حكم كل كذا صرح شيخنا في شرح الاش
 وقبه نظرا ما اولا فلان المشار اليه في قوله في ذلك هو مخبره بنت الزوجة اي جعل
 الرضاع كالنسبة مخبره بنت الزوجة اي كما يحرم بالنسبة محرم بالرضاع ومعلوم ان
 محرمها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسبة انما هو بالمصاهرة فلا ينبغي قوله جعل الرضاع
 كالنسبة ذلك قول من عرف خط هذا الرجل لا ينبغي من مثل هذا الكلام وفساد
 وجه الاوان العبارة المذكورة ليست عبارة شرح الارشاد وهذه عبارة الشيخ
 وجه الدلالة انه عليه السلام حكم بمخبره اخذ الابن من غيرهما بالنسبة اذا كانت بنتا
 وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة فالخبر به هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
 وليس فينا سالا لانه بنه بغيره من حكم الكل الثاني ان هذا مضايقة لفظية فلا يكون
 من النظر في شئ ادل دليل نظر الى المعنى تام فلا يصح شيئا اطلاق لفظه فيه تشوي
 اذا كان المعنى حاصل وهذا ظاهر على الثالث ان النسبة قد يطلق ويراد به ما قابل
 الرضاع فبشئ المصاهرة وقد قدمناه واوردنا جملة من كلام الفقهاء استدلوا
 عليه ثم عطف ذلك بقوله واما سالا لانه لا يلزم من الحريم في هذا الفرع المعين
 خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصه ^{تعدية}
 الحكم الى ما اشبهه من المسائل فان ذلك غير القياس وادعائ نفي القياس عنه ^{عند}
 بان يقبه مخبره من كل على حكم الكل لا ينبغي شيئا لان غير هذا القياس صادق عليه ^{فقد}
 عرف بان تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعله مخدق ^{القياس} فهما والاصل فما ذكر هو
 اخذ الولد من الرضاع والفرع هو جد الولد من الرضاع والحكم المطلوب تعدية ^{الخبر}

رضاعية فاضل وظيفه

الثبت في الاصل بالنسبة ما يثبت كونه علة التحريم هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع
 من شئ من النسب اقول ثبت النسبة وهذا بعينه فاقم في حد الولد من الرضاع فانها
 جازية من النسب بل ما ذكره اسوء حال الامن القياس لانك قد عرفت ان القياس بعد الحكم
 من جازي الى اخر لا شرا كها فيها بظن كونه علة للحكم وهو رحمه الله قد حاول بعدد الحكم
 من الجازي الى الكلي وثبت على العلة وثبوتها في الفرع اول كلامه واغرب في عبارته وسمى
 ذلك تشبيها على الحكم وتنفى عنه اسم القياس وذلك لا يحجب من الابرار والاعتراف
 ولا يلبس على الناظر المتأمل كونه قياسا انتهى كلامه اقول هذا الرجل يخطو خطا عسواء
 لا يتأمل المعنى بعينه على الفضل في غير موضع الاعتراف اصلا وهذا الكلام ليس
 الشبه بل هو في الحقيقة كلام امام المجتهدين العلامة في الفقه وبسببه ايقن عدل عن
 قول الشيخ ربه كتب شعري ما ينظم من تعريف القياس في احواله في مثل قوله فلم
 يعرفوا موضعه واي استنباه ههنا حتى يخفى عليهم لكن هذا الرجل لغوة وهمه وقصود
 فهمه وعدم رؤيته من طعم الفقه واصوله من اتباع الذين لا عهد لهم بذلك الاكالات
 الاحلام لا يبالى ان ياتي الكلام وحقيقة معنى الكلام اهل الفضل لا يخفى فانهم اتموا ايراد
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته قالوا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 جعلوا اصلا يرجع اليه الفقيه ويستنبط منه فروع ومذوق اختلاف بين فقهاء
 وغيرهم في معناه فبعضهم يجعل المعنى ان يحرم بعلة الرضاع ما يحرم بعلة النسب الذي
 لو كان هناك نسب لم يضع يحرم اذا كان رضاع وهو الذي حقهناه سابقا وبعضهم يجعل
 المعنى انما يحرم جميع الرضاع النسب طلقا ويحرم ما يحرم به دون المصاهرة فلما اختلفوا
 في بعض احواله عدم تحريم الحنن مع الا بالمصاهرة رد واعلم بان المراد ما يشملها من
 عموم الاخبار وذكر ان الامام عليه السلام على ذلك بما لا يحتمل في صورة اخذ الابن فمهم في
 موضع منه ما قاله الشيخ من تخصيص المعنى وشبه والمعنى بالنص على ان لا يحتمل الا المصاهرة
 فكانهم قالوا والان يكون الحنن عام المحرم هذه ولم يعقل الامام عليه السلام لاهن في
 موضع بذلك وابر هذا من القياس وحاشا لهم من القياس والعمل به ومن فزاهم به عد

الحق في
 في الاصل
 الثاني

لوارضعت للولد حرمته على فحلها

91

فهمهم له كيف هم يعرفون ذلك ومختصه ومعرفة ومفهومة وقد صرح الشيخ رحمه وغيره من
 الفقهاء بالعلية في الخبر في اخذ الولد وجذبه لعموم الخبر وفدنه كراجملة من ذلك غير
 منه **فرعان** الأول لوارضعت امرأة ولد ولدا حارمت على وجهها لانه الفحل وحده
 الثاني لوارضعت احدى وجه ولد ولدا لآخرى حرمته لانه لا ينافي صار جده ابنه
 ومن الجوابان المعاصر القاصر عد هذين الفرعين في المسائل التي نعلم انها اجماع وقد
 حكينا عباوته من اول رسالته الى قوله الاولى ان نضع المرتبة بلين فحلها التي هي في نكاح
 حين الارضاع اخاها واختها لا يوجبها ولا حدتها ثم قال الرابعة ان نضع ولد ولدا
 ابنا وابنا ومثله لوارضعت احدى وجه ولد ولدا لآخرى وقال في الاسناد لال كما
 حكاه عنه والذي يدل على عدم الخبر في هذه المسائل وجوه ذكرها سمعته مما نالناه و
 منه الاجماع المحقق وبالغ بما ذكرهما لا يحتاج الى اعاده مع ان الخلاف في هذه كما حكينا
 مشهورا ومداول بل ربما كان السهو الخبر فيس يكون بهذا المشابهة ان مسألة قد اشهر فيها
 الخلاف لانه نية تكون اظهر من ان يذكر خبري على دعوى الاجماع وبما نفع في الاسناد لال و
 الشاعرة على نسبه القوي الى الشهيد وينبغي كراخ ما سمعت من قوله الذي لا يخرج من بين
 الحي من له ادنى معرفة بمواضع الخلاف ومداولك الادلة واعجب من ذلك انه قال كما حكناه عنه
 ثم اختلف اصحابنا في ثلث مسائل قد يؤول منها القاصر عن وجه الاستنباط ان يكون لال
 من هذه المسائل او شاها عليها وسببها المسائل التي نحن بصدد ها تمامه بغير ضل الاضمار
 والثالث التي ذكرناها ان للاصحاب فيها خلافا معطين البحث حقه في المقام من سالكين محجة
 الانصاف في المقصدين غير تاركين لاحد في ذلك تعليل ما دام على جادة العدل متخلبا بحلبة
 النجيب يقول الفقيه الله الثاني ابراهيم بن سلمان اصلح الله امره ربه قد بينا ان العلامة الذي
 هو امام المجتهدين وغيره من الفقهاء كالشهيد الذي نعلم انه غير العلم ثانيا لفهم حكموا
 بالادلة واستشهدوا ببعض المسائل كما حكناه عنهم وهو ايضا من الشهيد وليت شعري
 احسن مع حله وفعله لذلك انهم من القاصرين عن وجه الاستنباط وهو البايع لدوجه
 الا ينبغي هذا الرجل من مثل هذا الكلام واعجب من الامر ان المسائل التي نعلم ان من يؤولهم

رهناء عند ضد طفيف

ان دليلة او شاهدا على شيء من المسائل التي نرى فيها اجماعه ولم يذكرها احد من المتأخرين
فهو قاصر عن رتبة الاستنباط وهو قد عد منها اعني من المسائل الثلث التي فيها الخلاف ما هو
عن بعض المسائل التي هي اجماع حقيق عند هذه عبارته واما المسائل الثلث التي تكلم فيها الا
فالاول امام الموضع نسباً ورضاعاً هل يحرم على صاحب اللبن اعني الفحل ام لا قولان للاختلاف
وقد حكينا كلامه للاصحاب فيما سبق ونقله التبريزي عن الشيخ والعلامة وابن اديب وغيرهم
هذا من الطرفين والغريب قد تأملت فرائد ان وهذه نشأ من غايه قصوره التي لا توصف
ذلك لانه لم يفهم ان الجن نسباً اذا وجد رضاع يصدر عن مفهومه وان وجهه وجه ابن الفحل
من الرضاع انها محرمه لا ادرى ان الرضاع يخرجها عن كونها جن مع انها كذلك نسباً وان
الرضاع ليس من الطوارئ الذي يقضي الانقضاء بعد لا بد ان يسبل الواصل الى رتبة الاض
او من غير انه واصل للجنس الجواب لكن قد اعترضت على فني ان هذا الوهم ان يعلق به
غفلة ونصوره كما يعلق به في المسئلة الاولى اعني اخذ الابن كما اوخضناه الا انه هنا قال
اخر الاستدلال بعد ان ذكر الاجماع ما هذا النظم السابع استفاء القضي للتبريم في المسائل
المذكورة من حيث المعنى الى ان قال واما في الرابع فلان مضمون ما قال ان المرصعة صارت
جنك وليت من الرضا هذا ونفي تحريم جنك الولد من الرضاع سبحانه بيانه في الكلام على المسائل
من موضع خلاف لا يحتاج على انه لو ادعى استفاء التبريم فيها بغير خلاف ممكن نظراً الى كون
الرضاع المشكوك في كونه محرماً للكناح المعلوم حله وان بعد لان الظاهر عدم الفرق او الفرق
حينئذ قد علم انها في موضع الخلاف واثار الى احوال فيه للطرفين واعترف بانه بعيد
الظاهر عدم الفرق فكيف حينئذ يجري على نسبة الاجماع وما ذكره من الكلام فقد انفتح
في خاطري جواب عنه حسن هو ان كبر الدعي مضطرب في الشناعة اراد الله ان يبين قصوره
عن رتبة الاستنباط بشهادته على نفسه ونصير به بخطه وقلة فهمه فان سألته
لا يبلغ كرامتهم وقد اضطررت بخط منها هذا الخط فاطنك بها الوطالت والله يقول الحق
بهدي التيسير **الخامسة** يحرم عليه عمتا المرضع على الاقوى لان عنه الاب
نسباً لا محل لانتها لا تكون الا اخن الاب فعنه الابن رضاعاً في حكمها لما احتفناه من

على فاعل على
شيء من المسائل

في بيان حكمة كتمان العلم

٩٥

ويوم يقوم الأشهاد هذا وان بعض اخواننا في الدين قد آلت سائلة في حل الخراج ومطاعها
 فاطمة الحاج واولى باسمها ان يقال مشقة الحاج كثيرة الاعوجاج ولو ان ظفرت بها منذ
 القها الآمرة واحد في بلد سمنان ما انا ملها الا كجسته العجلان فاشارة ان من يجب طاعته
 بنفسها يتحمل مرادها من الناس يرضها فاعند رت باعداد لا تذكر الان ما بلغت منها
 حبيفة تعرضه بنصره بانواع الشنيع ومخالفة في ذلك فلما انا مله الان مع طين
 ما فيها وهي من نبح المناكب فدمع الشريعة على ما فيها من مضادها ساكن هو مع ذلك
 لا بال جهدا بانواع التعريض بل الصريح بما يكاد يخفى مقصد فيه على اهل البصائر ومن
 هو على حقايق احوال المقاصد عاثر لكن المرء المؤمن يسلي نفسه بالخبر المنقول عن اهل الآثار
 عليهم السلام لا لجلو المؤمن من جنس الى ان قال وهو مؤمن يؤذ به فيقبل مؤمن يؤذ به فإل
 نعم وهو شرهم عليه لانه يقول فيه مضد وفي قوله تعالى **وَأَنْ تَقُولُوا نَحْنُ خَيْرُ الْبَشَرِ** فإل
 من عرف الأمور وقوله **وَأَنْ تَقُولُوا نَحْنُ خَيْرُ الْبَشَرِ** كذبهم مشأا ان الله بما تعملون محيط
 اثم دلالة سلوا وقد حسن ان امثل بقول عن العباسي **وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ**
وَلَا أَرَى لِلْحَيَاةِ ثَمَرَةً بابني منضمي شاعري عرضوا لاشتمهم **وَالنَّادِرُ فِي الْمَعْنَى**
 ذي فاستخبر الله تعالى على قصصها وابانة ما فيها من الخلل والنزل ليعرف اواب نظر
 من اهل العلم والعمل الحق فينبهوا والباطل فينبهوه فخرج الامر بذلك فامثلت قائلا
 من في بحر الفائزة على البدئية الحاضرة فله ابيات فتمت عن سائر الحجة مع ما تقدم فيها
 بمنزلة ابدى بجي سببا ونفرضها فغير بن غيم تقطعت له ربح خفف صبرت جمعة هبا
 ان الله ان يؤمل اذا العاقل كذا الذي الذي الله يفعل فداي قالت هذه الرسالة وجعلها
 واضحة الدلالة وسميتها السراج الوهاج لدفع عجاج فاطمة الحاج ومن الله تفضل
 اسئل العصمة في المقاصد والصادر والوارد ولا قدم على المقصود بالذات من التقصير
 نوادر **الفائدة الاولى** قال العلامة في تحريره فصل ومجهر كتمان الفقه والعلم قال الله
 تعالى **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا آتَوْا مِنَّا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ**
فِي الْكِتَابِ وَلَئِنَّكَ بِلُغَتِهِمُ اللَّهُ وَلَئِنَّكَ بِلُغَتِهِمُ اللَّهُ وَلَئِنَّكَ بِلُغَتِهِمُ اللَّهُ فإل

باب في كتمان العلم

حزب جبهه فاضل و طيف

٩٤

أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ نَارًا بِشَرَفٍ بِهِ نَمُنَّا فَلَيْلًا أُولَئِكَ مَا بَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَ
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كُنِمَ عَلَيْهِ الْجَمْعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يُلْجِمُ مِنَ النَّارِ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا
 ظَهَرَ الْبَدْعُ فِي أَمْتِ فَلْيُظْهِرِ الْعَالَمُ عَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ **الثاني**
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْفُقَهَاءُ أَمَنَاءُ الرِّسَالِ مَا لَمْ يَدْخُلُوا فِي الدِّينِ بِأَمْرِ اللَّهِ بِأَمْرِ اللَّهِ فَمَنْ دَخَلَ
 فِي الدِّينِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ قَدْ دَخَلَ أَوَّلَ مَا دَخَلَ فَاحْذَرُوا هُمْ عَلَى سَبْعِ أَوْدَادٍ ذَلِكَ الْعَلَاءُ
 فِي تَجَرُّبِهِمْ أَيْضًا وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعُلَمَاءُ أَحِبَّاءُ اللَّهِ مَا مَرُوا بِالْمَعْرُوفِ هُوَ عَنِ النِّكَرِ
 وَلَمْ يَمِيلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْلُفُوا أَبْوَابَ السُّلْطَانِ فَادَارُوا بِهِمْ مَا لَوْ إِلَى الدِّينِ وَاجْتَنَبُوا
 السُّلْطَانِينَ فَلَا تَخْلُوعُهُمْ الْعِلْمُ وَلَا تَصْلُوحُهُمْ الْخَلْفُ وَلَا تَعُودُ وَأَمْرُهُمْ وَلَا تَشْبَعُوا جَانِبَهُمْ
 فَانْهَمُوا الدِّينَ وَفَنِيَ الْإِسْلَامُ بِفُسَادِ الدِّينِ كَمَا يَفْسُدُ الْحُلُّ الْعَسَلِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النَّظَرُ فِي رُجُوهِ الْعُلَمَاءِ عِبَادَةٌ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ فَقَالَ
 هُوَ الْعَالِمُ الَّذِي إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهِ ذَكَرْتُ الْآخِرَةَ وَمَنْ كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ فَانْظُرْ إِلَيْهِ فَتَنَةٌ وَفِي
 حَدِيثٍ آخَرَ إِذَا رَأَيْتَ الْعَارِيَّ يَلُودُ بِالسُّلْطَانِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَصِقَ بِكَ يَتَدَعَّى وَيَقُولُ يَرُدُّ مَظْلَمَةً
 يَدْفَعُ عَنْ مَظْلُومٍ فَإِنَّ هَذِهِ خِدْعَةُ ابْلِيسَ اخْذُهَا فَاوْخَاوُ الْفُرَانَ سَلَامًا وَرَوَى الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ
 إِلَى مَعْنَى الْأَسَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ
 أَمَّا اللَّهُ أَنَا لَعَلِّي بِنِ اللَّهِ وَمَلَأْتُكَ فَاعْبُدُونَا حَتَّى تَلْكَ بَوْرِعَ وَاجْتَنِبُوا عَلَيْكُمْ بِالْأَصْلُوحِ
 وَالْعِبَادَةَ عَلَيْهِمْ بِالْوَرَعِ وَالْإِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ الْقُتَيْبِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيْهِمَا
 يَقُولُ لِأَبِي بَنِي سُلَيْمَانَ بَطَايِعُ عَصَى اللَّهِ وَلَا دِينَ لِمَنْ دَانَ بِغَيْرِيَّةٍ بَاطِلٌ عَلَى اللَّهِ وَلَا دِينَ
 لِمَنْ دَانَ بِمُجُودٍ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَالْإِيَّ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ
 جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ لِأَصْحَابِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدِ دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأَمَمِ مِنْ قِبَلِكُمْ وَهُوَ الْحَسَلُ
 بِحَالِ الشَّعْرِ لَكِنَّهُ خَالِقُ الدِّينِ وَيُخَيِّمُ مِنْهُ أَنْ يَكْفِيَ الْإِنْسَانَ بَدَنًا وَلِسَانًا وَلَا يَكُونُ ذَاغِرًا
 عَلَى أَحِبِّهِ الْمُؤْمِنِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَنَاوَعُوا فِي
 الْعِلْمِ فَإِنَّ خِيَانَةَ أَحَدِكُمْ فِي عِلْمِهِ أَسَدٌ مِنْ خِيَانَةِ فِي مَالِهِ وَإِنَّ اللَّهَ مَا تَلِكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَ

مجلس
الخطبة

احياء فضل العلماء والفقه

٩٧

يحذف لانه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ودينه الله في ارضه والعباد
امناؤ من علم بعلمه اذ امانته ومن لم يعمل بعلمه كتب في علم الله من الخائضين **الثالثة**
يحذف الاسناد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اعان طالب العلم فثوابه
الابدياء وكان معهم ومن ابغض طالب العلم فقد ابغض الانبياء في جزاء جهنم وان طالب العلم
شفاعة كسفاة الانبياء وله في جنه الفردوس الف فصر من ذهب في جنه الخلد
مائة الف مدينة من نور وفي جنه الماوى ثمانون رجة من باقوته حمراء وله بكل
درهم انفق في طلب العلم جوار بعد النجوم وبعد الملائكة ومن صانع طالب العلم
حرم الله جسده على النار ومن اعان طالب العلم اذ امانت غفر الله له ولم يحضر الجنة
قالوا المالك بن دينار يا ابا يحيى تطلب علم الدنيا فقال ويحك ليس له فقال طالب الدنيا
وهذا موافق لقوله عليه السلام ولست تطلب الدنيا بافجع ما يطلب به خير من ان
باحسن ما يطلب به الاخرة وقال عليه السلام من اذى طالب العلم لعنه الملائكة
والنوم القبيحة وهو عليه غضبان من اهان فقهها مسلما لى الله وهو عليه غضبان
الرابعة الفقهاء افضل الناس بعد العصومين اذا عملوا بمقتضى علمهم واستعملوا
الورع في انسابهم وكفوا السنهم عن الغيبة لانها افهم فان الجحيم اللعين قد علم انهم
اشد الخليفة عليه لانه انما طلب النظرة لاغواء النوع وهم هداة الطريفة ولهذا
ورد ان فقهها واحد اشد على ابلهين من الف عابد قاصحهم بحب لقمته وبالنبية
لان الاولى علامة المرات والزباجتير الطاعات معا صحت الثانية ناكل الحسن كما ناكل
النار والحطب قد ورد فيها ما لا يحصى منه عن امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام
الغبية ادام كلام النار وعنه ايضا كذب من ثم انه ولد من الحلال وباكل لحوم الناس
وربنا ايضا لهم ما وجب عليه الشرع عنه من اعمال الحبل والشبه في الدين ليستفظ
امانتهم عند الله ومحلم عند قلوب الانبياء فان بمنزلة المضندي انما يكون بما ينفر
عن ابناء النوع فكيف اذا فعل ما يتعفف عنه اكثر افرادهم لاجرم ليستفظ محله فلا يركن
اليه في الدين لانه ظالم لنفسه فيدخل تحت عموم قوله تعالى ولا تذكروا الى الدين

طالب العلم قال

الفقه

خرجه في فضل الدين

بيان الحجة

ظَلَمُوا قَمَتَكُمْ النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُبْصِرُونَ **الخاصة** الحجة الشريفة
 على اقسام منها ما لا يباين في الامانة ومنها ما يباين فيها ولها ضابطا هوان ما اخل بالملوك
 الشرعي التام من حكمة ربانية بها ينم صلاح النوع واحوال معاشهم فلا شك في كون
 منها للامانة وما لغير ذلك لا يباين فيها لكن منه ما يكون الشرع عنه اولى ومنه ما لا
 يوصف بذلك وتفرض مورا ينفع للتأثير بها جليلة الحال الاولى اذا باع الانسان مورا
 او مكيلا بمثله جنسا متفادلا فهو رب مجازان بحيث يلما يخرج به عن الربا اما بضمهم
 اليه او غير ذلك من الصور المذكورة شرعا وهذا غير مناف للحكمة بل موافق لها وليس
 تركه اولى وذلك لان تحريم الربا امر نصي لا يتعلو بمصلحة المتعاضدين اصلا
 بل مصلحة ما نظر الى عمل المعاش في جعل التعاضد تابعاً لثوابهم مما ومن ثم اجاب تعالى
 المتكبر حيث قال حكايه عنهم ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا بقوله واحل
 الله البيع وحرم الربا ففرض الشارع بهم بالخاص من بائع وجه الشئ اذا لم
 له موطا لا بعد التعاضد مع المساوي مشا من الجملة لاسقاط الشفعة قال
 ان نزع المال من المالك لا يكون الا عن رضاه خرج منه ما كلف به الشارع عند وقوع
 البيع ومن سائر العقود في الارض التي يمكن ضمها من ثبوت حق الشريك وهو الاخذ بالشفعة
 وليس يلزم على المشتري ان يوقع البيع لشفعه منه بل له ان يوقع الصلح له سلم من التكليف بالحكم
 الشرعي الحيثي انما اوجب حكم الشفعة مع البيع ولو بوجوب البيع الثاني اذا دفع
 الرقبة ما لا يصره على الخابج وباخذ منه لنفسه ان كان محتاجا وهو غير محتاج فذلك
 ماله من ثمن به كولد وزوجه ليكون محتاجا واخرجه على نفسه ثم استغاد ماله كان
 ذلك من الحيل المتأفة للامانة لتافاه حكمه طلب اخراج الزكاة لان الغرض مساواة
 الفقراء ودفع ضرر رايهم بدفع الحي المفروض لهم وقد ورد ما سحاب نقلها الى الفقهاء
 لانهم اعلموا بوضعها وبنما يبل بالوجود فان فعل الغيبة ذلك كان خاسرا لامانته هي
 موثون بديانته وهو من نصب للدين فما بصطاد به ومثل هذا من ابي الى ما سلم
 به عليه فسلط باليد الغالبة حتى احاطه وعلم منه انه ان لم يوافقه اضطره الى ما هو

بيان الحيلة الشرعية في الربا

٩٩

اباغ مما يملكه منه ثم طلب منه ان يبيعه نصف ثمنه ولبا يملكه الذي يكون فيه الرأب
منها الف دينار وهي خمسون مثلاً يدينار لثمنك نصفه لك ياخذ منه وذلك
لانه منافع المطلوب الشارع من عدم اكل المال بالباطل الا ان يكون نجاناً عن ربا من
الناش عن حكمة نشاط المسلمين على اموالهم الاعراب بن انفسهم ليست نظامهم ويؤفر
دواعيهم الى حاجاتهم المتفرجة عن غناهم ونحو ذلك من امره قاله يمال على حامل لا يستحق
شيئاً كشار مثلاً فاحذر رطل اربيه مثلاً فاحذر عليه باثني عشر يوماً فانه الرطل و
الماور عليه لا يقدر ان يمنع لحوق من الظالم فان ذلك خيانة واعانة على منكر وهو
امر الظالم على المطلوب بما لا يستحق وعدم انزجار العامل عن عمله فانظر ايها العاقل
اللييب كربين الصور بين اللين في المسئلة من الف الفجرب بعض فاصري لتظر
عادي الفكر ينسبط على جواز الصور بورودها في مشايخ الربوا والشفعة وليس الا
من عليه حب الدنيا المقتضي لعدم البصيرة ونفوذ بالله من ذلك الثالث اذا كان على
فغير من الشارة او العوام دين لمجلد على الاخرى من الخس والزكوة وعلم كل منهما ان
المدين لا يتمكن من اداء الدين لاعتساره فصار ذوالحق صاحب الدين على ما في مقته
الفقير بشئ يذروني به صاحب الدين لعله لعدم تمكنه من الاستيفاء ثم احسب
الحق ما يستحقه في ذمة الفقير من حق الله تعالى عليه فانه يصح ولا ينافي الحكمة لكن
احساب قدر ما دفع وبراء الفقير وانظان بالباقي ودفع باقي ما في ذمته من الحق
الى الفقراء اولى ولهذا اورد في الشرع المطهر كراهة صرف الصدقات الواجبة
الى من يعتاد صلته من الاخوان ربما كان من هذا الباب الصور الشرعية في دفع الحق
بزيادة عليه وحكى لي من اتق يدبينه ان الشهيد بن مكي نعت الله برحمته واسكنه جنة
جنته سئل لما قدم المدينة حاجا عن الماء يزداد عليها عشرون فقال ربوا والله ربوا
والله فقال لواله ليس كما تذهب لكن نقي نقي الماء ونسئوه بغير من فيها ثم نقي
العشرين فقال حيلة حيلة لا ادري فانظر الى نوع هذا الفقيه واجبا طه في عدم الحيلة
الحيلة وما قال الفقهاء المنيبة عند الله تعالى والزلفه لديه الا بالورع وما حكاها

اضافة

هذا
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو
الذي
هو

خارجية فاضل وطينة

١٥٥

السعيد عن والده في الحج الزبيب فيه كآية لمن لكل لبيب ريب حيث أمينا على ما ورناه
 المقدمات فلم يرجع الى المقصود بالذات **قوله** حيث نال الزمان الاقامة ببلاد العراق و
 عابنا الانتشار في الافان لم نجد بدا من التعلق بالغربة لدفع الامور الضرورية من لوازم
 مهيات المعيشة **اقول** لا ينبغي على كل ناظر ان هذا العذر لا ينهض على مخالفة الشرع
 القويم والطريق المستقيم فالتعلق بالغربة اما ان يكون مشروعا خالبا عما يدنس غرضه
 الشرعية او لا يكون فان كان الاول لم يقتض الى نوطية العذر بما ذكر على وجه هو
 عدم حيازة باده وطبيعته بعض المكلفين مشعونة بها كما لا ينبغي وان كان الثاني فالتعلق
 غير مفيد فكيف يستجبر من ادعى الارتقاء في العلم ان يتكلم بخوض هذا العبد سماعه قوله تعالى
 اِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِّينِ وبعد قوله عليه السلام من طلب العلم بكفله
 برزق وقوله عليه السلام الرزق كالرطب والتمر وان هرب منه وغرر بك من
 الآثار على ان الناظر بعين البصيرة يرى ما قاله غير واضح فان قامته في العراق لم يكن له
 خصوصا جند وعده وجدانه بدا من التعلق بغيره فانه لم يفهم فيها في مثاليها
 الا ان يتطرح الاعيان ثم اخذت منه وهو مستقيم في الحالين لا فتاوت عليه عنها
 فالعذر اذا مضى لا على من ان على قلبه مما كسب **قوله** مقتضين في ذلك ان
 كثير من العلماء وجم غفير من الكبراء الانقياء **اقول** لم يرض هذا المعذر ان
 ما ارتكبه الا بان ينسب مثل فعله الى الانقياء على قاعدة قوله تعالى وقول رسول
 العلوم لا اهل العلم وركا ذكره بعينه هذا من جنس الجمل في المثال فالتى ففى ارتكبه
 ما ارتكبه من اخذ فريضة بفساد فيها بالسلطان من غير سبق العباد وغيره من الاسباب ^{الملك}
 فان كان همه بذهاب الى مثل العلامة جمال الملل والدين الحسن بن يوسف بن المطهر
 قدس سره فهذا من الذبيح عنه الاستغفار وبطهر الفهم بنكران ^{القصه} العذر
 فان الذى كان له من الفريضة خزانها بنفسه واحباها بما له لم يكن لاحد منها من الناس
 تعلق ابد وهذا مشهور بين الناس بدّل عليه ونزبه بينا فانه وفقت اكثر من
 جبروته وفقامه وداور ايت خطه عليه وخط الفقهاء المعاصرين له من الشيعة و

هذا هو المتن
 عند ذكر
 في المتن

كثيرا

فيما ذكر الامام من ثبوت الخراج

السنة ومنه الى الان ما هو في يد من ينسب اليه به عنه بسبب الوفاء الصحيح وفي صدر سجل الوفاء له احباها او كانت موافاة الوفاء الذي عليه خطه وخط الفقهاء موافاة الان مع ذلك فالظن بمثله لما علم من ثبوتها ونور عجب ان يكون حسنا مع انه يتمكن من الامور على ما في نفسه ولو لم يكن من ثبوتها الا ان اهل زمانه فيه بين معتقد فيه ما لا يذكر ولا يثبت فيه الامر المتكرر بالثبوت في نفسه ويعملون بفعل البتة دون قوله كما صرح به هو عن نفسه وهو في اعلى مراتب القدر عليهم وله ينفع من غير الاستشهاد بالكتاب لفضائل العليّة والاحكام النبوية واجبا دارس الشريعة المحمدية لكان كافيا في كمال ورعه وجمال سيرته ونحو ذلك يقال في مثل علم الهدى واحبه رضوان الله عليهما على ان الذي يجب على هذا الشهيد نظر الى طريقتيه العلم وادابيه وافتقاره انما الشهيدين انه يفضل عنهم ولو يتخير احدا منهم اخذوا الضربة القاتلة او ضربته لغيرهم تغلبوا بها الامر السلطان لم يذلل ذلك حتى ثبت استشهاده اما مجرد ان يكون لهم دين واثار ونحو ذلك لا يدل على انهم فعلوا كمثل فعله ليصح استشهاده فهذا ايضا مزيف وحسن ان يثبت له بقول الشاعر
واخشع عبيد المرء ان يدفع التقى
اقوى النفس عنه بانقاص الافاضل ^{فيهم} اعنادا على ما ثبت بطريق اهل البيت عليهم السلام من اهل العراق ونحوها مما فسخه عنوة بالسيف لا بملاكمها مالک مخصوص بل هي للسلبيين فاطنه يؤخذ منها الخراج او القاسمه وبصرف في مصارفه الى اخوة
اقول سباني الجواب ان شاء الله تعالى عن هذا في محله مفصلا بحيث يكشف عن
النياسة ويعرف المستضي بنور الحق موضع اقتباسه ^{قوله} وفي حال الغيبة عليه السلام فاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور ^{اقول}
الذي اذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في من الغيبة الناجح وفي وجه قوي له ^{شاهد}
من الاثر المساكن والناجر وهو في الارضين مختص بما كان حتم عليهم السلام كالا
اما الارض المنقوعة عنوة فهي للسلبيين فاطنه فقتصر فهم فيها جاز مع عدم ظهور
الامام وبطلان عليه ما بان من الاحاديث وما اشار اليه بعض الاصحاب كالشيخ

فيما ذكر الامام من ثبوت الخراج
في حال الغيبة

خراج فضل فطري

١٠٣

التهذيب وغيره والظاهر سقوط الخراج من الغيبة عن الشيعة لظاهر الاخبار ويؤيد ان
 لم ينقل عن السلف منهم والخالف عزل من فسطي من الاراضي ان لم يؤخذ منهم الخراج مع
 اعتنائهم بالقوى الخارج عن الاستغال بالحنون وقد تبدل على سقوط الخراج عن المسلمين
 كانه مع عدم ظهور الامام بظاهر بعض الاحاديث وسبب في نعم الظاهر انه سبب الضمان
 على غير الشيعة لظاهر حديث عمر بن يزيد اذ عرفت هذا فقولوه في حال غيبته عليه السلام
 فذاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجوران اراد به انهم اذ
 اتوا في تناول الاراضي فهو ممنوع ولا تعرف تلامبه ولا اثر من الحديث بدل عليه وهو
 قد سلم ذلك في سألته حيث عرّض بعد ذكر الحديث الذي يدل في زعمه على ابا الخرج
 باخر اصبين احدهما ان الاحاديث في الابعاع فلا يجوز غيره والثاني انها في تناول ما
 باخذ الجابر فلا يسلط على الاخذ من دون اخذ سابقا لانه غير مدلول الاحاديث و
 فصاراه في الجواب عن الثاني المساواة وعن الاول المساواة مع النية الدال على الاول
 وستمعها مع ما عليها مفضل انشاء الله تعالى وان اراد انهم اذ اتوا في ابيع ما باخذ
 الجابر فليس مخصوصا بالخراج فانهم اذ اتوا في ابيع ما باخذ من كوة من اسلم طوعا من
 الاراضي بل من الانعام ولا بالشيعة مع انه لا يدل على ما هو فيه من حل الغيبة بشي من
 الدلائل وستمعها عن قريب انشاء الله تعالى **قول** فلهذا نداه العلماء الى اخر
اقول ان اراد بما تناولوه ما اجاز له الائمة عليهم السلام لشيعتهم من حل الثلثة
 او ابيع ما باخذ السلطان فقد تبنا انه لا دالة فيه على مطلوبه وان اراد انهم قد
 اخذوا من المسلمين وضع يدهم عليها فحق لا سلم فعل واحد منهم له او اشارته الى ابعائه
 فضلا عن نداه لهم له وعلى طريق ادا البحث على المدعى هنا فيصح الفعل بما ثبت به شرعا
 ولو تجوز احدا منهم نداه لو اذ لك اما الدعوى المجردة فلا يقبل في موضع النزاع هذا وقد
 يمنع دلالة التناول ما لم يتحقق اجماع او ما مفهوم مقامه من الادلة التي يصح الاعتماد عليها
 قال السيد النقي الورع ابن طاووس الحنفى محيا لمن اورد عليه لما تركه المتقدم والقبالة
 الاعراض بفعل المرتضى علم الهدى احبه بعد ان قال ان اولئك قد يملكون في زمان

في اقسام الارضين

١٣٣

بما لا نقدر عليه ما معناه ان قلت بذلك على سبيل التاديب معهما والافلت برأى
عليهما ولا على فعلهما ولما معصومين حتى يكون فعلهما حجة فهذا اعلان بحث من ي
عليه مثل هذا الاقوال **قولهم** مع اني لو انصرفنا اشرب البية على محبة ما ينبت عليه
بل اضعفت الى ذلك من الاسباب التي يقر الملك بغير الحل ما لا يشوبه شك ولا يلحقه
ليس من شراء حصنه من الاشجار والاشخاص بمقدار معين عن البلد فقد ذكر اصحابنا
طريقا للتخلص من الزبوا **اقول** هذا لا يحتاج الى بيان طال بل بعد ما حفظناه في المقدمة
وذلك لانه ان بنى الحل على الملك فالصورة جميلة ثانيا في الامانة بل غير جائزة لان اهلها
مفهورون يخافون ولهذا لما اخذت العربة منه لم يمكنه ان يدعي عليهم ولا ان يطالبهم
بما ابتاع منهم لانهم يجيبونه باننا انما فعلنا ذلك خوفا ولو كان عن رضو ايتار لا يستقر ملكه
عليه كساير الاملاك المتباعة وان لم يبين عليه فوجوده كعدمه بل عدمه اولى من
علم ان الاحباط لا بد منه من المعرفة والتفويض الورع ومن العجب ان الخراج عند ليس
من الشبهات ولا من الشبهات وظاهر ان العربة مساوية للخراج والاحباط اتما
يكون المنقضي من الخلاف الشبهة وهذا خلف على ان الصورة التي عليها مفقود دخوله
تحت الملك والزرايع الذين يلزمهم الخراج فظاهر كما استشهد به اخر رسالته ان
كم الخراج وسرفته والجملة عليه لا يجوز وجبته بلزمه الخراج لدخوله تحت اهل هذا
خلف ونرجع ما عمله على اصله بالابطال **قولهم** المقدمة الاولى في اقسام الارضين وهي في
الاصل على قسمين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي عامرة موات فالعامة ملك لاهله
لا يجوز التصرف فيه الا باذن مالكة والوات ان لم يجر عليه ملك مسلم فهو لامام ^{المسلم}
بفضل ما يشاء وليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني ما ليس كذلك هو ارض
افنام احدهما ما يملك بالاستغناء الى اخره وثانيها ارض من اسلم اهلها عليها طوعا
ومنه قوله اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة في المختلف اخرج بها من الزرايع فليست بمعنى ما
ذكره عن مزيب على مخاوش الشيخ والجماعة ومما في الدلالة على مختار ابن حمزة وابن البراج
اظهرتم اخرج لها رواية لا يدل على مطلوبها بل لا بد منهم مع مقالتهما في **اقول** لا يخفى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
مقربا الى الله تعالى

خراجة فضل فظيفي

١٠٤

على معرفتنا الشريعة بأعلى مراتب المعرفة أو وسطها أو أدناها هذا كلام من لا يخفى شيئا
ومن ليس له اطلاع على هذا الفن ولا على اصطلاح أهله وذلك لأن أصحابنا في باب إحياء
الموات يسمون الأراضي التي في مابين أرض بلاد الإسلام ولا يخرج عنها بقاها أرض بلاد
الشرك وفي باب الجهاد يذكرون للأراضي أصناما أربعة المفتوحة عنوة وأرض الصلح
التي أسلم أهلها عليها طوعا ولا انقال فسمته هنا الأراضي في الأصل على قسمين أحدهما
أرض بلاد الإسلام وثانيهما ما ليس كذلك وهو أربعة عن التخصيص بمجرى أرض الإسلام
لا يخلو ما أن يكون ما أسلم أهلها عليها طوعا أو ما قابل بلاد الشرك وما قابل بلاد الشرك
ينقسم إلى المفتوح عنوة وما أسلم أهلها عليها طوعا وغبرها ولبت شعري كيف جعل الأصل
بلاد الإسلام عما يقابل الأربعة وكيف حصر ما ليس أرض بلاد الإسلام في الأربعة المذكورة
ثم لبت شعري كيف جعل القسم الذي هو أرض بلاد الإسلام ليس من محل البحث المقصود
فلبت شعري ما المقصود بالبحث حتى لا يكون منه ومن أي وجه اختصر ما سواه بأنه المقصود
بالبحث بحيث لا يشارك فيه مناه وبه يمكن الجواب بأن هذا من مخترعات الجهاد
معناه في نفسه ويظهر بعد السؤال عنه فاعبروا بأولى الأقسام فليست أمقاط
أن كنت في شك مما استرنا اليك فاستمع لما ينطق عليك قال الشيخ في المبوط فصل
في حكم أراضي الصلوة وغيرها الأرضون على أربعة أقسام حسب ذكرناه في النهاية فحرب
منها أسلم أهلها عليها الحج والضرب الآخر من الأرضين ما أخذ عنوة بالسيف القرب
الثالث كل أرض صالح أهلها عليها وهي أرض الجزية الحج والضرب الرابع كل أرض يخلو
أهلها أو كانت موأنا الحج وأما ما نذكره من كلامه في الأرضين لعدم تعلق عرضنا به
ولأنه مخفى في كلام النجاشي الذي نقشه المؤلف فلا داعي في تكراره وقال في كتاب
إحياء الموات والبلاد على ضربين بلاد الإسلام وبلاد الشرك فبلاد الإسلام على ضربين
عامر وغامر فالعامر ملك لأهلها لا يجوز لأحد الشروع فيه والنصرف فيه إلا بإذن
صاحبه الحج وأما الغامر على ضربين عامر لم يجر عليه ملك مسلم وعامر جرى عليه ملك
الحج وأما بلاد الشرك فعلى ضربين عامر وغامر فالعامر ملك لأهلها وكذلك كل ما كان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في اقسام الارضين

١٥

به صلاح العامر من العامر فان صاحب عامر احب به كما قلنا في العامر في بلاد المسلمين و
 لان في بينهما اكثر من ان العامر في بلاد الاسلام لا يملك بالعمرة والعلبة واما العامر
 فكل ضربين قال ابن اديس في انساب ارباب احكام الارضين ما يصح التصرف فيه بالبيع
 الشراء وما لا يصح الارضون على اربعة اقسام ضرب منها اسم اهلها عليها طوعا
 والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عوة بالتبث والضرب الثالث كل ررض صالح
 اهلها وهي ارض الجزيرة الخ والضرب الرابع كل ارض انجلا اهلها الخ ثم قال والبلاد على
 ضربين سائر البحث على نحو ما ذكر الشيخ في البسوط وقال العلامة في الارشاد المطلب
 الرابع في الارضين هي اربعة الخ ثم قال سائر الاجوز احبا العامر والاصلاح العامر كالشجر
 والطبرية في بلاد الاسلام والشرك الا ان ما في بلاد الشرك يغم بالغلبة ويؤخذ ذلك
 في حد وقال الحق في بيع وجيز ذلك من كتب الاصحاب من ارادها وفعلها فلا حاجة
 الى غيرها مفصلة وهذا ذكرناه كناية **قوله** القسم الثاني الخ **اقول** هذه الاقسام التي
 ذكرها هو كلام العلامة في مجزئه الا ما شذ غلب الكلام منسوب اليه ليكون الجناية
 فيه ان كانت حلبة الا ما اشار اليه من الدليل فانه كلاما مختلفا وانا الان اذكر كلام
 المجزئ بعينه لتعرفنا نظراته اخذ منه نقشا من خبر نصيب واذكر كلام العلامة في
 لف و اشار الى ما ينبغي الاشارة اليه قال العلامة في مجزئه الثالث في الارضين فيهما
 مباح الاول الارضون على اربعة اقسام احدها ما يملك بالاستغنام ويؤخذ منها
 بالسيف فانها للمسلمين فاطلها لا يخص بها المغاللة ولا يفضلون على غيرهم ولا يخبر الامام
 بين فتمتها ووقفها وتبر اهلها بالخراج ويقبلها الامام لمن يتوهم بعارضا بما رآه من
 النصف والثالث وعلى المستقبل اخراج مال القبالة وحق الرقبة وفيما يفضل في يد اذا
 كان نصا بالاعتراف ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض بالبيع والشراء والوقف
 غير ذلك وللادام ان يتغلبه من مستقبل الى غيره اذا انقضت مدة القبالة وله التصرف فيها
 بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين ارتفاع هذه الارض تنصرف الى المسلمين باجمعهم وليس
 للمغاللة فيها الا مثل الغنم من النصيب في الارتفاع الثاني ارض من اسلم اهلها عليها

كل العامر في نصيب

ارض الصوف

ارض من نصيب

خراج فاضل فطيف

١٠٦

طوعا من قبل نفوسهم من غير ان يتركوا ايديهم ملكا لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء
 واليوت و سائر انواع التصرف ذاعروها و قاموا بعمارها و بوجدهم العشر ونصف
 العشر كونه اذا بلغ النصابان تركوا عمارها وتركوها خرابا كانت للمسلمين فاطبة و
 مبان للامام ان يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف والثالث والرابع وكان على المنقل
 بعد اخراج حق القبالة وموتة الارض اذا بيع معه النصاب العشر وعلى الامام ان يعطي
 اربابها حق الرقبة الثالث ارض الصلح وهي كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجزية
 يلزمهم ما يصالحهم الامام عليه من نصف وثالث ورابع او غير ذلك وليس عليهم غيره
 واذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء وسقط عنهم الصلح لانه
 جزية ويصح لاربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك وللامام ان يرد
 وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الجزية
 ونقصانها ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها الى رقبته التابع هذا اذا
 صولحوا على ان الارض لهم اما لوصولها على ان الارض للمسلمين وعلى اعنائهم الجزية
 كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين موانها للامام الرابع ارض الانفا
 وهي كل ارض انجلا اهلها عنها وتركوها او كانت مواتا لغيرها لك فاحببها وكانت اجارا
 وغرها بما لا يزرع فاسطرت مزارع فانها كلها للامام خاصة لا تنسب لاحد معه فيها وله
 التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء بحسب ما يراه وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف
 او ثلث او ربع ويجوز له شراؤها من يدهم يقبلها اذا انقضت مدة الزمان الا ما احببت
 موانها فان من احبها اولى بالتصرف فيها اذا نقلها بما يقبلها غيره فان ابي كان للامام ان
 من يدهم ويقبلها من يراه وعلى المنقل بعد اخراج مال القبالة فيما يحصل في حصة العشر
 او نصف العشر الثاني قال الشيخ كل موضع او جباية العشر ونصف العشر من اقسام الاوين
 اذا اخرج الانسان مؤنته ومؤنة عبالة تسبته وجب عليه فيما يبيع بعد ذلك الخ
 لاهله اقول الى هنا كلام الجرح وهو قريب من عبارة الشيخ في ما ذكره في اخر فصول
 الكتاب المذكورة ولا يخفى ان المؤلف قد اخذها بعينها وبعلق بها في ايديها ان الشيخ

ارض الصلح

ارض الانفا

أحوال الفقيه في أحكام الزماني

١٠٧

العلامة أقصر على قول وللامام ان ينقلها من منسبل إلى آخرها انقضت مدة القبالة و
 زاد المولف وانقضت المصلحة ذلك وظاهره ان انقضاء المصلحة بتجديد النقل قبل انقضاء
 المدة وهو غلط لان الامام يجب عليه الإلتزام بما عاهد عليه اذا كان مصلحة ح وهو لا
 ينقل الا ذلك ومنها قول العلامة رحمه الله ولو باعها المالك من مسلم صحيح وانقل ما
 ما عليها إلى رقبته التابع فلت خالف في ذلك التي محجة بانها قد ثبت في الارض فاذا بحث
 فالاضمان اجاب العلامة بانها اجزبه على المالك متعلقه بشيء من ماله فاذا خرج منه
 المال استقرت في ذمته كالدين الذي عليه رهن والشهور ما قاله العلامة ومنها قول
 الشيخ وبعده العلامة او كانت موانع الغير مالك فاحييت او كانت اجاما مما لا يزرع ^{شجرة}
 مزارع فلت هذا القيد اعني الاحياء والاستحذات ليس بشيء لان الموات التي لا مالك لها
 والاجام للامام احييت واستحذت ام لا بل القيد لا يخلو من نظر لان الاحياء والاستحذات
 ان كان للامام فهو ليس بشرط لانه مالك قبله وان كان من غيره امكن القول بان ذلك
 الغير يملكها لان الموات يملكها المحي على وجه وقد يحمل على الاحياء مع ظهوره ولا شعور
 الكلام به فحذف القيد اولى ومنها قول الشيخ والعلامة اما احييت بعد موانعها فان
 من احياها اولى بالنصر فيها اذا قبلها بما ينقلها غيره اولى لا يجب على الامام نصريها
 في ذمته لانها ملكه وهو مخير في وضع من شاء عليها واجبي المحي ان قاد ملكا له يجوز رفع يده
 والاجازة بطلانهم بسحب ذلك للامام فان اراد الاستحباب فلا بحث فيه الا ^{طفا}
 فالافان ان كان للامام نزعها وظاهر ذلك انه ان لم يات له النزع عملا بمفهوه
 الشرع ^{الذي} في موجهة عند المحققين وقولنا سابقا اولى لا يدل على الاستحباب لان
 اولوية البعد قد ثبت الوجوب كما في اولوية النحر هذا مما ينبغي بكونه الجبر الذي نشه
 المؤلف في رسالته اما ما قال العلامة رحمه الله في مخالفته فهذا عبارة ^{مسئلة}
 اوضح من اسلام اهلها عليها طوعا ملك لم ينصرفون فيها كنت ساوا فان تركوا اعمارها
 قبلها الامام من يعمرها ويعطي صاحبها طسفا واعطى القبل حصته وما ينبغي فهو من
 اصالح المسلمين في ذمته ما لهم قاله الشيخ رحمه الله وابو الصلاح وقال ابن حمزة اذا تركوا

خراجية فاضل وطيون

١٠٨

عمارها صارت للمسلمين امرها الى الامام وقال ابن البراج وان تركوا اعمارها حتى صارت خرابا
كانت حرج لجميع الاسلام بقبولها الامام عليه السلام عن يقوم بعمارها بحسب ما يراه من نفسه
ثلث اربع وعلى من قبلها العدا خارج مؤنة الارض حرج القبلالة فيما ينبغي في خاصته من
اذ يعي خسته او من اكثر من ذلك العشر ونصف العشر وقال ابن ادريس الاولى ترك ما قاله الشيخ
قانه مخالف للاصول والادلة العقلية والتمحيص فان ملك الانسان لا يجوز لاحد
اخذ ولا التصرف فيه بغير اذنه واختباره فلا يرجع عن الادلة باخبار الاحاد والادب
ما قاله الشيخ لنا انه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان سائعا واى يحصل منع من الاستفاد
بارض ترك اهلها عمارتها وان يقال اربابها حتى الارض مع ان الروايات متضاربة بذلك
وروى صفوان بن يحيى احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الكوفة وما وضع عليها من الخراج
وما سار فيها اهل بيتها فقال من اسلم طوعا ترك ارضه في يد واحد منه العشر مما سار
السماء والانهار ونصف العشر مما كان بالرياسة منها وما لم يعمر منها اخذ
الامام قبله بمن بعمره وكان المسلمين وعلى المنقبين في حصصهم العشر ونصف العشر
في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الحسن الرضا الخراج وما سار به اهلها
فقال العشر ونصف العشر فيما عمر منها وما لم يعمر اخذ الوالى قبله بمن بعمره وكان
وليس فيها اقل من خمسة اوسون شي وما اخذ بالتسيف فذلك للاعالم بقبله بالذي
كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبر لا يابى السؤال وفع عن ارض الخراج ولا
نزع فيها بل في ارض من اسلم اهلها عليها طوعا لا نأقول الجواب فاع اولاهن ارض من اسلم
اهلها ثم انه عليه السلام اجاب عن ارض الفتوة واجتاج ابن حمزة وابن البراج بما رواه
بن رهب في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل ان خرب قريسا حرجا
وكر انهارها وعمرها فان ملكه فيها الصدقة فان كانت ارض الرجل قبله فغاب
عنها وتركها واخر بها ثم جاء بعد بطلانها فان الارض لله عز وجل ولن يعمرها والجواب
انه محمول على ارض الخراج او على ان الجواب اذا دام يقوم بعمارها واداء حقها من مالها
اذا اراد خرابها ثم رآه الجلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام الى ان قال وعن الرجل

بيان الانكشاف في
سنة ١٢٠٠

أقوال العلماء في أحكام الأرضين

١٠٩

بأن الأرض الحرة المبتدئة فبشيء جها وبكرى نهارها وبغيرها وبزرعها ما ذا عليه منها
 الصد فذلك فان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حقه الى هنا كلامه وهو كلامه ^{سكنه} وفيه
 في نفسه عالم باعوان فظن في دفايقه وذلك لانه حيث علم ان كلام الشيخ رحمه الله مركب
 من عشرين احدها جواز التصرف وهو موافق لمذهب الشيخ وعدم دفع الطوق ^{مما} وظاهر
 انها تخرج عن ملك المالك وهو مخالف لمذهب الشيخ وكلام ابن ادريس يقتضي المنع
 التصرف مطلقا وهو مخالف لمذهب الشيخ والثقة القاضية هو اعنى العلامة فخير
 لمذهب الشيخ استدلالا على صحة دعواه من جواز التصرف وهو مشترك بينه وبين
 الثقة القاضية وداعلى ابن ادريس بقوله انه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان ما بقا
 واي عمل يمنع من الانتفاع بامضى ترك اهلها عمارتها متجيبا من قول ابن ادريس بالمنع واراد
 بقوله وابطال اربابها عن الارض اذا لا يحب من المنع اذا لم يصل المالك نفع لانها ملكه
 ويجوز ترك العادة ليس من الاسباب النافذة للملك عن مالكه فظعا بل الاضرار بقصد
 الملك لا يخرج الملك عن المالك وان كان الملك جوا فانا نخرج الى الامتناع كالصبي قد
 صرح به الامتياز بحمله مستدلين بعدم مخوق سبب لازالة شرا فكيف بغيره ثم أكد
 الاستدلال بظاهر الروايات واورده منها روايتين فبطل مذهب ادريس فصار الحال
 مشتركا بين الشيخ والثقة والقاضية الا ما بينهم من اطلاق قوله في الرواية وكان للمسلمين و
 المراد ليس الا مال القبالة واطلق اللفظ لذلك ايضا فدل على ان ادريس لا يباين حلبة
 لا الشهرة التي عضدت خبر الواحد بجواز الانتفاع ولا نصريح في الروايات بخروج الملك
 عن المالك لا مكان حمل ما يحمل منها ذلك على التقا والارتفاع فدل عليه بالنسبة الى بقا
 الملك لا معارض له اصلا وتوطين ما دل من الروايات على لزوم اية ان قال قائل اذا كان
 الامر في اموال الناس ما ذكرتهم من لزوم الخس فيها وكذا الغنائم وكان احكام الارضين على
 بينهم من وجوب الاختصاص التصرف فيها بالامة عليهم السلام اما الاختصاص بها كالا
 وللزوم التصرف فيها بالتفصيل والنصيب لهم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يحمل لكم منكم ولا
 تخلص لكم منكم ولا يبوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه قبل له ان الامر بان كان كما ذكرت فخلص

خراجة فاضل قطيفي

الائمة عليهم السلام بالنصرف في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم اورد الحديث
 الذي روي بالاذن للشيعة في حقهم عليهم السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قائل ان
 ما ذكره هو انما يدل على اباحة النصرف في هذه الاوصاف لا يدل على صحة تملكها بالشرأ
 والبيع ومع عدم صحتهما لا يصح ما ينفرد عليهما قبل له قد تمت الاوصاف على ثلثه انما
 ارض بسلم اهلها عليها في ملك لهم ينصرفون فيها وارض تؤخذ عنوة وضامح اهلها
 وهذا بخلاف شرأها وبيعها لاننا في ذلك شيئا لانها اراضى المسلمين في هذا القسم ايضا
 ببيع الشرأ والبيع فيه على هذا الوجه واما الاغفال وما يجري مجرى فليس يصح تملكها
 بالشرأ واما ايجلنا النصرف حسب استدلال على حكم اراضى الحراج برواية ابي بردة بن جابر
 السائفة الدالة على جواز بيع اثار النصرفات دون رتبة الاوصاف هذا كلام واضح التيسيل ووجه
 من حيث المعنى ان النصرف في المفتوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن
 لشيعةهم حال الغيبة فيكون اثارهم محترمة بحيث يمكن رتبها لبيع نحو حليها وعبارة
 شيخنا في من البضايير شيئا في ذلك حيث قال ولا يجوز النصرف في المفتوحة عنوة الا باذن
 عليه السلام سواء كان بالوقف او غيرها نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطول في المبسوط
 ان النصرف فيها لا ينفذ اي لا يقيد بحال ظهور الامام ولا عدمه ثم قال وقال ابن ادريس انما
 يباع وبوقف بخبرنا وبنائنا ونصرفنا لانفسنا لا يرضى مراده بذلك ان ابن ادريس ايضا
 اطلق جواز النصرف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه والصولي القبيد بحال الغيبة
 ينفذ وعدمه بعده وهذا ظاهر مجد الله الى هنا كلامه **بقول** الفقير الى الله تعالى
 ابراهيم بن سليمان ان هذا النية لثاني من كرامات القرن العاشر حيث اظهر ان من ^{سنة}
 بالعلم وبوصف به ومجلس من نصيبا للفتوى ببسط مثل هذا في مصنف وليس اعجب من ذلك
 الاسماع اهل القرن لهذا النية من غير ان ينكره منكر منهم انكارا يرفع مثل هذا النوع
 ان يؤلف مثله ولا اعرف جوابا من هذين الا ما قاله عليه السلام ان الله لا يفيض العلم
 انزع الخ وها انما اذ انفة على الدين ورعاية للو والبراهين اي من مافيه على وجه يظهر
 لكل من **قول** لم نفوذ هذه النصرفات التي ذكرناها انما هو في غيبة الامام ^{عليه السلام}

احكام الارضين حال ظهور الامام

١١١

في دفع المصروف
في دفع المصروف
في دفع المصروف

اما في حال ظهور فلا لانه انما يجوز المصروف فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينفذ
من تصرفات المصروف فيها استغلا لا اقول لا حتى انه اراد بالتصرفات التي اشار
اليها البناء والغرس بخودك ولا يشبهه في ان نفوذه على معنى كون البيع مثله في
لا يتعلق بظهور الامام ولا غيبته لان حله النقود كون الاثار المذكورة مملوكة للمصروف
وعلى ما لا يخرج عن ملكه الا بسبب شرعي هذا لا يخالف الامر به بن غيبة الامام
وظهوره وهذا المؤلف قد سلم ذلك حيث حلل في التبيين الا انما يجوز بقوله قلت
هذا واضح لا غير عليه بدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشرحني
فيها وانه اشرحني لم يخرج عن ملك ما لكه سبحانه من الاستباب المتألفه فيكون قابلا لتعلق
التصرفات فانظر اليها التامل الى ما في كلام هذا الرجل وخطبه وعدم ضبطه ثم لا يرضى ان
يخرج حيث اخبر القدر بل لا يزال يدعي الفضل والعرفه لكن هذا من ذلك كما في السائر
السفينة كما لا يخفى كالمسارح وقوله في التغلب لانه انما يجوز المصروف فيها باذنه مطلقا فلا
يثنى من تصرفات المصروف فيها استغلا لا كلام خبر مربوط لان عدم جواز المصروف لا يقتض
حله جواز بيع اثار المصروف فان العاصب لو غرس وبنى جاور مع غرسه وبنائه ولا ينفذ منه
هذا من كونه قاصبا ثم ان كلامه هذا بطله ما صرح به العلامة في المستند خبره من الامام
من اطلق جواز بيعها بغير الاثار المصروف من غير بيعين تكون المصروف وطع مباحا ام لا والاولى
مرجحة بدل ذلك ايضا وفي بعضها على حله السلام هكذا وضع اليه رجل اشترى ثوبين ففكف ففكف
بحال الغيبة والديار الشري الذي قد تناه وسلمه هو يوجب ذلك فاعبروا يا اولي الايمان
قوله وقد اشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في التهذيب اقول لست شرعي كمن ارشد
كلام الشيخ في التهذيب الى ما ذكر ثم لست شرعي ثانيا وثالثا كيف وكلام الشيخ الاول انما
وقع لما كان جواز نفق المصروف على معنى عدم تحقق الائتم فيه وليس من البيع والشراء و
تحرهما ثم قد صرح به عند استفتاء الاستدلال على ابا عبد الله عن ابنه بقوله واما
ارض الحرج وارض الاقال والمخ فذا تجل اهلها عنها فانما قد اجبا ايضا المصروف فيهما ما
دام الامام مشرقا اظهر روى هو في ذلك واية فكيف يمكن في تصرفنا غير انما في نظر

كذا

اراد ان يوضح

خارج من جنس فطري

112

كيف ساوي في الامر رخص الخراج والانفال فلو لا ان المراد بالنصف هو نفس الانشاع
 لا فراقا لافتراقه ما في الاحكام بالنسبة الى البيع ونحوه كما لا يخفى وبسبب ان المؤلف ما
 يدل عليه وما يؤيد ما ذكرناه ونريد به ما ان الشيخ لما استوفى غرضه من بيان جواز
 النصف بالانشاع قال فان قال قائل ان جميع ما ذكرتموه انما يدل على اباحه النصف لكم في
 هذه الارضين وله بدل على انه يصح لكم ملكها بالشراء والبيع فاذ لم يصح الشراء والبيع ما
 يكون فرع عليه ايضا لا يصح مثل الوفاء والحلة والهبة وما يجري مجرى ذلك قلت وهذا
 صحيح ان ما تقدم ليس الا في اباحه نفس النصف ولهذا انى بقوله انما الله على الخسر ثم لم
 يجبان البيع ونحوه يجوز في زمن الغيبة بل اجاب بما نقله عن المؤلف وما صله جواز بيع
 والشراء في الارض التي اسلم اهلها عليها طوعا وجوز بيع ارض العدو والصلح لان للبايع فيها
 سماء لانها اراضى المسلمين فيجوز بيعه وشراؤه على هذا الوجه وعدم جواز بيع اراضى الكفار
 بل يجوز النصف فيها حسب لا يخفى من له فاعمل ومسكن من عمل النظر ان ما ذكره الشيخ
 لا يدل على مدعى هذا المؤلف باحد الدلالات ولا ينطوق عليه لان الشيخ علل اولا ابا
 النصف بالحوال الغيبة وليس من المدعى المراد في شيء وحلل جواز البيع والشراء
 بقرار الملك فيها اسلم اهلها عليه وبالشركة في ارض المشركة عوة فلا مدخل لظهور
 الامام ولا غيبته بوجه من الوجوه ولا اعرف من ان يحتل هذا المؤلف كون كلام الشيخ
 يرشد الى ما ذكره ونقول المؤلف ثم اسند الى حكم الخراج رواية الى برده كلام لا يرتبط
 بالمقصود اصلا ولا ان رواية الى برده عامة بالنسبة الى الظهور والغائب الى كون النصف
 فيها جائزا وغير جائز وكون النصف شيعيا وغير شيعي فانظر انها المناهل بعين البصيرة
 الى كلام هذا الرجل بحر العجب العجائب قد احببت ان اورد كلام الشيخ في التهذيب من
 اوله الى اخره بتركه وبقائه ونحوه بما يخرج من الاجمال الى التفصيل وينتبه الناظر على سوا
 السبيل قال رحمه الله فان قال قائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم الخس
 فيها وكان احكام الارضين ثابتة من وجوب اختصاص النصف فيها بالائنة عليهم
 السلام اما لانها مما يختصون برفقها دون سائر الناس مثل الاراضى التي يخل اهلها

فوقه
 من
 الخراج
 من
 الخراج
 من
 الخراج

في الغنائم والمناجرات من جنود الأما

عنا وللزعم المصروف فيها بالنسب والنسب من لحم مثل ارض الخراج وما يجري مجرىها يجب ان
لا يجعل لكم منع ولا يتخلص لكم مجر ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه وسبب من الاسباب
قبل له ان الامر ان كان على ما ذكرتموه من السؤال من اختصاص الامم عليهم السلام ^{بالمصرف}
في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص مما الرضوهنا اما الغنائم والمناجرات وما
يجري مجرىها مما يجب للامام فيها الخمس فانهم عليهم السلام قد ابا حوا ذلك لنا وسوغوا
المصرف فيه وقد قدمنا فيما مضى ذلك ويؤكد ايضا ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد
بن محمد عن احمد بن محمد بن علي نصر عن عتارة عن الحرث بن مغيرة البصري عن ابي عبد الله عليه
السلام قال قلت له ان لنا اموالا من غلابة ونجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حصة
قال فلم احلها اذ شيعتنا الاكثرت لادانهم وكل من والا اباي فهم في حل بما في ايديهم ^{فليس}
الشاهد الغائب وعنه عن ابي جعفر عن علي بن مهزيار قال فرئت في كتاب لا يجعفر عليه
السلام رجل يسئله ان يجعله في حل من ما اكله ومشربه من الخمس فكتب بخطه من اعوزه
شيء من حتى فهو في حل ^{وقال} محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الو
عن القاسم بن يزيد عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجد بردها في كبد
فليرد الله على اول النعم قال قلت جعلت فداك ما اول النعم قال طيب الولادة ثم قال ابو عبد
الله عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام احلي نصيبك
من القى لا باء شيعتنا لطيبوا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا احلنا امهات شيعتنا
لا بائهم لطيبوا ^{وقال} محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسن بن محمد بن علي وحسن بن علي
بن يوسف جميعا عن محمد بن مسان عن حماد بن طلحة صاحب الساري عن معاذ بن كثير بن
الأكسبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال موسع على شيعتنا ان ينفقوا بما في ايديهم بالمعروف
فاذا قام قائمنا حرم على كل ذي كثر كثره حتى ياتوه به بسعين به فاما الارضون فكل ارض
نعتن لنا انها بما قد اسلم اهلها فانه يفتح لنا المصروف فيها بالشرء منهم والمعاوضة و
ما يجري مجرىها وما اراضى الخراج وارضوا لا نقال والي قد انجلي اهلها عنها فانها ايجنا
ايضا المصروف فيها ما دام الامام مسترا فاذا ظهر يرى ونة ذلك رايه فنكون نحن في نصر قنا

خزجيه صال
قطيع

١١٤
عنهم المؤمنين وقد قدمنا ما يدل على ذلك والذي يدل عليه ايضا ما رواه سعد بن عبد
الله عن ابي جعفر عن الحسن بن محبوب عن عون بن يزيد قال رايت ابا سفيان مع بن عبد الملك
بالمدينة وقد كانوا حملوا الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فزود عليه
له درهم عليك ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت حملت
اليه المال اني كنت وليت القوص فاصبت اربعا الف درهم وقد جئت بخمسة مائة
الف درهم وكومت احسن منك واعرض لها وهي خلت الذي جعلها الله تعالى في اموالنا
فقال ومالنا من الارض وما اخرج الله منها الا الخبز يا ابا سفيان الارض كلها لنا فما اخرج
الله منها من شيء فهو لنا قال قلت له انا حمل اليك المال كله فقال لي يا ابا سفيان
الارض قد طينناه لك فقم اليك مالك وكل ما كان في ايدي شعبتنا من الارض فقم محالوا
حمل لهم ذلك الى ان يقوم فامشوا فحبهم طس ما كان في ايدي سواهم فان كبهم من الارض
عليهم حتى يقوم فامشوا هذا الارض من ايديهم وبخسها عنهم صغروا ما رواه محمد بن علي
محبوب عن محمد بن الحسين بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سمعت رجلا من اهل الجبل يسأل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مائة ارضها فغرسها واكرى غيرها وبنى فيها
بيوتا وعمر فيها فخلها وشجرها قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
عليه السلام يقول من اخذ ارضا من المؤمنين فمى له وعليه طسها يؤديه الى الامام
حال الهدنة فاذا ظهر الغائم فليوطن نفسه على ان يخدمه وما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن جعفر بن محمد بن حكيم عن عبد الكريم بن عمر الخثعي عن الخارث البصري قال دخلت على
جعفر فجلست عنده فاذن نجته فذا اسنادون عليه فاذن له فدخل فحشا على كبته ثم قال
جعلت فداك اني اريد ان اسئلك عن مسألة ما اريد بها الافكار ومبني من النار فكانت
ردا له فاستوى جالسا فقال يا نجته سلني فلا تسئلي الله الا احببتك به فقال جعلت
فداك ما تقول في فلان وفلان فقال يا نجته لنا الخمر في كتاب الله ولنا الانفال ولنا
المال هما والله اول من ظلمنا حقنا في كتاب الله واول من حمل الناس حلي رقابنا ودمائنا
في اعناقنا الى يوم نقفهم بظلمنا اهل البيت وان الناس يفتلبون في حرام الى يوم القيمة

بطلنا اهل البيت فقال بحجة الله وانا اليه راجعون قلت مرات هلكا ورتب الكعبة
فخرج فخذ عن الوسادة واستقبل القبلة ودعا لغيره من شيا الا انا سمعنا في
اخذ عنه يقول اللهم انا احللتنا ذلك لشيعتنا قال ثم احبل البنا بوجهه وقال يا نجيته ما
على فطره ابراهيم غيرة وضم شيعتنا فان قال فائل ان جميع ما ذكره انا ما يدل على انا انصرت
لكم في هذه الارضين ولم يدل على انه يصح لكم ملكها بالشراء والبيع فاذا ربيع الشراء
البيع فما يكون فزعا عليه ايضا لا يصح مثل الوقف والخلة والهبة وما يجري مجرى ذلك
مئل قد ضمت الارض فيها مضي على ثلثة اقسام ارض سلم اهلها عليها فهي ترك في ايديهم
وهي ملك لهم فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شراؤها وبيعها واما الارضون التي
نؤخذ عنها او يباح اهلها عليها فندا بجان شراؤها وبيعها لان في ذلك ضما لاهلها
اراضي المسلمين فهذا القسم مما يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الاقل وما يجري
مجريها فلا يصح بيع ملكها بالشراء واما ايج لنا النصف حسب الذي يدل على القسم الثاني
ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابوبن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثني ابو بردة
بن رجا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف تان شراء ارض الخراج قال ومن
يبيع ذلك في ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذي في يده قال ويصنع مخرج المسلمين
فانما ثم قال لا بأس شرهته منها ويجوز على المسلمين عليه ولعله يكون اقوى عليه و
امين بخر اجمع منهم وروى عن علي بن الحسين بن فضال عن ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى
عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الشراء من ارض اليهود والنصارى
قال ليس به ما سئله من ذلك فظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اهل خيبر فجارهم على
شرك الارض بايديهم يملكونها ويعمرونها فلا ارى به باسا لو انك اشتريت منها شيئا و
قوم اجوا شيئا من الارض وعملوا فيها اهلها وهي لهم وعنه عن علي بن حماد عن حماد بن محمد
بن مسلم وعمر بن حفصه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ذلك فقال لا بأس بشرائها
فانها اذا كانت بمنزلة ما في ايديهم يؤدى عنها كما يؤدى عنها وعنه عن علي بن حماد بن عيسى
عن ابراهيم بن ابي نجاد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الشراء من ارض الخبزبة قال

ملوك
الاعراب
والخزبة
والخزبة

خرجه فاضل قطبي

١٤

فقال اشترها فان لك من الخوف ما عمو أكثر من ذلك وهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن
 زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان كذلك كنتم الى ان تزدوا واغريب منكم الى
 تنقصوا وهذا الاسناد عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول رفع الى
 المؤمنين عليه السلام رجل اشترى رضا من ارض الخراج فقال امير المؤمنين عليه السلام
 له ما لنا وعليه ما علينا مسلما كان او كافرا له ما لاهل الله وعليه ما عليهم **يقول**
 القسطنطيني المنان ابراهيم بن سليمان الى هنا كلام الشيخ في المذهب لا يخفى على ناظره
 انه اشتمل على امرين الاول اباحة التصرف للشيعة في الخس والارض الى ان يقوم قائم آل
 محمد عليهم السلام الثاني اباحة البيع والشراء للاراضي من غير تقييد بمرتب العبد ولا يكون
 البائع شيعيا بل لا مبالا ولا يكون البيع مختصا بآثار التصرف نعم ربما فهم منها سوء له
 الاختصاص لكن بنو حجة لان الجواز مطلقا يقتضي الجواز للشيعة في جملة من يجوز لهم والذليل
 دل على الجواز مطلقا فلا شبهة وها هو قد تجل لنا ظره فليطالع بعين البصيرة وقد اشتمل
 على احكام وانظار لولا الخروج عن المقصود لاشرا بها **قول** وجه من عيب المعنى
 التصرف في الفوخته عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن تشيعهم حال
 العينة فيكون انما يضرهم محرم بحيث يمكن ترتيب البيع ونحوه **اقول** هذا كلام في مقامه
 الركاه والسقوط عن درجة الاعتبار لا يخرج من المحي بما قلنا ذلك ان مطلوبنا لو لم يكن
 هو ظاهر منه صريح ان التصرف بالبيع ونحوه بيعا لا تارة ما يصح زمان العينة فلا يصح
 اثباته الا بامرين الصحيح مع العينة وعدم الصحة لامعها وكلامه هناك لانه على الصحة
 زمن العينة فلا يصح دليل على المدعى على ان المقصود بالذات تخصيص الصحة بزمن العينة
 لان الصحة قد ثبتت على جهة العموم بما مضى من الادلة واثار اليه ايضا من الاحاديث
 لا دلالة فيما ذكره عليه اصلا وهذا الصحيح لا يتوقف على اباحة الاذن كما فرقناه سابقا
 ونتبعنا على انه اشار اليه فيما سبق ايضا فلا مدخل للتوسط قوله ان التصرف انما يكون باذن
 الامام فهذا الكلام عندنا مثل لا حقيقة له ومحسن التمثيل فيه بقوله خالي واخي ما
 في يمينك ما صنعوا ان ما صنعوا كيد ساخر ولا يسلح الساخر حيث ان **قول**

كلام شيخنا في من ابصار شد الى ذلك **اقول** ظاهر كلامه في الدرر من عهدنا
 الضرف وحمله عليه تكلف غير حسن فدا سرتا اليه ايضا وفي خلال كلام الشيخ في العهد
 ما يدل عليه في ليس واطلوا في ان الضرف لا ينفذ في العهد بحال التهور ولا من عهد
 مسلم انه اطلق لكن مراده بالاطلاق عدم النفوذ على الاستمرار لا عدم نفوذ البيع بغير الارض
 الضرف لان ذلك جائز لا يختلف فيه احد من الاصحاب فيما علمته **قول** ثم قال قال
 ابن اديس انما يباع ويوفى بخبرنا وبنائنا ونصرتنا لانفس الارض مراده بذلك ايضا
 ان ابن اديس اطلق جواز الضرف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه **اقول** استدل
 نفسه بصيغة الحق الى اهل زمانه ظاهر وهو من العينة فلا اطلاق بالنسبة اليها ولو شق
 في ذلك مع فساد المشاعة كما لا يخفى فلنا ظاهر كلامه فيما سوى الارض ظاهر الشهادة لاطلاق
 ولا يمكن لابراده **قول** ابن اديس لانفس الارض فان كان وكلامه الشهيد يقتضي نفوذ الضرف
 مطلقا في العينة وكلام الشيخ يقتضي المنع وكلام ابن اديس يقتضي تخصيص الجواز بما سوى
 نفس الارض فمن ابن علم ان كلام الشهيد يرد الى كون البيع لانا الضرف مخصوص بالعينة مع
 انه خلاف ظاهره كما حررناه وارسلنا اليك عنه والحمد لله **قول** في المقدمة الثانية في
 بيان ارض الامتثال والاجام ويطون الادوية ورؤس الجبال **اقول** لانفس يتعلق بهذا
 الان فيه نكتة اجبت الاشارة اليها حيث اهلها اما لاختياره الاطلاق كغيره او لغير
 ذلك وهو ان المراد بما ذكر كل ما كان كذلك او ما كان في ملكه اعني ما ليس بيد مسلم من الارض
 التي اسلم اهلها عليها طوعا وجهان في قوة التعادل قال العلامة في لفت لما نقل القولين
 الا في لاطلاقنا ما رواه في مسلم في الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول لا تقا
 ما كان من ارض لو يمكن فيها هراة دم او قوم صولوا واعطوا بايديهم وما كان من ارض خراب
 بطون او دية فهذا من الف والامتثال لله وللرسول فكما كان لله فهو للرسول يصنع حيث
 يحب ما رواه محمد بن مسلم ايضا بسند اخر عن الباقر عليه السلام وفي حديث معاوية بن
 مهران وقد سئل عن الامتثال الى ان قال الطوق للمالك والشهرة عليه فبشعبين المحل
 على ما ذكرناه ثم الاستدلال والترتيب ثم اخرج طاهرا بما هو دليلها ولا اشكال ولا مشك في دلالة

مسألة الاجام
 في الامتثال
 في الجبال

خر جيت فاضل عتيبي

على مطلوبها والنباهه مع سائلها لان الرواية دلت على ان من عثر رصا خربة لها مال ك
 يكون له وليس لما دلت اذ اطلبها ان يزعمها منه فدللت بعومها على اوص من اسلم اهلها ^{عليها}
 طوعا مع خرابها الذي لها تحت اسم الارض الخربة ونظايرها على خروجهما عن ملكه ولهذا ^ج
 العلامة الى حملها على ما ذكره ولو لا ظهور ذلك لالتها على الدعوى لم يخرج الى الحمل فان الحمل لا
 يكون الا من خلاف ظاهر المحمول وهذا واضح ثم اورد سند على حمله هو عينه صالح للاستدلال
 على شواهد السنج الثاني الذي هو الفتوى المشهورة بين اصحابنا فمطلوبه ودليله ^{لهم}
 عن مدعاه ولا اورد الا ما هو دليل منج للدعي فانظر ايها النصف كيف اجزاء هذا ^{ال}
 على امام المجتهدين عماد الدين حتى قال ثم اخرج لها رواية لا تدل على مطلوبها بل لا تلتزم
 مع سائلها فاذا كان هذا قوله في هذا الرجل الذي هو علم الخيرة في الدفين فكيف لا يشع
 على غيره ووجب ان يثبت ما يقول الشاعر وكمن عاتب فلا يصح ^{وا} فانه من الفهم
 التبيين واتى شاعرا على العالم اكبر من انه لا يفهم عدم انطباق الدليل على المدعي حتى
 يستدل بما يدل ولا يثبت مع المدعي ^{المتكلم} ولتب شعري كيف فوفهم ان الدليل يدل ولا يثبت
 فان كان سببه ذكر الغياب في الرواية فلا يخفى فصوره لانه قال رزكها واخر بها فالعلة هي ^{ال}
 والخراب لو شرح بان الرواية دلت على ان العلة المجموع والنفى والقاضى عما ان العلة الخراب
 مطلقا اجبتا بن جبهين احدهما انه لا فاعل بعد خلو الغياب مع الخراب فاعباره خارج
 عن الاقوال فخصوصية هذا الغياب ملغى بلا خلاف فذكره في التوال وقع للثبته على سبب
 الخراب نظر الى العالم لانه شرط ومثل هذا كثير في الروايات بعلة من طالعها وتاثيرها
 ان الغيبة هنا محمولة على عدم ملاحظته ومراحاته فان مثل ذلك يفي عيبه فان من
 توجه الى شئ مبدئه ولم يكن متوجها اليه بقلبه يقال انه غائب القالب عنه اقول ويخو
 هذا الحال الواهي مجرى على مثل هذا الفاضل بانه يستدل على ما يدل على المطلوب
 لا يثبت مع المثالة وليس لما دل ان يقول ان العلامة حاله فلفظ في استدلال النفي في القالب
 لانه سلم الدلالة واجاب عنها بالحمل ولو لم يكن الدليل الا كان سوء الفهم منسوب اليه
 حاشاه بل حاشاها ايضا منه فانظر ايها الناظر سمن الحى متبعا لغيره ولا تدفع الفتوى ^{بفضل}

عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لم نجعل لهم عذابا شديدا بما كانوا يوم الحيا
 قولي في خلال كلامه وكلام شيخنا الشهيد في الدروس في ريب من كلامه مما قاله
 قال عليها الامام بما يراه ويصرفه في مصالح المسلمين ابن ادريس منع من ذلك كله وقال
 انها باقية على ملك الاول ولا يجوز التصرف فيها الا بآذنه وهو منزه **اقول** كان خطأ
 والسهو لا يرد هذا الرجل فلا ينفك عنه حتى انه لو نقل عبارة لم يقلها صحيحا لا ادري
 لاي شيء فان كان يقول ان الرتبة لا يجوز بالعصا فلما قلنا فلا بد من مراعاة عدم الاختلاف في
 هذه عبارة الدروس فلما قل هل هي مخالفة لما نقله او وافقه قال ولو ذكرنا احوالها
 فالمشهور في الرواية ان الامام نقلها بما يراه ويصرفه في مصالح المسلمين وفي النهاية يقع
 من حاصله طسفي الارباب والباقي للمسلمين ابن ادريس منع من التصرف بغير اذن
 اربابها وهو منزه ولا شك ان الشهيد في هذه العبارة افترض على كون المشهور في
 الرواية ما ذكره وحكي الطوس عن النهاية وهي كتاب خير حذف اسانيد وكانه اشار الى
 مقتضى رواية الحلبي التابعة وذكر قول ابن ادريس هو المنع من التصرف بغير اذن اربابها
 وانه منزه عما حكاه المؤلف بفهم منه بغير اذن لو كان هو عبارة الدروس انه
 مفت بغيرها واصل في المصالح من غير اشارة الى غير ذلك الا قول ابن ادريس
 وقد ذكر انه منزه فان عبارة ما حكاه فاحسنها باولى الابطح وأردت زيادة
 الايضاح فيمن ما نقله وبين عبارة الدروس من من وجوه الاقلان عبارة نقل
 على الفتوى عبارة الدروس لا ندل عليه بل على ان المشهور في الرواية ذلك الثاني
 ان عبارة لا اشعار فيها بالاشارة الى الرواية وهو يدل ظاهر على عدم نقل غير ما
 حكاه عن ابن ادريس فاذا كان منزه كالتعبير الحمل به وعبارة سند على نقل الخلاف بل
 الرواية لان النهاية كتاب خير في الحقيقة الثالث ان عبارة ندل جبريها على نقل بما
 الملك الاول وفهم منه ان ما سبق يدل على عدمه وليس في عبارة الشهيد يدل
 على عدم الملك اصلا بل ربما كان في نقله بكلام ابن ادريس اشعار بل بانها باقية على
 الملك على القولين حيث افترض على نقل اشراط الاذن من اربابها الرابع ان عبارة الشهيد

في نقلها
 عن ابن ادريس
 في كتابه

خارجية فاضل طريقي

١٢

كون البقاء على الملك منزه كالانه قال ابن ادريس المروزي وعبارة الشهيد لا احتمال فيها لذلك
وكيف يكون البقاء على الملك منزه كما هو فوقي الاكبر من اصحابنا نعم اشراط الاذن كما قال
الشهيد منزه فهذا كلام من لا يخفى شيئا اللهم الا ان يكون نفل كلام الدروس من جهة
عند لفظه انه مشهور لم ينظر هو ولا غيره بعد ذلك ومثل هذا التصنيف يجري مجرى
للتلاعب بالعلوم ونفل احوال الفقهاء بالخيال الموهوم فنود بالله من ذلك **قول**
المفتي الثاني في حكم المفتوحة عنوة **اقول** لا نزاع لنا لا رد على حكم المفتوحة
عنوة فاجعلها مشهورة منذ اول بين الاصحاب فقد ذكر المؤلف عبارة بعضهم بجعلها نعم
لنا في هذا الباب الذي ذكرنا نكت الاول لم يذكر من حكم المفتوحة عنوة اخراج الحسن منها او
من خاصلها بل ظاهره عدم ذلك حيث اطلق الحكم بيقينها اخرج خاصلها فيما ذكره
لاوجه حسنه فان الله تعالى يقول واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة اياته
وهي عامة والشئ قال في صدر كلامه الذي فعله والذي يقتضيه المذهب ان هذه
الاراضي غير هامة من البلاد التي فتح عنوة ان يكون خمسة الاهد الخمس واربعه لخصمها لكونها
للسلمين فاطبها للغنائم في غير الغنائم في ذلك سواء ويكون للامام الخ ما ذكره عنه
وقال الفاضل ابن ادريس في سائر والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عنوة بالتب
يفتح العين وهو ما اخذ عن خضوع ونزول قال الله تعالى وعني الوجوه للفقير الخضع
وذلك فان هذه الارض يكون للسلمين باجمعهم المقاتلة وغير المقاتلة وكان على الامام
ان يضيفها لمن يقوم بولائها بما يراه من النصف والثلث والرابع او غير ذلك وكان على القبل
اخراج ما مثل به من جزا الرتبة باخذ الامام فيخرج منه الخمس فيقسمه على مسخفه و
الباقى منه يجعل في بيت مال المسلمين بصرى في بيت مال المسلمين بصرى في مصالحهم من
سد الثغور وتجهيز الجيوش وبما اهل ذلك بعض الاصحاب نكالا على ما سبق منهم قبل
المفسر للبحث لا بد وان يفرغ من ذلك لئلا يتوهم عموم الحكم في المفتوحة عنوة بل هو الظاهر
خصوصا عند غير العالم بالاحكام الثانية **قول** وهذا الحديث وان كان من المراسيل الا
ان الاصحاب تلقوا بالقبول ولم يجد له رادا وقد علموا بمضمونه واجمع به على ما نصت من

منع
الفتح
في

مسائل هذا الباب العارضة في المسئلة وما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب **اقول**
 ما ذكره لا اعتبار عليه الا ان يسود ما هو ابلغ شهرة منه مع انه رده بره ليس بشئ منه
 انه من سئل كلامه هنا يكون حجة عليه هناك تذكرنا هذا للشيء على اختلاف قوليه
 وعدم ضبطه للثانين وعدم وفوفه بحسب مقتضى الدليل الناشئة قال في آخر كلامه يعني
 هنا شئ وهو انه يعني الخبر المرسل الذي استدلل به نضمن وجوب الزكوة قبل جواز الارض
 وبعد ذلك يؤخذ اصل الارض المشهور بين الاصحاب ان الزكوة بعد المون نعم هو قول
 الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا
 عليه السلام قال وما اخذ بالسيف فذلك للامام بمثله بما يرى كما صنع رسول الله ^{صلى}
 الله عليه وآله وسلم بخيبر قبل ارضها وتخلها والناس يقولون لا يصح قبالة الارض في الفحل
 اذا كان البياض اكثر من السواد وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر عليهم
 في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما رواه ايضا موقوف على صفوان بن يحيى و
 احمد بن محمد بن ابي نصر اقول ظاهر ابراه للخبر وما في معناه الاستدلال على كون الزكوة
 بعد المون ولا دلالة في ذلك بوجه من الوجوه الا بالمفهوم على وجه بعيد كما لا يخفى ولا
 حجة فيه فالا استدلال ما في المتمد في الاستدلال على عدم وجوب الزكوة في مجموع
 الخاصل كما نقتضيه الخبر ان شرط الزكوة ملك النصاب لما لك واحد ولا كلام ان ارتفاع
 الارض للمسلمين فلا يبلغ نصيب كل واحد منهم قطعا فلا يجب فيه الزكوة لا خلا لا بشرط
 الوجوب هو ملك النصاب لما لك منفرد وبهذا هم الامد لال وان قلنا ان الزكوة نقد
 على المون وما دل على الوجوب في الخبر لا يصح الاستدلال به لانه من سئل لا يصح الاعتماد عليه
 الاسباب الاعضاء بالشهرة ولا شهرة هنا فسط الاستدلال به على هذا الحكم **قول**
 الثامن موات هذه الارض اعني المفتوحة عنوة وهو ما كان وقت الفتح مواتا للامام عليه
 السلام خاصه لا يجوز احياؤه الا بانه ان كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف غير
 اذنه كان عليه طسفتها وخالف في بيعه بملكها اليحيى من غير اذن ويرشد الى بعض هذه
 الاحكام ما وردناه في الحديث الثامن عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه

مسائل
 في حكمه
 من مفتوح
 العنوة

خراجية فاضل صنف

١٢٢

رواه الخ وروى الشيخ ايضا عن محمد بن مسلم قال مثل ابا عبد الله عليه السلام عن
 الشراء من ارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال اما قوم اجوا مشيما من الكفر
 وعملوا ما فهم احب بها وطمعهم **اقول** لا نزاع لنا ان نوات المفتوح عن من الانفال
 يخص به الامام عليه السلام لكن لنا في كلام المؤلف فكتان الاول انه سلم ان المجي
 بملكها اذا كان الامام غير ظم من غير اذن ولا اعتبار عليه الا انه يقول عن قريب في سائلته ان
 ما في يد غير الشيعة من ذلك حرام وهو خلاف ما سلمه ساء وخلاف ما اقام الدليل عليه
 هناك من العموم وسنشير الى الدليل هناك ايضا بما يظهر به خطأه ولو لا ذلك لكان ان يجاب
 بانه اراد الخاص بمسألة ما بان من كلامه التام انه استدل بخبر محمد بن مسلم الذي
 ذكرناه عنه ولا لاله فيه بل هو دل على صلت المجي من غير تفصيل ولو لا خصوص ما دل
 من الاحاد بثا امكن الاستدلال به على العموم فلا يلزم ذكره دليلا على ما ادعاه لانه
 لا يدل على شيء منه وقد بعدد عنه انه اراد الاستدلال على كون الموات بالاجابة ملك
 في الجملة وهو عام فيه بخلافه ملكه في زمن الغيبة وغيره دل على عدم الملك في زمن الظهور
 وهذا لا يخفى من كلف **قوله** الثالث قال الشيخ في طويرة وكافة الاصحاب يجوز
 بيع هذه الارض **اقول** قد ثبت ان النافل يجب عليه بيع ما سئله وقد نقل عن
 كافة الاصحاب ان ذلك فعله بغيره على انما سئل قال الشهيد رحمه الله في الرد وسواء
 يجوز التصرف في المفتوح عنوة الا باذن الامام سواء بالوقف او بالبيع او غيره ما نعم في حال
 الغيبة بعد ذلك وهو يدل بظاهره على خلاف ما نقله عن الكافة وربما فهم المؤلف من
 كلام الشهيد هذا شيئا غير ما هو معناه وسبب في الكلام عليه في محله انشاء الله تعالى
 على ان هذا كله بحث في المسئلة من حيث هي الا فلا فائدة للمؤلف في ذلك نظر الى ان
 ما هو منصوصه ان لا يلزم من كون هذا حكم المفتوح عنوة حل القرية الامع دعاءه وسنشير
 عن قريب بطلانها **قوله** في المذكورة واه كذا قال بود بالوارد لا عن الراء من الاداء
 يجوز ما بانه امر للغائب محذوف واللام وما ذكرناه اولي **اقول** الاولوية هنا لا معنى
 لها اصلا بل النظر في معنى الرقابة ولا بد للجهل من اصل صحيح عليه بعد ان كان فيه

في الجواب الثاني
في الجواب الثالث
في الجواب الرابع

ادعاء

الوارد وجبا بباعه وان كان فيه الشراء النفع وليس الاولوية في قبل الفاظ الاخبار مدخل
قوله فان قلت اذا جوزتم البيع ونحوه سبعا لا تار النصف فكيف يجوز اولي الاخذ بها
 من المشتري كيف يترك راس ماله مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الامار قلت لا بد من
 ولي الامر له ان يترفع ارض الخراج من متعلقاتها اذا انقضت مدة العياله وان كان له فيها
 من الامار فان تراعى من هذا المشتري ولي بالجواز وحينئذ قل له الرجوع براس ماله لئلا يفتوت
 الثمن **المشني** **قوله** في الترسيع جواز الانتزاع من المستقبل مع انقضاء مدة العياله
 مسلم لا اعتبار عليه اما كون انتزاعها من هذا المشتري مساويا له فضلا عن كونه اولي بالجواز
 ثم استد النفع بل بظاهر الطل ان هذا المشتري يد معاوضه بذل فيها جزء من ماله ويد
 المستقبل ليس كذلك بل هي في معنى المزارعة والمساواة يستحق جزء السبب بسبب عمله والا
 للمالك فابن هذا من ذلك وهل يستحق من اصله في نظيره الا ان كان مثل
 هذا لولا فلة التامل وعدم لسان النظر ومن الجاهل الغراب **قوله** وكيف يترك راس ماله
 مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الامار انه قبل الا ببيع قلبه من الاخذ في شيء وان اراد
 ان ملكها مع انتزاع الامام بان له ليرزق فلا معنى لرد الثمن ولا لقوله لئلا يفتوت الثمن
 الثمن وان اراد غيره لك فهو غير معقول الا ان يكون من مخارج اجتهاده فلا بأس **قوله**
 لكن الذي يرد يحمل ان يكون هو الامام عليه السلام انتزاعه لك ويحمل ان يكون البايع لما
 في الرد من الاشعار بسبق الاخذ **قوله** لا يحمل ان يكون المراد الا الامام عليه السلام لا
 البايع باع ما هو جائز له شرعا بمعاوضه صحيحة ثبت جوازها بالنصف استحق العوض فلا وجه
 لردّه وكيف يحمل ان يردّه مع ان المنتزع الامام عليه السلام وهي في يده ولو احمل ان
 يرد البايع وجب الحكم بعوده يد كما كانت ما لم يعاوضه الامام لان من اثار النصف ما
 هو مملوك للبايع كالبناء والغرس وغيرها ومن العجب ان المؤلف ما قارن **قوله** الاول
 بغيره لئلا يحمل ما لا ينجح معه **قوله** الاول واذا انصرفت فيها احد بالبناء والغرس صح و
 له بيعها على انه يبيع ماله فيها من الاثار ونقص الاختصاص بالنصف ثم قال بعد بما سطر
 وهذا نص في جواز بيعه حقه اعني اثار النصف قلت فاذا كان ما باعه حقه والامام عليه

خزاجية فاضلة

١٢٢

السلام له الاشرع من حيث ان الارض ليست بملكية بل هي ملك للبائع من ما هو عليه وقد
 عارض عليه بعد صحيح لازم ولعل هذا من مخارج اجتهاد المؤلف في المسائل الفقهية وبعد
 هذا باسطر قال قلت هذا واضح لا غبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصانع عليه
 السلام اشترطه منها وانه ارض محرمه مملوكة لم يخرج عن ملك ما لكه بشئ من الاسباب
 النافذة فيكون قابلا للعقار النصف فانظر بها التامل الى كلام هذا المؤلف سابقا
 ولا حقا وفي الوسط نظير بعض الخراب فيه **قول** في التبعة الاول رد اعلى السلام
 ثم يعود الى كلامه في المختلف فانه قال فيه في آخر المسئلة ويجمل قول الشيخ على الارض
 المحجاة دون الموات قلت هذا مشكل لان المحجاة هي التي يغلق بها هذه الاحكام
 المذكورة واما الموات فانها في حال التبعة مملوكة للحي مع وجود الامام لا يجوز التفرق
 فيها الا باذنه مع ان الحمل لا يلائم ما فيه من مختار ابن ادريس لان مراده بارض العراق
 المعونة المحجاة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض الخراج الى هنا كلامه
 وقيل التفرق له مذكر كلام العلامة في قلت قال سئل الارض المتخوطة عنوة قال في
 ط لا يصح بيع بشئ من هذه الارض ولا ان يشترى ودا ومنازل ومساكن وسقابات
 ولا غيره ذلك من انواع النصف التي تتبع الملك ومعنى فعل شئ من ذلك كان النصف
 باطلا وهو بان على الاصل وقال ابن ادريس فان قيل تراكم يبيعون ولشرون وتفتقون
 ارض العراق وقد احدثت عنوة قلنا انما يبيع وتفتق تصرفا ويجوز انما يفتق
 الارض فلا يجوز ذلك وهو يشترط حوز البناء والنصف وهو اقرب ويجمل قول الشيخ على
 الارض المحجاة دون الموات الى هنا **قول** لا يخفى على الناظر ان الشيخ اطلق المنع من بيع
 بالمحجاة ولا الموات وان ابن ادريس اطلق الموات من غير تشديد وان العلامة قد جمع بين
 القولين بجمل كلام الشيخ على المحجاة دون الموات وترب كلام ابن ادريس مع الحمل المذكور
 وهو عين جعله مخصوصا بالموات ولا يرد ان ابن ادريس منع من حوز البيع في الارض فاذا
 حمل كلام العلامة على الموات لارجه للنسب لا ما يجنبان العلامة لم يفرض الا للتفريق بين
 البناء والنصف لا غير كما لا يخفى فاستدكال المؤلف سببه فالة التدبير في كلام الفضلاء

تمت
 في
 رجب
 سنة
 ١٢٢٢

نقل كلمات الاصحاح في الباب

١٢٥

النهي عليهم بالظن كما هو دأبه كثير اولى شئ كيف لم ينطق في كلام هذا الفاضل حتى قال
 لا بد في ما فيه فانه لم يفر بين الجواز المقابل للمنع المطلق وحمل كلام الشيخ على الجحاة
 فلم يفسد مذهبه نعم لم يفر من كلام ابن ادريس في منع بيع نفس الارض بعد ثقل غرضه
 به في المسئلة التي ساقها وبالجملة فهذا الرجل لم يفر من فاطح على العالم لم يعرف مقادير
 وبنا لمطالبه فلو مشى الهوينى وناظر حيث اسره القدر كان انب بمقامه **فولس نعم**
 يحمل كلام الشيخ على حال وجود الامام وظهوره لا مطلقا **فولس** هذا من غريبه وعجابه
 فان كلام الشيخ عند مخصوص بالحجاة وفي الفسخ فاذا حمل المنع على حال ظهوره عليه
 السلام لا مطلقا جاز ذلك في عينه واذا جاز بيع الارض ونحوه في الغيبة كان ذلك
 منافيا لما سبق منه مما نقله عن الكافة والطلوبه الذي هو بصدده ولا جله القسما
 فان التزمه فباحثا لكنه لا يلزمه بل هو افضل لا بدري يتنازع كلامه ويمكن ان
 حمل فوقيه ان كلام الشيخ مخصوص بالمنع من البيع متعالا ما ان التصرف وهو بمغز عن
 كلام الشيخ لان صريح كلامه المنع من بيع نفس الارض حيث قال لا يجوز بيع شيء من هذه
 الارض لا ان يبيى الخ مع انما سبق ان بيع آثار لا يخص بزمن الغيبة فانظر ايها المتأمل
 الى رد كلام العلامة وحمله اقولس ومن مختلطات رساله قوله انما ينقض نفوذ هذه
 التصرفات الخ فلو رده بعينه بلفظ ثم تنكلم عليه قال الثاني نفوذ هذه التصرفات
 التي ذكرناها انما هو في عينه الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز التصرف
 فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينقض شيء من التصرفات التي استغلا لا
 وفدارشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في الغيبة فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا
 محصلها مع رعاية الفاظه بحسب الامكان الى ان قال منها البحر لم يوجب عليها الجمل
 ولا ركاب ما رواه حسن بن راشد عن ابي الحسن الاول عليه السلام وله رؤس الجبال
 ويطون الاودية والاجام اخبر ابن ادريس بان الاصل اباخه ذلك للسلم وعدم
 تخصيص الامام عليه السلام فلا يعبد عنه بمثل هذه الاخبار الضعيفة والجواب المنع
 من اماله الا باخه بل الامام اولى لانه قائم مقام الرسول عليه وهو اولى بالمؤمنين

خزاجة فاضل ضيفي

١٢٦

من انفسهم وبالجملة ففي المسئلة نظر الى هنا كلام العلامة رحمه الله اقول لا يخفى ان
 جوابه الذي اجاب به عن حجة ابن ادريس غير ناهض لانه لا يلزم من كونه قائما مقام الرسول
 عليه السلام وهو اولى بالمؤمنين من انفسهم ان لا يكون الاصل الاباحة للمسلمين ان يقاتل
 هذا المسلم اذا سلم عليه لا يكون له ويختص به عليه السلام بل يستحب البحث في الرسول
 عليه السلام بالنسبة الى ذلك قال المحقق في التفسير قال الشيخان رؤس الجبال والاجا
 من الانفال وقيل المراد به ما كان من الارض المختصة به وظاهر كلامهما الاطلاق
 ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن ابي الحسن الاول قال وله رؤس الجبال و
 بطون الاودية والاجام والراوى ضعيف **قوله** وفي مرسل القباس الوان عن رجل سأل
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كان الغنيمة كلها
 للامام واذا غزا باذن الامام فغنموا كان للامام الخمس ومضمون هذه الرواية مشهور
 بين الاصحاب مع كونها مرسل وجهها الى بعض رجال اسنادها وعدم امكان التمسك بها
 اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمسها غنيمة كلها للامام **اقول** هذا الكلام من التوفيق
 عجيب غريب لانه ان اراد بما ذكر من الارسال وجهه بيان صورة الحال مع كونها حجة فلا
 مزيد فيه وان اراد الطعن في العمل بالرواية فهو ساقط بالكتابة لا يحتاج الى جواب بل بعد
 كونها في الاشهر بين الاصحاب بالغه حدا لا يذكر في الاشارة الى خلاف عند الفوضى
 بمضمونها ولم اسمع لها رادا من الاصحاب ما هذا حاله في الاشهر حجة بلا اشكال وقد
 سلم نخذ لك فيما مضى بقوله وهذا الحديث ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلقوا
 بالقبول ولم يخذلوا رادا وقد عملوا بمضمونه واجتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب
 العلامة في المتن وما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب وان ما بينه من الضعف فغير
 هذا القدر من الشهرة انتهى كلامه ولا شك ان شهرة هذا الخبر كان لا يلحقه شهرة
 شيء من المراسيل بل مترح بعض الاصحاب بفشل الاجتماع على مضمونها وليس وعدم امكان
 التمسك بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمة كلها للامام اعجب من الاول
 لوجهين احدهما ما هو مقرر مذكور مشهور متواتر بين الاصحاب بعرفه كل من خالف الا
 سئل

كذلك

بالحدث وهو ان الخبر اذا شمل على ما هو معمول به اما لا يشتمل عليه او لعدم المعارض له بما
 الفتوى به وان كان مشتملا على شيء له معارض او لا يصح الفتوى به ولا يفسد في جواز العمل
 بما فيه ذلك ولو لا خوف الاطالة او ردت من ذلك جملة من الاخبار وكان المؤلف لم
 يلاحظ ما ورد في ذلك في منزهات البحر وغيره من الاحكام الشرعية ولا وصية المعصوم
 ذلك والدليل العقل بما عد على ذلك فان المعارضة والتخصيص قد يخص بعض ما دل عليه
 الخبر فيكون الباقي مسلما من المعارض فيكون راجح الدلالة فيجب العمل به وثانها ان اسناد
 الخبر اليه عليه السلام لانه الغائب له والنصف فيه والحاكم فيه بما شاء كيف لا
 الاضافة تضد بادي ملائمة على ان قالوا قال الخمس كله له للرواية لم يكن ذلك كله
 بثبوت الدليل على عدم الاختصاص فلا بد من الجمع ولا جمع الا بان اسناده اليه بكونه له
 من حيث انه يرفع اليه او باخذ ما بصفته وبضمه فما خذ بصفته وبضمه النصف على
 الاصناف وما يفضل عن كائنها في السنة فهو له وما يعوز فهو عليه فكان له وكائنها
 واجبا النصف عليه لست شرعي كيف كان مثل هذا الذي بينهم بضمه بادي تاقل
 بضمه عدم امكان التمسك بظاهر ما حي يكون قد جأها وهل مثل هذا يصدر من
 تكلف الجمع بين الاخبار المختلفة والنظر في دقايق معانيها ولا ورد ما يخفى شهرة
 العمل بالرواية ويهدف احتمال الرد عليها بالارسال ونحوه فيما ذكرناه من الحكم قال الشيخ
 في المبسوط الانفال هي كل ارض خربة باد اهلها الى ان قال فاذا قوتل قوم من اهل حرب
 بغير إذن الامام فغفوا كان الغيبة للامام خاصة دون غيره فجمع ما ذكرناه كان للجنة
 صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وهي لمن قام مقامه من الائمة في كل عصر فلا يجوز
 التصرف في شيء من ذلك الا باذنه الخ ولم يذكر فيه الا قول لا خلافا وقال في النهاية
 واذا غزا قوم اهل حرب من غير امر الامام فغفوا كانت غيبتهم للامام خاصة دون غيره
 وليس لاحد ان تصرف في شيء مما يستحقه الامام من الانفال والاختصاص الا باذنه الخ
 وقال في فت مسئله اذا دخل قوم دار الحرب فالتوا بغير إذن الامام فغفوا كان ذلك
 للامام خاصة وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفقهاء واختيارهم وقال

خارج فضل قطبة

١٢٨

ابن ادريس في باب ذكر الانفال وفتحها ووفائهم قوم من اهل الحريه غير امير الامام
فغنموا كانت الغنيمة خاصه للامام دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للشي عليه السلام
خاصه وهو ليس قام مقامه من الامم في كل عصر لاجل المقام لا وراثته الخ قلت ومن هذا
ابن ادريس عدم جواز العمل بمخبر الواحد وان صح مستند مطلقا فضلا عن الضعيف فضلا
عن كونه مختصا فهو الكتاب ائني بمضمون الرأيه فلو لا انها عند من المشاهير التي يجب
العمل بها لم يفت بمضمونها بل الظاهر انه لا خلاف عند في مضمونها لان مجرد
الشهرة مع ضعف المستند لا يقوم حجة عند خصوصاً في شخص الكتاب العزير وكلا
المحققين ذكره صحيح في انه ائتما اعتمد على الاجماع على مضمونها وقد سبق نقل الشيخ في
الخلاص الاجماع عليه وقال العلامة في المسمى اذا قائل قوم من غير اذن الامام فغنموا
كانت الغنيمة للامام ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى رحمهم الله وابائهم وقال
الشافعي الخ ثم قال ائجج الاصحاب بما رواه العباس الوران عن رجل سماه الخ قلت ظاهره
ان مضمونها متفق عليه حيث لم يذكر الخلاف الا عن المخالفين وقال ائجج الاصحاب الجمع
الحلي للعموم وقد يمكن ان يقال الالف واللام للعهد فلا يرجع الا الى الثلثة وابائهم
لكنه لا يندرج الا في الدلالة على الاجماع ولا يخرج من مشاعه لاحاجه الى الاطلاء بها و
قال في بر في الفصل الثالث في الانفال واذا قائل قوم من غير اذن الامام فغنموا كانت
الغنيمة للامام عليه السلام خاصه ولم يشر الى قول ولا خلاف ولا احتمال الى جهة
من يضاف اليه كالنواعد والارشاد وغيرهما وعبارات ساير الاصحاب بما يخرج بعداده
الى الاطنائج يقال قد قال المحقق رحمه الله في التافع وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه فغنموا
له والرقابه مقطوعة فحكاه قولاً وأشار الى ضعفه بكون الرأيه مقطوعة وقال في الخبر
الثاني قال الثلثة اذا قائل قوم من غير اذن الامام فغنموا فالغنيمة للامام وقال الثاني
الخ ثم قال وما ذكره الاصحاب بما عولوا فيه على رواية العباس الوران عن رجل سماه
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة
كلها للامام وان غزا بامرهم كان للامام الخمس في بعض المناجحين يبتكشف حجة الدعوى

مع انكاره العمل بخبر الواحد فيجوز بدعي اجماع الامامة وذلك من انكباحش اذ هو يقول
ان الاجماع انما يكون حجة اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا
يكون حجة على من لا يعلم الى هنا كلامه ويظهر منه انكار الفتوى فنقول كلامه في التام
لا يظهر منه خبر انه حكاه فولا واسار الى ضعف مستند وقاية ما يلزم منه عدم قطع به
على ان المعلوم من قاعدته في التام ان ما يقول فيه وقيل هو ما اذا لم يكن مستند مقطوعا
به عند وهو لا يدل على اختياره فلا يثبت معه انه صريح في شرايعه بالفتوى من غير اشارة الى خلاف
ولا ضعف حيث قال في اخر المصدا الاول من الانفال وما يغتمه المعتزلون بخبراته فهو له
عليه السلام فلو كان مخالفاته في التام صريح حلاله في الاثنان لسبق دخوله مع الجاهل
وكلامه في الخبر لم يرد على ما ذكره في التام الا بتعيين الثالثة وبانكار الاجماع لا على طريق
نقل الخلاف بل على طريق عدم ثبوته عند وهو من انكباحش من نظر لان الاجماع المتقول
بخبر الواحد حجة عند ابن ادريس من اجله الاصحاب ولو طرح فيه فلا مدح في الشيخ
قد نقله في ف وهو يثبت الطائفة وامامهم ومعتد بهم في الاقوال والروايات على انا
نقول العجب يرد المحقق او عدم جزمه بالفتوى وقد اخذ في خبر ذلك على ما هو اقل شهرة
مع ضعف مستند حيث يقول رواية يجرضعها الشهرة وهذا شد شهرة وايضا اخذ
جزم بالفتوى في شرايعه ولا مستند له الا هذه الرواية فلو لا انخبارها بالشهرة او
الاتفاق لم يجر له الفتوى بحال وعلى كل حال فلا يحصى لاداس عن الشهرة التي يتحقق
معها صحة الاستدلال بالخبر وان كان مرسل قال الفاضل المقداد في تنقيح في شرح
قول المحقق في التام وقيل اذا غرض قوم بغير اذنه فغيب منهم له والرواية مقطوعة القائل
الثلاثة واباعهم والرواية رواها عباس التوراني عن الصادق عليه السلام وهي مشهورة
بين الاصحاب عليها عليهم وقال الفاضل ابن فهد في مهذه في شرح كلامه في الرواية
اشارة الى ما رواه العباس التوراني عن رجل سئاه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا غرض قوم بغير اذن الامام فغنوا كانت الغيبة كلاما للامام وان غرضوا بامر كان
للامام والخبر وعليها عمل الاصحاب يؤيد هذا ان ذلك معصية فلا يكون وسيلة الى

خراجة فاضل عظمي

١٣٥

كتاب في النسخ

القائد ولانه وبما كان نوع مفسد فالتع او عزلم الى تركه فيكون لطفا فضعفها بارسانها
 فؤيد جعل الاصحاب بنوا وجهناه فلت وفي كلاهما ما يدل على الانفاق وفي هذا القدر
 كتابه شافيه ووثابة راجية والله القناح **قول** واذا عرفت ذلك فاعلم ان الارض ^{الارض} المعد
 من الانفال ما ان يكون محباة او مواة وعلى القدرين فاما ان يكون الواقع بده عليها
 من الشيعة او لا فهدت اقسام اربعة وحكمها ان كلما كان سببا للشيعة من ذلك فهو
 حلال عليهم مع اخضا من كل من المحباة والموات بحكمه لان الامنة عليهم السلام احلوا
 ذلك لشيعةهم حال الغيبة واما غيرهم فانه عليهم حرام **اقول** في هذا نوع فصور
 الانسب ان يقال اما ان يكون محباة او مواة وحكمها ان كل ما سببا للشيعة النج والاشهر
 في هذا لكن قوله واما غيرهم فانه عليهم حرام وباطل فان ظاهر المذهب ان الموات من
 الانفال يصح احياء لجميع السبلين ولا تحرم على احد منهم في زمن الغيبة فبذلك علم
 به باحذ وهو مدلول اطلاق الروايات وفناوى الاصحاب حيث حكموا بجواز احياء
 الموات من غير تقييد لها بكونها من غير الانفال بل في الحقيقة عند التامل اكثر موات
 الارصين من الانفال وبطل عليه ايضا اطلاق احياء ما ترك عوارثه غايبا كان
 المالك واخاضر انهم الكرامة في الكسب فانه لا يحمل على الاطلاق على معنى عدم وجوب
 على المكسب الا للشيعة في وجه حسن وبين ذلك وبين تحريم وضع اليد على الارض
 بون بعدد والمؤلف لم يلتفت الى ذلك لانه من المجازين ولهذا استدل على مدعاه
 بقول ابي عبد الله في رواية عمر بن يزيد وكل ما كان في ابدى شعبتنا من الارض فهو محلول
 محلهم ذلك الى ان يقوم قائمنا فحسبهم طوق ما كان في ابدى مواهم فان كسبهم من الارض
 حرام حتى يقوم قائمنا فباخذ الارض من ابدىهم ولم ينطق لعدم دلالة الحديث على تحريم
 وضع اليد واخصا صه بالكسب بخبره ولا دلالة فيه الا من حيث المفهوم و
 الخبير ان مفهوم خبره لا دلالة فيه اصلا لانه عليه ^{السلام} قال لنا الحسن في كتاب الله
 ولنا الانفال ولنا صفو المال ثم قال اللهم انا احلنا ذلك لشيعةنا ومفهومه انهم
 لم يحلوا ذلك لغير شيعةهم وذلك اشارة الى ما هو حرمهم من الامور المذكورة ولا

في اقسام الارض

نفا الاخبار في مخرجي الموت

١٣١

يلزم من عدم احلالهم الجبيع عدم احلالهم البعض ولو سلمت الدلالة فهي محمولة على الكسب بالنسبة
الى الاراضى جميعا بين الاخبار ويمكن ان يحمل ايضا الحمل للشبهة على الحمل الخاص اعنى ما يتخلل
الحال فيه بين الحضرة والغيبة بحيث لا يرفع ابدىهم عنه بعد الظهور كما دل عليه بعض الاخبار
وكلام الاصحاب كالعلامة في النهاية وفيه اقوال لا يشبهه على من ينظر بعين البصيرة الشاذية
عن شوب كد وطلب غير الحق انه لا يكاد يحق شيئا ولا ورد ما يزيل الشبهة عمدا كونه من
الاخبار ومن كلام الاصحاب الدال على الاباحة في الارضين باطلافه وقيل ذلك اقدم سؤالا
وجوابه اما السؤال فهو ان الامام عليه السلام اطلق تحريم الكسب من الارض وحملهم بعض
الاخبار على ذلك لا يفتش على اصول فواعد الشريعة من ان الترخيع لارضه ولو في الارض غير
كذا الغرض لغارسه وانما يلزمه الاجرة في الذمة والجواب ان اطلاق التحريم على الكسب باعينا
لنزه الحق للغير به مع عدم ابقائه اياه من باب اطلاق السبب على السبب ونقول ان حق الاما
عليه السلام منعين في العين لاطلاق الطسق وهو الرتبة من خراج الارض ولا يكون ذلك
كسائر المحنوة التي يكون المدين فيها بالخيار في جهات الفضا ولنرجع الى ما قلناه فنقول اما
الدلالة من الاخبار فانه ما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غرس شجرا
او حفرا دابا بد باله ليعيشه اليه احدا واحبا ارضا ميسرة فهو له فضاء من الله عز وجل هو
له وعنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
ايما فوا احبوا شيئا من الارض عزوها فم احن بها وهي لهم وعن الحسن بن محبوب عن معوية
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول بما وجل اني خربة بابة فاستخرجها و
كرى انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضا رجل قبله فغاب عنها
زكها واخر بها ثم جاء بعد فطلبها فان الارض لله عز وجل ولن عمرها وعن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم والي بصير وفضيل وبكر وحماد
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي جعفر والي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من احب ارضا ما وافقها له وعن الحسن بن محبوب عن هشام

مخراجية فاضل ضلعى

بن الرعز في حال الكابل عن ابو جعفر عليه السلام قال وجبناه في كتاب على عليه السلام
 ان الارض لله بوردتها من ابناء من عباده والعامية للمنفين انا واهل بيتي الذين اورثنا
 الارض نحن المنفون والارض كلها لنا من اهل ارضنا من المسلمين فليعلموا وورد خراجها الى
 الامام وله ما اكل منها وان تركها او خربها فاخذها رجل من المسلمين من بعد فخرها واجبا
 فهو احب اليه من الذي تركها فليورد خراجها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر
 الفائم من اهل بيتي بالسيف فجو بها ويمنعها ويخرجهم منها كما حواها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ومنعها الا ما كان في ابدى مشيئةنا ايضا اطعمهم على ما كان في ابدىهم وبه
 الارض في ابدىهم اقول قطع نقصه بل هذه الرواية وضوح عن الراد وفيها وفيما سبق جملة
 كافية من الاخبار واما الدلالة من كلام الاصحاب فاكثرت ان نحصى فنه ما ذكره العلماء
 في التفسير وهذه عبارته واما الموات منها وقت الفتح فهي للامام خاصته لا يجوز لاحد
 احبائه الا باذنه ان كان موجودا ولو تصرف فيها بغير اذنه كان على المصروف طسها وبها
 ايجي عند خبثه من غير اذن الى ان قال وبدل على ان ايجي للموات في غيبته عليه السلام
 بملكها بالاحياء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن عبد الله سمعت رجلا من اهل الجبل يسأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها اهلها فغرها واكرى انهارها
 وبين فيها بونا وعرس فيها نخلا وشجر قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
 عليه السلام يقول من ايجي ارضا من المؤمنين فمولى له وعليه طسها بورد الى الامام
 فهي في حالة الهدنة فاذا ظهر الفائم عليه السلام فليوطن نفسه على ان يؤخذ منه قلت
 والمراد بالمؤمنين في الخبر المسلمون لان الشيعة ما ذور لهم اتفاقا فنجعل الفاضل
 الخبر ليدل على الملك من غير اذن بدل على انه فهم ما ذكرناه من ان المراد المسلمون و
 الغرض الاستشهاد بكلام الاصحاب فلا مشاحة في دلالته الخبر وعدم حجة فهم العلماء
 اذ الدليل قد تقدم في الاخبار وقال في الخبر في كتاب ايجاء الاموات وكان الامام
 غائبا كان ايجي ارضا مواتا بغير اذنها فان تركها فوالك اثارها فاجبا فخرها
 الثاني ايجي فاذا ظهر الامام كان له رفع يد وقد سمعت ذكره في باب شمة الاراضي عند

بيان ارضي الفتوحات في حق الله

٢٣٣

ذكر الانفال في صدر الرسالة وقال في الارشاد ويجوز احياء الموات باذن الامام و
بدون اذنه مع غيبته ولا يملكه الكافر وقال في الفوائد وكل ارض لم يجز عليها ملك
مسلم فهي للامام وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبعد لورثته فان لم يكن لها مالك
معين فهي للامام ولا يجوز احيائها الا باذنه فان باذرها احيائها بغير اذنه لم يملكها
فان كان عابدا كان احق بها مادام قائما بعبادتها فان تركها فبادت اثارها فاجباها
غيره كان الثاني احق وللامام بعد ظهوره رفع يد وقال الشهيد رحمه الله في درره
ونفي الموات ما لا ينفع به لعطلته اما لانقطاع الماء عنه او لاسبب لانه حليه او
لاستيجابه مع خلوه من الاختصاص بشرط في ملكه بالاحياء امور تسعة احدها
اذن الامام على الاظهر سواء كان في زمان ام لا وفي غيبته الامام يكون الحجى
احق بها مادام قائما بعبادتها فان تركها فزال اثاره زالت يد وثابتها ان يكون الحجى
صالحا للحج وعبادات الاصحاب في هذا كثيرة لا يحل منها سطور واشركت معنى ان احياء
الموات في حال الغيبة لسائر المسلمين جائز ويقتضي ثبوت اليد وكون الحجى احق بالارض وهذا
مما شك فيه ولا شبهة لديه ولا خبا وعليه وفي هذا القدر وكفا به ونفع والله يقول الحق وهو
يهدي السبيل **قوله** المقدمة الرابعة في تعيين ما يقع عبوة من الارضين **قوله** لا
بحث لنا منوط بهذه المقدمة الا في العراة والموت قال ولما ارض العراق التي تسمى بارض الموت
وهي المفتوحة من القرس التي فخت في ايام الثاني فالاخلاق في انها فخت عبوة اقول ان
اراد بقوله لا خلاف في انها فخت عبوة انه لا خلاف في كونها فخت بالسيف في الحجة على معنى
ان فتحها لم يكن بالصلح ولا بغيرها اهلها وسلمها ولا باسلامهم طوعا بل بالمحاربة فهو حق
البقيان لانه من التوارات لكن لا يجد به في طلبه نفعا ان اراد انها بحكم المفتوحة عبوة
على معنى ان عامرها للمسلمين وقامرها للامام على ما سبق من تفصيل الاحكام فهو معلوم
اذ الخلاف متحقق بل او شئت ان اقول لا خلاف في كونها من الانفال لانها غنيمه الغازي
بغير اذنه فيكون منها الفات وما ابو جندب بعض الروايات فهو محمول على الغنيمه وعبارتها
الاصحاب لا يخرج عن شيء يمكن شطبه على ما بينا في الاثنان والآن فلنستأصغر عوى ذلك

ارض
الفتوحات
في حق الله

بطلان

لنصفه بل بصد بيان بطلان قوله لا خلاف ومن العجيب انه لم يأت بدليل على الاجماع اكثر
من ايراد عباد بن اوثان لبعض اصحابنا ورواية اور واثين من الحديث وليس من الدلائل
على الاجماع في شيء بل لو كانت دعواه ترجح احد المذهبين لم يعم ما ذكره دليل على المذهبين
لان قول رجلين او ثلثة في اصحابنا ليس بدليل وخبر الواحد يجزئه قد يمنع دلالة ومع تسليمها
منع الحلو عن المعارض والمعارض هو ما علم من انها فتن في زمن الثاني وقد سلمه معلوم واذن
على عليه السلام غير معلوم وليس حمل الخبر على ما يقتضي الاذن اولى من جملة على النقيض للجزء
بانها فتن في غير زمن الامام الظاهر السيد وكلام الشيخ يدل على ان عد الاذن محقق وسيا
واعجب من ذلك ان العلامة في السهو الخبر يقل عن الشيخ ما يدل على انها من الانتقال منقطع
حتى اورد الكلامين اورد هو قول الشيخ في المبسوط وجعل اخر ايراد ثم اجاب عنه بكلام
وث ركب لا يثوره به مثايل وحيث كانت هذه المسئلة من المصنات علماء وعلماء ونقضا
وجب ايضا حقا على وجه لا يفي معه اشياء مقول وبالله التوفيق ثبت بما لا يخار على ان
الثاني ثبت عسكرا وفتح العرف وولي الامر عندنا وهو على عليه السلام حينئذ مفهوم والبد
عالم بالنقيض متابع خوفا على نفسه الثاني لا يثبت فيها احد من علماءنا ومن المعلوم ان
عليه السلام عند الثاني في ظاهره وعند من يدين بامامته من الرعية لاحكامه من
حيث الامامة ولا امر ولا اذن ولا غير ذلك وهذا مقطوع به ايضا فالعزيمة التي
عنها العسكرا عزيمة عسكرا ليس من قبل امام عادل عندنا فمن الانتقال على الرواية المستحقة
بين الاصحاب قد اسلفناها وما يدل على شهرتها ونقل الاجماع عليها فالمراد حينئذ
من الانتقال ولا يخل ان يكون يحكم المفتوحة عنوة الا على احدا من الاول كون العسكرا
ان ياذن ولى الامر هو غير معلوم والاصل عدمه بل لو قيل انه ثابت لعدم امكان لانه
اعانة على اشياء امامته وعمومها سنة وهو اعزاء بالقياس لا يلبس من المعصوم الاعلى
وجه لا يخرج من نظر هو ان ذلك اخف ضررا مع اشياء واسم الاسلام من البناء على الكفر ولا
يخفى على المتأمل ما فيه وما يؤيد عدم تحقق الاذن ويؤكد امور مستحقة ان شاء الله
تعالى ولغورد منها شيئا واحدا هو ان السيد الفاضل الكامل العالم العامل على بن عبد

في كتاب
التحصيل
في
الاصول

تحقيق ضعف احوال العرب

١٣٥

الحمد الحسيني قدس الله سره قال في شرحه الذي بلغ فيه الغاية ونجاوزه فيه النهاية للثقة
وظاهره انه حكاه عن شيخه فخر الدين رحمه الله ما هذا لفظه واما العراق فقبل فتح
عنه فهو للمسلمين كافة لا لباع ولا بوفت لا يوجب له ذلك لان الحسن والحسين عليهما السلام
كانا مع الجيوش فتح باذن علي عليه السلام وقيل لم يفتح عنه لان الفتح عنه هو الذي يكون
بمحور الامام وانا ناسب الامام واذن الامام وليس شيء من ذلك معلوما وكذا فوطم ان
الحسن والحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مضموحا عنه فلو
للامام عليه السلام وهو المعنى به وكذا قال والد الى هنا كلامه رحمه الله اقول
افق على حد اعتد عليه ولو خير واحد في انه عليه السلام اذن في ذلك والاصل
مطابقان على عدمه فيكون منفتحا على كل تقدير فائدة الاجماع الذي ادعاه مع الضرر
بالخلاف كما سمعته الثاني الثالث في مفضي الرواية وليس بموجه لما مرنا سابقا و
لاورد عبارات بعض الاصحاب في هذا الباب قال الشيخ رحمه الله في المبسوط واما ارض السواد
فهي الارض المفتوحة من القيس الذي فتحها عمرو بن سواد العراق فلما فتح بعث عمر عثمان
باسم امير او ابن مسعود قاضيا والبا على بيت المال وعثمان بن حنيفة ما سحاح حثان الارض
واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان ثلثون الف الف جريب قال ابو عبيد سنة ثلثون
الف جريب هي ما بين عبادان والموصل طولا وبين القادسية وحلوان عرضا ثم ضرب على
كل جريب نخل ثمانية دراهم والربطه سنة والثمير كذلك والحظه اربعة والشعير رهيون
كتب الى عمر فامضا وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وستين الف الف درهم فلما ولي
عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف في اول سنة وفي الثانية بلغ سبعمائة الف الف فقال
او عثت سنة اخرى لرجد فيها الى ما كان في ايام عمر فوات تلك السنة وكذلك امير المؤمنين
عليه السلام لما قضى الاموال له امضت تلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجزئ منه
والذي يقتضيه المذهب ان هذه الاراضي جزؤها من البلاد التي فتح عنه ان يكون
لاهل الخبز واربعة اخماسها للجن يكون للمسلمين قاطبة يكون الغائبين وغير الغائبين في
ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها وقياسها وقياسها بما شاء وباحذ ارتفاعها وبصرفه

خارجي فضيل وفضيل

١٤٤

في مصالح المسلمين ما يوجبهم من هذا النوع ومثله المجاهدين وبناء القنابر وغير ذلك
من المصالح وليس للفائزين في هذا الارضين خصوصاً شيء بل هم والمسلمون فيه سواء ولا
يحتاج بيع شيء من هذه الارضين ولا هبة ولا معاوضة ولا ملك ولا وقف ولا اجارته ولا
ارضه ولا يقع ان ينجح ورا ومنازل ومساكن ولا يجرى لك من انواع النصف الذي
تتبع الملك ومضى فعل شيئاً من ذلك كان النصف باطلا وهو باطل على الاصل وعلى الرواية
التي واما اصحابنا ان كل عسكر او قرية غرت بغير اذن الامام فغنت تكون الغنمة للامام
خاصة هذه الارضون خبرها مما فخت بعد الرسول الامام في ايام امير المؤمنين ان
شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشرك فيها
اؤلف لاختفاء ولا شبهة ان الشيخ رحمه الله بهذا الكلام حاكمان الفتح كان بغير اذن على عليه
عليه السلام لانه حكم بانه على الرواية يكون من الانفال والرواية تضمنت ان ما فتح له بغير
اذنه يكون له فلو لا ان عدم الاذن يحق عنده لم يحكم بانها من الانفال على الرواية بل امر به
لانه لا يلزم من الرواية ان ما فتح باذنه من الانفال بل ما فتح بغير اذنه وقد حكم على الرواية
بان العرف وسائر ما فتح في غير ايام على عليه السلام يكون من الانفال وهذا صحيح بنادي
من له اذن ناقض بان غنم العسكر لم يكن باذن امير المؤمنين عليه السلام وان مذهب
الشيخ انها من الانفال لانه من مقتضى الرواية وجازم بها في كتابه بل ادعى بعضها اليك
على مقتضى ما كما اسلفنا حكاية عنه ان قلت قد قال سابقا والذي يقتضيه المذهب هذا الا
وجوبها في حكمه يكونها من الانفال على الرواية لان الرواية عند محققه مخبره بها كما ذكر
عنه في هذا الكتاب خبره كانهما ما التجمع بين كلامه ان يحمل الكلام الاول على الرد على العا
بفقد من الفتح عنوة فان الذي يقتضيه المذهب في المفتوح عنوة ما ذكره وعند الشافعي ان
حكمه حكم ما يفتل ويجوز به قال التبريزي ذهب قوم الى ان الامام مخبر به بين شيئاً بين
بنيته على العائمين بين ان ينفقه على المسلمين ذهب اليه عروة حاد الثوري عبد الله بن
البارك وذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان الامام مخبر به بين ثلثة اشياء بين ان ينفقه على
العائمين بين ان ينفقه على المسلمين بين ان يضر اهلها عليهم وبين ان يضرهم بالجزية باسم الخراج

في فتح العراق باذن الامام

١٣٧

فان شاء الله اهلها الذين كانوا فيها وان شاء الله اخرج اولئك وان يقوم اخبرين من المشركين
وافرهم فيها واضرب عليهم الجزية باسم الحجاج وذهب ما لك الى ان ذلك يصير ففعلوا على
المسلمين بنفس الاعتنان والاحذ من غير اتفاق الامام ولا يجوز سببه ولا شراؤه فلما علم الشيخ
انهم انصفوا على انها فتح عنوه وان اكرموا اهلهم ليس على اهلها في المنقوع عنوه اشار
الى ان الذي يفتضيه المذهب في الفتح عنوه ما ذكره بين ذلك للرد عليهم ثم اشار الى ان
هو مذهب الامامة واختبارهم وذكر سند اخبارهم وهو رواية فهداه حقه كلاً
الشيخ رحمه الله يعرف من عاه ومن تدبر مباحثه في كتبه خصوصاً المبسوط وكيفية تطبيق
غير هذا وهو حاكم يفت بفتوى الرواية وحاكم ان الامر على مقتضاها ان يكون العراق من
الانفال قال المؤلف في اخر هذه المقدمة فان قلت اليه قد قال الشيخ في المبسوط ما صورته
على الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا ومن فرغ من غزيت بغياذن الامام فغنم تكون
الغنيمة للامام عليه السلام خاصة تكون هذه الارضون خبرها مما فتح بعد الرسول
الامام فتح عسكرا بامر المؤمنين عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة
ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العراق
من المفتوحة عنوه فلك الجواب عن ذلك من وجه الاول ان الشيخ قال هذا على صورة الحكم
وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما قاله الشيخ في
اول كلامه والعلامة في التمهيد المذكورة او رد كلام الشيخ هذا حكايه وابدأ بعد ان
افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الارض فتح عنوه الخ ولم يغير لما
ذكره اخر البثي الثاني ان الرواية التي اشار اليها ضعيفة الاسناد ومرسلة ومثل هذا كيف
يجوز به اولسكن اليه مع ان الظاهر من كلام العلامة في التمهيد ضعف العمل بها الثالث انما
لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العراق فتح عنوه بغير امر
الامام فقد سمعنا ان عمر اسhtar امير المؤمنين في ذلك وما يدل على ذلك فعل عمار فانه
من خلاصاء امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما ساع له الذي خول في امرها الى هنا اول
هذا الكلام مما يجب ان يفهم منه على ما بين وبينه من الله منه فانه مع بطلانه لا يصل

كل ما فتح في كونه
للمؤمنين في كونه
للمؤمنين في كونه

خارجية فاضل ضيفي

١٣٨

المرسبة الشبهة بل هو اوهى من بيت العنكبوت وذلك لان قوله في الوجه الاول من الاجوبة
 ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية وفواه ما تقدم في اول كلامه ليس بمقول لان الشيخ حكم
 على تقدير الرواية بان العرائ من الافعال فهو حكم معلوق على تقدير جواز العمل بالرواية وبلد
 منه ان العكس الذي افقش العرائ كان بغير ادنه لان مقتضى الرواية ليس الا مع ذلك فليت
 شعري كيف يتحمل ان يكون هذا حكاية لا ادري عن حكمي اما الحكاية التي حكى ليس الا ان حكم
 على تقدير قيامها ان يمنع الملازمة رداعليه ومنع الاصل الذي ينبغي عليه واما كون كلاً
 حكاية فهو حكاية لا يخفى من نكابة **قول** مع ان جميع اصحابنا بصريح في هذا الباب بما
 قاله الشيخ في اول كلامه **اقول** قد سمعت ما حكته عن فخر الدين رحمه الله والذي
 اعرفه ان اكثر الاصحاب لم يتعرض لذلك بنفي ولا اثبات نعم ذكره افراد منهم كالعلامة و
 الشيخ على ما سمعته من قوله الدال على انها من الافعال وابن ادريس اشار الى ذلك في
 سريره اشارة فليت شعري كيف كان قول افراد قليلين مع عدم النصريح من بعضهم
 الاصحاب بان هذا الشيء عجائب واغرب منه النصريح من بعض الاصحاب بالخلاف و
 باختبار العكس جزماً او محتملاً على ما هو مسلم فكيف يدخل مثل هذا في الجمع اعجب
 منه النصريح من الجميع قوله والعلامة في السني في التذكرة اورد كلام الشيخ هذا
 حكاية وابراد العبدان افي بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الار
 فتح عونه لم يتعرض لذكره اخرا بشي اقول انما كان اعجب لانه اورد مسنداً للرد على
 قول الشيخ بانه مخالف لما قاله جميع الاصحاب مع ان الذي اشار اليه من الاصحاب لم
 يسكنوا من كلام الشيخ بل اورد حكايته وفيه دلالة ظاهرة على فهمهم منه ما مخالف
 فواههم وعلى اعتبار القول حيث اوردته بعد فواههم وهذا يؤكد عدم اطلاع فتوى من
 افي من الموردين لكلامه بدون ايراد قوله والاشارة اليه فكيف يكون سنداً على ان
 قول الشيخ خلاف الاجماع او انه حكاية نعم ما ذكره العلامة عنه حكايته فاعبروا بها
 الايضاً هذا وكلام العلامة في السني ليس فيه دلالة على انه مفت بانها حكم الفتوى
 عونه بشي من الدلائل لانها لم تال مسئلة ارض السود هي الارض المفتوحة من الفرس

ان الشيخ
 صاحب
 رضى

تبيين العلامة في أرض السواد

١٣٩

التي فيها عمر الخطاب وهي سواد العراق وحده في الارض من منقطع الجبال الى طرف
 القادسية المتصل بعين ب من ارض العرب من نحو الموصل طولا الى ساحل البحر
 ببلاد عبادان من شرقي دجلة فاما المغرب الذي يليه البصرة فاما هو اسلامي مثل شط
 عمان بل الى العامر وسميت هذه الارض سواد الان الجبل لما خرجوا من البلاد به وادوا
 هذه الارض والغاف شجرها سموها السواد لذلك وهذه الارض فتح عنوة
 عمر الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلثة افنص عمار بن ياسر على صلوة امير وابن
 مسعود فاصبوا والبا على بيت المال وثمان بن جنيث على مساحة الارض وفرض لهم
 كل يوم شاة شطرها مع السقوط لعمارة وشطرها للاخرين وقال ما امرى ضرب به يؤخذ
 منها كل يوم شاة الا سريع في خرابها وسمح عثمان بن جنيث ارض الخرج واختلفوا في
 مبلغها فقال الساجي شان ثلثون الف الف جرب قال ابو عبيد بن سنان وثلثون
 الف الف جرب ثم ضرب على كل جرب نخل عشرة دراهم على الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب
 النخيل اربعة دراهم وعلى الحظوة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك
 الى عمر فامضاه وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وستين الف درهم فلما كان
 زمان الحجاج رجع الى ثمانية عشر الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف
 الف درهم في اول سنة وفي الثانية بلغ الى ستمين الف درهم فقال لو عثت سنة
 اخرى لردتها الى ما كان في ايام عمر فثابت تلك السنة ولما افضى الامر الى امير المؤمنين
 علي عليه السلام امض ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجب عند فيه قال
 الشيخ والذي يفتضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتحت عنوة
 يخرج منها الارباب النخيل واربعة اخماسها للباقي يكون للمسلمين فاطبة الغائبين و
 غيرهم سواء في ذلك ويكون للامام النظر فيها وتبديلها وتضييقها بما شاء وباحد
 ارتفاعها وبصرفه في مصالح المسلمين وما يؤمنهم من سد الثغور وتوبة المجاهدين
 وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغائبين في هذه الارضين على وجه
 التخصيص شيء بل هم المسلمون فيه مواء ولا يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا

خراج في فضل قطيعة

هبة ولا معاوضة ولا ملكه ولا وفه ولا رهنه ولا اجارته ولا ارثه ولا يصح
 شئ من ذلك ولا منازلا ولا مناجدا ولا مضافا ولا غير ذلك من انواع النصف التي يبيع الملك
 ومضى فيل شئ من ذلك كان النصف باطلا وهو باطل على الاصل ثم قال رحمه الله وعلى الرأى
 الذي رواه اصحابنا ان كل عسكرا وفرقة غزت بغير اذن الامام فغنت بكون العينة للامام
 خاصة بكون هذا الارضون وغيرها مما غنت بعد الرسول الا ما فتح في ايام امير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شئ من ذلك بكون للامام خاصة وبكون من جملة الانفال التي
 له خاصة لا يشرك فيها غيره فانظر ايها النامل بعين البصيرة الى قلة نامل هذا الرجل
 وجرانه على عوى الاجماع وتفي الخلاف النفل عن جميع الاصحاب مع ان عبارات امثلهم كما
 تلونا عليها فان العداوة قد حكى كلام الشيخ حكاه وهي كما ذكرناه عنه في ط وقد ذكر هو
 سبق حكم المفتوحة عنوة فلو كان ارض السواد بما فتح عنوة عند لقال بجزء من غير ان
 يحكم ولا مع انه حكاه ولم يضر له بغير اوثبات ثم حكى قول الشيخ وعلى الرأى بعد
 فان كان حكاه القول وعدم النضر له دليل على عدم الاختيار فهو مشترك وما هو جواز
 هو جوازا ولو سبق منه شئ غير قوله غنت عنوة فتحها عن الخياط لا دلالة فيه لانه
 من المحذور به انها غنت بالسيف فتحها الثاني اما ان لها حكم المفتوحة عنوة شرعا فلا
 دليل على ان قوله فتحها فيه دلالة على انها ليست بحكم المفتوحة عنوة عنه كان صوابا
 لا نجزم بان المغنوم بغير اذن الامام للامام وقوله فتحها من غير ان يذكر شئ غير ذلك فيه
 دلالة على انها من الانفال خصوصا اذا انضم الى جملة كونها بحكم المفتوحة عند حكاه
 وعبارته في الخبر قريب من هذا حيث قال ارض السواد وهي الارض المفتوحة من الفرس
 التي فتحها عمرو هي سواد العراق وحدث من سطح الجبال مجلوان الى طرف القادسية للصلة
 بغيريب من ارض العرب ومن مخوم الموصل طولها الى ساحل البحر سيلاد عبادان من شرقي
 دجلة قاما الغزي الذي يليه البصرة قاما هو اسلامي مثل شط عمان بن الى العاص وما
 والاها كانت شباخا وموانا واحباها عمار بن الى العاص سميت هذه الارض سوادا
 لان الجيش لما خرجوا من البادية راوا النفاق شجرها فسموها سوادا وبعث عمر اليها بعد

هذا هو
 السواد

في حال الشريعة في الدنيا

١٣١

ثلاثة انفس عمار بن ياسر على صلواتهم امير وابن مسعود قاصدا والبا على بيت المال
عثمان بن حنيفة على مساحة الارض قال ابو عبيد بن قيس ما حيا سنة وثلاثون الف الف درهم
فصوب على كل جريب نخل عشرة دراهم وعلى الكرم مائة دراهم وعلى جريب التمر والحب
سنة دراهم وعلى الحنطة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب الى عمر فامضا وكان
ارتفاعها مائة وستين الف درهم ولما انتهى الامر الى امير المؤمنين عليه السلام افضى
ذلك ورجع ارتفاعها في زمن الحجاج الى ثمانية عشر الف درهم قال الشيخ ^{تقصير} والذين
المذهب ان هذا الاراضي غيرها من البلاد التي فتحت عنوة يخرج خمسها لاربابه واربعه
الاخماس للباقيين المسلمين فاصبه لا يصح الصرف فيه ببيع ولا هبة ولا اجارة ولا
ارث ولا يصح ان يشي ورا ومنازل ومساجد وسقايات ولا يخرج لك من انواع الصرف التي
يباع الملك وممن فعل شيئا من ذلك كان الصرف باطلا وهو بان على الاصل قال وعلى الرواية
التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزت بغير اذن الامام يكون تلك الغنمة للامام ^{خاصة}
بكون هذه الارضون وغيرها مما فتح بعد الرسول عليه السلام الا ما فتح في ايام امير المؤمنين
عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الاقال التي له
خاصة لا شركة فيها غيره الى هنا فنظن انهما النصف هل حكم بانها فتحت عنوة في كلامه
هذا واحذر عنه بقوله المفتوحة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يفرض
له مع ان صح في باب المحسن حكم المفتوحة عنوة ولم يذكره هنا الاقوال وهذا بعينه هو كلامه
في التمهيد من غير فرق وتوهم الفرق بقوله في التمهيد فتحت عنوة من فتحها عمر في غابة الضعيف ^{بعد}
ما ذكرناه فابن الدلالة من كلام العلامة فضلا عن كلام جميع الاححاب الله يهدي الى طريق
الصواب اعلم ان في عبارة الشيخ والعلامة دلالة على ان عليا عليه السلام ما مضى ما فعله
عمر الاقبية والظاهر انه لكونها من الاقال لا انها غنمة من غزاه غير اذنه **قوله** ان الرواية
التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد **اقول** هذا الانحاج الى رد بعد ما التفتنا وخففنا
من انها معضدة بعمل الاححاب مشهورة الفتوى منهم بل مضمونها في الحقيقة اجماع وقد
قدم فلا يفتيد والمؤلف قال سابقا ومضمون هذه الرواية مشهور بين الاححاب مع

خزنجيد فاضل في

١٤٢

كونها رسالة ولا شك ان الشهرة بغضد الضعف ونحو جواز العار جزم ما قولهم مع ان الظاهر
من كلامه العلامة في المنهى ضعف العمل بها **قول** لا ادري قوله هذا الاي شيء نشأ ولا
اي شيء قصد به وذلك لانا اذا سلمنا ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف العمل بها لم يرد
في حجة المستند الى شهرتها بين الاصحاب بوجه من الوجوه اصلا بل لا يندرج في الاجماع
لان العلامة افنى بها فمقدم المنهى ما نأخر عنه فلا يندرج خلافه فيه في الاجماع ولو
كان صريحاً فاضلاً عن ان يكون ظاهراً على اننا لا نسلم ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف
العمل بها وهذا عبارة عنه واذا قلنا قوم من غير اذن الامام فغنوا كانت الغيبة للامام
ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى واتباعهم وقال الشافعي حكمها حكم الغيبة مع اذن الامام
لكنه مكروه وقال ابو حنيفة هي لم ولم ولا خير لاحد ثلثة اقوال كقول الشافعي ابو حنيفة
والثاني الا يثبت له فيه اجماع الاصحاب بما رواه العباس الوراق عن رجل سمعه عن ابي عبد
الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام كانت الغيبة كلها للامام واذا غزا بايم
الامام فغنوا كان للامام الخمس اجماع الشافعي يعوم قوله تعالى واعلموا انما غنيتهم من شيء
الآية وهو ينزل الماذون فيه وغيره واجمع ابو حنيفة بانه اكتاب مباح من غير حجة
فكان كما لا حظ اب الاحتشاش واجمع احمد على ثالث قوله بانهم عصاة بالفعل فلا يكون
ذريعة الى العائد والتملك الشرعي والجواب عن الاول انه غير دل على المطلوب اذ الآية
تدل على اخراج الخمس في الغيبة لا على الثالث وان كان قول الشافعي فيه قوة وعن الثالث
بالمنع من المساواة لانه ممنوع عنه الا باذنه عليه السلام وعن الثالث بالنسليم فانه غير
دل على المطلوب الى هنا ولا اعرف وجه ظهور واستعطافه العمل بالرواية من هذا الكلام فان
كان المؤلف توهم ذلك من قوله ذهب اليه الشيخان الخ او من قوله اجماع الاصحاب ومن
قوله وان كان قول الشافعي فيه قوة فليس من الظهور الذي ذكره في شيء كما لا يخفى فان قوله
الاول ذهب اليه بعد فتواه ظاهراً وقوله اجماع الاصحاب مؤيد في الحقيقة وكون قول
الشافعي لا يخلو من قوة لا يدل على ضعف العمل بصدقه مع انه اورد ذلك بعد جوابه بقصور
استدلالة عن الدلالة على مطلوبه **قول** الثالث لو سلمنا صحة الرواية المذكورة

هذا هو العمل في
الغيبه

في لم يفتي بغيره في الشرائع

لم يكن فيها دلالة على أرض العراق فثبت عنوه بغير اذن امام عليه السلام **اقول**
 لم يردع الشيخ ولا غيره ولا فاه به فوعا ان الرواية تدل على عدم الاذن حتى يكون ثالث
 الاجوبة عدم دلالتها على الفتح سواء بغير اذن فهذا الجواب لا يفتي ولا يشق على قانون اهل النظر
 بوجه من الوجوه اصلا وحاصل الامر ان الشيخ حكى بان العراق من الانفال على الرواية ففضت
 شرطية بيان ملازماتها لغيره من الالات من كلامه انه يفتي وقد وجهه سابقا جوابه بان
 الرواية لا دلالة فيها بغير اذن خطا **قوله** فقد سمعنا ان عمر استشار امير المؤمنين
 في ذلك **اقول** السماع لا يكون ليلا الا اذا ثبت بطريق شرعي لواحد او اثبت والاصل
 عدم الاذن فثبتت به الى ان يوم ما يخالفه **قوله** ومتبادل عليه فعل عتار فانه خلاصا
 امير المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما سأل له الدخول **اقول** هذا من اوهي الادلة
 لان عمر كان في الظاهر اماما يجب متابعتها ثقة وقد ثبت عتاله الى البلاد ومنهم من
 على عليه السلام فلم يفتوا ضد امتناعهم لا يدل على وجوب تباعه لانه اهل لذلك ولا على
 صحة نصرته على ان عتار لو تمكن من عدم الطاعة له وسلمنا انه اسنان عليا عليه السلام
 فاذن له لا يدل الا على ان فعل عتار لم يكن معصية لان فعل عمر كان صحيحا وفعله كان صحيحا
 وتوليه كانت صحيحة وكيف ينفي هذا على من له اذن عقل وفكر هذا والصحيح انها حملها
 الامام عليه السلام لانها من الانفال فلو اذن لعتار كان اذن له فيما له واذن فهو عليه
 السلام فيما له جائز وكذا اذنه في ضرورة مصالح المسلمين لو ثبت وجاز هذا كما في عدم
 صحة الاستدلال ولان معنى مناصر بالجملة فهذا الكلام بسبب عن التجهيز وباللغة النوا
قوله وما يقطع النزاع ويدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلبي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما مثل له فقال هو لجميع المسلمين **اقول** هذا
 خبر واحد معتمد بالاجماع بل ولا شهرة وهو محمول على الثقة فلا يخرج على مثله
 وقد مر في كلام الشيخ والعلامة الاشارة الى الثقة في امضاء على عليه السلام
 بعد توليته **قوله** وروى ايضا عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابو عبد الله عليه
 السلام عما اختلف فيه ابنه ليلي بن شبيب في السواد وارضاه فقلت ان ابني سئل قال انتم

خزينة خلد طيفي

١٤٤

اذا سلوا احرار وما في ايديهم من ارضهم لهم وازن بشير وثالث في الرجال ما قال ابن ابي بلي بائهم
 اذا سلوا فانهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلناه لاسباب وقوى الاصحاب نصريحهم
 لذلك فلا مجال للتردد **اول** هذا من الحق بمقتضى ما قلناه لانا اذا سلمنا المحذور لم نقتض لضعف
 وقلنا بمضمونه لم يلزموا اكثر مما دل عليه وانما دل على ان الارض ليست لهم وكونها لا تدل على
 انها فئت عنوة لانه اعم ولا لالة للعام على الخاص كيف ونفي كونها لهم يجمع مع ما هو
 من كونها من الانتقال والانتقال للامام عليه السلام فلا يكون لهم فانظر ايها المتأمل
 الى كثره خبط هذا الرجل خبط عشواء فلا يكاد ان يثبت دليلا على محله فمن هو بهذا الفص
 اول ان يخذل عن الفصور ومن العجبان دليله غير منطبق على مدعاه وهو يقول وهذا قاطع
 في الدلالة على ما قلناه واما قوله لاسباب وقوى الاصحاب نصريحهم موافق لذلك فلا
 مجال للتردد علم جوابه فيما مضى فلا يحتاج الى بيان **قول** واما ارض الشام فقد
 كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاب ممن ذكر ذلك العلامة في كتاب احياء الاموات من
 الشكره لكن لم يذكر احد حد ودعاه واما البواني فذكر حكمها الفطرية لا وندى في شرح
 نهابة الشيخ واستند الى المبسوط وعبارته هذه والظاهر على ما في المبسوط ان الارضين
 التي هي من ارضي خراسان الى كرماني خوزستان وهدان في زبزي وما حولها اخذت با
 هذا ما وجدته فيما حضرتني من كتب الاصحاب **قول** هذا كلام لا يحتاج الى نقض لانه لم
 يرد فيه على كون بعض الاصحاب كذا ذلك وهو حكمه حال ولا يخفى ان مجرد الفتوى ليس
 دليلا وقد صدر المقام بقوله في تعيين ما فتح عنوة فان اراد ان هذا القدر يقتضي التعيين
 فلا يخفى فساد وان اراد انه يفتي الدعوى فلا نزاع معه على ان ما في المبسوط قد سمعته
 سمعت ما دله به من قوله وعلى الرواية واذا قد عرفت ما افدناه وضعف ما استدلل به
 فاعلم ان الامر اذا نظر المتأمل بعين البصيرة لم يجد معه لهذا الرجل المخل في حل هذه الشبهة
 وجهها وانه فيما فعل والفت لا يتخلو من امرين فصور في العلم اسقط فيما فضل او شذ فيهما
 تحت جمع الدنيا لا يتالي معه من ابن اصحاب ذكر ما ذكرته ها لدفع الشناعة من بعض قاصي
 النظر ولعل الثاني هو الوجه فان ولاية العراق قد اهلوا اهله بنجر ممال لاسبابها في بنجر ممال

اما ان يشترط فيهم انهم عبيد وان وضعهم اليه ايديهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن ابي بلي

في كتاب
 في حكاية
 في حكاية

حَالُ الرُّسُلِ الشَّامِلُ لِلْأَمْرِ

ضرورةً في تحصيله السُّبُور والْعَامِي بِكَرَمٍ مِنْ دَمَةِ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ وَكَتَمَ مِنَ الشَّاهِدِ
 لَدُنْكَ حَيًّا أَلْجَأَكَ وَجَهَ مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَاعِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَكْتَسِبِينَ بِوُضْعِهِمْ إِلَى
 مَرْبَةِ الدَّرْهِمِ وَالْدَرَاهِمِ فِي جَمْعِ ذَلِكَ وَجَعَلُوهُ فِي وَجْهِ الْعَوْنَةِ لِلزُّرَادِ وَالرَّاحِلَةِ وَمَا
 بَيْنَهُمَا عِنْدَ تَوَجُّعِهَا إِلَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَشَانٍ مِنْ مَلَكُوتِ دَوْلَةٍ فَوَلَّغَتْ فِيهِ فُكَا
 جَوَانِي بِحُضْرَةِ هَذَا الْمُؤَلَّفِ وَحَضْرَاتِ كَابِرِ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنَ السَّادَةِ وَالْعَوَامِ أَنَّهُ دَامَتْ لُطْفَتُهُ
 بِعَثِّ الْبَنَانِ مِنْ أَفَاصِي خِرَاسَانَ وَنَحْنُ فِي طَرَفِ عِرَاقِ الْعَرَبِ طَالِبِينَ لِرُوحِ الدِّينِ وَأَعْلَانِ
 فَضْلِ الشَّيْبِ وَأَهْلِهِ الْمُسْتَنِينَ بِسِنَةِ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَادْرَأُوا كَمَا الدِّينَ وَآخِذُوا
 الْحُرَامَ كَيْفَ تَكُونُ أَهْلُ الرُّوحِ الدِّينِ قَلَمُ الْبَثِّ فَلَيْلًا وَإِذَا بِهِ فِدَا خَذَ وَصَرَفَهُ فِيمَا بَشَاءَ خَيْرٍ
 مَنَاتِهِمْ وَلَا خَافَتْ مِنْ مَوْفَقِ الْعَرَبِ وَلَا مَسْجَعٍ مِنْ مَنَاتِهِمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ أَهْلُ الْخِلَافِ عَلَى
 دِينِ الشَّيْبِ نَظَرَ إِلَى فَضْلٍ مِنْهُ مَوْسِقِي فِيمَا بِالرَّيَاسَةِ وَبَيَّازِعُهُ عَمَلُ جِلَّةٍ لَهُ طَبِيعٌ
 كَيْفَ كَانَتْ تِلْكَ الْجِلَّةُ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقْضَى جَوِبًا لَتَسْعَى فِي رَدِّهِ
 إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْغُورِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ التَّدْوِقِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُضْطَلِّ فِي اخْتِذِ الْأَعْدَمِ رَدَّهُ وَالتَّعْيِي
 لَكَانَ مِنْ مَوْبِقَاتِ الذُّنُوبِ بَلِ الرِّضَا وَالنُّكُوتُ عَنْهُ مَعَ الْمَكْنَةِ مِنْ مَوْبِقَاتِهَا وَمَا ذَكَرَتْ
 هَذِهِ الْحِكَايَةُ فِي هَذَا الْحُلِّ لَأَنَّهُمَا مَشْعُورَةٌ بِلَفْظِ مَرْبِيَةٍ لَا يُمْكِنُ أَحَدَانِ بَيَّازِعِ فِيهَا وَلَا
 يُمْكِنُ مِنَ الْجَوَابِ هُنَا هُوَ وَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ عَمِلَ عَلَيْهَا صَوْنٌ وَجَازًا مَعَ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ
 الدُّنْيَا الْعَاظِلِينَ عَنْ مَصَالِحِ الْمَعَادِ فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَبِيهًا وَقَدْ كُنْتُ أَكْرَهُ
 أَنْ أَدْفَعَهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ لَوْلَا مَا عَلَّمَنِي مِنْ جَوَابِ لَتَبِيَّةٍ لِأَهْلِ اللَّهِ لَهَا خِذُوا
 الْحَذَرَ مِنْ مِثْلِهِ وَلَيْسَتْ غَوَامٍ فَعَالِيَةً مَا لِبَشَرٍ فِي صَحَّةِ اخْتِذِ مِنْ مِثْلِ الثَّقَةِ وَالْإِيمَانَةِ
 قَالَ اللَّهُ فِي الشَّهَادَةِ وَلَا تَكُنْ فِي كُفْرٍ وَدُونِ مَرْبِيَةٍ الْأَنْضَابِ فِي مَنْصِبِ لَبَنُوقِ الْغُورِ
 تَكْلِمَةُ الْأَسْفَامَةِ فَإِنْ خُيِّرَ عَلَى اتِّخَاذِ اسْتِحْقَاقِهَا خَيْرًا مِنْ يَقُومَانِ بِقُومَانِ مَنَاتِهِمَا
 وَكَثْرَتَا مَنَاتِهِ فِي كَرَاهَاتِهِمْ أَهْلُ الْخِلَافِ لَنَا أَنْ يَبَيَّنَا وَمَذْهَبَنَا لَا يَقْضَى لَكَ قَاتَهُ
 فِدَا شَهْرِهِمْ بِسَبَبِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَسْنُوعَةً أَنَّهُ مِنْ رُؤَسَاءِ الْمَذْهَبِ مَا
 لَا يَكَادُ يَبَالُ قَاتًا لِلَّهِ وَإِلَّا إِلَهًا رَاجِعُونَ وَلَنْ يَجْعَلَ إِلَهًا غَيْرَ بَصْدِهِ فَقَوْلُ لَا تَكُنْ وَلَا تَكُنْ

خبر فاضل في

١٤٤

ان الفتوحه عنق مواتها للامام وعامرها للسلمين فاعلم انه عامر تحت الفتح وهو للسلمين
وما علم انه موات فهو للامام وما لم يعلم فهو محمل وكونه عامرا الان اعلم لانه فيه على
كونه عامرا وفتنا الفتح والاصل عدم الغارة حيث يثبت فلا يجوز السلط على اخذ المخرج من
ثريه الان الا اذا علم انها كانت وقت الفتح عامرة وهو في اخر رسالته قال وليس لاحد ان
يقول هؤلاء اجوا هذه البلاد وقد كانت قبل مواتها الان هذا معلوم البطلان ببديهة
العقل اما اول فلان بلاد العراق على ما حكاه كانت بموافها معورة لم يكن لاحد يحل
ان يعبروها في وسط البلاد فمعرفة وما كان بين الفريقين والبلدين في البعد
فرسخ الا نادرا كيف مجموع معوها من الموصل الى عبادان ستة وثلاثون الف فرسخ
واقامنا فلان عمارة الفرجى مر عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال خزيل وهم
كانوا يبيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه المخلات بعد ما نلوا من كلامهم في
احكام هذه الارضين احوال حراجها وحلها من التكاليف الباردة والامور
الشامخة اول نبيها لاهل العقول باولى الالباب انظر باذوى الصنائع فكروا
كيف جعل الاراد كون البلاد محياة بعد الموات وهذا لا يعجز من واحد ومن ثم قال انه
معلوم البطلان ببديهة ثم خبط في توجيه معلومته بالسبب به بما يشعر بان مراده
اعم من احباء الجميع والبعوض نحن بفضل الجواب عن كلامه على طريق البحث النظر فنقول
امان يرد بقوله هذه البلاد مجموعها اى مجموع بلاد العراق والبلاد التي يتعلق بها
غرضه كالمقربة مثلا فان اراد الاول مسلم انه مسلم البطلان بالسبب به فلا حاجة الى
الاستدلال عليه بل الاستدلال الذي ذكره عليه لا يخلو من ضرورة غفلة لم يكن لاحد
بحال ان يعبر في وسط البلاد فمعرفة ممنوع اشد المنع اذا شاهد له من الادلة وكون معوها
ما ذكره لا يدل عليه الا اذا تحقق ان ذلك هو قدر مجموع اراضيها طول وعرضا وهوان
لم يكن معلوم البطلان بالضرورة فيشتر انبائه الى دليل وغفلة واقامنا بنا الى اخره ركبنا
هذا لانه محقق استعداد خطابه ومن الجواب سناد ما هو معلوم البطلان بالسبب به
بمثل هذا وان اراد الثاني معلوم انه ليس معلوم البطلان بالسبب به ودعواه مكابرة وما

في الحق على الحق

في الموات المجنح من مفتوح الغنق

١٢٧

استند من الوجهين ظاهر الضعف كما يتقنا عليه انما يؤكده ويتبين ببياننا ما هو في
 الاشهار كالشمس في رابعة النهار من مجدد فري بلاد بعد الفتح لو تكن معورة فان الحلة
 التي هي اليوم من اقطاب العراق كانت مواتا وقت الفتح وغيرها كثير من اراضي العراق ويؤيد
 ما ذكرناه ان العلامة الفخامة قطب الدين واما المجتهدون وقت فري معتدة كما
 اشترنا اليه سابقا وفي صدره وفيه انه اجابها وهي مئة وعمرها وكانت خرابا وعلو^{فيه}
 خطوط امثال العلماء والفقههاء من المذاهب الاربعية ومذهب الخاصة وهل يستجيز
 محمل ان يقول ان ارض العراق يوم الفتح لو يكن فيها شيء من الموات الا ان يكون ممن لا يملك
 كيف يرى الكلام على ان محورها المذكور ليس بطريق ثابت يصح الاعتماد عليها هذا والمعرض
 لا يعترض بانها مجابة بعد المائة اذ لا حاجة الى ذلك بل يقول لانتم ان هذه المينة من ارض
 الخراج وكون العراق مفتوحة عنوة لا يدل عليه الا اذا ثبت انها كانت بحيث لا موات^{فيها}
 وان هذه المينة كانت محجوة ودونه خراط الضاد بل كون بعضها كان مواتا معلوم^{بأنه}
 لا يقال لو تم ما ذكرتم فقام الاحتمال في كل شيء من المفتوح عنوة فلا ينجح حكم الخراج في شيء
 منه فنقول ان لو علم ان شيئاً منه على الثيبين كان عامرا وقت الفتح ولا يثبت انه فداخذ
 منه الخراج منصلا من غير انقطاع واحداً عادلا ونحو ذلك مما يدل على انها مجابة وقت
 الفتح الترفنا ذلك ولا ضرورة ولا محذور فيه اذ طر بار ما يمنع الحكم بسبب لا حتى لا
 يقتضي فيه سابقا وان علم على الثيبين تغلق الحكم به وذلك في غيره الى ان ثبت ومن المعلوم
 اراضي عن كانت عمارات وقت الفتح ذكر اهل السمر وغيرهم واثار اليها الاصحاب قال
 ابن ادريس في السمر اوردوا ورد شيخنا المعين في مفتحة في باب الخراج وعماراة الار^{صين}
 خيرا وهو روى بن ابراهيم عن يحيى بن اشعث الكسري عن صعب بن مصعب بن ب^{يد}
 الانصاري قال استعملني امير المؤمنين على بزي طالب عليه السلام على اربعة رسل
 المدائن والحفادات وهرسبر وشهر جبريل وهر الملك قال محمد بن ادريس مصنف
 هذا الكتاب هرسبر بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحد والتين الغبر المعجزة وهي
 المدائن الدليل على ذلك ان الراوي قال استعملني على اربعة رسلين ثم عدخته فذكر

والله اعلم

خارجية فضل قطيف

المدائن ثم ذكر من جملة الخصال بهرهم وعطف على اللفظ دون معناه وهذا كبري
 القران والشعر قال الشاعر الى السائب الفرم وابن الهمام ولبت الكيفية في المرحم
 وكل الصفات راجعة الى موصوف واحد وقد عطف بعضها على بعض لا خذلان لفظها
 وقول الخليفة همداني من به ونها النائي البعد والبعد هو النائي بدل على ما
 قلناه ايضا ما ذكره اصحاب السير في كتاب صيبن قالوا لما سار امير المؤمنين عليه السلام
 الى صيبن قالوا ثم مضى نحو سنا باطحن انما الى مدينة نصر سمر واذا رجل من اصحابه ينظر
 اتاكرسني وهو يشل ذل ابى جعفر التمشلي جرت الرياح على محله بارهم فكانهم كانوا
 على معقار فقال على عليه السلام اولئك كوز كوا من جثايت وعيون ودر روج
 مقام كبرهم ونعمة كانوا فيها فاكهين كذالك واو رثاها فوما آخرين الآية فاما الطغتا
 فهي ثلثة الطغداد الاحل وهو سنة طسا سيج طسوج باجل وحطرسه والفلوجة العليا
 والسفلى والنهرين وعين النهر والطغداد الاوسط اربعة طسا سيج طسوج الحبة والبداء
 وسورار نهر سبار ونهر الملك وباروسما والطغداد الاسفل حضا طسا سيج فيها طسوج
 بادقو وطسوج المسلمين الذي فيه الخورنق والسدير ذكر ذلك عبد الله بن حود انه في
 كتاب المسالك والمسالك الى هنا واما ذكرنا الخبر الذي فيه ذكر امير المؤمنين عليه السلام
 بنما يكرهه والا فالاختار المعوروف في الفتح في كتاب الثاني كبره فلا يقال بجمل خبر هذه
 المذكورة ثم نعود الى ما كان فيه فنقول ليس لقابل ان يقول ان الظاهر ان العراق كانت عمارا
 ولهذا سميت السواد لشد الغفان شجرها ونخلها فيجوز البناء عليه لانا نقول لا يصح عند
 الشريعة التمسك بالظاهر في رفع يد المسلم عما في يده لان يد المسلم على المال على معلوم و
 كونه من ارض الخراج فلا يصح ما ينصرف فيه مما ياتي في ذلك غير معلوم ولا يجوز رفع يده
 عنه لان الشارع جعل لرفع اليد عن المالك امرين باطيه من شهادة العدلين او رد اليمين
 لاختلاف المذهبين ومما ينبهك على ذلك ان الوقت ثبت بالشباع واذا كان في يد مسلم
 شيء بخارضة الشباع فيه فلو ان اصحهما تقدم يد المسلم على الشباع فكيف بالانتماء
 الا بمثل هذه الاحتمالات الباردة ومن نظر الشريعة خصوصا باب الاقرار والفضاء علم ان

في نسخة
 في نسخة

رفع يد المسلم لا يصح إلا في موضع البطين شرعاً لجواز رفعها وإن رفعها يبيح على الاحتياط التام
 هذا باصالة يصح متسكاً على عدم اخذ الخراج مما عليه يد أحد المسلمين إذا لم يعلم أنه كان من الكفار
 جتا وفي التبع بطريق شرعي من الجواب قول هذا المؤلف مع أن هذه الحالات بعد ما تلونا
 من كلامهم في أحكام هذه الأرضين حل خراجها من التكلفات الباردة والأمور السانحة لئلا
 شغل التكلف البارد والأمور السانحة هو التلويح والخطابات التي لا طائل تحتها ولا دليل عليها
 التمسك بثبوت يد المسلم واصالة عدم استحقاق الغير إيها أولى بما ذكر قولهم بعد ما تلونا
 كلامهم **أقول** كلام القوم في أرض الخراج وفي أرض معتبة الأول لا نزاع فيه والثاني لم يذكر
 فلا يحتاج إلى التبع وكان في هذا التلويح نظريتين المتكثرة الصائبة في الدينان أكثر الناس في
 هذا الزمان يميلون إلى تحصيل المحطام ولو بالحرām فأكثر الخشب والشبهات لكون له منهم الرغبات
 لشدة همتهم وميلهم إلى مقتضى الشهوات فعوذ بالله من نصب الدين فاصطاد به الخطأ
 واسم الرتباسات وقد كان في هذا العدد كتابة إذا لم يكن في الرسالة ما هو منوط بموضع
 نزاعهم إلا أنا نفرض لما فرض فيه فهمه واستدلالة في بابها تخفيفاً لاسم المفترض
 الله المتوفى **قوله** في المقدمة الخامسة اعلم أن الخراج هو ما يضرب على الأرض كالجزر
 وفي معناه المسماة غير أن المقاسمة تكون جزء من حاصل الزرع والخراج مقدار من النقد
 يضرب **أقول** ظاهره أن الجزر من حاصل الزرع لا يستحق خراجاً وهو باطل فإن لنفسه
 خراجاً شائع ذابح وهو موجود في الأخبار فضلاً عن الفتاوى وقد ذكره المؤلف بعد
 هذا بيسر في الحديث المروي عن أبي الحسن الأول حيث قال الأرض التي أخذت غنوة تجبل
 أو ركاب فهي موقوفه متروكة في يدي زعيمها ويحبها على صلح ما يصلحهم والوالى على قدر
 طاقتهم من الخراج النصف والثلث والثلثان الخ فلا ادري كيف يرى هذا الرجل الكلام
 هبانه لم يبال بحال النايف إلا بالثبوت بعد قليل ما لاحظته أهل النظر **قوله** وقال
 المقداد رحمه الله في الشننج ولم يجز في عند كابة هذه الرسالة إلا حكمي عبارة ولكن
 حاصل كلامه فيه على ما أظن أن مرجع بعض الخراج إلى العرف **أقول** هذا الكلام
 لا يبين بحكاية الأقوال ولم يجعله المحصلون في ذلك وأي ضرورة إلى ذلك مع أنه

في معنى الخراج المفهوم

خراج فاضل فطحي

١٥٠

لم يثبت كلام اكابر المقوم كالقيد والمرغوب ابن بابويه وغيرهم فحذف هذا الكلام كان
 انب هذا المقدار في تنقيح لم يغير من هذه المسئلة اصلا ولم يورد عنها كتابا فافتر
 اربها المتامل الى كثرة ضبط هذا الرجل وكونه لا يبالى كيف وقع الكلام منه واعجب من
 ذلك عقله الناس عنه **قوله** ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج حق شرعي يوط
 تغديره بالمصلحة عرفا فاربنا طه بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له
 وعمل ما هو منوط بنظر الامام اسند لا لا بنفسه كان التوزر عليه في ارتكاب ما لا يجوز
 له ولربك الماخوذ حراما ولا مظنة حرام لانه حق شرعي على الزارع خارج عن ملكه
 يستحقه يوم معلوم وقد رفع اثنا النع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يجوز **اقول**
 هذا الوجه من حيث المعنى في غاية السقوط لان الخراج وان كان حقا شرعيا الا انه في الذ
 ما لم يشترط كونه من حاصل الارض فلا اخذ من حاصل الارض لا بعينه له الا بالزراعي
 لان المدين يخرج في جهات القضاء فاذا اخذ من خبر ما له من غير رضاه لم يصح ولم يزل استخفافه
 عنه ولو سلم انه في غير الزرع جبراردون اثباته ما لا يخفى فهو حق مشاع في عين مال معصوم
 لا يجوز ان يملكه عليه الا بالقسمة من اهله فاخذ الجاهل به لا يكون معينا له حتى يبره ذمة
 الماخوذ منه فهو على الاشاعة لم يزل فلا يزل الخريم ومن العجب قوله لانه حق شرعي
 على الزارع خارج عن ملكه لا ادرى خروجه عن ملكه بمعنى عدم استخفافه له بسبب التكر
 اذ خبره لغيره الاول خبر مسلم وقد يفتن برفع الخريم لو سلم كما قلناه لان الفا بغير معنى و
 لا والى على القسمة والثاني لا يخفى عناده وقوله وقد رفع اثنا عليهم النع من طرف فبالمسبة
 البناء ممنوع في صورة النزاع وستكشف عليك محقق هذه المسئلة عن قريب انشاء الله
 تعالى **قوله** في كتاب البيع **اقول** كلام الشكرية بحرقه لا يكون حجة انما الحجة في
 الدليل المذكور فيها من كتابا وستة او اجماع او دليل عقل نعم يحسن ايراد ما فيها اذا
 لم يكن عن دليل معرفة مذهبه وقوله فيها وحسن هنا ان يثبت بقول بعض الفضلاء وان
 خبره بارواه ولسنا من قلده ما يثبت في الشفا **اقول** وتعليل العلامة في تذكره بقوله لا
 هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فاشعوا الله اخذ خبر مسخه فبرئ

في الاستدلال على الحق بملكه

١٥١

ذمته وجاز شره صغيف لا يبرح عليه لانه لا يلزم من استخفاف الله تعالى في مال شيان
من اخذ من الشاع بذلك الاسم يكون ما اخذ هو الحق الذي لله تعالى ولهذا لو اخذ المال
المال الشاع فهو المبرور ذمة المالك الا من قدر حصه ما اخذ فضرر مع عدم الضرب و
يلزمه ترك البائة ولو قبل هذا مخصوص بالجار منعاه على ان يلبه عام لا اشعار به يكون
الاخذ مخصوصا على ما لا يخفى فخصوصه ايجار بالحكم بقضي بطلبه اخر لا يفهم مما ذكره والله لو
قول والاصل ان هذا مما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون و
النازع فيه مدافع للنصوص المتأخر للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام فالاولى
معه على غير سلام **اقول** لم يرد على دعوى النقص والاجماع وهو ممنوع وعليه اثباته فاذا
اثبت على وجهه ينطبق على مدعاه ونوزع فيه فليعرض عن النازع وسهاني ما ذكره من النقص
الاجماع والكلام عليه وعند يعرف من يقال له اعراضا عنه واسار الى جهله سلام
قول من تأمل كثيرا من احوال كبرائه على اثبات التاليفين **اقول** هذا ونحو من التاليفات
والتاليفات التي لا تشبه على اهل الله معاصدا فابلهما وقد استفتا شيئا من الجواب عنها
وسهاني زيادة عند ذكر زيادة كلام في هذا المقام ان شاء الله تعالى **قول** في معاملة
الخارج ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان الاول في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم
السلام وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ عن ابي بكر الحضرمي قال قلت على ابي عبد الله عليه السلام
وعنده اسمعيل ابنه فقال ما يمنع ابن ابي سماعة ان يخرج شيئا لشعبه فيكونه بما يكفيه
الناس يعطونهم ما يعطى الناس قال ثم قال لم ترك عطاءك قال قلت مخافة على ديني فانما
منع ابن ابي سماعة ان يبيع اليك يعطاك ما علم ان لك في بيت المال نصيبا قلت هذا يقين
في الباب فانه عليه السلام بين السائل حيث قال انه ترك اخذ العطاء للوفاء على دينه
لا خوف عليه فانه انما اخذ حصه حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد نفي في الا
يقين بالحكم بالعلية النصوصه **اقول** جميع ما اورده واورد في هذا الباب من الاخبار
باني جوابها في الجمع بين كلام الاصحاب لكن احببت ان اشير الى ما ذكره في مقصلا مما
لفصورة في الاستدلال فاقول هذا الخبر اورده العلامة في السنن وادله على حواش اول

في الاستدلال على الحق بملكه

خراج فاضل على

١٥١

جواب الظاهر ان لو يعلم انها حرام ولو يذكر في حل الخراج وشاؤله ولا شك ان الاستدلال
 ببيع الدليل والدليل لا انفاد فيه بالخراج على ان ما فيه هذا التوقف من هذا الخبر ليس على
 الوجه وذلك انه عليه السلام اشار الى الرد على ابن ابي شيثان في اعراضه عن الشيعة بقوله
 لا يمنع الخ ثم مثل ابا بكر من ترك العطا فاجابه ان تركه مخافة فاقرة عليه واعترض عنه ثم
 رجع الى خبر ابن ابي شيثان في الزامه بانه ترك المدفع مع انه يعلم لكل من المسلمين حق في نيت
 المال وهو يدفع الى بعضهم مديد بعض فحصل الخبران با بذكر له جهة في تركه الاخذ ولا حاجة
 لابن ابي شيثان في ترك المدفع فان الضرر ابن نفعه الخوف هذا والخبر ممنوع صحة سند فلا
 دلالة ومن العجبان هذا الرجل لو اراد ان يستدل على مطالب صحيح لم يحسن الاستدلال
 عليه لنصور فيه **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو
 الحسن عليه السلام ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني طعنت فيها قال قلت نعم
 فان شئت وسعت علي قال اشتره وقد اخرج بها العلامة في الذكر على تناول ما باخذ
 الجابر باسم الخراج والمعاملة **قوله** لا يخفى على من له ادنى تأمل في العلم انه هذا الخبر لا يدل
 على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج والمعاملة بشئ من الدلالة فانه دلالة انه
 يدل على ابتاع الطعام على جهة العموم وليس فيه تصريح بان الابتاع من الجابر ولو سلم
 فحق لا يمنع من جواز ابتاع ما باخذه باسم الخراج فان قبل بدل من حيث عمومه فلما قد
 ثبت ان شرط صحة الابتاع كون البيع حلالا فالخراج ان كان حلالا جاز ابتاعه والا فلا
 ولا دلالة في الخبر على ان الخراج حلال كما لا يخفى فان معاملته العاصب الابتاع منه
 وان كان اكثر امواله غصبا جاز لعموم الكتاب السنة ولا يدل على ما في يد من العصب
 هذا واضح وقوله وقد اخرج به العلامة ليس بشئ لا نأبينا عدم دلالة الخبر وقد يظهر كنه
 استدلال العلامة بما تخلفه ان شاء الله تعالى **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح
 جميل بن صالح قال ارادوا بيع عمر بن ابي باد فاردت ان اشتره ثم قلت حتى اسأذن
 ابا عبد الله عليه السلام فامرث مصاد فاستأله فقال له اشتره فان لم يشتره اشتره غير
 قلت فداخج بهذا الحديث لحال ذلك العلامة في الشهادة **قوله** الجواب عن هذا الخبر

اخبرنا الشيخ
 في صحيحه

في الجواب عن اخبار حمل الخراج

١٥٣

عن الخبر السابق فانه لا دلالة فيه على موضع النزاع بل على ابتياع مال الظالم ونحن لا نمنع بل
نكرهه **قوله** لكن قد يستدل عن قوله فان لم يشتره اشتراه غيره الى اخره وحاصله ان الحق لا يخفى
بمن ليس له دخل في قيام دولة الجور ونفوذ او امرها وفوق شوكتها وهو معصو لطيف في زعمه
اقول هذا خلاف ما اصله من ان الخراج يجمع المسلمين فانه اذا لا يفرق الحكم فيه بالنية
اهل يقوم به الدولة وغيرهم وفي الخبر الاول اعني رواية ابي بكر دلالة على ذلك حيث رد
ابن ابي عمير في مثل عدم استعمال شباب الشيعة على ما فهم المؤلف وايضا قال صاحب الظلمون
غير يقبل ولم يذكر انه من خواص الشيعة فالخصم يحتاج الى دليل وهو مسلم كلامهم في
به والذي يحطرن بالان قوله عليه السلام فان لم يشتره اشتراه غيره للاشارة الى ان الامانة
من اموال الظالم لا فائدة مهمة فيها الا اذا كان اهل العصر جميعا او اكثرهم على ذلك لان
الامتناع يبيد نورته عن المظالم بسبب عدم معاملته الناس له اما اذا لم يكن كذلك لم يظهر
فائدة له خصوصا ان احدا لا يمنع عن معاملته من معاملته والا لبطل اكثر النظام فلا فائدة في
الامتناع حينئذ فقول الامام ذلك للثبوت على هذا فلا حاديت وكلام القوم على القوم
واي تحصل يخرج من خصم ما هو عام بمثل هذا الحال مع انه لم يرد على الدعوى شيئا فانظر الى قصور
فكره هذا الرجل بقدر ما يجب العجب **قوله** ومنها ما رواه ايضا عن اسحق بن عمار قال سئل عن
الرجل يشترى من العامل وهو يظلم قال يشترى منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احدا وهذا الحديث
نقله هكذا من المتن في ظني انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة **اقول** لا يخفى على
الناظر ان هذا الحديث لا دلالة فيه على حل الخراج على حل تناوله من الظالم بشئ من الدلالة
لان دلالة ليس الا على جواز ابتياع من العامل الذي يظلم اذا لم يعلم انه ظلم احدا بعينه
فاخذ ان كان ظلمه لم يجز ولا جاز فابن الدلالة وهو مع ذلك من سئل اسحق بن عمار ضعيف
قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه
السلام قال سئل عن الرجل يبيع من السلطان من ابل الصدقة وغنمه ما هو يعلم اثم
ياخذون اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والغنم الا مثل الحظ والشعر وغير
ذلك لا بأس ببيعها بحد حرام بعينه قبله فانزى في مصدق يبيعنا فباخذ صدقات اغنامنا فقول

شرح في الامانة على

خراجية اضاعف

١٣٢

بناها وينبغيها فانما شرعنا منه قال ان كان اخذها وعزلها فلا بأس **اقول**
 الادلاله في هذا على المطلوب ان جواز ابيعانهم لا يدل على جواز الابتياع مطلقا لجواز ان
 يكون لك لكونه مالهم وفي قوله عز لها اشارة اليه نعم صدور الحديث فيه دلالة ما و
 سباني الجواب عنهما ان شاء الله تعالى **قول** قبل له فائري في الحظه والشعير يبيعنا القاسم
 فيقسم لنا حظنا وبأخذ حظه فيجزله بكل فائري في شراء ذلك الطعام منه فقال ان كان
 قبضه بكل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كل **اقول** لا خفاء في عدم صحة
 الاستدلال بهذه على مطلوبه وذلك لان المفهوم منها بغيره السؤال والجواب ان العرض
 جواز ابانة الابتياع من غير كل ثان او عدم جوازه كما هو ظاهر جلي وقد صرح في السؤال
 بانه فيقسم لهم حظهم وبأخذ حظه وهو نظر الى منطوق النظم يدل على ان ما اخذ حقا
 له ولا نزاع في ذلك اذ القاسم يجوز ان يكون مزارعا او بكل المزارع الذي منه الزرع او منها
 او من الزرع والارض له ولا اشعار في الخبر بان القاسم قاسم الجور وان الذي باخذ من الخراج سلبا
 لكن جوازه لهم لا يدل على جوازه مطلقا لانه مالهم لم يزل والابتياع لانه لا يمكن بدونه ولا
 يرد انه لو كان كذلك لم يظهر ثبوت السؤال لجواز ان يكون قائم اسبانه جواز ذلك في
 فيه بغير الفعله ورضويه من حيث معاوضته وربما كان في قوله وانتم حضور اشارة الى
 ذلك لان مع عدم الحضور يحمل خلطه بغير ما اخذ منهم **قول** ومنها ما رواه الشيخ ايضا بانه
 عن يحيى بن ابي العلا عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان الحسن والحسين عليهما السلام
 كانا يبيعان جوازه موبه قلت فدل على ان موضع الشبهة حينئذ الاجتناب الامام عليه السلام
 لا يوافيها وما كان يبيعها عليهما السلام بجوازه الا لما لها من الحق في بيع المال مع ان يرضى
 عليه غضب الله وسخطه كان بغير رضاهم عليهم السلام فقلنا ولها حقها المريب على نص
 دليل على جواز ذلك لذوي الحضور في بيع المال من المؤمنين نظر الى ثبوت الناس وقد
 فيه شيئا في الدروس على هذا المعنى وفرض بين الجايزة والظلم وبين اخذ الحق الثابت في
 بيع المال اصاله فان ترك قبول الاول افضل بخلاف الثاني **اقول** وبالله التوفيق هذا الكلام
 منوط من اربعة اوجه الاول ان معرض استدلاله حل الخراج والردا به ذلك على الجواز

في بيان الأدلة على حل الخراج

١٥٨

في الفقه
الحنفلي

بينهما بون بعيدا فجهل حل الجائزة عدم العلم بخبرها ولا أصل عدم الحرص وعموم ما
على جواز ثنائها إذا لم يعلم غصبا بعينها وحل الخراج يستدعي لبيان حقه كما لا يخفى الثالث
أن قوله فلت لا يخفى أن موضع الشبهة حصق بالأجناب الإمام عليه السلام لا بوائعها
لا طائل تحته لأن الشبهة التي لا بوائعها الإمام أن أراد بها ما يقتضي المنع والحرص فغير
الإمام من العدول كذلك ونحن لا ندعي حرص مال الجائر مطلقا وإن أراد ما يقتضي حرص
التي لا يبلغ الحرص فلا يستلزم عدم موافقه الإمام طائفا لا يقتضي موافقه الأعداء
المرجوح به بالنسبة إليه لا مطلقا وقد يختلف الحال بالنسبة إليه إلى غيره وأوضاعها
كذلك فإن جواز ثنائها لم يكرهه لمساير الناس وإن الإمام لأن حق الإمامة له وما
في بناء الجائر بسحق هو بوضعه بالأصالة بفقد فرع الشبهة فيه لأنه أعلم بمصارفه و
نوع الشبهة عنه وهذا غير القبط والمال حقه بالأصالة بخلاف غيره فإنه مرجوح لتبعية
إليه وقد بينه على ما قلناه الشهيد رحمه الله في دروسه حيث قال وشرع أخذ ذلك
من الظاهر مع الاحتياط أفضل ولا يباو وضد ذلك أخذ الحسين عليه السلام بجواز معاوية
لأن ذلك من حقوقهم بالأصالة على أن لنا أن نقول أنهم فعلوا ذلك لثبته فلا دلالة
فيه أصلا الثالث أن قوله وما كان مؤثما عليهمما السلام بجوازه الأبطالها من الحق في
بب المال يك ظاهر التركا لأنه غير لازم أن يكون الجائزة من بيت المال يجوز أن يكون
من خاصه ماله المملوك له بأخذ أنواع التملكات ومن هذا يعلم الوجه الرابع من المخط
اعني قوله فلتا وطما أحما عليها السلام المترتب على نصه في بيان حل جواز ذلك لذوي
الحقوق نظر إلى بؤث الناسي لأن ثنائها لم يثبت أنه من حقهما من بيت المال حتى
يناسي لهما من هذه الحقيقة فانظر ارتباطها المائل إلى قوله فضنه هذا الرئيل كيف بلغت
به هذا المندرج في مثل هذا المطالب اليسر وأبلغ من هذا كله قوله وقد بينه شيخنا في من
على هذا المعنى الخ وإنت قد تعلم أن الشهيد لم يثبت الأهل جواز ابتعا ما يأخذ الجائر
وجواز مائثرته وإن ترك ذلك أفضل إلا للعصوفان حقه بالأصالة ومن المعلوم أنه
غير مطلب المولف لأن الجوايز لا شبهة فيها وإن أخذ المعصوم لها من حيث حقه في ثب المال

خارجية فاضل وظيفي

١٥٤

فثبت الغيرة ما ثبت له من خبر فزن وهذا خلاف ما به عليه الشهيد بلا مرد في فان كنت
 في تلك من ذلك فاستمع كلام الشهيد في دروسه فانك قد سمعته ويجوز شراء ما يأخذ
 الجائر باسم الخراج والركوة والمقاسمة وان لم يكن مستحاطا ليناول الجائزة منه اذ لم
 يعلم غضبها وان علم ردت على المالك فان جهله بضد وبها ولحقا طعن ادريس بن محمدا
 والوصية بها وروى انها كاللغة قال وينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها
 والظاهر انه اراد الاستحباب في الصدقة وترك اخذ ذلك من الظالم مع الاختيار افضل
 لا يعارض ذلك اخذ الحسن عليه السلام جواز معاونة لان ذلك من حقوقهم بالاصالة
 فانظر ايها المتأمل هل الذي منه عليه الذي يشترط اليه او الذي يؤهم المؤلف فان كلامه
 ظاهر في المرجوحته وعدم صلاحية فعله عليه السلام للمرجحان لا لاختصاص المرجحان به
 لانه حله بالاصالة هذا ما افاده لغز الله سبحانه واسكنه بجميعة جنته ولا كلام
 مرجوحته جواز الظالم عقلا وشرعا وقد احيى ان ازيد هذا البحث ايضا احاد بالاستعداد وبكلام
 بعض الاصحاب قال العلامة في الشئ لا بأس بمعاملة الظالمين وان كان مكروها الى
 ان قال وانما قلنا انه مكروه لاحتمال ان يكون ما اخذ ظلمنا وكان الاولى المصلحة عند دفعها
 للشبهة المحتملة فمسئل من يمكن الانسان من ترك معاملة الظالمين الامتناع من
 جوازه كان الاولى له ذلك لما فيه من الشرع وقال فيه ايضا ولو لم يعلم حراما جازنا ونها
 وان كان الجير ظالما وينبغي ان يخرج الحسن من جوازه ان ظالمه يظهر بذلك ماله لان الحسن
 يظهر المخالفة فظهر ما لم يعلم فيه الجير لو ان وقال المتأخر في تنقيح جواز الظالم والظاهر
 من قبله يجوز قبوله او التصرف فيها الا ان يعلم الظلم بعينه ولا يجوز اخذ وقال ابن ادريس
 وينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها والظاهر ان مراده بالاستحباب في الصدقة
 وترك الجائزة من الظالم افضل وكذا ترك معاملة ايضا ولا يكون ما يبعد من الاموال محرما
 مجرد ظلمه لجواز ان يملك شيئا على جهة الظلم فلا يجوز بيعه بمثل معاملة له لقول الصادق عليه
 السلام كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال حتى يعبر في تحريمه بعينه نعم بكرة ذلك مع الاختيار
 واما حال الضرورة فحرام ولا يعارض الاول اخذ الحسنين عليهما السلام جوازه معاونة لان ذلك

في حجة
 في حجة
 في حجة

في حال الخرج جواهر الجواهر

١٥٧

عنهم بالاحالة ولو لا كراهة الاطالة في مثل هذا مع ظهوره لاوردت عبارات اخرى
وبالجملة فلا شك عند اهل الله ان من الورع محجب جواهر الظالم وانكار ذلك جهل **قول**
فان قيل هنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حال الشراء خاصة فمن اين ثبت حل
التي ولطفنا الثاني ان هذه الاخبار انما دلت على جواز التساؤل من الجواهر بعد استيلائه
والاخذ كما يفعله الجاهل فلنا الجواب عن الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلوب لان حله
يسلّمه حل جميع اسباب النقل كالصلح والهبة لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك
المقتدر بطريق اولي لان شرط صحة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك بل يسلمه جواز
قبول هبته وهو في يد المالك والمخالفة لما عرفت من ان ذلك غير مملوك بل انما هو حوّل سلط
على المصروف فيه بمنزلة اهلبة المصروف وقد سبق ان امتنا ملكا له على ذلك المصروف
الغير الشايع لان محرمه انما كان من محرم ما عرفت والشبه عنهم ذلك طلبا لثبوت الاستيفاء عنهم
عليهم عن الله الخيبة والسلام وقد صرح بذلك بعض اصحاب **قول** هذا الكلام مضطرب
ظاهر ذلك لان متعلق البيع اعني المخرج المباح عنه غير مملوك للجواهر فليس له المولى و
يمكن مملوكا فهو مملوك لغیره لا استحالة بقاء ملك بلا مال له ولو قيل انه على حكم مال
الله تعالى حتى يفيضه الامام لم يندرج في المطلوب مستثنى قبضه والنصرف فيه الاما
عليه السلام فاذا فرضنا انه اجاز الابداع لم يدل على جواز غيره بشئ من الدلالات فضلا
عن كون جواز غير البيع اولى وذلك لانه محبوب فيه وامره الى الوالي فاذا اجاز نوعا
معينا لم يحرم بغيره وانما يمكن تسليم انفسا وادوا لولوية في صورة ما اذا كان الاجازة
بمقتضى كون الابداع ملكا للبايع فانها ذكره فله يبيع وتعليقه قد يتحقق وهو لا ينفق في امر
بين الامرين كما هو عادته من المجازة وقوله بل يسلمه جواز قبول هبته وهو في يد ذي
المال ظاهر المنع بل السطون اقرجه انفسا استلزام جواز الابداع مال باخذ باحازة
من له النصرف في بيعه جواز انما ياتي من بعض من اجزله في البيع لذلك هذا امر لا يفعله
حاصله من تدبقات جهلهم وحسن تأمله فيه ومثله في اثباته لما عرفت من ان ذلك غير
مملوك لا يصح تعليقه بالاستلزام كما لا يخفى لان غير المملوك هو قد النصرف فيه على ان

خارجة فاضل مظفر

١٥٨

او من له التصرف ولا يسلط الاذن في مسكن الاذن في غيره وان كان ما يؤذن فيه ابلغ بما يؤذن
فيه فان الاذن في الحبس بغير عرض لا يسلط الاذن في البيع فكيف بالعكس قوله وقد يتبع
اثنان ملكا له على ذلك التصرف عجب عجب لانه ان اراد بتبني ائمة للملك بتبنيهم
بغير الابتناع فهو ممنوع وقد سلم ان الاخبار لا تدل عليه لانها انما تضمنت حال الابتناع
وهذا احتاج الى اثبات غيره بالاسلام والاولوية وان اراد بتبنيهم له بالامتناع
فلا ممانعة فيه وانما الجحش في كون ذلك يسلط غيره ام له وعليه بنى الابرار وقوله
وقد صرح به بعض اصحابنا طائفة محقة لان مؤيد بعض اصحابنا بحجته لا تقوم دليلا
قوله واما الجواب عن الثاني فان الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه على انه اذا لو
ان الماخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه محريم ولا خص لا في جحش ان هذا حق
مفروض على هذه الاراضي المحذوف عنها وكونه منوطا بنظر الامام انفي الخطر لا يتم
وتخص الامام في تناوله من الجائر بسط السؤال بالكتابة اصلا وراسا **قول** هذا الكلام
اوله ممنوع اشتد المنع اعني قوله الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه لست شغري اي وجه
انفي المساواة مع ان هذا مال محرر يوقف على اذن الامام وله هو في الجائر حتى يدخل
تحت الاخبار فيقدر بحجتها ومن ان يحمل المساواة فضلا عن القطع بها مع ان اخذ محرر
اجز الاخذ منه بالابتناع للنقر مثلا والاخذ على حاله من الحرسم فالأخذ ببيع عن امر
لا وجه لابطاحه واخره وبك حذا اعني قوله اذا لوحظ الخ لانا اذا لاحظنا كون الماخوذ
حالا في حقه وانه منوط بنظر الامام واجازتنا وله من الجائر كيف بسط السؤال بالكتابة
اصلا وراسا اذا القائل يقول هذا حق لا في حقه اصلا لكن لا يجوز تناوله الا للامام
اذا قبضه الجائر حل تناوله منه باذن الامام فمن اين يجوز تناوله ابتداء فهذا السؤال
كما لا ينبغي قائم بان يفتقر الى الجواب بل الجواب فيه لاصالة المنع من التصرف الا باذن
الامام خرج منه الشاؤل من الجائر على وجه الخصوص فيبقى الباقي على المنع اذا تأمل الناظر
هذا الكلام علم منه ان السالف في اي مقام هذا وبعض اصحابنا صرح بعدم جواز التنا
بغيره لك قال الفاضل السيد بن عبد الحميد الحسيني في شرحه للتنازع واما حمل بعيد

الاجابة
في التصرف
من الجائر
بامر
الكتاب

المسألة الثاني في ما شاع الخراج

١٥٩

السلطان له أو نائبه وهذا قال المصنف ما باخذه باسم المقاسمة فقيده بالاختار
هو على الجارية ونائبه حرام وغيره من القسفين أيضا ذكر ذلك والخاص ان ما دل عليه
الروايات في نعمة لا ينقض ما ذكره الاجماع على ما ذكره فهو على المنع وبالله التوفيق
فولس المسألة الثاني الى اخر ما نقل من العبارات **أقول** وبالله التوفيق وهو ولي التحقيق
او لا حيث حققنا مضمنا ان العرائق ليست مفتوحة عنوة وبطلنا ما زعمه المؤلف من الادراك
على ان ذلك لم يجد به حل الخراج بقدر تسليمه لانه انما يكون في الارض المفتوحة عنوة
على مرتبة التي تبحث عنها ليس كذلك وثابتنا قد حققنا ايضا ان كون ارض العراق مفتوحة
عنوة لا ينقض حل الخراج في طلب هذا المؤلف وثالثا ان حله انما ثبت بقدر ما اخذ من
الجارية ايضا عالا لانه مدلول الروايات والذي حكاه من الاحوال انما هو قول عند بعضهم لم
يذكر غير الابنماع كالشيخ في النهاية وبعضهم كالعلامة والشهد ذكر غيره وبعضهم لم يذكر
صرح بنوعه كما حكينا عن الشهيد المحسني شارح النافع رحمه الله وظاهر بعض اصحابنا
ذلك بل بعض ما ذكره عبارته ظاهرة ذلك فالشاور بعين الابنماع غايته انه هو في اخاد من
الاصحاب ليس ليلا ان لا شاهد له من الاخبار ولا اجماع عليه والعمل بغيره وظاهر
الكاتب لعزير شاهد بغيره فلا يقوم حجة وقد سبق ما فيه كفاية عند ذكره الاستلزام فلا
يتم مطلوبه وراي ان حل الشاور من الجارية مطلقا لو ثبت لو سئل حل الاخذ اذ لا
يجل عرضه اذ عرضه حل الخراج مطلقا ولا دالة عليه من كتاب لاسية ولا اجماع بل
لا قول من يعتمد عليه من الاصحاب لا ترى انه اسند بالاثقان المسند الى عبارات الاصحاب
ولم يذكر عبارة يدل على ذلك اصلا بل في بعضها ما يدل على عدم كقول الشهيد في الخراج
وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات والهبة والصدقة والوقف ولا اجل شاورها يعني
ذلك فمفط كلامه بالكتابة ولزج الى تحقيق كلام الاصحاب في الباب بترعا وضد الالامة
الحق ومن الله تعالى نسل الاساد بالهام القواب والستاد والمتمك بسبل الرشد
لاشك ولا خفاء في ان الاصحاب كبروا جواز ابيناع ما باخذه السلطان الجارية باسم المقاسمة
وباسم الزكوة من الاراضي والانعام ولا شبهة ان ذلك ليس من حيث الاستحسان منه لذل

هذا هو الاصل
في الباب

منازل فضائل أبي

١٤٥

لا للمعين المأخوذة ولا لجواز الأخذ به هو ظلم كما لا شبهة ان هذه المسئلة لا تغلق هنا
 محل الخراج وعدم حله لان الزكوة من الانعام والعلات لا تغلق لها بذلك بوجه من ^{الحو}
 وهذا جاز وافيه ذلك مع انها علم وعصب فلو كانت العلة حل الخراج لاختص الحكم به
 لم ينحصر به احد فباعا عليه ومن ذكره في ذلك ذكره غالباً في باب المكاسب ذكر انه يجوز ابتياع
 ما باخذ الجاهل من الزكوة والارض بل اننا ان نقول ان اخذ الظالم الخراج من الارض باسم
 المفاسد عصب ظلم اذ لا يلزم من استحقاق المسلمين له جواز اخذ لغيرهم والى جواز
 فتمت بحيث يستأخذ ظلم لان قيمته غير العلى غير معتبرة الا ترى انهم عكوا بجواز ابتياع ما
 باخذ باسم الزكوة مع حكمهم الا من يثبت بغيره برائة الدافع منها بل اوجبوا الزكوة عليه
 فيما بقي عنده ثابوا زكوة الجميع مع سبق غرضه وحرره الدفع اليه مع المكافاة فيمكن ان
 يقال في الخراج ذلك للاشتراك في العلة ومما يؤيد هذا ويؤيد بيان ان صيرت الزكوة ثاباً
 المذكورين في الآية الكبرى وجواز الابتياح لما باخذ الظالم لا يختص بهم بل هو جاز على
 الاطلاق فلا يكون الاستحقاق نعم قد وردت رخصته بكتابة ما باخذ الظالم عن الزكوة
 ذلك عليه روايات من طرقنا لكن لم اقف على مفت بها بل اكثر تعريضها فرب الخراج
 ثاباً اوله بعد شيئا الا الشيخ يبناؤه قال فيه ما ذكر حديث ابن بكروفيه وليس على
 الارض اليوم زكاة فانه قد رخص اليومين وجبت عليه واخذت منه ذلك السلطان
 الجاهل من محاسب من الزكوة وان كان الافضل اخراجه ثاباً لان ملك ظلم ظلم به ثم ورد
 الروايات الدالة على الاستحاط اقول وحكمه باؤه ظلم ظلم به يقضي الجرم بالاعا
 لا افضلية الاطاعة اذا عرفت هذا فلا يخفى ان الجمع بين خبري مال المسلم الاتوجه شر
 ويجوز الابتياح ما يرد منه ظلم امر مشكل فلا بد من تحقيق هذه المسئلة لانها
 من المهمات في الشريعة وساقضل ما ينفع به في ما بحث **الاول** في ما يدل على
 ان ذلك حرام وظلم في الزكاة صريحاً في غيره بالاطلاق وما ينبع من ^{اصلاً} **الثاني**
 في الجمع بين ذلك وبين جواز الابتياح من الظالم **الثالث** في رد اللزم من هذه
 المسئلة وثوابها فالتحقيق الاول في مسئلتان **الاولى** في المأخوذ من الزكوة

اشباح من الحروف والكلمات

151

والتاسعة ثمة في المأخوذ من غيرها أما الأولى فمبدل على محرم أخذها وإن المأخوذ ظلم و
عدوان عوم قوله تعالى آتُوا الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ الآية حصرها بمن ذكره
فاخذ غيرها ممن كان الوال عليها للفئة بينهم ونصرفه لجميع الأنواع غير مشروع وظلم لأهل الحق
غيرها من الآيات عوم قوله عليه السلام خذ الصدقة من إحتياجاتهم واجعلها في فقرهم
فاخذها لا تصرفها في الوجه منافع المحل كما ينبغي أن يكون محرماً ولا ينفذ حتى في العتق
ممنهم على الفئة الشرعية أجاز الشارع للمالك الدفع منها ومن غيرها عينا وفيه إلى
الوال المستحق تحميها فإذا لم يدفع لم يبرأ الذمة ولم يخرج الاستحقاق عن العين عملاً بالاحتياط
بناء الحق إلى أن يتحقق ما يخرج عنه وليس أخذ الجار يخرج جارية ليس بالآية ولا مستحقاً ولو
ما ذكرناه ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن إبراهيم بن عثمان عن حماد
عن حماد بن أبي أسامة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إن هؤلاء المستحقين
بأنفسنا أخذوا من الصدقة فمخطئهم بأهل الجحيم عاقبتهم لا تأملوا هؤلاء قوم عصوكم
أو قال ظلمواكم أو الكفر أو ما الصدقة لأهلها إن قلت أورد الشيخ في باب ثلث روايات
مدل على عدم وجوب الزكاة تأنيلاً فلنا مع عدم الغرض لدلائلها لا إيراد علينا بها لأن مطلوب
إثبات الظالم وقد ثبت دفع الكلام في الجمع خاصة إذا بلغ من التسوط بقدر خرجنا على
عدم سقوط الظلم الذي لا معارض له ويؤيد عدم التسوط من فتوى الأصحاب ما قال العلامة في
التمهيد لا يجوز للمالك دفعها إلى الجار لموعا وتودفعها إليه باختياره لم يخرج عنه ثم قال لو
عزها المالك فاخذها الظالم أولفت لم يضمن المالك حصته الفقراء بما أخذنا
اجتماعاً إذا لم يضطر ويؤدي زكاة ما بقى عليه على ما تقدم من الخلاف وقال في التمهيد ولو
الجار الزكاة ففي إجازتها وإسكان الأثر عدمه لكن لا يضمن حصته الفقراء بما أخذ
وقال الشيخ في الخلاف إذا أخذ الصدقة لم يبرأ ذلك ذمته من وجوب الزكاة عليه لأن
ذلك ظلم ظلم به والصدقة لأهلها يجب عليه إخراجها وقد روي أن ذلك يخرج عنه
والأول هو طالع الشافعي إذا أخذ الزكاة أمام غيره فالأجزاء عنه لأن إماماً له في كل

الحمد لله

خبر قاضنا جليلة

٢٢

بصفه وذهب اكثر الفقهاء من المحققين واكثر اصحاب الشافعي الى انه اذا سوا زالت امامته
ثم قال والذي يدل على ايج منه لم يبرع بما اخذ البغلب ان الزكوة حتى لا يلهها فلا يبرع
باخذها من له الحق ومن ابرء الذمة بذلك فعله الدلالة وقال الشهيد في البيان لو
اخذ الظاهر العشر ونصفه باسم الزكوة ففي الاجزاء بهار وبان والاقرب عدمه
بترك الباقي وان نقص عن النصاب الخرج **واما الثالث** من بدل عليها عرو الكتاب
السنة الدالين على غيرهم التصرف في الاموال بغير حق والعقل مؤيد له فانه حاكم بغير
ذلك من ما جعله الله تعالى في وجه المصارف بغير تغيير لمناقاة الحكمة وبؤيده ما رواه
الشيخ في باب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء
قال ان كنت فاعلا فاق اعمال الشيعة قال فاخبرني انه كان يجيئها من الشيعة علانية
بهمها عليهم في السردل بفجاء على الزكوة مع الامكان وعن الزهري صرحا عن اموال الشيعة
ولو كان اخذ الخراج من الخوارج التي ليست ظالمين لم يجز ذلك ومن الجواب ان المؤلف نقل هذا
الخبر وخبر اخر في اخر رسالته وهو ما رواه الشيخ عن الحسن بن الحسن الانباري عن الرضا
عليه السلام الى ان قال فكتب ابو الحسن عليه السلام فهمت كتابك وما ذكرت من
الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملا في عمالك بما امر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصبر اعوانك وكتابك اهل ملكت فاذا صار اليك شيء واست
به قطر المؤمنين كان جازيا والافلا ثم قال ما ختم به رسالته وما زلت اسمع كثيرا من عاصري
الاسماء استخفا الاعظم الشيخ ط بن هلال قدس الله روحه وغالب على انه بغير واسطة بل
بالشافعية انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمعاملة سرقة ولا تجوده ولا منعه ولا يثنى
ذلك لان ذلك حق عليهم فليست شعري كيف ختم بهذا رسالته مع ان كلام الامام صريح
في عدم جواز اخذ الظاهر له وهو قد سلم فيما مضى ان اخذ محرم عليه واذا كان محرم عليه
كيف لا يجوز كما انه عليه مع الملكة ولا سرقة ولا تجوده وهل هذا الاعدو عن قول
معصوم وفقوى فام الدليل عملا ونفلا عليها الاستشهاد بقول فقهاء جاز الخلاء ان ثبت
صحته النقل عنه ولو ثبت ان اقول ان احبنا والدفع الى الظالم مع التمكن من التمكن السرقة

في خبر الشيخ
في كتابه

كتاب الامام الى اهل البيت

١٣٣

والجود بما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة فقلت لان ذلك حق المسلمين يجب بصله
الى رالهم فاذا كان غايبا وجب ان يوصل الى ناسبه وهو حاكم الشرع فان لم يكن فالى
مستحقه حسيه كالمال الذي في يده لغيره فانه يدفعه الى من يستحقه فشرعوا بما
يؤيد بطلان ما ذكره ونقله في غالب ظنه ما رواه الشيخ عن احمد بن زكريا الصديقي
عن رجل من بني جعفر من اهل البيت ومجستان قال وافقت ابا جعفر عليه السلام في
السنة التي خرج فيها في اول خلافة المنصور فقلت له وانا معه على المائتين وهناك جماعة
من اولياء السطان ان والينا جعلت فداك رجل يقول ان اهل البيت ومجتبىكم وحلى في
دعوانكم خراج فان ابنت جعلني الله فداك ان يكتب اليه بالاحسان الى فقال لا اعرفه فقلت
جعلت فداك انه على ما قلت من مجتبىكم اهل البيت فكتابك يتفق عندي فاخذ القسط
وكتب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فان موصل كتابي ذكر عنك مذهبا جميلا وانما لك
من اعمالك ما احسنت فيه فاحسن الى اخوانك واعلم ان الله عز وجل سائلك مثلك
الذر والحدول فلما وردت بمجستان سبق الخبر الى الحسين بن عبد الله النيشابوري وهو
الوالي فاستقبلني من المدينة على فرس مخبر قد فئت اليه الكتاب فضله ووضعته على عنقه
ثم قال في حاجتك فقلت خراج علي في دعوانك قال فامر بطرحه عنى قال لا تؤد خراجا سا
دام لى على ثمة شئلى عن عيال فاحبته بميلهم قام لى لم بما يؤثنا وفضلنا اذ نيت في
عمله خراجا مادام حيا ولا نفعي صلته حتى مات ووجه الدلالة ظاهرة فانه انما شكة
الاقام الخراج فلما كان حيا يجادى ويحرم مكانه لا خضر بذلك ولم يحبه الى الوصية
فيه لاجله وما يدل على ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة قال كان لى صدوق
من كبار بيت امته فقال اسأذن لى على ابي عبد الله عليه السلام فاسأذنت له فاذن
له فلما اذن دخل فسلم وجلس ثم قال كلمته جعلت فداك انى كنت في دعوان هذا القوم صفت
من دينارهم ما لا كثير او اغضت في مطالبه فقال ابو عبد الله عليه السلام لولا ان
امته واحد وامن بكلم لم ويحى لهم الفقى ويقائلهم ويشهد جاعلهم لما سلبونا حقتا
لو يتركهم الناس ما فى ابيهم لما وجدوا شيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال اني خرجك

خزائن فاضل ضيفي

١٤٢

فذلك فهدل في حيز منه قال فيقال ان قلت لك تفعل قال افعل قال فاحرج من جميع
 ما كسبت من ديوانهم من عرفت منهم ردودت اليه ماله ومن لم تعرف تصدق به وانما
 اخبر لك على الله عز وجل الجنة الخ وجه الدلالة انه اطلق الامر برد ما اخذ بسبب الظاهر
 وهو بدنا والخراج وعنه وهو عاقل للنظر لان اخذ الجاهل بظلم يجب دة الى من اخذ منه
 بصرفه محالة ان قلت هذا الخبر اسند له بعض الاصحاب كعلامته في السنن على وجوب رد
 جواز الظاهر اذا علمت حراما قلت لا مانع من الاستدلال به على ذلك لانه عام
 بهج الاستدلال به على ما يتناول له ومنه الجائزة المحرقة فلا منافاة انه لا يبره من الاستدلال
 به على فرد مما دل عليه عدم الاستدلال به على الاخر اذا الاعتبار بموجوب الابطال لا يقال
 صرح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب رد الخراج وان علم اربابه بقول او كلام من قال
 بذلك ليس حجة تجزئه ما لا يمكن روايته او اجماع تسلسل لكن الجواب بجام من الجمع بين كلام
 الاصحاب **واقفاً البحث الثاني** وهو الجمع بين كون الاخذ غير مستحق وجواز الابتناع فهو
 ان يقول حيث لا يمكن حمل الكلام به على اطلاقها فترد ان كون المال مفسوباً و
 ظالم يفتى المنع من جواز التصرف فيه وهو متحقق ولو في الزكوة على القول بوجوب اعادتها
 وقد حكى من اجلاء فيها تناوذاً ذكرنا روايته عن اهل البيت عليهم السلام فانه اذا
 وجبها ثابثاً ثبت جزء ان ما اخذ فيه حق المالك باز على استحقاقه فهو في بداخذ
 غضب بلا شبهة فلا يمكن القول بجواز ابتناعه منه مع ان القائل يجوز بذلك اطلاق جواز
 الابتناع فيها اخذ الظالم باسم الزكوة وان كان من مذهبه عدم برائة ذمة المأخوذ
 منه ووجوب الاعادة فلا بد من الجمع دفعا للثنائي العقلي والشرعي فنقول وبالله التوفيق
 جملة الجمع هو ان المراد بالجاهل في كلام الاصحاب مخصوص بمن له شبهة الامامة وقلنا
 لنا انما لم يمتنع مذهبهم كما جاز ابتناع عوض الجز من اليهود ووح اذا اخذ امامهم
 شيئاً فهو مباح بالنسبة اليه والى رعيته المعقدين امامته فيجوز ابتناعه وان لم يكن
 مستحقاً عندنا وفي وجوب التخصيص بما اخذ من معتقدي الامامة نظر ينشأ من ان جواز
 معاملتهم بمذهبهم هل يفتى العوم فلا بشرط الاباحة او لا يقتضي به بشرط فاعاد

في الجمع بين
 ما لا يمكن
 روايته او اجماع
 تسلسل لكن
 الجواب بجام
 من الجمع بين
 كلام الاصحاب

في الجمع بين الشيعة واليهود
في الخبز والخبز

١٥٨

الاشراط يجوز وان اخذ من الشيعة على الاشراط لا يجوز وقاهر الاصلان على الاشراط
لاطلا فيهم الجواز من غير تفصيل لعل الاقرب لاشراطه واما كان في الخبر الذي ذكرناه
سابقا عن علي بن يقطين لالة عليه حيث قال عليه السلام فان افعال الشيعة ولا يترك
هذا ايمان العتقاد الزكوة وان وقع في من يفتدانه امام لانه اذا استبصر ضمن فان كان وقع
التي هي عليه مع جواز شرف من دفع اليه والابتناع منه قطعا ولو اخذنا العموم بحيث يترك
الحكم للشيعة فالوجه سقوط الزكوة مثالا عن الشيعة باخذ ويكون ذلك رخصة بسبب
شبهته مذهبا الخالف ودفعنا للضرورة عن الشيعة بالاحادة وكان في عديم نظروا فليس في
لا نعلم المطالبة والتدبير بخلق هذا الجمع لان التقلب وعدم معرفته بدقائق الشريعة بالا
ويظهر انه شخص من غير شخص فعول الكلام عام فلا وجه للتخصيص وقد نظرنا العقل قد
فانما نحقق ما لا يشق على قواعد العقل والشرع الا ما يخصه وجب ومن جملة على العموم
فهو لا اخذ ما طلع على الماء من غير ان يربط الى ما يدرى من فضل او غيره مع ان ما ذكرناه قد
ينبغي له من بعض العبارات لفضلهم المتحققين كقول العلامة في المنهوي يجوز للانسان ان
يبتاع ما باخذ سلطان الجور شبهته الزكوة من الزيل والبقر والغنم وما باخذ من بني الار
باسم الخراج وما باخذ بشبهته القاسمه فذكره الشبهة فيه اشارة الى ما ذكرناه في الكلام
الذي ذكرناه عن الشيخ في كلامه الشافعي فيه دلالة ايضا بل اقول ان في كل العبارات
الاصحاب لالة من حيث ان الاخذ من الاغنام والغلات ولو من الارواح التي اسلم اهلها
عليها كما يشهد اطلاق العباد والامتنان لا يكون الا عن مقتضى لذلك من حيث امامته
زعمه لان عبث المصدقين اخذ ذلك من خواص من يفتدوا امامته او ناسبه ويكون ذلك
من خواصه فربما على ان المراد من له شبهته الامامة والله الموفق للصواب اما الثالث
اعني في الخطاء في هذه المسئلة فقول من على جواز الابتناع بان هذا مال لا يملكه الزارع
وصاحب الانعام فقد اخطأ لانه لا يلزم من عدم ملكه له بفقد بفسادها بعينه باخذها
وهذا حكم العلماء بضممان الزكوة على المأخوذ منه وبينهما شائت ظاهر خصوصاً انه قال
هذا مال لا يملكه الزارع واصحاب الانعام والارض فانه حواله الله اخذ غير مستحقة فبرئ

خراج فضله خطي

١٤٤

وجاز شراؤه بوليت شعري ما يجمع بين برائه ذمته وضمانه وانما قلنا بفقد برئانه لان
 المنع منوجه بان يقال الزرع ملكه والاجر عليه في ماله فندبر ومن قال بعدهم جواز
 منع الزرع ونحوه فقد اخطأ لان ما اذا تمكن وجب عليه المنع لان المدفوع اليه غير مستحق
 فيجب سعيه لائق من الامر بالمعروف ودفعه من المنكر ومن اطلق جواز الهبة بحيث
 يشمل الزكوة فقد اخطأ لان الزكوة منقبة للمصرف في اصنافها فلا يجوز هبتها ولا
 قبول هبتها وقد يوجه المنع في غير الزكوة ايضا لولا ان الجارية من تصدب وافر فجز نظرا
 الى شبهة اما عند التصرف فيما يهب منه ولا يرد ذلك في الابتياع فان بيع الامام للزكوة
 جائز لان صرف العين منقبة ولانه قد يبيع للمساويف الموقوفة على البيع كسبيل الله وقد
 يعلم بالنسبة المذكورة اكثر الخطاء الوارث في الباب والله ولي الصواب واليه المرجع والنتيجة
 وجهت انتهى الى هذا ولم يبق في رسالته المعد للنفذ الا ما هو محقق بالاعراض
 الرخص من التعريض باهل الايمان واظهار الشبهة لاهل البحث والبيان مع كون ما
 ذكر سابقا ولا حقا لا يكاد يخرج من بين كجى المحصل فلنقطع الكلام الا عن ثلث فوائد
الاولى فانه ذكر في كلامه مرة بعد اخرى الشبهة المرتضى قدس سره والمحقق الطوسي و
 العلامة رضوان الله عليهم اجمعين نوطه عند نفوس بعض العامة ومنه كبرهم بعد
 عما عملوا فلا يستحلون ما استحلوه ونحن لا نمنع كون المرتضى ذا حشمة وارتفاع ولا يكثر ذلك
 اذا كان غير مشتمل على ما ينافي الشرع على ان عادة السلفان من تقدم من نفقها ثم
 علمائهم لا يذكرون هم الا باحسن ما عملوا امثال التجبر النبوي على مافاء الصلوة والسلام ولا
 نقول بعد موته الا خبرا هذا وان علم انه كان يفعل غيره ذلك فكيف اذا لم يعلم بل علم من
 شواهد الحال والاثار انه كان من اهل التقوى والصلاح ومع التحقيق لو فصل من ذكر
 فعله لم يكن حجة اذا قام الدليل على مرجوحته وان شئت ان نطلع على بعض هذا الامر
 فانظر في كتاب السبب القريب لعالم العامل النقي النقي ابن طائوس الحسيني الذي صنفه
 لابنه المعبر عنه بشيخه المهج فانه اشار الى المرتضى واجبه في امر سهل هو توليها لهما لثبات
 ورثة عليهما ولم يثبت فيهما من الرد ورد قول من يخرجهما في ذلك من شدة صلاحه ونفقا

نقل عن السيد الخليلي

بكتبه
بشرف

ولا يعلق

في معتمد التوابع خبايا الصنيع

الفضائل

وورعه الذي لا يوصف وأما ما في القضاة المحققين الطوسى لا يستهان به فإنه كان خلا
في سلك الامراء والملوك وفي الاشارة خاتمة وبالجملة فمثل هذا لا يقوم عذرا فضلا
الحجة **الثانية** العذرة الى ارباب العلم والنظر والقوى والورع فبما زال فيه الذهن
او غفل عنه القلب فان ذلك شأن غير النزل من كتاب وسنة فان صحة جميع المطالبين من
علامات الفضائل والفضل يعرفون اهله بكيفية الانظار والابرار والاصدار لكن
المطلوب منهم افعال النظر واغاب الفكر قبل المبادرة بردا وابدان فان الاستحجال
الخطاء وفيما غفلت من النقص فاني انما غفلت لاعتقاد وجوبه على ان هذا المؤلف فيها
علمه والله على ما اقول شهيد في مرتبة بقصر عما يدعيه لنفسه فاجبت ان اعرف واعرف
اهل الفضل ^{مستحقين} واصحابهم في هذه مع كونه واهبه المغانى ركبته العاني قد ^{شاهد}
بين اهل الراحة وحب الاشهار بشعار الابرار فاجبت اظهار ما غفلوا عنه فرتبه الى
تعالى لئلا يضيع الحق فدخل في سلك من مضي باضاعته وسكت عن انكار تضعيفه لولا ذلك
لكن من المصنفين عنها كما اعرضت عن جواب استغابته واعرابه من لا يؤمن على سلك
الدعاء المحترمة من الاعوام والله الحكم يوم القيمة والعذر فيها انضام الفتنع فان مثل
ذلك جوابا عما سبق من تشبيهه جاني بل هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا وقع في
سبب خطائه فيه فان بداه اسحق الجواب وهذه عادة السلف فان شككت في ذلك فلا
تصنيف العلامة خصوصا الخلف انظر ما شنع فيه على ابن ادريس مع ان مصنفه امام
المذهب في العلم والعمل وانما فعلوا ذلك ليكون علمائهم منزهي عن التعرض بمثل ذلك فان
الشاعر سيفك الدما باجارتى تحقن الدما وبالمثل تنجو كل نفس من القتل وفان
تعالى وتكرم في الفضايل جوده وقلت فرجى الفائرة ولوان ^{يتلى} سالم الناس سالوا و
كانوا له اخوان صدق مدى الدهر ولكنه اودى فجوزى بعضنا جناة نكالوا ^{الغنا}
الى **الحشر الثالث** روى الشيخ في باب عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن ابن جهمور
عن ابيه رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثيرا
يقول علوا علوا بيننا ان الله تعالى لم يجعل العبد وان اشتد جهده وعظمت جيلته و

خراجية فاضل ضيفي

١٤٨

كثرت مكانة ان يسبق ما سقى به في الذكر الحكيم ولم يحل بين العبد ضعفه وقلة ^{جلبه}
 ان يبلغ ما سقى له في الذكر الحكيم ايها الناس انه لن يزداد امر ان يقرب ^{نفسه} المجدة ولن ينقص امر ^{نفسه}
 المجدة فالعاله هذا العامل به اعظم الناس راحة في منفعة والعاله بهذا النار ايله
 اعظم الناس شعلا في مضرة ودرت منعم عليه مستدرج بالاحسان اليه ودرت مفتر
 في الناس مصنوع له فافقت بها الساعي من سعيك وافضر من عجلتك وانته من سبيلك ^{عقلك}
 وتفكر في ما جاء عن الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واحفظوا ^{هذه}
 الحروف السبعة فانها من قول اهل الحجة ومن عزائم الله في الذكر الحكيم انه ليس لاحد ان
 يلقى الله عز وجل بخلة من هذا الخلال الشريك بالله فيما افترض عليه او شفا غبطة بهلاك
 نفسه او امر بامر يعجل بعثه او استنجح الى مخلوق باظهار بدعة في دينه او سره ان يحسد
 الناس بما لم يفعل والمخير المخلال وصاحب الالبهة وعن الحسن بن محبوب عن حمزة قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انقوا الله وصونوا انفسكم بالورع ووقوه بالثقة
 والاستغناء بالله عن طلب الخواجج الى صاحب سلطان واعلم ان من خضع لصاحب سلطان
 او لمن يحالقه على دينه طلبا لما في يده من دينه احب الى الله ومغفله عليه

ووكاله اليه فان هو غلب على شيء من دينه فضامه اليه شيء من

الله البركة منه ولم ياجر على شيء ينفعه في حج ولا في غيره ولا يقطع

الكلام على هذا حامدين لله حيث جعلنا من ايناع ^{العلم} ^{العلم}

ونستله ان يقر علينا بصناديقهم وما

البحر المشبه الباطن الظاهر

وان يجعلهم شفعا في

الدنيا والآخرة

والله ^{العلم}
 تمت ١٠٩

هذه

هذه
رسالة أحمد بن محمد
الوزير العلوي
الفقيه المشهور
أبي الجهم
المقديري

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفعلت الله لمضائه ان الخارج لا يخلو عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجرة
المضروبة على الارض التي فُتحت غنوة وكانت عامرة حين الفتح ومعناه العاشمة سواء كان
عبر حاصل الارض كالثالث او من النقد بل غنوة ايضا وقبل انه يخص بالنسبة الثاني والمعا
بالاول وقد يفهم بالمضروب على الارض والمواشي هي التي اخذت بالشف والغبية مع النبي
صلى الله عليه واله وسلم او مع الامام واثباتها في الجهاد والاكبر ان يكون منها لها علمها السلام
على ما فهم من عباراتهم وان كان لهم لا يخلو عن ضعف الكلام المحقق في التعبير والتافع
فانه يدل على ثبوت ما اخذت العسكر بغير اذنه فبشا وقالوا وهذا الارض للمسلمين
فاطبة فيكون حاصلها لهم وامرها الامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصالح المسلمين
من المساجد الفناطر والفضاء والائمة والمؤذنين وسدا للثغور والقرارة وغيرها وينبغي
كون ذلك بعد اخراج الخمس لانه من الغنمة وكلام اكثر اصحابنا حال عنه وتنبه عليه الشيخ
في بعض الرسائل الخراجية للشيخ علي بن عبد العالي في العبارة المنقولة عن المبسوط بنحو
يوجب الخمس في هذه الاراضي واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض فُتحت غنوة على الوجه
المدكور الا ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم كونه كذلك واما غيره فانه لا
وحيد كونه مفتوحة غنوة في كثير من العبارات حيث فُتحت في زمان الثاني بالفتح وقبل كان
بذلك الامير المؤمنين عليه السلام وكان الحسنان علمهما السلام مع العسكر قد منع ذلك

فقد روي في
الكتاب المذكور
في نسخة اخرى

ذلك منقول عن فخر الفقهاء والى في النسخ وبهم ذلك من كلام المبسوط وأنه يفهم منه خلا
ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك نعم فتمارواه الشيخ في الصحيح على ما قيل عن محمد الجلي
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين الحديث لانه
على ذلك مع انّه قد يكون للعتبة على ما قيل او يكون له عليه السلام جعلها نفقة لامة
ما سوى العرب مثل الشام ونقل عن العلامة وخراسان الى كرمان وخوزستان و همدان
وغزو بن حوالها انها خراجية عن القطب الراوندي في الخراجية فخذ علم ان جليته
موقوفة على محقق كون الارض التي يؤخذ منها الخراج اخذت عوّه وكانت معروفة حينئذ
ومضروباً بالخراج وله يدع احد ملكها وله يكن موقوفة كما سيجي ودونه خراج الفناد اذ
طريقه بخبر الواحد وخبر المتواتر الصحيح وليس شيء من ذلك معلوما ولا مظنونا بظن معتبر
ولا يمكن اثباته بكونها معورا الان وان الجاهل باخذ عنها الخراج كما قال الشيخ زين الدين
في شرح الشرايع حملا لفعل المسلمين على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك في شبهة ضعيفة
اذ الجاهل يرى عدم يقين لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له كالفنل وغيره لكيف
يمكن حملا لذلك منه على الصحة ولا ند باخذ الخراج من غير محله ما فوضا الحق ومن غير رضى
المصرف بل قد ينقص محصوله عن الخراج لا يمكن من الترك بل لو ترك الزاغة يؤخذ منه
الخراج على انهم صرحوا بان اخذ الجاهل من غير جائز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف يحكم على
الصحة والاباحة ولا يعتبر شرعا في اخذ ما في يد الناس لاداله على الملكية ايضا قال في
شرح قول المصنف النظر فيها الى الارض المفتوحة عوّه الى الامام هذا مع ظهوره
بدى اماما مع غيبته هكذا الزمان فكل ارض يبيع احد ما يملكها بشراء وارث ونحوها ولا
يعلم فتادعوا في نفسه كذا لك يجوز صدقة وحمل المصنف على الصحة فان الارض التي
يمكن مملكتها بوجوه وذكر وجهين ثم على ثبوتها بثبوت فلا دليل بعنده عليه وان كان
ظاهر عبارات الاصحاب يبيده لكن لاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وثبوت اجماعهم
بحيث يفتح التقدير ان ادعى الشيخ على ذلك الاجماع في الخراجية لما علم في الاجماع ودعوا
في هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان مال السن في يد من غير ان يكون

في الاشكال في حيلته في الزمان عند اخذ

لا بد شيئا اذ ثبوت الخراج في ارضه من الامام وقوله على ذلك المقدار المفرد الان
واضح وان سلم ان ارضها مما يجزى الخراج فيكون هو غاصبا بلزومه اجرة المشرك ليس
كونها السند والمقر المأخوذ باسمه ثم ان ذلك يرد في ذاته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا
يغيب كون المأخوذ كذلك الا باخذهم واخذ وكلامهم وهو معتد رجس فيكون تابعا
ذاته يوصي به الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم لو امكن ويكون له ذلك اذا الامام ناظر ولا
يلزم من كون الحاكم تابعا عنه في الجملة كونه تابعا في ذلك او يوصل هو الى اهله اي يصرف
مصلحة المسلمين او يكون سافا ستماع الاصحاب اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من
نصيبه حيث ان المفهوم من كلام الشيخ على رحمه الله ان الاخذ انما باخذ لانه من بدب مال
ولا يخذ نصيبه وحضه ولا شأن هذا الدليل ايضا كذلك ثم بعد ذلك كله يصنع الاخذ
بالخمس وكيف يقسمه في هذا الزمان من غير اذن الحاكم واتي ثبوت جعل مجتسه وتجاهل الغوا
غافلا من ذلك كله واعتمد واما في الرسالة الخراجية للشيخ وعجزه مع قوله لا يجوز العمل به
المثبت بوجه وبفهم من كلامه دعوى الاتفاق ودليله عليه عبارة انهم المنفولة في الوفاء
ومعلوم انها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي يظن كونه الامام ولو يجعل التسبب
على ما قالوه مع انه لا ينفذ الظن على ان اكثر العبارات التي فيها لا تجوز عن شيء كما ذكر في نفسه
مع ان الاصحاب انما يجوزوا اخذ ما قبضه الجاهل على ما يظهر من كلامهم فالاجماع على نفذ
انما يكون على ذلك لا مطلقا وان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز الشاؤل بعينه ذلك وقيل
في النفس ان السيد عبد الله بن عبد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يجزى بعد قبض السلطان
او نائبه ولهذا قال المصنف ما باخذ باسم العباسية فثبت بالاجاز وبفهم من الدرر
ايضا بل اختص منه على ما نقله عنه اذ يفهم عدم الجواز عند الآفة المعاوضة حيث قال
فيه وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالهبة والصدقة والوقف ولا يجزى ثاؤها
بعينه ذلك ومنه يعلم ان جواز الشاؤل مطلقا ليس مجمع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث
يفهم عدمه عند الشهيد وعند السيد المذكور وفي ان النافع ايضا على ما فهمه واما ادلتهم
في بعض الاخبار ولا دلالة ظاهرة فيها وادعى التوضيح فيها الشيخ على هي خبر في بكر

في حيلته في الزمان عند اخذ

الشيخ ابراهيم بن محمد

خروج من بيت المال

١٧٨

الحضري الذي واه الشيخ عنه عن ابي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله
عليه السلام ما منع ابن ابي سنان ان يبعث اليك ببطائك ما علم ان لك في بيت المال نصيبا
وقال الشيخ على فيها قلت هذا نص في هذا الباب الخ قوله حيث انه لم ينع في بيت المال نصيبا
وقد نفى في الاصول بعدى الحكم بالعلة المنصوصة فلان الحديث عن موارم الصحة وعدم
ظهور الدلالة اذ غايتها جواز قبول الحضري في عطاء ابن ابي سنان لان له في بيت المال نصيبا
فهم بالناس جواز الاخذ منه ان كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال ان يكون
من المصالح فلم يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان من بيت
من بيت المال ولا فالاستدلال بمثله في هذه المسئلة لا يجزئ عن اشكال واستدلاله بنبيه
بالنص نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجواب من الجابر كما استدلل به على العلامة
في المتن وليس بما اوضحنا ايضا صحيحة هشام الدالة على جواز شراء مال الصدقة من الجابر
حيث يعرف انه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى هو ظاهر وانما ما روى ان الحسين
عليه السلام قبل الجواب بمعية وعدم الدلالة ظاهرة وانما صحيحة عبد الرحمن حين قال له ابو
الحسن عليه السلام مالك لا تدخل على في شراء الطعام اني اظنك ضيقا قال قلت نعم فان
شئت وسعت على قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء الطعام كان عبد
الرحمن ضيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو الله
وانما صحيحة جميل بن صالح قال اراد وابعع من عن ابن ابي فاردت ان اشتره ثم قلت حتى
استاذن ابا عبد الله عليه السلام فامرني مصادق له فسله قال فقال قل له ليس به فان لم
يشتره اشتره غيره وهي مثل ما قبلها في الدلالة بل قل على انه قد يكون صحيحا موثوقا على
ثبوت عبد الرحمن ومصادق ونقلها الشيخ في الخرجية وقال وقد استدلل بالاجرة في البيت
على هذا الدعوى ثم اعترض الشيخ على على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل
الشراء ليس له محل جميع اسباب الفل وانك تعلم انه غير واضح اذ قد يكون جواز الشراء ل
العموم من ذلك لا ترى ان المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وانما اجاب عن عدم
لزوم جواز الاداء بامر الجابر من جواز اخذ ما قبضه على يده من ثمنه بنحو ذلك هو غير ظاهر

في الشراء على الجابر

في الاشكال في جواز البيع مع حرمة البيع

١٢٣

وبالحيلة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكوا بها بهذه الادلة وقالوا لا يجوز
الاخذ الا باذن الجاهل بل ينقل الشيخ على عن البعض انه لا يجوز السرفه والكمائن للشرع
مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجاهل وانه ظاهر فلا يجوز البيع منه حيث يدل لا يمكن نحو البيع
كيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام عليه السلام ومصرف بعض المصالح
واخذ الظاهر ظاهرا وان يشتري منه او يهب لان يقال هذا استنفاد لا بيع حقيقة و
لا صدقة ولكن حيث شرط الاذن والقبض غير ظاهر وكيف لا يجوز لمن في ذمته السرفه
والكمائن بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن لانه لا يبرء ذمته على نقد
على المتع ولا يفتن ما اخذ منه ما لا للخراج والزكوة لكن ما جزم بهذا الفصل بل قال انما
عن علي بن هلال وما نقلوا ليدل على عدم الجواز الا باذن الجاهل ويجوز به سوى ما مر فلا
خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز البيع ايضا اذ ليس في الاخبار جواز بيع مال
الخارج المبحث عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكوة فيحمل زكوة مال المشتري
على طريق الاستنفاد وان لا يكون المراد من عند الزكوة لاعتين الزكوة وان يكون العامل
مادونا من الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهرا للنفقة او يكون للنفقة وفضيلة
في راحة فلا يبعد في امثالها كثيرة وان يكون لطفا من الله تعالى تسهلا للشرعية وفيها
الحج على نقد عدم ثبوت براءة الذممة والضرورة واستحسان الزكوة فياؤل
كلما الاصحاب على بعض تلك الوجوه على نقد برحمته مثل كون الاخذ

من المصالح والمصرف والذي يهدون باخذ ومصرفي

مصرفه وغير ذلك وقد حمل الشيخ ابراهيمي

النفذ على كون الجاهل مخالفا

امامه وكذا المعطى

بفهم عيسى

الشرائع

ايضا مثل لربنا الذي لا يخرج من اموالنا احدا الا بحسبى رحمة الله في مباح شهر حبيب الاصب سنة ١٣١٣

استضاء
منها النور المنيرة في
مثلها في امر الحق والباطل
النفس المفلتة من
حكمة الله بنور
الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين فاما الذي اظن
مخبر ما باخذون في هذا الزمان بغير اذن الامام عليه السلام مثل العشر الحاصل من
الضرائب فان حله في الاصل باسحقنا والمسلمين له على ما بينهم من كلامهم ورحمهم الله تعالى
موقوف على كون تلك الضرائب فمقت عتوة باذن الامام عليه السلام ومعون ح او فمقت
على ان الارض للمسلمين وعلى عدم وقفيتها وعدم دعوى من يدعي ملكيتها والحال انهم
باخذون من الوفا الوفاء ومن يدعي الملكية وعلى ثبوت المعاملة كالمرارعة من الاما
عليه السلام او ناسبه مع من يؤخذ منه الخراج اما التوقف على الفسخ عتوة باذن والموقوف
حين الفسخ فلان لكل ذلك مصرح به في محله واما على عدم دعوى ملكيتها فلا نهم صرحوا بان
كل من يدعي ملكية شيء وهو محت يد ولو يعلم فساد به قبل قوله في انه ملكه بل مجرد اليد
دليل الملكية مع عدم العلم بالفساد ولا شك في انه يمكن صحة ملكه مع انه مصرح بذلك للشاهد
الثاني في شرح الشرايع وذكر الاحتمال صحة ملكه وجهين اما على ثبوت المعاملة فان حاصل
القبض لزارعها اذا كان البذر له ولا يجوز اخذ مال الغير الا على وجه شرعي ليس بالقرض
هناك ما يمكن الا مثل ذلك وانت تعلم ان اثبات كل ذلك في ما سنا هذا دون خوط الشا
كيف واسهله اثبات الفسخ عتوة في العراون مع انه قال الشيخ في المبسوط وعلى الرواية التي رواها
اصحابنا ان كل حكر او قرية غرت بغير اذن الامام عليه السلام فمقت يكون الغنمة
للامام عليه السلام خاصة ويكون هذا الارضون وغيرها بما فمقت بعد الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم الا ما فمقت في ايام امير المؤمنين صلوات الله عليه ان صح شيء
من ذلك للامام خاصة لا يثبت فيها غير عليه السلام وقال الشيخ ابراهيم في نفع الخراج

قال السيد عبد الله بن شرح الشرايع وظاهره انه حكاه عن شيخه فخر الدين على قوله و
اما العرف فقبيل انه فتح عنوة فني المسلمين لا ببيع ولا بوف ولا بوهب لا يملك لأن ^{الحسن}
الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش وفتح باذن علي عليهما السلام قبل ان يفتح عنوة لأن ^{الفتح}
هو الذي يكون بجواز الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس هنا شيء من ذلك وكذا
فوطهم ان الحسن والحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحة
عنوة فيكون للامام عليه السلام وهو المفتوح به وكذا قال والد فندس الله سترهما الله
فلا يسمع عوى الشهرة بل الاجماع في كون العرف فيفتح عنوة والذي يوجب في كلام بعض
الاصحاب من جواز اخذ ما اخذ الجاهل باسم الخراج لا يدل على الاجماع ويمكن ان يكون مع
الشرايط من الجاهل الخالف مع كون الاخذ مصرفا للخراج واخذ ما يحتاج اليه فلا يسمع عوى
الاجماع في جواز اخذ مطلقا كيف توفقت مدعى الاجماع الحق الثاني في جواز اخذ لغير
يكون مصرفا للخراج مثل الغزاة والفضاة والدعى الاخر السيد الثاني ردد في شرح الشرايع
في جواز اخذ من الجاهل المتوافق ثم ان اغضنا عن ذلك كله كيف يجوز لواحد منا سواء كان
مصرفا للخراج ام لا ان ياخذ ما لا يكبر فوق ما يحتاج اليه هو لجميع المسلمين بمعنى انه مال
لمصلحتهم العامة مثل المسجد والقطعة بصرى ولهم فيها وهو الامام عليه السلام ونايبة
اذنهم واذن كلهم ولهم وينصرف فيه كيف شاء وبالجملة معلوم عدم جواز النصرف في
مال الناس الا على الوجه الشرعي المعلوم شرعيته عملا ونظرا كما باوسنة واجماعا وما
رايت دليلا منها يدل على جواز اخذ واحد واحد متاشبا بما اخذ الجاهل باسم الخراج ولم
نعلم هل لكل احد من المسلمين والفقراء المستحقين له او للصالح في الجملة بقدر الحاجة
فوقها وهل الخلف والاعم وان كان ظاهرا في ذلك العموم ولهذا ردد في بعض افراد بعض
الجهل من المدعى للاجماع كما اشرفنا اليه وذلك ليس بجائز لاستناده ولا اجماع ولا برهان
عقل حو يكون حجة بالنسبة الى من يدعى الاستدلال وكذا بالنسبة الى مقلد لا يظن
كما عرفت مع انه فرع جواز تقليد وهو ظاهر مع انهم يدعون للاجماع على بطلان تقليد المتو
ومع ان حله ليس بتايجاج الى الدليل ولا التقليد وهو ظاهر والتجيبان الاخيرين لا

خزينة مختصرة ارجى بلى

١٧٤

وان كانوا عتيقين عن هذا وفوق حاجتهم مستندهم كلام المحقق الثاني مع انه يفهم من كلامه
رحمة الله في مواضع الرد في جواز لكل احد مثل الغني غير المصالح وانه مع دعواه البرهان
عليه ما اكفى بذلك اخذ بل شارك اهل الفريضة في اخذ البيز واشترى بعض الاشياء
منهم صرح به في الخراجية واعجب منه عدم جواز الاخذ الا باذن الجابر مع عدم جواز الاخذ
له وعدم جواز الصرف في الحاصل الا بعد التسمية واخراج الحي الذي يطلبه ظلم اذا علم جواز
اخذ الخراج على الاطلاق ولا لزومه على الزارع نعم بلزوم اجرة من تصرف في ارض الخزانة
ان ثبت فيكون دساق في مثله باخذ الوالي او وكيله بصرفه في هـ

مصالح المسلمين الله اعلم بالصواب من هذه الرسالة

الخزينة المختصرة في الفاضل

العالم حق الحق الوهم

مولانا احمد

اسكنه الله في جنة

هذه رسالة في حل النزاع بين اهل الفاضل الفطري والقدس

للعالم الكامل الرضا الفاضل الميرزا محمد تقى الصدر

دايرة التحقيق والمعاينة الشيخ ما جلد

الشبانى علكه البر

انتصار الحق

ب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى احل خراج بلاده للمؤمنين من عباده والهم قلوب من بعدد بكلامه
حل تناوله واختصاصه وصلى الله على محمد وآله الذين يتناول جميع حرام الله وحلاله
ويجوز مفعول الفقيه الثاني ما جلد من فلاح السباني انه قد اشهر ان مولانا احمد الارد
سأله الله تعالى في بناء يقول بخبرهم الخراج وقد مسئلتى جماعة من اصحابه عن ذلك
فقلت لهم ان سباني يكتب مولانا في ذلك شيئا يدل على تحريمه فبعد ذلك ظهر من
رسالة محققها ان الخراج فيه شبهة وانا انقل عبارته حرفا بحرف خوفا من التبشير و

بسم الله الرحمن الرحيم

في الاثرين في معنى الخراج الفاسم

١٧٧

البدل وكثرة الاثار بل فقال دام ظله ومنعنا الله ببقائه وكثر من مثله وامثاله اعلم وفلك
الله لمضانه ان الخراج لا يخلو عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجرة المضروبة على
الارض التي فخت عنوة وكانت عامرة حين الفتح وفي معناه المقاسمة سواء كانت من حين حاصل
الارض كالثلث او من الفقد بل غيره ايضا وقبل انه يختص بالنسبة الثانية والمقاسمة بالاول
وقد يفرق بالمضروب على الارض والمواشي هي التي اخذت بالسيف والغلبة مع النبي صلى
عليه واله وسلم او مع الامام عليه السلام او ثابتهما في الجهاد والا يكون في ثابتهما ^{تسلا} عليهما
على ما يفهم من عباراتهم وان كان دليلهم لا يخلو عن ضعف لا كلام المحقق في المعبر والنافع
بدل على تردد في كون ما اخذ العسكر بغير اذنه في ثابتهما ولو اوردت الارض للمسلمين فاطبة
فيكون حاصلها لهم وامرها الى الامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصارف المسلمين
المساجد والقاطر والقضاء والائمة والموثدين وسدا للثغور والقرارة وغيرها وينبغي كون
ذلك بعد اخراج الخمس من الغنمة وكلام اكثر اصحابنا لا عنه وبه عليه آية في نفس الزمان
الخارجية لعمرك وفي العبارة المنقولة عن المبسوط نصيح بوجوب الخمس في هذه الاراضي انتهى كلامه
دام ظله **واقول** ان الفهم من قوله فانه الخ كون هذا الكلام دليل على كون الخراج فيه
شبهة ولا ينبغي ان هذا الكلام باسره لادلاله على مدعاه بشي من الدلالات الثلاث
ذلك من كان سالكا طريق الانصاف فان كونه كالاجرة وكون المقاسمة في معناه واختصاص
بالنفس الثانية والمقاسمة بالاول لا يدل على حل ولا تحريم ولا شبهة وقوله وقد يفرق
بالمضروب على الارض والمواشي لا يربطه بما قبله ولا بما بعده وقوله والا يكون في ثابتهما ارادة
غيبته الغاوي بغير اذن الامام كما يفهم من اخر هذه العبارة بالقصوب تركه لان المفروض كون
الجهاد مع النبي والامام او ثابته في الجهاد على ما صرح به فكيف يكون ما اخذ في ثابتهما
ارادة به غيره فلا بد من بيانه وقوله وهذه للمسلمين الى قوله وينبغي كون ذلك بعد اخراج الخمس
لا دخل له في الاستدلال على التحريم ولا الشبهة بل ان كان ولا بد يكون دليل على كون الخراج
حلالا **قال** دام ظله واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض فخت عنوة على الوجه المذكور الا ما
ثبت في زمان النبي صلى الله عليه واله وسلم كونه كذلك واما غيره فالعرفان وحدها

الخصم يعطى من الخراج

خراج فاضل شيا

١٧٩

مفتوحة عنوة في كثير من العبارات حيث فُتح في زمان الثاني بالفهر ومبطل كان باذن امير المؤمنين عليه السلام ولكن الحثنا عليها السلام مع العسكر وفد مع ذلك وذلك مشغول عن فخر الفقهاء والدين في الشيخ وبهم ذلك من كلام المبسوط وانهم خلاف ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك انتهى كلامه دام ظله **واقول** ان هذا الكلام مع قطع نظر عما فيه من عدم محبر العبارة وربطها لا يظهر البعوض عليه ما هو والمفهوم ان ارض العراق لم يثبت كونها خراجية وهو مع تسليمه لا يدل على كون الخراج فيه شبهة بل ان يثبت دل على ان الماخوذ منها بطريق الخراج حرام ان قلنا بان القسمة للعازبين او قلنا بانها لالا م ولم نقل بانه جعلها عليه السلام كارض الخراج بفضلا منه كما يحجى في كلام هذا المصنف وقوله وبالجملة لم يثبت كونه كذلك بعد تصريح العلماء بانها لا خلاف فيه انها مفتحة عنوة مما لا يلبس من مثل هذا الفاضل فان كون ارض العراق خراجية اشهر من الشمس ابين من امرين يصف ماطر العلماء مثل عبارة المبسوط والشمس والذكر والخرير والسرير ورواه الشيخ باسناده عن مصعب بن بد الانصاري عن قوله اسئلني امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام الخ وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام من قوله سئل عن سيرة الامام في الارض التي فُتح عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امير المؤمنين عليه السلام قد سار في اهل العراق سيرة منهم امام لنا الارضين وما روى ايضا عن عبد الرحمن الحجاج قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى و ابن شبرمة الخ فكل هذا لا يبعد الظن بان ارض العراق خراجية فكيف لنا بنبوتنا لعاني اللغو التي نأخذها من كتب المخالفين فليست امل ذلك النصف **قال** دام ظله نعم بما رواه الشيخ في الصحيح على ما قبل عن محمد الحلي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين الخ دلالة على ذلك مع انها قد تكون للقبه على ما قبل ويكون له عليه السلام جعلها كذلك بفضلا منه انتهى كلامه دام ظله **اقول** ان المحل الثاني ينادى بقول مرحبا بالوفاء فان المقصود حل ما يؤخذ من ارض العراق بطريق الخراج واما المحل الاول فاما سببهم لو كان لهذا الخبر معارض ارجح منه اما مع حد

في الخراج
 في الخراج
 في الخراج
 في الخراج
 في الخراج

المعروض في ضرورة هذا الحمل قال دام ظله واما ما سوى العرق مثل الشام وقيل
عن العلامة وخزاسان الى كرمين وخزسان هذان فزودوا بها فقل انها اجبة عن
طلب الارزدي في الحرجية فتدعي ان حليته موقوفة على تحيوت كون الارض التي
منها الحراج اخذت عنه وكانت معورة حينئذ ومضروب بالحراج او لم يدع احد ملكها
ولم يكن موقوفة لما يسمي ودون خط الفناد اذ طرأ به الجبر المتوار او خبر الواحد الصحيح
ليس شيء من ذلك بمعلوم ولا مظنون بظن معتبر انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام
يدل على حل الحراج وانه لا شبهة فيه واما الكلام في تحيوت الارض بالحراج وليس هو البعوث
ههنا ثم ان الموقوف عليه حل الحراج انما هو فتح المعصوم او نائبه للارض عنه وكونها محبة
واما عدم ضربها بالحراج وادعاء احد ملكها الا انها في كون الارض خراجية لان المفتوح عنه
يملك بها الاثار المنصرف ولا ينقص ذلك سقوط الحراج بل ينقص فزارها في بن مادام انما
المنصرف موجودة ثم دعوى انحصار الثبوت بالجبر المتوار وخبر الواحد الصحيح ودعوى حجية
عن الدليل فلم لا يكفي فيها الشباع المبيد للظن اذ لو لم يها ذلك لبطل هذا الحكم مع امتداد الادلة
وقضاء الشهور وعدم حصول التواتر ذلك بنافي حكمه الشارع قال دام ظله ولا يمكن
اثباته بكونه معورة الان وان الجاهل باخذها بالحراج كما قال الشيخ زين الدين في شرح الشرح
حمله الفصل السليم على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك فريضة ضعيفة اذ الجاهل يرى عدم
تعيين لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له والقتل وغير ذلك فكيف يمكن حمل ذلك
منه على الصحة ولا نه باخذ الحراج من غير محله وفوق الحق ومن غير رضی المنصرف بل قد
يحصوله من الحراج ولا يتمكن من الشراء بل لو ترك الزراعة يؤخذ منه الحراج على انهم
بان اخذ الجاهل غير جائز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف على الصحة والا باحله ولا يعتبر
شرعا في اخذ ما في ايدي الناس الدالة على الملكية وقد يدعي الملكية ايضا قال في شرح
قول المصنف والنظر فيها اي في الارض المفتوحة عنه الى الامام هذا مع ظهوره وبسط
بين اتمامه عيبه هكذا الزمان فكل ارض يدعي احد ملكها بشراء او ارث ونحوها ولا
يعلم فناد وعواه يفر في بن كلك يجوز صدقه وحمله المنصرف على الصحة فان الارض المذكورة

خراج في فضل الشيا

١٨٥

يمكن ملكها بوجوه وذكر وجهين انتهى كلامه دام ظله **أقول** الشيخ زين الدين رحمه الله أد
ان كونها خراجية مثبت بكونها معصومة الان واخذ الجاهل منها واستدل عليه بحمل
المسلمين على الحق ولا يخفى تكرار هذا الدليل في كلام الفقهاء وانهم استدلوا به على ما
كثير من حملها ما استشهد به المصنف من قول الشيخ زين الدين من كل ارض يدعي احد
ملكها الى قوله حملا لتصرف على الصحة فقول المصنف الاصل عدمه ان اراد به عدم
الخارج فلا يضر هذا السند اذا سلم المصنف ليله وان لم يسله فلا حاجة الى قوله اذا لا
عدمه وان اراد ان الاصل عدم الصحة ففيه ما يكفي وفيه ان ذلك فرضه ضعيف بعد
تسليم الدليل لا وجه له اذ عدم ثبوت الظاهر وما ذكره من الطاعن لا يخرج عن الاصل
ولا يقتضي تحريمه ما في يد اذ لم تعلم تحريمه بعينه وفيه من غير رضى المصنف لا وجه له
بعد الاطاحة بان الخارج خارج عن ملك المصنف ومن اوهن الطاعن قوله وبلا يفتقر
محموله عن الخارج مع قطع النظر عن ما في العبارة لما قرأ ان الخارج كالاجرة والعائد التي
ذكرها وهي المصريح بان اخذ الجاهل غير جائز لا يقتضي تحريمه على مسخه ولا ينافي محله
اخذ المسخ له ولا اباحته له وان كان اخذ الجاهل له محرما وقوله ولا يعتبر شرعا
اخذ ما في ايدي الناس الاموال التي يدعون ملكها فليس الكلام فيه وان اراد به
الاموال التي في ايديهم اذا طلبها السلطان فتعها اليه على انفا من صناع نزع هذه
الارض ففي الاعتبار لا وجه له وقوله قد يدعي المالك الى قوله وذكر وجهين لا طائل
بنكره لان كلامنا في الارض التي لا يدعي صاحبها ملكها او يدعيها مع علم فساد دعواه
قال دام ظله ثم على تقدير البتة فلا دليل بعد به عليه وان كان ظاهر عبارات
الاصحاب يبين لكن الاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وثبوت اجماعهم بحيث يفتق
النفس به وان ادعى على الاجماع على ذلك في الخراجية لما تعلم في الاجماع ودعواه في
هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال لمن في يد من غير ان
يكون لاحد شيئا اذ يثبت الخراج في ارضه من الامام وفيه على ذلك المقدار الان غير
واضح وان سلم ان ارضها مما يجب فيه الخراج فيكون هو غاصبا يلزمه اجرة المثل وليس

الملك على الملك وان راوا ما في ايدي الناس

وَأَمَّا الرَّاجِعُ عَلَى الْحَدِّ الْمَحْذَرِ عَلَى الْأَرَى سَلَامٌ

١٨١

بمعلوم كونها المفاد المأخوذ باسمه انتهى كلامه ادام الله ابامه اقول وبالله
 التوفيق لا يخفى ان هذا المصنف يدعى ان الخراج محرما او فيه شبهة فكيف يمكنه في ذلك
 ان لا دليل يدل على تحليله نعم لو كان ما نفاكاه ذلك وعدم بقوله دعوى الاجماع من مثل
 الشيخ على مثل الشيخ زين الدين ومثل المفاد رحمه الله تعالى لا يلاهم ما هو مقرر من
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بل ولا المنقول بفعل مستفيض حجة واعظم من بالغ في دعوى
 الاجماع بشخص الشيخ زين الدين الذي بالغ في تتبع الروايات وكلام الفقهاء فقال رحمه
 الله تعالى ما باخذ الجاهل في زمن تغلبه فذاذن ائمننا في ثناوله منه واطبق عليه
 علما وانا لا نعلم فيه مخالفا وان كان ظالما في اخذ ولا سنلزام تركه والقول بخبره لغير
 العظيم على هذه الطريقة وقال المفاد رحمه الله انما قلنا بجواز الشراء من الجاهل مع كونه
 غير مستحق للنص الوارد عنهم عليهم السلام بذلك وللاجماع وان لم يعلم مسند انما باخذ
 الجاهل من لائمة العدل فذاذنوا الشيعتهم في ذلك فيكون تصرف الجاهل كالفضولي اذا
 انضم اليه اذن المالك انتهى اقول ومن ذلك نفهم جواز غير الشراء فنامل وما ورد من
 الروايات التي يدل بعضها صريحاً وبعضها بالفكر الصائب ان كان في بعضها ضعف وعبارا
 الفقهاء التي هي صريحة بحجة مما يدل على تحليله واصرح ما وجدناه في هذا الباب ما رواه
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عتبة عن
 عبد الملك عن ابي جعفر وابي عبد الله وابي الحسن عليهم السلام وعن الفضل بن صالح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرقنا لشارع من البدر من امام جاهر فلا قطع عليه
 انما اخذ حقه فاذا كان مع امام عادل فغلبه القتل ولكنه وان كان ضعيفا فهو مع غيره من
 الاحاديث الدالة على حل الخراج فداء ضد جعل الفقهاء وتوافق عباراتهم فضلا عن الاجماع
 المدعى على ان الخراج حل للمسلمين فاطلعه ومن اعجب الامور ان هذا الخراج لم يذهب اليه
 محرمه احد من المسلمين فضلا عن المؤمنين حتى ان الشيخ ابوهم رحمه الله الذي نسب
 اليه الخلاف في ذلك قال في نقض الخرجية مما يدل على اعتقاده بان الخراج حلال للمسلمين
 وان حرم اخذ الجاهل به وهذا عبارة ولو شئت ان اقول ان اخبار الدفع الى الظالمين مع التمكن

في كتاب الشريعة
 الفصل الثاني

خراج قاض الشك

١٨٣

خراج قاض الشك
 في المسائل
 التي فيها
 الشك

ظاهر

من الكتمان والسرقة والمخوذ مما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة لعل لا يترك الحق
 للمسلمين يجب اتصاله الى ابا لهم فاذا كان غائبا وجب ان يوصل الى نائبه وهو حاكم الشرع
 فان لم يمكن فالى مستحقه حسب كمال المال الذي في يده لغيره فانه يدفعه الى من يستحقه فانه
 فاذا كان الامر كذلك فلا فرق مع غيبته الحاكم الشرعي ان يأخذ الخراج من الظالم او من غيره
 وكثيرا ما انعم الفقهاء رحمهم الله تعالى يقولون لو وجد اليربوع لغلنا كذا فستلزم له وجوده ليل
 على غيرهما ولا فائده فكيف يجوز الجري على القول به وما اشبهه الخراج بالمنفعة التي كانت على
 عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والاول وكراهوه من زمن الثاني بل هو في حكمه
 اعلى مرتبة حيث ان الخالفين نقلوا في محرم المنفعة احاد ثمانية من النبي صلى الله عليه واله
 سلم وعن بعض الصحابة ولو ينقل بخالف ولا موالف حديثا ولا قوله في تحريمه بل كان حله
 طهر في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم والصحابة والتابعين جميع اهل العلم وعواله
 ان سلم ان رضاهما بما يجب من الخراج الى قوله وليس بمعلوم كونه المقدار المقدور ولا وجه له بعد
 التسليم بان الخراج هو الاجرة النذيفة بذلك الارض قال دام ظله ثم ان ذلك دين في
 ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا ينبغي كون الماخوذ لذلك الا باخذهم واخذ كلهم
 وهو مفقود رجب فيكون ثابتا في ذمته بوجه الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم
 لو امكن ويكون له ذلك اذا لامام ناظر ولا يلزم من كون الحاكم نائبا عنه في الجملة كونه
 ثابتا في ذلك او بوصول هو الى اهله اي يهتدى في مصالح المسلمين او يكون ساظما بتمام
 الاحتيان اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من نصيبه حيث ان المفهوم من كلام شيخ
 على ان الاخذ بما اخذ لانه من بيت مال المسلمين للاخذ بنصيب منه وجنسه ولا شك
 ان في السداد ايضا كذلك انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام لا يدخله في محرم الخراج
 بل يدخل على تحليله وانما الكلام في التوصل الى اخذه اذا لم يسمع به المستعمل للارض لا يتخفى
 ان الامام عليه السلام الاخذ من ذلك المستعمل ولو بالهبة اذا لم يسمع به ذلك المستعمل
 واما الجاهل فقد دلت الاحاديث والفتاوى والاجماع على ان ما اخذ الجاهل جاز لنا
 تناول من يده وهو اعين الاخذ طوعا او كرها لان ما من ادوات العوحي ان بعضها

والمرجع على الأول في تفسير الخراج

لو كان نكاحاً فلا يبعد أن يقال بالأخذ بغير ذلك لما أخذ للخراج ويكون مغايراً للدين
على أن يقول أن الدين إذا امتنع من عليه الدين جاز الأخذ منه وهو لا ينعين لك عوضاً
وخرجه الترفيز والامتناع من أدائه إذا طلبه دليل على عدم جواز الأخذ منه من أذن
الحاكم ومن ثبت أنه قائم مقامه في جواز الأخذ منه بدل على عدم سقوطه عن ذلك
المستعمل نعم لو أذن له في بيعته لأجله فلا كلام في سقوطه وليس كل من له نصيب في
المال يجوز له الأخذ منه من دون إذن الحاكم ومن يقوم مقامه إلا يرى أن الوقت العام
كالوقت على الفقهاء لكل فقير نصيب منه ولم يجز له الأخذ إلا بأذن من له ولا يجر
الفقير من بعد إلا حاطة بما قلناه فلا وجه لقوله ولا يجر من كون الحاكم نائباً عنه إلى قوله
في مصالح المسلمين قال دام ظله ثم بعد ذلك كيف يقع الأخذ بالخير وكيف ينعينه في هذا
الزمان من غير إذن الحاكم وإي شيء يفعل بحضرة عليه السلام انتهى كلامه دام ظله
أن أراد أن الخير أقل من الأجرة اللاهية بذلك الأرض فلا ضرر فيه لأن الأخذ أخذاً أقل
حاشه فلا يكون حراماً لأنه أخذ بعض حقه وإن أراد أنه أزيد فلا نزاع في تحريم الزائد وقوله
وكيف ينعينه في هذا الزمان من غير إذن الحاكم أن أراد به الحاكم الشرعي أن يكون الحق
وكيف ينعين الجاهل للخراج من غير إذن الحاكم الشرعي فإن سئل عن أن هذا الضرب هل هو
جائز للحاكم الجاهل أم لا قلنا هو غير جائز له ولا ينعني عدم جواز الأخذ به من غير إذن
عليهم السلام في الأخذ منه بدل وإن أراد به حاكم الجور قلنا الأخذ من غيره مع طلب
حاكم الجور له لا يجوز وقوله وإي شيء يفعل بحضرة عليه السلام أن أراد بالحضرة
الواجب له ولغيره قلنا الخس لا يتعلق بالعين كما هو جوازه حتى يكون لما أخذ فيه الخس ولو
سلنا أنه متعلق بالعين فالمصنف أم ظله يرى عدم وجوب الخس في زمن الغيبة وإن أراد
أن له حصته في الخراج فغير معلوم استحاطة شيء منه ولو سلم ذلك فقد أباحوا لنا
بأنهم في تناول الخراج من يد الجاهل أو يقول أنه لا يجب البسط على جميع المستحقين كما ذكرنا
بل بسطه على جميع المسلمين متعسر بل متعذر قال دام ظله ونجدها هل هذا الزمان غافلاً
عن ذلك كله وعندنا على ما في سألة الخراجية لم نل وغيره مع قوله لا يجوز العمل بقول

مخرجه فاضل الشيا

١٨٤

المسب بوجه انتهى كلامه دام ظله **اقول** لادحه لتخصيص العقلة باهل هذا الزمان بل هي شاملة لجميع اهل الاعصار وذلك من ادل الدلائل على ان ذلك كله لا يمنع من حمل الخراج لان ما افاده دام ظله ليس في كمال الدقة حتى لا يصل اليه الا هو بل لاجل انها اوها لا بعد بها ولا يلفظ اليها وقوله انه لا يجوز العمل بقول المسب ان اراد به التغلب للمسب و الاخلاص الى قوله وبذلك الحث في تحصيل الاجتهاد فهو مسلم لكن لا يمنع من تطبيق في المسائل التي يضطر اليها مثل تحصيل الاجتهاد وان اراد انه لا يجوز العمل بقوله وان اضطرر فاقوله فمن ضائق عليه وقت الصلوة ويريد ان يصلي فهل يترك الصلوة او يظلم المسب ويصلي على ان يقول ان هذه المسئلة ليس للاجتهاد فيها دخل لانها من المسائل الاجماعية ولهذا لم يذكرها العلامة في مختلف الذي اجتهاد فيه على كبر المسائل الخلافية **قال** دام ظله وفيهم من كلامه دعوى الاتقان ودليله عليه عباراتهم المنقولة في الرسالة ومعلوم انها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي فيه من يقن كونه الامام ولو جهل التسب على ما قاله مع انه لا ينبغي الظن على ان اكثر العبارات التي فيها الاختلاف شيء كما ذكر في نفعها مع ان الاحتياط انما جوزوا اخذ ما يقضه الجابر على ما يظهر من كلامهم فان الاجماع على شديده فاما يكون على ذلك لا مطلقا لان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز التناول لعنف ذلك انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الشيخ على خبره ادعى الاتقان على حمل الخراج وجعل المصنف دليل الاجماع عباراتهم فدرج في مثل هذا العالم المتبحر على ان يقول ذكر العبارات بعد دعوى الاتقان لا بدل على كونه دليل الجواز ان يكون سبب عواء الاجماع الاطلاع عليه وذكر العبارات هو لذلك كما جرت عادة الشلف بنابها للدليل بر دابة في هريرة وغالبية وغيرها مما هو عليه ما قلناه وقوله رحمه الله قبل هذا الكلام الذي ادعى فيه الاتقان وذكر عبارات القضاة بعد والحاصل ان هذا ما وردت به النصوص اجمع عليه الاصحاب بل المسلمون فليكن له والمنازع فيه مدافع للنصوص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام فالاولي الاتصاف معه على قول سلام وكان هذا المعنى دام بقاءه لم يطالع على هذا الكلام وقوله على ان اكثر عباراتهم لا يلو من شيء على ما ذكر في نفعها والذي ذكر في نفعها والذي ذكر في

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

انه قول عدد قليل بعضهم ذكر الإجماع وبعضهم عظم وقد قال الشيخ على رحمه الله انه اذا
 جاز الإجماع جاز غيره واستدل عليه والجماعة الذين ذكرت عباراتهم مثل الشيخ في التفتا
 ونجم الدين في الشرايع والعلامة في المنتهى والذكر في الخبر والفوائد والشهد في حاشية
 الفوائد والسلامة في الارشاد والشهد في دروسه والمفتاد في تنقيح فصوله الجماعة
 لم يقلوا في هذه الكتب مثلا فالاحد من المسلمين فضلا عن المؤمنين مع شك حرصهم على ابرأ
 الخلاص وان ضعف ولا اقل ان يكون ذلك في نسبة من الضاربين الدالة على الله لا خلاف في
 هذا الحكم مع قطع النظر عن الاجماع الذي قد ذكر مرارا وقوله مع ان الاصحاب تأمروا
 اخذ ما ينفعه الجماعة ان اراد جمعهم فهو غير صحيح وان اراد بعضهم تسلم ويمكن حمله على ما اذا
 منع منه ولما يذن فيه قبل القبض ولو سلم ذلك كله فكيف كان الاجماع انما هو على القبض
 ومن اعجب الامور استدلوا لهم له على ان الاجماع انما هو على ذلك بقوله لان بعض اصحابنا
 صرح بعدم جواز التناول لغير ذلك بعد الاخطاء بان الاجماع هو الاتفاق في العصور ^{الاحد}
 وان معلوم النسب لا يندرج في الاجماع تقدم او تأخر او فارق ^{قال} فام ظله ونقل في النقض
 ان السيد ابن عبيد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحل بعد قبض السلطان او نائبه ولهذا
 قال المصنف ما اخذ باسم المفاضلة وفقده بالاختلاف بينهم من الدروس ايضا ذلك
 اخبر عنه على ما نقله فيه اذ يفهم عدم الجواز عند الاتفاق العاوضه حيث قال فيه وكما
 يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالهبة والصدقة والوقف ولا يحل تناوله بغير ذلك
 ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقا ليس بمجمع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث يفهم
 عدمه عن الشهيد وعند السيد المذكور وفي شرح النافع ايضا ما فهمه انه في كلامه ما
 ظله **اقول** لا يخفى ان المفهوم من الروايات ومن كلام الفقهاء ان جبه المحل كون الخراج
 حائرا من جفون المسلمين وائمتنا اد توالنا في تناوله فعلى هذا الوجه لو ثبت حله على
 قبض الجماعة او نائبه نعم لو منع منه الجماعة لم يمكن توفقه على ذلك على انا نقول من اذن
 له الجماعة في اخذ كان نائبا للجماعة فقبضه ولو سلم ذلك كله فأي خل له في خبر
 الخراج المأخوذ من بد الظاهر او نائبه ومن الغريب قوله ويفهم من الدروس في ذلك

خراب في فضل الشباني

١٨٤

مع ان النصيرج فيها بقوله ولا فرق بين قبض الجابر اباها او وكله . بين عدم القبض واخر
 من في ذلك قوله ومنه يعلم ان جواز الشاؤل مطلقا ليس يجمع عليه الى اخر ما ذكره مع نصيرج
 هو قضاة اعم منه ان معلوم السب لا يضر خلافة في الاجماع **قال** دام ظله واما ادعاء
 في بعض الاخبار ولا دلالة ظاهرة فيها وادعى النصوص فيه فهاهنا كوهي خبراني بكر الحضري
 الذي وعى الشيخ عنه عن ابي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله عليه السلام
 ما منع ابنك من ان يبعث اليك بعتائك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا وقال ع
 فيها قلت هذا نص في الباب الخ قوله حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد نفي في الحديث
 بعد الحكم بالعلامة المنصوصة قلت الحديث غير معلوم الصحة وعدم ظهور الدلالة اذ
 ظاهرها جواز قبول الحضري عطاء ابنك سماك لانه في بيت المال نصيبا فهم بالعباس جوا
 الاخذ منه لمن كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال بان يكون من المصالح فلم
 يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان من يستحق من بيت
 المال ولا فالاستدلال بثله في هذه المسئلة لا يخلو عن اشكال استدمنه لثبته
 بالنظر نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجابر من الجابر كما استدلت به
 عليه العلامة في المنقول ليس بنام ايضا انتهى كلامه دام ظله **اقول** قوله الخ
 غير معلوم الصحة ولو سلم لا يقتضيه جواز الاستدلال به لجوازه اعضاده بما يجزعه من
 اجماع وغيره واما ظهور دلالته على حمل الخراج للمسلمين فنقول ان الحضري لما استحق العطاء
 من بيت المال الذي من جملة الخراج لكونه صاحب نصيب في بيت المال ومعلوم ان استحقاق
 للنصيب انما هو من جهة كونه من جملة المسلمين لانه لو كان له جهة غير ذلك لفظها الرواة
 واهل الخارج بل الجهد ون الذين اشهر جرهم على نقل اقل من ذلك ولو نقلوه لشاعرو
 فاع واذا كان الامر كذلك فكل مسلم له نصيب في بيت المال وما ليس له نصيب لا يستحق
 الاخذ فانفي الاشكال والاستدمنه ومن الحب فعوله نعم يمكن الاستدلال به على جوا
 اخذ الجابر من الجابر فكيف يعمل بقوله المرعيل ان لك في بيت المال نصيبا لان النصيب في
 بيت المال لا يقتضيه حمل الجابر من غيره فالدليل حينئذ اخذ من المدعى ان المدعى جواز

في انصاف الكفاية في بيان ما لا يكره

٢٨٧

جواب الظاهر مطلقا اذ لم يعلم كونها قال دام ظله وايضا صحيح هشام الدالة على جواز شراء
مال الصدقة من التجار حتى يعرف انه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعي وهو ظاهر
ايضا ما روي ان الحسين عليه السلام قبل جواز معاوية وعدم الدلالة ظاهر **اقول**
لا يخفى ان هذه الرواية كادت على جواز شراء مال الصدقة ذلك على جواز شراء ما
ياخذ باسم المفاصلة من الحنطة والشعير وذلك مصرح به فيها وهو بمنزلة الخراج من حقل
الارض فدين ان الجاهل لا يستحقه ولا يجوز اخذ له في جواز الشراء منه ليس الا لكونه
حقا واذا كان الامر كذلك فان ظهور عدم دلالتها على المدعي اما قبول الحسين جواز
معاوية عليه ما يستحقه فهو كمال المصنف دام ظله لكن لا حاجة للفاصل بحله الى ذلك
لوجود ما يكفي **قال** دام ظله وايضا صحيح عبد الرحمن بن حنبل قال له ابو الحسن عليه
السلام مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام ان اظنك صبيقا قال قلت نعم فان شئت
وسعت علي قال اشتري ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء طعام كان عبد الرحمن
صبيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو الذي
انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الطعام عام وقد سلم النافض عمومه فبشمل الخراج
وقد جاز الامام شرائه واذا جاز شراء الطعام الذي هو اعم من الخراج من التجار الذي لا يستحقه
ولا يجوز له اخذ كان لبيلا على حل الخراج لنا لان جواز الشراء منه انما هو لكون
الخراج حقا لنا وبن قول الشيخ علي رحمه الله وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على
تناول ما ياخذ التجار باسم الخراج والمفاصلة وفيه وهي ان لالة هذه الرواية
على حل الخراج غير ظاهرة فلو علم العلامة بان هذا الطعام من مال الخراج والمفاصلة
لما استدلل بها واذا كان الامر كذلك دل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل واحد
من المسلمين لا لكل احد فاقبل **قال** دام ظله وايضا صحيح جميل بن صالح قال را
بع من عن ابي بادي فادع ان اشتريه ثم قلت حتى استاذن ابا عبد الله عليه السلام فانه
مصاد فاسئلة فقال قل له بشره فان لم يشتره اشتريه غيره هذا مثل ما قبلها
في الدلالة بل قل على انه قد يكون صحيحا موقوفة على نوبت عبد الرحمن ومصادق فقلها

خراجية فاضل الشيباني

عن في الخراجية وقال وقد استدلل بالاجتزاع في الشئ على هذا الدعوى ثم احضر على
 على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل الشراء بغيره من جميع اسباب
 النقل وانت تعلم انه غير واضح وقد يكون جواز الشراء لمحصل العوض فيه ذلك الا ترى
 المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وايضا اجاب عن عدم لزوم جواز الاخذ بامر
 الجائر من جواز اخذ ما مضى على تقدير تسليمه بخودك وهو غير ظاهر انتهى كلامه دام
 ظله **اقول** قد قال الشيخ رحمه الله بعد نقل هذه الرواية ان العلامة اخرج على حل
 ذلك بهذه الرواية في الشئ صحته وهذا اعتراف منه اذ دلالتها على ذلك غير ظاهرة
 فلو ان العلامة اطلع على ان ذلك الثمن من الخراج لما استدلك بها ولو لم يدل على ذلك
 فحق الاحتجاج بها بعد الاحتياط بان جواز الشراء ليس الا لكونه انما يصيب فيه وان
 انما اذ قال في اخذ فلا شبهة في جواز غير الشراء بل الاخذ بما دون من العيب قوله وقد
 يكون جواز الشراء لمحصل العوض اذ حصول العوض للجائر الذي لا يجوز له اخذ الخراج ولا
 يملكه لا يقتضي جواز التسلط على مال الغير التمثيل بالمكاتب الذي يملك ما بين يديه لكنه
 مجبور عليه بغير المعاوضة اعجب من ذلك لان الجائر غير مالك بالاجتماع بل لا يملكه
 اذ ثبت ان الماخوذ عن الاتصال فلا فرق بين الاخذ من ابدى الجائر والاخذ بامره وذلك
 ظاهرين نذكره قال دام ظله وبالحجة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكموا
 بها بهذه الادلة وقالوا لا يجوز الاخذ الا باذن الجائر بل ينفع عن البعض انه لا يجوز
 السرق والكتمان للزاع مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجائر وانه ظالم ولا يجوز البيع منه
 بل لا يمكن تحقق البيع وكيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام ومصرفه
 المصالح اخذ الظالم ان يشري منه او يهب الا ان يقال هذا استفاد لا يبيع حقيقته
 ولا صدقه ولكن شرط القبض او الاذن غير ظاهر انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى
 لامتناعه بين حل الخراج وعدم جواز الاخذ بدون اذن الجائر ولا يصح ان يكون ذلك
 منشا لحد الاشكال فضلا عن كونه منشا للغاية من الاشكال اذ لا ينعى ان يقول الشارع
 للانسان لك في بيتك مال نصيبك لا يجوز لك اخذ الا باذن الجائر لصلحه يعلمها ونظائر

ذلك كثيرة فان الوفوت العام والوكوات والوصايا والمنشآت كذلك بل صلت لانسان
 المختص به كالجور عليه للفقهاء كذلك بل غير الجور عليه كذلك كما لو استولى الظاهر على ما
 الانسان وخاف على نفسه ان يهتصرف بغير اذن الظاهر فانه لا يجوز لاحد من هؤلاء الشراء
 والتملك وان اراد ان منشأ الاشكال الدلائل المذكورة فقط فمعلوم ايضا عدم صلاحيتها
 له لان هذا الدلائل ان افادت الحل فلا اشكال وان لم يفند فلا اشكال ايضا وان اراد
 اذن الجار الذي لا يجوز له الاخذ ولا التصرف وكيف يجامع حل الجور او يكون منشأ
 للاشكال فهو مالا وجه له بعد الا حاطه بما ظناه وبقي جواز البيع بعده لالة الترتيب
 والعبارات عليه عجيبا بهذا الفاضل وقوله بل لا يلو^{يلغي} يتحقق البيع مع ورود الشرطيات
 به ونقل الاجماع عليه اعجب لو سلم يكون استنفاد او اطلاق البيع عليه ليس بمنزلة
 بل هو موجود في عبارات الفضلاء كما لو فسر الجور من يتحقق عليه وباعه وبقي ظهور
 اشراط بعض الجار له او اذنه لا يدخل في المخرم والشمه بل هو مما يتحقق مطلوبنا
 من حل المخرج وكون منشأ حله ان لنا فيه نصيبا **قال** طام ظله وكيف لا يجوز له في
 ذمته الشراء والتملك بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن ولا نه لا يبرده^{منه}
 على تقدير قدره على المنع ولا ينعين ما اخذ منه مالا للمخرج والوكوة لكن ما جزم
 بهذا التقل بل قال اظن سما عا عن علي بن ابي طالب وما نقلوا وليا على عدم الجواز الا
 باذن الجار والجواز به سوى ما مر انتهى كلامه دامت ايامه وكثر الله من مثله واسأله
اقول ان جميع ما قاله المصنف دام ظله ان لم يباعد من يقول بجمل ما يؤخذ باسم الحركة
 والوكوة فلا اقل ان يصرح الله المقصود حل تناول ما باخذ الجار اخذ ام لا وسواء
 حرم على المالك دفعه ام لا وسواء ينعين ما اخذ للمخرج والوكوة ام لا ولا يثبت ثبات
 مطلوبنا على شيء من ذلك على اننا نقول الروايات دللت على ثبوت ما اخذ للمخرج لقول
 الامام عليه السلام اما علم ان لك نصيبا في بيت المال وبيت المال ان لم يعم المخرج الزكوة
 وغيرهما فلا اقل ان يكون مختصا بها ولا ينبغي ان الشيخ على رحمه الله جازم بالتقل عن الشيخ
 على بن هلال انما اراده بين كونه مشافهة او بواسطة بل الراجح عند انه مشافهة بحيث

تمت مدونة ضايعات وخراجات
خراجات فاضل السني

قال غالب ظني بالشافعية واستدل على عدم جواز السرفرة والجود والمنع لذلك او
 منه لمن هو عليه لكونه حقا فان قوله المصنف انه ما جاز بهذا النقل قال دام ظله
 لا خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز البيع ايضا اذ لا بأس في الاخبار جواز
 مال الخراج المبحث عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكوة فيجوز زكوة مال
 المشتري على طهرين لا استنفاد وان يكون المراد من عند الزكوة لاجل الزكوة وان يكون
 العامل ماذ ونام الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهرا للثبوت او يكون للثبوت
 فضيقته في واقعه فلا يبعد في امثالها كثر وان يكون لطفا من الله تعالى في تيسير ذلك
 ونفيا للرجح على تقدير عدم ثبوت برائة الذمة والضرورة واستحسان الزكوة فنقول كلام الامام
 على بعض تلك الوجوه على تقدير الاجماع مثل كون الاخذ من المصالح والمصرف والذبح
 ان ياخذ ويصرفه في مصرفه وغير ذلك وقد احتلأب في النقص على كون الجار مباحا
 امامته وكذا المعطى وبهم من شرح الشرايع ايضا انتهى كلامه دام ظله **اهول**
 المصنف ولا خوف خلاف الاجماع لوجه الاختصاص به في هذه المسئلة اذ كل مسئلة من
 مسائل الشرع يمكن ان يقول فيها لولا خوف مخالفة الدليل لا مكنتا القول بطلانها وهذا
 اعترف منه بثبوت الاجماع بعد انكاره ورجوع الى الحق ولا يخفى ان صحيحه هشام
 عبد الرحمن صرح بان في جواز بيع مال الخراج وقد بينا ذلك فيما مضى بل يتبادر لآله بال
 الروايات فلم يرجع ولا يخفى ان هذه الحامل التي ذكرها المصنف فاصرة على ما فيها اتما
 تحسن لو كان في المسئلة خلافا ورواية تدل على عدم جواز اخذ الخراج او مشروا
 مع عدم ذلك فاي ضرورة على الحمل على تلك الحامل وقوله وان يكون لطفا من الله الى
 ما ينادى في يصحح بالوفاء لانما في معنا كون حله لطفا وعدم حله حرجا بل من ح
 بعض من ادعى الاجماع على حله انه لولا الحمل لزم الحجج على هذه الطائفة وقد استناد
 ما رتب على طالعنا من هذه المسئلة لما فر وامن ان جواز العمل يكفي فيه الظن المحاصل
 الدليل وكثير من المسائل يثبتونها بالبحر الضعيف ويقولون انه وان كان ضعيفا الا انه
 فذا يجزى جعل الاصحاب وبغيره وهذه المسئلة فذا ادعى على حلها الاجماع جماعه من العلم

المذنب اليه خلاف معقول عليه وان ثبت ذلك لضعفه كما حكاه الشيخ الطخري
 في شرحه
 عن سابقا فزم الله من حسن نظر في ذكره من بينه واعين وجعل من الله الحق في ضعفه عن

والحدال واعرف هل الفضل فضلهم ونزل الناس بها زهم ولكن هذا اخرا فخط هذا العرف العام
 قد ثبت في المتن

Itis'a ...

البلغ للقد
ل قال
في الخبر
صملي
لوكون
و يكون
على
ف هو
احمر
الحا
اقول
ذكر
بطا
صح
تبادلا
ما فيها
او مشر
امواله
بالجانب
بدا
من الحاد
بقدر
اضرب

